نموذج ترخيص

أنا الطالب : منتصر جمال حسين حسين أمنح الجامعة الأردنية و / أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراة المقدمة من قبلي وعنوانها.

كتاب "التتبع" للإمام الدارقطني
دراسة تحليلية نقدية

وذلك لغايات البحث العلمي و/ أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/ أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب: منتصر جمال حسين حسين

التوقيع:

التاريخ: ١٧/٥/٢٠١٨م

كتاب «التتبع» للإمام الدار قطني
دراسة تحليلية نقدية

إعداد
منتصر جمال حسين حسين

المشرف
الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الحديث

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

نيسان، ٢٠١٨

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الاطروحة: (كتاب "التتبع" للإمام الدارقطني دراسة تحليلية نقدية) وأجيزت بتاريخ: ٢٦/ ٤ /٢٠١٨م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور أمين محمد القضاة؛ مشرفاً أستاذ – الحديث الشريف وعلومه	....
الدكتور عبد الكريم أحمد الوريكات؛ عضواً أستاذ مشارك – الحديث الشريف وعلومه	....
الدكتور زياد سليم العبادي؛ عضواً أستاذ مشارك - الحديث الشريف وعلومه	....
الدكتور بكر مصطفى بني ارشيد؛ عضواً خارجياً أستاذ - الحديث الشريف وعلومه (جامعة آل البيت)	....

الإهداء

أهدي هذه الرسالة إلى ..

والديَّ .. حفظهما الله، وجعلني لهما من البارين .. وأتوجه إلى الله بالدعاء لهما بقوله تعالى فيهما: ﴿رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرٗا ٢٤﴾ [سورة الإسراء: الآية ٢٤].

أساتذتي الذين درسوني وساندوني في مسيرتي العلمية .

زوجتي .. التي دفعتني وشجعتني على السير في طريق العلم .. بارك الله لي فيها ..

أولادي .. بارك الله لي فيهم .. وأعانني على رعايتهم وتأديبهم ..

لا حرمني الله منهم جميعًا، ولا أراني بهم مكروهًا.

شكر وتقدير

* قال تعالى: ﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ [سورة إبراهيم: الآية ٧].

* فأشكر الله عزّ وجلّ وأحمده، الذي أنار لي الدّرب، وفتح لي أبواب العلم، وأمدني بالصّبر والإرادة.

* وأتقدم بالشّكر الجزيل والتّقدير إلى فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة المشرف على هذه الرسالة على ما جاد به من توجيهات وإرشادات غالية، وما سمح به من وقته، ولا يسعني إلا أن أقول له : جزاك الله خيرا

* كما أتوجه بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة رسالتي هذه، وإثرائها بآرائهم وتوجيهاتم القيمة.

* ولا أنسى أن أتقدم بالشكر وجميل العرفان لكلية الشريعة في الجامعة الأردنية، وأخص قسم أصول الدين، ممثلا بشعبة الحديث الشريف وعلومه، الذي تفضل بقبول انتسابي إليها، وأن أنهل من معينها العذب، على أيدي الأساتذة الأفاضل الذين كانوا عونا لي في مسيرتي الجامعية، ومهّدوا لي طريق العلم.

* وجزى الله خيرا كل من أعانني على إتمام هذه الرسالة، بأي وجه من وجوه العون، ولو بدعوة صالحة، فأقول لهم جزاكم الله خيرا وبارك الله فيكم .

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

كتاب «التتبع» للإمام الدارقطني
دراسة تحليلية نقدية

إعداد
منتصر جمال حسين حسين

المشرف
الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة

الملخص

تناولت هذه الدراسة التعريف بكتاب «التتبع» للإمام الدارقطني، مبينة موضوع الكتاب وهدف مؤلفه منه وشروطه فيه، حيث تتبع الدارقطني أحاديث الصحيحين، وقد بلغ عدد هذه الأحاديث المنتقدة عنده (١٩٩) حديثا، مبينا العلل الواردة فيها، كما وضحت الدراسة علاقة كتاب «التتبع» بكتابي الحافظ الدارقطني «الإلزامات» و«العلل».

وبينت الدراسة أنواع العلل التي أوردها الحافظ الدارقطني على هذه الأحاديث، وذكرت بإيجاز منهجه فيها، والمسالك التي سار عليها في نقده للأحاديث وتعليلها، وأظهرت مدى التزامه بالصنعة الحديثية وفق قواعد المحدثين، واستشهدت الدراسة في بيان هذا كله بالعديد من الأحاديث التي ذكرها الدارقطني في كتابه «التتبع»، وجعلتها أمثلة لبيان المنهج والمسالك التي سار عليها في نقده للأحاديث. ومن خلال الاستقراء التام لكتاب «التتبع» أبرزت الدراسة أهم قرائن التعليل والترجيح والألفاظ النقدية التي استخدمها الحافظ الدارقطني للترجيح بين الروايات، ليدلل على صحة ما ذهب إليه، وأنه في ذلك كله متبع لقواعد المحدثين وأصولهم ومن سبقه من أئمة العلل، كما وضحت الدراسة الأحاديث التي أيد فيها الدارقطني صنيع الشيخين أو أحدهما.

وحاولت الدراسة نقد الكتاب وتقويمه من خلال بيان موقف العلماء منه، وذكر أهم الآثار المترتبة على نقد الكتاب، مع بيان سبب إخراج الإمامين البخاري ومسلم لمثل هذه الاحاديث المعلة عند الحافظ الدارقطني.

واختتمت الدراسة بذكر أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ومن أهم النتائج: أن نقد الدارقطني لأحاديث الصحيحين لم يؤثر عليها بل زاد من الثقة بها، إذ وُجّه النقد إلى الصنعة الحديثية التي سار عليها الإمامان البخاري ومسلم لا إلى أصول متون الصحيحين، ومنها: أن أكثر هذه الأحاديث المنتقدة الصواب فيها مع الإمامين البخاري ومسلم لا مع الدارقطني.

مقدمة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد:

فمن المسلّم به عند عموم أهل السُّنة أن القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية هي أولى مصادر التشريع الإسلامي، ولما كان للسُّنَّة النبوية هذه المكانة العظمى، عَرَف السلف الصالح للسُّنَّة قدرها ومكانتها، فرعوها حق رعايتها، وحفظوها في الصدور، وأودعوها سويداء القلوب، ودونوها في المصنفات والكتب، وحكّموها في شئونهم، وكانوا بها مستمسكين، وعلى نهجها سائرين[1].

ومن العلوم التي لها تعلق بالسُّنَّة النبوية علم الحديث الذي هو من أشرف العلوم وأجلّها، وتتفرع عنه علوم ومسائل، منها علم العلل وانتقاد الأسانيد والمتون، لبيان المقبول من المردود منها، كل هذا وفق أصول عرفها أهل الفن والصنعة من المحدِّثين.

وقد مُني المسلمون في هذه الأيام بضعف الثقافة الدينية الصحيحة، إلى جانب انتشار المذاهب الفكرية الهدّامة، ووُجِد من يتجرأ على أمهات كتب الحديث الشريف التي وقع الإجماع على قَبولها، خصوصًا صحيحي البخاري ومسلم، وذلك بالطعن والتكذيب في أحاديثهما، بحجج واهية، وذلك حين قلَّ في الأمّة العلماء الربّانيون العدول، وخفّت مجالس العلم، فازداد الجهل بسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم انتشارًا، وسَهُل على الناس قبول كل ما يسمعون، أو يُلقى إليهم من تشكيك أو طعن على أحاديث البخاري ومسلم، في المجالس أو الصحف والمجلات، أو وسائل الإعلام المتنوعة، فأصبح حالنا اليوم كما قال الحافظ الذهبي: «على علم الحديث وعلمائه لِيَبْكِ مَن كان باكيًا، فقد عاد الإسلام المحض غريبًا كما بدأ، فليَسْعَ امرؤ في فكاك رقبته من النار، فلا حول ولا قوة إلا بالله»[2].

---

(١) ينظر: أبو زهو، محمد. الحديث والمحدثون. نشر دار الفكر العربي، القاهرة، ط٢، سنة ١٣٧٨هـ. (ص٥-٦).

(٢) الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ). سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط٣، سنة =

والناظر في طبيعة هذه الهجمات على السنة، يلحظ أنها قد وجهت صوب دعائم السنة وأركانها الثلاثة:

الأول: الصحابة الكرام رضي الله عنهم: وعلى وجه الخصوص إلى الصحابي الجليل أبي هريرة راوية الإسلام، والمكثرين منهم كعائشة، وابن عباس، وابن عمر رضي الله عنهم؛ إذ طعنوا بعدالتهم وشككوا بضبطهم، ونادوا بضرورة إخضاعهم لموازين الجرح والتعديل، شأنهم شأن غيرهم من سائر الرواة، وما ذلك إلا لأنهم هم الذين نقلوا لنا هذا الدين، فالطعن فيهم يعني الطعن بما نقلوه عن المعصوم الصادق الأمين.

الثاني: أحاديث الصحيحين؛ لأنهما أصح كتابين بعد كتاب الله عز وجل، ولأنهما اشتملا على أصول السنة الصحيحة، متجاهلين تلك الجهود العظيمة التي بذلها الشيخان البخاري ومسلم رحمهما الله في اختيار أحاديث كتابيهما، وانتقائها من أصح صحيح حديث المصطفى صلى الله عليه وسلم.

الثالث: علم الرجال وقواعد الجرح والتعديل: إذ اتهموه بأنه علم قائم على أساس مراعاة أحد طرفي الحديث وأهمال الطرف الآخر، فراعى بيان ظاهر أحوال الرواة ونقد الإسناد، وأهمل نقد المتون، وقالوا أيضا: إنه مذهب قائم على الميول المذهبية في الحكم على الرواة جرحا وتعديلاً[١].

وهدفهم في ذلك كله إبطال السنة النبوية من جذورها، زاعمين أنهم ساروا في نقدهم لأحاديث الصحيحين طريق النقاد الأوائل من أهل العلم، كابن عمار الشهيد، والدارقطني، وأبي مسعود الدمشقي، والغساني الجياني[٢] وغيرهم رحمهم الله.

ولما كان الإمام الدارقطني من الحفاظ الأجلاء، الذين لهم الباع الأطول في علم العلل ونقد الروايات، بأسلوب يتسم بالعمق والقوة والوضوح على وجه فاق فيه أبناء عصره وزمانه، وصنّف فيه المصنفات التي تجلي مكانته في هذا العلم، ومن أبرز مصنفاته بعد كتابيه «السنن»

=

١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت. (٣٢٣/١٣).

(١) ملا خاطر، خليل إبراهيم. مكانة الصحيحين، ط١، سنة ١٤٠٢هـ، الناشر: المطبعة العربية الحديثة، القاهرة. (ص١٣-١٥) باختصار وتصرف.

(٢) سيأتي التعريف بابن عمار الشهيد، وأبي مسعود الدمشقي، والغساني الجياني، والتعريف بكتبهم، وعلاقتها بكتاب التتبع في المطلب السابع من البحث الثاني في الفصل الأول، ينظر ما يأتي (ص٥٣-٥٦).

و«العلل» كتاب «التتبع»، الذي يُعدّ من أشهر الكتب المصنّفة في انتقاد الصحيحين، إذ تتبع فيه أحاديث الصحيحين في أسانيد رأى هذا الإمام أنها دون شرطهما.

وتتبع أهمية كتاب «التتبع» من كونه مختصًّا بالصحيحَين والعلل الواردة في أحاديثهما هذا أولاً، ومن ثم كونه صدر من إمام حافظ متضلع من علم الحديث متخصص في العلل، وأيضا ما حازه الكتاب من مكانة مرموقة بين مصادر التراث الإسلامي.

لذا أحببت أن أخوض غمار هذا العلم، بإسهام يسير أقوم من خلاله بدراسة تحليلية نقدية لكتاب «التتبع» للإمام الدارقطني رحمه الله، وإلقاء الضوء على هذا الكتاب لإبراز نموذج من نماذج النقد العلمي المنضبط عند علماء الحديث، فأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد في هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أنها:

١- تُعرّف بكتاب «التتبع»، وتبين الهدف الذي من أجله صنّف الحافظ الدارقطني هذا الكتاب، وشرطه فيه، مع توضيح المسالك التي سار عليها فيه.

٢- تُبرز منهج الحافظ الدارقطني في عرض الأسانيد والمتون في كتابه.

٣- تذكر هذه الدراسة نماذج من انتقادات الحافظ الدارقطني التي أقره الحفاظ عليها، ونماذج أخرى لما خالفوه فيه.

٤- تُبين مقدار التزام الحافظ الدارقطني بأصول المحدثين في نقد الأحاديث وتعليلها.

٥- تبين قرائن التعليل والترجيح التي بنى عليها الحافظ الدارقطني نقده لأحاديث الصحيحين.

٦- تُظهر المصطلحات النقدية التي استعملها الحافظ الدارقطني في كتابه.

٧- تُوضح موقف العلماء من عمل الحافظ الدارقطني وتعليلاته وانتقاداتهم عليه.

٨- تُقارن بين كتابي «التتبع» و«العلل» للحافظ الدارقطني.

٩- تُعرِّف بأهم الآثار المترتبة على نقد كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني.

مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما موضوع كتاب «التتبع» للإمام الدارقطني، وما شرطه، وما أهم المسالك التي سلكها في كتابه؟

٢- ما منهج الحافظ الدارقطني في عرض الأسانيد والمتون في كتابه؟
٣- هل يسلم للحافظ الدارقطني جميع ما انتقده من أحاديث الصحيحين؟
٤- هل خالف الحافظ الدارقطني في نقده للأحاديث قواعد المحدثين وأصولهم؟
٥- ما قرائن التعليل والترجيح التي استخدمها الحافظ الدارقطني في كتابه؟
٦- ما هي المصطلحات النقدية التي استخدمها الحافظ الدارقطني في كتابه؟
٧- ما موقف العلماء من الكتاب وما هي أهم الانتقادات الموجهة له؟
٨- ما علاقة كتاب «التتبع» بكتاب «العلل الواردة في الأحاديث النبوية» للحافظ الدارقطني؟
٩- ما هي أهم الآثار المترتبة على نقد الكتاب؟
١٠- الكتاب، التأثر والتأثير.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش لم أجد دراسة سابقة متخصصة في دراسة كتاب «التتبع» دراسة تحليلية نقدية، أو دراسة تبيّن منهج الإمام الدارقطني في كتابه «التتبع»، لكن هناك دراسات أثرت الموضوع، أفدت منها، ومن هذه الدراسات:

١- النسخة المحققة من كتاب «التتبع» بتحقيق الشيخ مقبل بن هادي الوادعي وفيها إفادات وإشارات مهمة، ولكنه لم يتحدث عن موضوع الكتاب وشرطه وأثره وموقف العلماء منه عند الإمام الدارقطني، ولم يبين أنواع العلل، فكان عمله تحقيقا فحسب، وإن تضمن بعض الفوائد، ومع هذا فعمله بحاجة إلى إعادة تحقيق، وهو رسالته للماجستير، إذ كتبه في مرحلة مبكرة من مسيرته العلمية.

٢- «بين الإمامين مسلم والدارقطني» رسالة ماجستير للشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، عمد إلى الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني من أحاديث صحيح مسلم وناقشه فيها رجح كلام الدارقطني أحيانًا، ورجح قول مسلم أحيانًا، وفي الكتاب إشارات وفوائد تخدم الموضوع، دون بيان منهجية الكتاب أو نقد وتحليل للكتاب.

٣- «الأحاديث المنتقدة في الصحيحين» تأليف مصطفى باحو، حيث قام الباحث بجمع انتقادات العلماء لأحاديث الصحيحين، ورتبها على أبواب الفقه، ثم قام بالجواب على هذه الانتقادات، مبينا ما لها وما عليها، محاولاً إثبات صحة أصل الحديث.

٤- الدراسات المتعلقة بكتب الدارقطني الأخرى كالسنن والعلل ومنها:

أ- منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب "العلل "، تأليف يوسف بن جودة

الداودي، والكتاب عبارة عن رسالة علمية.

ب- العلل الواردة في سنن الدارقطني دراسة منهجية استقرائية، للأستاذ الدكتور أمين القضاة حفظه الله، بحث منشور في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، جامعة قطر، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

وهذه الدراسات تختلف عن دراستي في أمور:

الأول: لم يكن من أهدافها تحليل الكتاب ودراسته من حيث المنهجية أو نقد الكتاب كاملا.

الثاني: لم تتعرض أي دراسة منها لبيان القواعد الحديثية وقرائن الترجيح والألفاظ النقدية التي استعملت في الكتاب.

الثالث: لم تتعرض أي منها لنقد القواعد والمناهج التي استخدمها الدارقطني في كتابه.

الرابع: إن هذه الدراسات قد تتقاطع مع دراستي في الفصل الثاني فقط، وبخاصة في عرض الأمثلة مع الاختلاف في هدف الدراسة فدراستي ليس الهدف منها الترجيح في الأحكام بين الدارقطني والشيخين.

وتمتاز دراستي عن الدراسات السابقة بأنها:

١- دراسة تحليلية نقدية لكتاب «التتبع» نفسه.

٢- توضح منهج الإمام الدارقطني في عرض الأسانيد والمتون في كتابه.

٣- تبين القواعد التي بنى الإمام الدارقطني عليها نقده لأحاديث الصحيحين.

٤- تظهر قرائن الترجيح عند الإمام الدارقطني في كتابه «التتبع».

٥- توضح مدلولات الألفاظ النقدية التي استعملها الإمام الدارقطني في كتابه.

٦- توضح موقف العلماء من الكتاب، وما هي أهم الانتقادات الموجهة له؟

٧- تقارن بين موقف الإمام الدارقطني في نقده لأحاديث الصحيحين في «التتبع» عن كتابيه «السنن» و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية».

منهج البحث:

ستعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية:

١- المنهج الاستقرائي: حيث سأقوم باستقراء أحاديث الكتاب والبالغ عددها (٢١٨) حديثا، وأنظر في تعليلات الإمام الدارقطني.

٢ - المنهج التحليلي: حيث سآخذ كلام الإمام الدارقطني وأفكك عباراته وأحللها للوصول إلى مراده منها .

ويكون ذلك بإثبات نص كلامه ثم تحليله لفهمه فهما صحيحا، ليخضع بعد ذلك لمنهج

النقد.

٣- المنهج النقدي: بعد تحليل عبارات الإمام الدارقطني وفهمها على وجهها الصحيح، سأقوم بدراستها ونقدها ومقارنتها بكلام العلماء النقاد المحدثين، ومحاكمتها إلى أصول مصطلح الحديث وقواعد النقد الحديثي.

ولا يعني النقد التخطئة دائما بل النقد ذكر الموافقات والمخالفات، وذكر الصحيح والخطأ، والفضائل والعيوب.

*** منهجية التخريج:**

- ما ورد من الروايات عند الشيخين أو أحدهما؛ أكتفي بتخريجه منهما؛ إلا إن دعت الحاجة للزيادة في التخريج فأزيد فيه وفق الحاجة.
- الروايات التي لم يروها الشيخان، أخرّجها باختصار من مظانها من كتب السنن والمسانيد المشهورة كالسنن الأربعة ومسند أحمد، وأزيد على ذلك أحيانًا للحاجة.
- راعيت في التخريج الاختصار قدر الإمكان.
- ترجمت للرواة الذين وقع الاختلاف في الأسانيد عليهم، بترجمة مختصرة.
- ترجمت للرواة المذكورين في المتابعات والشواهد بترجمة مختصرة.
- عينت أقوال العلماء التي أذكرها بين أقواس التنصيص، وعزوتها إلى الموطن الذي استخرجتها منه.

خطة الدراسة:

هذا وستنتظم هذه الدراسة في مقدمة وأربعة فصول على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها:

- أهمية الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- منهج البحث وخطته.

الفصل الأول

التعريف بالإمام الدارقطني وكتابه التتبع ومنهجه فيه

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول : التعريف بالإمام الدارقطني وعلمه.

المبحث الثاني : تعريف موجز بكتاب التتبع للحافظ الدارقطني.

المبحث الثالث : المناهج العامة للحافظ الدارقطني في عرض الأسانيد والمتون.

الفصل الثاني

دراسة أحاديث انتقدها الحافظ الدارقطني في كتاب التتبع على الصحيحين

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول : نقد الأحاديث من جهة الاتصال وعدمه.

المبحث الثاني : نقد الأحاديث من جهة الرواة.

المبحث الثالث : نقد الأحاديث من جهة المخالفة.

المبحث الرابع : نقد الأحاديث من جهة متونها.

المبحث الخامس : الأحاديث التي أيّد الدارقطني فيها صنيع الشيخين أو أحدهما.

الفصل الثالث

قرائن الترجيح والألفاظ النقدية عند الدارقطني في كتابه التتبع

وفيه تمهيد ومبحثان:

تمهيد

المبحث الأول : قرائن الترجيح والتعليل عند الإمام الدارقطني في كتابه التتبع.

المبحث الثاني : الألفاظ النقدية عند الإمام الدارقطني في كتابه التتبع.

الفصل الرابع

نقد كتاب التتبع وتقويمه، والآثار المترتبة عليه

وفيه تمهيد ثلاثة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول : النقد الإجمالي لكتاب التتبع للحافظ الدارقطني.

المبحث الثاني : نقد العلماء للكتاب وموقفهم منه.

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على نقد كتاب التتبع للإمام الدارقطني.

الخاتمة:

وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العامة

وفيها:

- فهرس الآيات.
- فهرس الأحاديث والآثار.
- فهرس الرواة المتَرجَمين.
- فهرس المراجع.

الفصل الأول

التعريف بالإمام الدارقطني، وكتابه التتبع ومنهجه فيه

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول : التعريف بالإمام الدارقطني وعلمه.

المبحث الثاني : تعريف موجز بكتاب التتبع للحافظ الدارقطني.

المبحث الثالث : منهج الحافظ الدارقطني في كتابه التتبع.

تمهيد

هذا الفصل جعلته مدخلا للبحث، أتناول فيه تعريفا بالإمام الحافظ الدارقطني، الذي شهد له الحفاظ بطول باعه وبراعته في علم العلل، مستعرضا سيرته العطرة بترجمة موجزة.

كما أعرف بكتابه «التتبع» الذي ألفه مستدركًا فيه على الصحيحين، مبينا اسم الكتاب وشرطه فيه، ومنزلته وقيمته العلمية، وأذكر أقسام الأحاديث التي أوردها فيه، والمنهج الذي سلكه الإمام الدرقطني في عرض الأسانيد والمتون.

المبحث الأول

التعريف بالإمام الدارقطني وعلمه

اسمه ونسبه:

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله أبو الحسن الدارقطني البغدادي[١].

مولده ونسبته:

اختلف في زمن ولادته، فقيل: ولد سنة ٣٠٥هـ، وأكثر مَن ترجم له ذكروا أنّ مولده كان لخمس خلون من ذي القعدة سنة ٣٠٦هـ[٢].

ويقال في نسبته: الدارقطني، نسبة إلى دار القطن محلّة ببغداد وهي التي ولد فيها، رُكّب الاسمان، فصارا اسما واحدا، فنسب إليه بهذه الصيغة[٣].

نشأته وطلبه للعلم ورحلاته:

عاش الإمام الدارقطني –رحمه الله– في العصر العباسي الثاني[٤]، فقد ولد في بداية القرن

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٤/١٢) ترجمة رقم (٦٤٠٤)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (٩٣/٤٣) ترجمة رقم (٤٩٨٨)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦)، والسبكي، تاج الدين عبدالوهاب (ت٧٧١هـ). طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، ط٢، سنة ١٤١٣هـ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع. (٤٦٢/٣) ترجمة رقم (٢٢٩).

(٢) ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ). المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م. (٣٨٠/١٤) ترجمة رقم (٢٩١٥)، وابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد (ت٨٥١هـ). طبقات الشافعية، تحقيق: عبدالعليم خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٧هـ. (١٦٢/١) ترجمة رقم (١٢١).

(٣) الحموي، ياقوت. معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط٣، سنة ١٩٩٥م. (٤٢٢/٢)، والسيوطي، عبدالرحمن جلال الدين (ت٩١١هـ). لب اللباب في تحرير الأنساب، دار صادر، بيروت. (ص١٠١).

(٤) العصر العباسي الأول بدأ بإنشاء الدولة العباسية سنة (١٣٢هـ) وتولي أبي العباس السفاح الخلافة، واستمر إلى وفاة الخليفة الواثق سنة (٢٣٢هـ)، والعصر العباسي الثاني بدأ بتولي المتوكل شؤون الخلافة سنة (٢٣٢هـ)، وانتهى بسقوطها سنة (٦٥٦هـ). ينظر: حسن، علي إبراهيم. التاريخ الإسلامي العام، =

الرابع الهجري سنة ٣٠٦ على الراجح، وتوفي في نهايته تقريباً سنة ٣٨٥هـ[(١)]. وهذه الفترة التاريخية اتسمت بعدم الاستقرار وانعدام الأمن، وظهر فيها عدة انقسامات للخلافة الإسلامية، وقامت دول وإمارات مستقلة عن الخلافة الإسلامية، استقلالا تامّا أو جزئيّا، واتسمت هذه الفترة بظهور الفتن والقلاقل، وكانت هي بداية الضعف الذي آل إلى انحلال العهد العباسي الثاني، وأدى إلى سقوط الدولة العباسية على أيدي التتار سنة ٦٥٦هـ[(٢)].

وعلى الرغم من الضعف السياسي والفوضى الاجتماعية اللذين أصابا الخلافة العباسية في الفترة التي عاش فيها الإمام الدارقطني، إلا أن الحالة العلمية كانت مختلفة، فقد انتشرت الثقافة الإسلامية في ذلك العصر انتشارًا يدعو إلى الإعجاب، ونشط التعليم حينئذ نشاطًا واسعًا، مما يجعل هذه الحقبة من الزمن فترة ذهبية في التاريخ الإسلامي انتشرت فيها العلوم المختلفة[(٣)].

وقد طلب الإمام الدارقطني العلم من صغره، وكتب الحديث قبل أن يتجاوز الثامنة من عمره، وقال عن نفسه: «كنت أنا والكَتَّاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون: يخرج الكتاني محدّث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد، فخرجت أنا محدثاً والكتَّانِي مقرئا»[(٤)]، فبدأ في أخذ العلم أولا من أهل بلده، ثم بعد ذلك رحل إلى بعض الأقطار الإسلامية؛ منها:

١- الكوفة ٢- ومصر ٣- واسط ٤- والبصرة ٥- ودمشق ٦- والشام ٧- فلسطين ٨- مكة وغيرها من البلدان للقاء الشيوخ والعلماء، فأخذ عنهم حتى غدا عالما تصدّر للإمامة في حياته في علوم مختلفة، من أهمها القراءات والحديث والفقه والتاريخ، وهذا يظهر جليًا مما ذكره الحفاظ في ترجمته؛ فذكروا أنه: محدّث، حافظ، فقيه، مقرئ، إخباري،

=

الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط٣. (ص٣٣٠، ٤١٩).

(١) وقد عاصر الإمام الدارقطني مدة حياته ثمانية من الخلفاء العباسيين، وهم: المقتدر بالله، والقاهر بالله، والراضي بالله، والمتقي لله، والمستكفي بالله، والمطيع لله، والطائع لله، والقادر بالله. ينظر: ابن كثير، البداية والنهاية (٦٠/١٥) وما بعدها، والسيوطي، جلال الدين عبدالرحمن. تاريخ الخلفاء، تحقيق يوسف بن أحمد البكري، بيت الأفكار الدولية، عمان، ط١، سنة ٢٠٠٥م. (ص٥٠٠-٥٤٥).

(٢) محمود، حسن. والشريف، أحمد. العالم الإسلامي في العصر العباسي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٥. (ص٢٨٦).

(٣) ينظر: ضيف، شوقي. العصر العباسي الثاني، الناشر: دائرة المعارف، القاهرة، ط١٢، سنة ٢٠٠١م. (ص١١٥) وما بعدها، وحسن إبراهيم، تاريخ الإسلام (٣٣٩/٣) وما بعدها.

(٤) ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٣٨٠/١٤) ترجمة رقم (٢٩١٥).

لُغَوي، صحيح المعتقد، ... وغير ذلك[١].

ومن أشهر شيوخه: أبو القاسم البغوي، وأبو عبيد القاسم، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبو بكر بن أبي داود، ومحمد بن نيروز الأنماطي، وغيرهم خَلْقٌ كثير[٢].

أما تلاميذه فهم كثر أيضًا، من أشهرهم: الحافظ أبو عبدالله الحاكم، والحافظ عبدالغني، وتمام بن محمد الرازي، والفقيه أبو حامد الإسفراييني، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وخلق كثير سواهم[٣].

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

برع الإمام الدارقطني في كثير من العلوم، إلا أن علم الحديث من أكثر العلوم التي اشتهر بها، حتى عدّ إماما وحافظا للحديث النبوي وعلومه، حتى قال عن نفسه: «يا أهل بغداد: لا تظنّوا أن أحداً يقدر أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا حيٌّ»[٤].

ولعل مما يشهد لهذا كتابه السنن، والذي بلغ عدد أحاديثه وفق طبعة مؤسسة الرسالة (٤٨٣٥) حديثًا، بيّن فيه الإمام الدارقطني كثيرًا من علل الحديث بكلمات موجزة مختصرة مثل هذا مرسل، وفلان مجهول، وتكلم على كثير الرواة جرحًا وتعديلا، وقد عد الإمام النووي سنن الدارقطني من الكتب المعتمدة في قبول الأحاديث الصحيحة وهو يقول: «ثم إن الزيادة في الصحيح تعرف من السنن المعتمدة؛ كسنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن خزيمة والدارقطني والحاكم والبيهقي وغيرها منصوصا على صحتها»[٥].

أما في علم علل الحديث فقد كان الإمام الدارقطني واسع المعرفة فيها، انتهت إليه فيها الإمامة في عصره، وكتابه في العلل لعله أجود الكتب السابقة واللاحقة في بابه.

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٤/١٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (٩٣/٤٣)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٤/١٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (٩٣/٤٣-٩٤)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦-٤٥٠)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (٤٦٢/٣-٤٦٣).

(٣) ابن عساكر، تاريخ دمشق (٩٣/٤٣-٩٤)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٤٩/١٦-٤٥٠).

(٤) أخرجه عنه ابن الجوزي، عبدالرحمن. الموضوعات، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ط١، سنة ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م. (٤٥/١-٤٦).

(٥) النووي، محي الدين يحيى بن شرف. التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (ص٢٦).

قال الحافظ ابن كثير في كلامه عن العلل ومن صنف فيها: «وقد جمع أزمة ما ذكرناه كله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلُّ ما رأيناه وضع في هذا الفن، لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده»(١).

كما برع الإمام الدارقطني في علم الجرح والتعديل، ومعرفة أحوال الرواة وتراجمهم، ولهذا ألّف في علوم الحديث وتراجم الرواة، وحكم على كثير منهم جرحاً وتعديلاً(٢)، فهو إمام ناقد ينتمي إلى المدرسة المعتدلة في نقد الرجال، مع وجود بعض التساهل عنده أحيانًا، كما أفاده الحافظ الذهبي(٣).

وقد شهد له ببراعته في علم الحديث الحفاظ من بعده، كأبي عبدالرحمن السُّلَمِيّ والحاكم والخطيب البغدادي والذهبي وغيرهم(٤).

وقال الحافظ عبدالغني الأزدي: «أحسن الناس كلاما على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة: علي بن المَدِيني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، والدارقطني في وقته. وقال القاضي أبو الطيب الطبري: كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث»(٥).

مؤلفاته:

صنَّف الإمام الدارقطني مجموعة كبيرة من المصنّفات البديعة النافعة، وغدت مصنّفاته مرجع الناس من لدن زمنه إلى الوقت الحاضر.

قال الحافظ ابن كثير في مصنفات الحافظ الدارقطني: «سمع الكثير، وجمع وصنف وألّف وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد، وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف، واتساع

---

(١) ابن كثير، إسماعيل. اختصار علوم الحديث، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢. (ص٦٤).

(٢) وقد جُمعت أقواله في كتب مفردة مثل كتب السؤالات له، ولابن زريق، محمد بن عبدالرحمن (ت٨٠٣هـ) كتاب بعنوان. مَنْ تَكلَّم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، تحقيق: حسين ابن عكاشة، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط١، سنة ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م (٣/١).

(٣) الذهبي، محمد. الموقظة في علم مصطلح الحديث، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، سنة ١٤١٢هـ. (٨٣/١).

(٤) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٦/١٢)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦).

(٥) ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٤/١٦).

الرواية، والاطلاع التام في الدراية، له كتابه المشهور[١] من أحسن المصنفات في بابه، لم يسبق إلى مثله ولا يلحق في شكله إلا من استمد من بحره وعمل كعمله، وله كتاب العلل بين فيه الصواب من الدخل، والمتصل من المرسل، والمنقطع والمعضل، وكتاب الأفراد الذي لا يفهمه، فضلا عن أن ينظمه، إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد، وله غير ذلك من المصنفات التي هي كالعقود في الأجياد»[٢].

ومن أشهر مصنفاته المطبوعة مرتبة على حروف المعجم:

١- الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس.

٢- أحاديث الرؤية.

٣- أحاديث الصفات.

٤- أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة عن مالك، واختلافهم فيه، وزيادتهم ونقصانهم.

٥- أحاديث النزول.

٦- أسئلة البَرْقانِيّ.

٧- أسئلة الحاكم للدارقطني عن شيوخه.

٨- الإلزامات.

٩- التتبع.

١٠- جزء فيه بيان أحاديث أودعها البخاري رحمه الله كتابه الصحيح وبين عللها الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[٣].

١١- السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

١٢- الضعفاء والمتروكون من المحدثين.

---

(١) يريد به كتاب الإمام الدارقطني السنن.

(٢) ابن كثير، البداية والنهاية (١٥/٤٥٩-٤٦٠).

(٣) هذا الجزء يحتوي على (٢٢) حديثا، وطُبع مفردا بتحقيق الدكتور سعد بن عبدالله الحميد، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة الأولى، سنة ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م. وذكر محققه (ص١٩-٢٠): أن هذا الجزء يُعدّ فرعًا من موضوع كتاب التتبع، الذي صنفه الدارقطني في بيان الأحاديث المعلولة في صحيحي البخاري ومسلم، إلا أن هذا الجزء تضمن أحاديث لم يذكرها الحافظ الدارقطني في كتاب التتبع ولا في كتاب العلل، كالحديثين رقم (١٠، ١١)، وبعضها لم يذكرها في كتاب التتبع وذكرها في كتاب العلل، كالأحاديث رقم (١٤، ١٥، ١٦).

١٣- العلل الواردة في الأحاديث النبوية.

١٤- المؤتلف والمختلف في أسماء الرجال.

وغيرها كثير[١].

وفاته:

هناك إجماع على أنه توفي في شهر ذي القعدة سنة ٣٨٥هـ ببغداد، وكانت وفاته بعد أن عاش ثمانين سنة، وصلى عليه الشيخ أبو حامد الإسْفِرَاييني الفقيه، ودفن قريباً من معروفٍ الكرخي، في مقبرة باب الدير[٢].

رحم الله الإمام الدارقطني وأسكنه فسيح جناته.

---

(١) ينظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٦/١٢)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦).

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٣٩/١٢)، وابن عساكر، تاريخ دمشق (١٠٦/٤٣)، والذهبي، سير أعلام النبلاء (٤٥٧/١٦)، والسبكي، طبقات الشافعية الكبرى (٤٦٦/٣).

المبحث الثاني

تعريف موجز بكتاب التتبع للحافظ الدارقطني

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول : اسم الكتاب ونسبته للمؤلف وموضوعه وشرطه وترتيبه.

المطلب الثاني : أقسام الأحاديث التي أوردها الدارقطني في كتابه التتبع.

المطلب الثالث : أنواع العلل التي اشتمل عليها كتاب التتبع وعددها.

المطلب الرابع : منزلة الكتاب وقيمته العلمية.

المطلب الخامس : علاقة كتاب التتبع بكتاب الإلزامات للدارقطني.

المطلب السادس : علاقة كتاب التتبع بكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني.

المطلب السابع : علاقة كتاب التتبع بكتب نقد الصحيحين الأخرى.

المطلب الأول

اسم الكتاب ونسبته للمؤلف وموضوعه وشرطه

الفرع الأول: اسم الكتاب:

صرّح الإمام الدارقطني باسم كتابه في فاتحته فقال: «كتاب التتبع، وهو ما أخرج في الصحيحين وله علة»[١].

واشتهر الكتاب بهذا الاسم عن أكثر العلماء بعد الإمام الدارقطني، منهم: ابن سيد الناس[٢]، وابن حجر[٣]، والعيني[٤]، والسخاوي[٥]، والسيوطي[٦]، وحاجي خلفية[٧].

ويُقال له أيضا: الاستدراكات، وذكره بهذا الاسم جمع من الحفاظ منهم: القاضي

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر (ت٣٨٥هـ). الإلزامات والتتبع، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (ص١١٩).

(٢) ابن سيد الناس، محمد بن محمد (ت٧٣٤هـ). النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبدالكريم، دار العاصمة، الرياض، ط١، سنة ١٤٠٩هـ. (٣٨٦/٢).

(٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة، بيروت، ط بلا، سنة ١٣٧٩هـ. (٢١٣/٣، ٢٣٠، ٢٦٦، ٢٨٦ و٣٤/٦ و٣١٨/٩ و١٣٠/١١)، وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، سنة ١٤١٩هـ، ١٩٨٩م. (٣٤٠/٢)، ولكنه زاد في تسميته فقال: «التتبع والاستدراك».

(٤) العيني، بدر الدين محمود (ت٨٥٥هـ). عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (١٩٦/٨ و٢٧٠/٩)، وذكره فيه (٢١/٩)، وزاد في تسميته فقال: «التتبع على الصحيحين».

(٥) السخاوي، محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ). الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، المحقق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م. (٣٥٩/١).

(٦) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت٩١١هـ). تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط بلا، سنة ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م. (٢٦٧/١)، وذكره السيوطي في شرح سنن النسائي، مطبوع مع سنن النسائي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة بلا، سنة الطبع بلا. (٥١/٤).

(٧) حاجي خليفة، مصطفى (١٠٦٧هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، الناشر: دار الفكر، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. (١٤٠٣/٢).

عياض[١]، وابن الملقن[٢]، وغيرهم.

وجمع بعض العلماء بين الاسمين فجعلهما اسما واحدًا، فذكره باسم: «الاستدراكات والتتبع»، منهم: النووي[٣]، وحاجي خلفية[٤].

وقد طبع الكتاب محققاً، حققه –مع كتاب الإلزامات للدارقطني– مُقْبل بن هادي بن مُقْبل الوادعي، بعنوان: الإلزامات والتتبع.

الفرع الثاني: نسبة الكتاب للإمام الدارقطني:

لقد اشتهر لدى علماء الحديث خاصة وغيرهم عمومًا أن للإمام الدارقطني كتابا أفرده في نقد أحاديث في الصحيحين، واشتهر اسم هذا الكتاب بالتتبع ويسميه بعض العلماء بالاستدراكات كما تقدم، ويكمن الاستدلال بصحة نسبة كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني بعدة دلائل، منها:

أولا: صرّح جمع من الحفاظ والعلماء بنسبة كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني، منهم:

١- القاضي عياض، فقال في ذكر من ألّف في الاستداركات على الصحيحين: «وفيها ألف أبو الحُسين الدارقطني كتابه المُسمّى بالاستدراكات والتتبُّع»[٥].

٢- النووي، قال عند ذكره من استدراك على الصحيحين أحاديث أخلا بشرطهما فيها: «وقد ألّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع»[٦].

٣- ابن الملقن، فقال: «استدرك الدارقطني في كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع على البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك في مائتي حديث مما في

---

(١) عياض بن موسى (ت٥٤٤هـ). إكمال المعلم بفوائد مسلم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م. (٤٦١/١).

(٢) ابن الملقن، عمر (ت٨٠٤هـ). التوضيح لشرح الجامع الصحيح، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: دار النوادر، دمشق، سوريا، ط١، سنة ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م. (٦٣٥/٢).

(٣) النووي، محي الدين يحيى (ت٦٧٦هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، سنة ١٣٩٢هـ. (٢٧/١).

(٤) كشف الظنون (٥٥٥/١).

(٥) إكمال المعلم بفوائد مسلم (٨٦/١)، وينظر فيه: (٧٤/١، ٤٦١).

(٦) شرح صحيح مسلم (٢٧/١).

الكتابين»[١].

٤- ابن حجر العسقلاني، فقال: «وأما ما اختلف في إرساله ووصله بين الثقات، ففي الصحيحين منه جملة وقد تعقب الدارقطني بعضه في كتاب «التتبع» له»[٢].

٥- بدر الدين العيني، فقال: «وَقد طعن الدَّارَقُطْنِيّ فِي كِتَابه الْمُسَمّى بالاستدراكات والتتبع على البُخَارِيّ وَمُسلم فِي مِائَتي حَدِيث»[٣].

٦- أشار إليه جمع من الحفاظ وأهل العلم، منهم: زين الدين العراقي[٤]، وشمس الدين السخاوي[٥]، وزكريا الأنصاري[٦]، والسيوطي[٧]، وابن الوزير[٨]، وغيرهم.

ثانيا: نسبه له أصحاب المصنفات في فهارس الكتب، فمن ذلك:

١- حاجي خليفة؛ حيث قال عند ذكره لمن استدرك على الصحيحين شيئًا: «ومن هذا القبيل كتاب الدارقطني المسمى (بالاستدراكات والتتبع)، وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين»[٩].

---

(١) التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٧٧/٢).

(٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ). النكت على كتاب ابن الصلاح، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، سنة ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م. (٣٦٩/١)، وينظر فيه: (٣٨١/١).

(٣) عمدة القاري (٨/١)، وينظر فيه: (٩٢/١).

(٤) العراقي زين الدين، أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين (ت٨٠٦هـ)، ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث، قدم لها وراجعها: عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، الناشر: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ط٢، سنة ١٤٢٨هـ. (١٣٥/١).

(٥) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ). فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، تحقيق: علي حسين علي، الناشر: مكتبة السنة، مصر، ط١، سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م. (٧٤/١).

(٦) الأنصاري، زكريا. فتح الباقي شرح ألفية العراقي، تحقيق: عبداللطيف هميم وماهر الفحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م. (١٦١/١).

(٧) السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت٩١١هـ). تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط٢، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. (١٤٥/١).

(٨) ينظر: الصنعاني، محمد بن الأمير (ت١١٨٢هـ). توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق: صلاح محمد عويضة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م. (٥٦/١).

(٩) كشف الظنون (٥٥٥/١).

٢- ابن خير الإشبيلي، فقال: «كتاب الاستدراكات للدارقطني أيضا جزءان»[١].

٣- عمر رضا كحالة، حيث ذكر ضمن مصنفات الإمام الدارقطني «كتاب التتبع لما خرج في الصحيحين»[٢].

ثالثا: أن كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني مروي بالسند الصحيح عنه، كما بينه محققه مقبل الوادي في مقدمته للكتاب[٣].

رابعا: إثبات نسبة الكتاب لمؤلفه على طرة المخطوط الأصلي للكتاب، كما ذكر ذلك محققه مقبل الوادعي[٤].

فهذه الدلائل كلها تثبت صدق نسبة كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني رحمه الله.

الفرع الثالث: موضوع الكتاب:

بين الإمام الدارقطني رحمه الله موضوع الكتاب بعبارة موجزة جدًّا في بدايته، فقال: «ابتداء ذكر أحاديث معلولة، اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها»[٥].

فموضوع الكتاب هو ذكر الأحاديث التي في الصحيحين ولها عِلّة في رأي الإمام الدَّارَقُطْنِيّ، سواء كانت تلك العلة قادحة في صحة الحديث، أو غير قادحة عنده.

وقد اشتمل الكتاب على نحو مائتي حديث، ناقش الحافظ الدارقطني عللها، وبيّن الصواب منها.

الفرع الرابع: طبعات الكتاب:

طبع الكتاب محققاً، حققه -مع كتاب الإلزامات للدارقطني- مُقْبل بن هادي بن مُقْبل الوادعي، بعنوان: الإلزامات والتتبع، وطبعته المكتبة السلفية في المدينة المنورة، سنة

---

(١) ابن خير الإشبيلي، محمد أبو بكر الأموي (ت٥٧٥هـ). فهرسة ابن خير الإشبيلي، تحقيق الدكتور بشّار عواد معروف ومحمد بشار عوّاد، الناشر: دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١. (ص٢٥٦) برقم (٣٣٨).

(٢) كحالة، عمر رضا. معجم المؤلفين، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م. (٦٨٤/١).

(٣) ينظر: الإلزامات والتتبع، مقدمة التحقيق (ص٦٣-٦٦)، وينظر: ابن خير الإشبيلي، الفهرست (ص٢٥٦).

(٤) ينظر: التتبع (ص٢٠٧).

(٥) التتبع (ص١٦٠).

١٣٩٩هـ، وهي طبعةٌ رديئة فيها كثير من الأخطاء والتصحيفات، وطُبع طبعة ثانية أجود من السابقة عن دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، سنة ١٤٠٢هـ، وطُبع بعد ذلك طبعة مزيدة ومنقحة عن دار الكتب العلمية، بيروت، سنة ١٤٠٥هـ، إلا أن الكتاب لا يزال بحاجة إلى مزيد من العناية والتحقيق.

الفرع الخامس: شرط الكتاب:

لم يبين الحافظ الدارقطني رحمه الله شرطه في كتاب «التتبع» على وجه التفصيل، إنما أشار إليه إشارة إذ قال: «ابتداء ذكر أحاديث معلولة، اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها»(١).

ويمكن للباحث أن يستنبط شرط الكتاب من عبارة الإمام الدارقطني هذه، وهو:

أولا: لا يذكر الحافظ الدارقطني في كتابه إلا حديثا له علّة عنده، مما هو مخرج في الصحيحين أو أحدهما.

ثانيا: ألزم الدارقطني نفسه أن يبين في الأحاديث موطن العلة، ثم يبين الصواب منها.

ومن خلال دراستي لهذا الكتاب تبين لي أن الدارقطني يلتزم بهذه الشروط ضمن المعايير التالية:

أ – يذكر الحديث المعل عنده سواء كانت العلة قادحة أو غير قادحة، ومما انتقده الحافظ الدارقطني وعلته غير قادحة، ما قاله رحمه الله في كتابه «التتبع»: «واتفقا على إخراج حديث أبي عثمان قال: «**كتب إلينا عمر في الحرير إلا موضع إصبعين**»(٢)،

---

(١) التتبع (ص١٦٠).

(٢) أخرجه البخاري، محمد (ت٢٥٦هـ). المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، وهو صحيحه، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، سنة ١٤٢٢هـ. كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه (١٤٩/٧) الحديث رقم (٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠)، ومسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ). المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو صحيحه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت. كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل، وإباحته للنساء، وإباحة العلم ونحوه للرجل ما لم يزد على أربع أصابع (١٦٤٢/٢) الحديث رقم (٢٠٦٩)، من طريق أبي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، قَالَ: كَتَبَ إِلَيْنَا عُمَرُ، وَنَحْنُ بِأَذْرَبِيجَانَ: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ لُبْسِ الحَرِيرِ إِلَّا هَكَذَا، وَصَفَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**
=

وهذا لم يسمعه أبو عثمان من عمر، وهو مكاتبه، وهو حجة في قبول الإجازة»[١].

ب- لا يكتفي بعلل الإسناد فقط، بل يشتمل على ذكر بعض العلل الواقعة في المتن.

الفرع السادس: أهدافه:

لا بد لكل مصنف في أي نوع من أنواع العلوم أن يكون له هدف واضح ومحدد في كتابه الذي صنّفه، فيبدأ في كتابه وتصنيفه لخدمة هذا الهدف وإيضاحه وإيصاله للناس، وهذه الأهداف قد ينص عليها المصنف في كتابه، وقد يُعرض عنها.

وقد ذكر الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» هدفًا من أهداف كتابه هذا، ويمكن استنباط بعض الأهداف الأخرى من خلال دراسة الكتاب، وفيما يأتي بيان لأهم أهدافه:

١- بَيَّن الإمام الدارقطني سبب تأليفه لكتابه «التتبع»، فقال: «ذكرُ أحاديثَ معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بينت عللها والصواب منها»[٢].

فهذا تنصيص من الإمام الدارقطني -رحمه الله- بين فيه هدفه من كتابه، فهو باجتهاده رأى في الصحيحين أو أحدهما أحاديث معلولة منتقدة، فتتبعها ودرسها وبين عللها، ثم بين وجه الصواب فيها.

٢- الدفاع عن بعض أحاديث الصحيحين؛ فهو أحياناً يورد الروايات التي أشار بعض أهل العلم إلى أنها تبين سبب إعلال أحاديث الصحيحين، وبعد إيرادها يرجح رواية الصحيحين وينتصر لها، كما في الأحاديث (٩٢، ٩٨، ١٠٠)[٣]، وغيرها كما سيأتي بيانه ودراسته.

٣- إيراد كل ما انتقِد على الصحيحين منه أو من غيره، فتراه مثلاً ذكر حديثين ولم يكتب عللهما، بل اكتفى بذكر روايه الصحيح للإشارة أن هذين الحديثين قد انتقدهما غيره من الحفاظ[٤].

=

إصْبَعَيْهِ، وَرَفَعَ زُهَيْرٌ الوُسْطى وَالسَّبَّابَةَ».

(١) التتبع (ص٢٦٠-٢٦١) رقم (١١٩).

(٢) التتبع (ص٢٠٩).

(٣) التتبع (ص٣٥٧، ٣٧١، ٣٧٤).

(٤) وهما في التتبع (ص٣٠٥، ٣٤٠) برقم (٥٧، ٧٩)، والإمام الدارقطني نفسه ذكر الحديث رقم (٧٩) من كتاب التتبع، في كتابه العلل الكبير (٢١٥/٤)، ورجح فيه رواية الصحيح.

الفرع السابع : ترتيب الكتاب وعدد أحاديثه:

أولا: ترتيب الكتاب:

رتب الدارقطني كتابه «التتبع» على مسانيد الصحابة رضوان الله عليهم، حيث بلغ عدد الصحابة فيه سبعة وعشرون صحابياً، بدأ بمسند أبي هريرة رضي الله عنه، فقال: «ذكر ما في مسند أبي هريرة رضي الله عنه»، وختمهم بمسند عائشة رضي الله عنها.

والجدول الآتي برقم (١) يبين ترتيب الحافظ الدارقطني للصحابة رضي الله عنهم في كتابه «التتبع»، والذي ظهر لي من خلال الدراسة أن هذا الترتيب لمسانيد الصحابة ترتيب عشوائي غير مقصود .

الجدول رقم (١)

ترتيب ذكر الصحابة رضي الله عنهم في كتاب التتبع للحافظ الدارقطني

الرقم	الصحابي	عدد الأحاديث	الرقم	الصحابي	عدد الأحاديث	الرقم	الصحابي	عدد الأحاديث
١	أبو هريرة	٢٧	١٠	المغيرة بن شعبة	٤	١٩	علي بن أبي طالب	٨
٢	عبدالله بن عمرو	٧	١١	أبو بكرة	٧	٢٠	عبدالرحمن بن عوف	٢
٣	أبو موسى الأشعري	١١	١٢	عبدالله بن مسعود	٩	٢١	عبدالله بن عمر	١١
٤	عمران بن الحصين	٥	١٣	كعب بن عجرة	٣	٢٢	أنس بن مالك[1]	١١
٥	حذيفة	٨	١٤	كعب بن مالك	٣	٢٤	بريدة بن الحصيب	٢
٦	سعد بن أبي وقاص	٦	١٥	أم سلمة	٣	٢٤	جابر بن عبدالله	٣
٧	أبو سعيد الخدري	٣	١٦	أنس بن مالك[1]	٢	٢٥	عمر بن الخطاب[1]	١٣
٨	سهل بن سعد	٦	١٧	عمر بن الخطاب[1]	١٦	٢٦	عبدالله بن عباس	١٤
٩	سلمان	٧	١٨	عثمان بن عفان	٧	٢٧	عائشة رضي الله عنهم	١٩

(١) مكرر في التتبع، والأحاديث مختلفة.

ثانيا: عدد أحاديث الكتاب:

اختلف العلماء الذين درسوا أحاديث كتاب «التتبع» في تحديد عددها، ولعل السبب في ذلك اختلافهم في ترقيم الأحاديث المكررة أو ترقيم الأحاديث التي ذكرها من باب الإلزام ونحو ذلك، وممن ذكر عددها:

١- النووي، فقال: «وقد ألف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع وذلك في مائتي حديث مما في الكتابين»[١].

٢- ابن حجر العسقلاني، فقال: «وقد اعتنى أبو الحسن الدارقطني بتتبع ما فيهما من الأحاديث المعللة، فزادت على المائتين»[٢]، وقد جمع الحافظ ابن حجر الأحاديث المنتقدة على صحيح الإمام البخاري فقط من الحافظ الدارقطني وغيره، وذكرها والجواب عنها في كتابه هدي الساري، فذكر أنها بلغت (١١٠) أحاديث، وهي على النحو الآتي:

أ – ما انتقده الدارقطني منها، بلغت (٩٢) حديثا، شاركه مسلم في (٣٢) حديثا منها.

ب- ما انتقده غير الحافظ الدارقطني، وبلغت (١٨) حديثا[٣].

٣- مقبل بن هادي الوادعي، محقق كتاب الإلزامات والتتبع، فقد ذكر أن أحاديث الكتاب بلغت بالعدد مائتين وثمانية عشر حديثاً، منها تسعة أحاديث مكررة، وسبعة من باب الإلزامات وليست من الأحاديث المنتقدة، وحديثان الأمر فيهما محتمل أنهما من باب الإلزام أو النقد، وحديث ليس في أحد الصحيحين، فالمتبقي (١٩٩) حديثاً، انتقد فيهما على الشيخين معاً (٣٢) حديثاً، وانتقد على البخاري وحده (٦٩) حديثاً، وانتقد على مسلم وحده (٩٨) حديثا[٤].

وبعد عرض هذه الأقوال تبين لي أن عدد الأحاديث هو (١٩٩) حديثا؛ وذلك بعد حذف المكرر والإلزامات والمحتمل.

---

(١) شرح صحيح مسلم (٢٧/١).

(٢) ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨١/١).

(٣) ابن حجر العسقلاني، أحمد (ت٨٥٢هـ). هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز ومحمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت. (ص٣٤٦).

(٤) الإلزامات والتتبع (ص٥٦٨-٥٦٩) منقول من كلام مصحح الكتاب .

المطلب الثاني

أقسام الأحاديث التي أوردها الدارقطني في كتابه التتبع

لم يذكر الإمام الدارقطني تقسيما أو بيانا للأحاديث التي يذكرها في كتابه «التتبع» منتقدا بها الصحيحين.

ويستطيع الباحث أن يصنف الأحاديث الواردة في كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني وفق عدد من الاعتبارات، ومن ذلك:

الاعتبار الأول: مكان وجود الحديث:

فبحسب هذا الاعتبار نجد أن الأحاديث في كتاب «التتبع» تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما اتفق البخاري ومسلم على إخراجه، وعدد هذه الأحاديث (٣٢) حديثا.

القسم الثاني: ما انفرد الإمام البخاري بإخراجه، وعدد هذه الأحاديث (٦٩) حديثا.

القسم الثالث: ما انفرد الإمام مسلم بإخراجه، وعدد هذه الأحاديث (٩٨) حديثا.

الاعتبار الثاني: تقسيم الحافظ ابن حجر:

يُعدّ الحافظ ابن حجر من أشهر العلماء دراية بأحاديث الصحيحين لا سيما صحيح البخاري؛ حيث عقد فصلا في مقدمة شرحه على صحيح البخاري[١]، قام فيها بدراسة جميع الانتقادات التي وُجهت لصحيح الإمام البخاري، -ومنها ما ذكره الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع»- وبين أنها في صورتها الإجمالية لا تخرج عن ستة أنواع أو أقسام، بيّنها وفصلها الحافظ ابن حجر العسقلاني، وهي كالآتي[٢]:

القسم الأول: ما تختلف الرواة فيه بالزيادة والنقص من رجال الإسناد.

إذا أخرج صاحب الصحيح الطريق المزيدة، وعلله الناقد بالطريق الناقصة، فهو تعليل

---

(١) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري (ص٣٤٦-٣٤٨)، قال فيه: «الفصل الثامن؛ في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثا حديثا»، وينظر: النووي، شرح صحيح مسلم (٢٨/١).

(٢) ما يأتي اختصار لما ذكره الحافظ ابن حجر، مع تصرف يسير فيه.

مردود؛ لأن الراوي إن كان سمعه فالزيادة لا تضر[١]؛ لأنه قد يكون سمعه بواسطة عن شيخه، ثم لقيه فسمعه منه مرة أخرى، وإن كان لم يسمعه في الطريق الناقصة، فهو منقطع، والمنقطع من قسم الضعيف، والضعيف لا يُعِل الصحيح[٢].

وإن أخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة، وعلله الناقد بالطريق المزيدة، تضمن اعتراضه دعوى انقطاع فيما صححه المصنف، فينظر إن كان ذلك الراوي صحابيا أو ثقة غير مدلس، قد أدرك من روى عنه إدراكا بينا، أو صرح بالسماع إن كان مدلسا من طريق أخرى، فإن وجد ذلك اندفع الاعتراض بذلك، وإن لم يوجد وكان الانقطاع فيه ظاهرا، فمحصل الجواب عن صاحب الصحيح؛ أنه إنما أخرج مثل ذلك في باب ما له متابع وعاضد، أو ما حَفَّتْه قرينة في الجملة تقويه، ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع[٣].

وربما علل بعض النقاد أحاديث ادُّعي فيها الانقطاع لكونها غير مسموعة، كما في الأحاديث المروية بالمكاتبة والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاع عند من يسوغ الرواية بالإجازة ويرتضيها، بل في تخريج صاحبي الصحيحين لمثل ذلك دليل على صحة الرواية بالإجازة عندهما[٤].

وأكثر الأحاديث التي ذكرها الحافظ الدارقطني تندرج تحت هذا القسم.

القسم الثاني: ما تختلف الرواة فيه بتغيير رجال بعض الإسناد[٥].

فالجواب عنه: إن أمكن الجمع بأن يكون الحديث عند ذلك الراوي على الوجهين جميعا، فأخرجهما المصنف، ولم يقتصر على أحدهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ

---

(١) مثل له الحافظ ابن حجر بالحديث الخامس والأربعين من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها في هدي الساري (ص٣٦٤).

(٢) مثل له الحافظ ابن حجر بالحديثين الثاني والثامن من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها في هدي الساري (ص٣٥٠، ٣٥٢).

(٣) مثل الحافظ ابن حجر لهذه الصورة بالحديث الرابع والعشرين من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها في هدي الساري (ص٣٥٨).

(٤) مثل الحافظ ابن حجر لهذه الصورة بالحديث السادس والثلاثين من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها في هدي الساري (ص٣٦١).

(٥) مثل له الحافظ ابن حجر بالحديث الثامن والأربعين والحديث السابع عشر من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها في هدي الساري (ص٣٦٤، ٣٤٧).

والعدد.

وإن امتنع بأن يكون المختلفون غير متعادلين، بل متقاربين في الحفظ والعدد، فيخرج المصنف الطريق الراجحة، ويعرض عن الطريق المرجوحة، أو يشير إليها.

فالتعليل بجميع ذلك من أجل مجرد الاختلاف غير قادح، إذ لا يلزم من مجرد الاختلاف اضطراب يوجب الضعف، فينبغي الإعراض أيضا عما هذا سبيله، والله أعلم.

القسم الثالث: ما تفرد بعض الرواة بزيادة فيه دون من هو أكثر عددا أو أضبط ممن لم يذكرها[١].

فهذا لا يؤثر التعليل به إلا إن كانت الزيادة منافية، بحيث يتعذر الجمع، أما إن كانت الزيادة لا منافاة فيها، بحيث تكون كالحديث المستقل، فلا، اللهم إلا إن وضح بالدلائل القوية أن تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض رواته، فما كان من هذا القسم فهو مؤثر.

القسم الرابع: ما تفرد به بعض الرواة ممن تُكلِّم فيهم.

وليس في الصحيح من هذا القبيل غير حديثين[٢]، وكلاً منهما قد توبع.

القسم الخامس: ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله.

فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدْحًا[٣]، ومنه ما لا يؤثر[٤].

القسم السادس: ما اختلف فيه بتغيير بعض ألفاظ المتن[٥].

فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لإمكان الجمع في المختلف من ذلك، أو الترجيح، على أن

---

(١) مثل له الحافظ ابن حجر بالحديث الرابع والثلاثين من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها في هدي الساري (ص٣٦١).

(٢) وهما الحديثان السابع والثلاثون والثالث والأربعون، من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٣٦٢-٣٦٣).

(٣) مثال ذلك الحديث الرابع بعد المئة من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٣٨١).

(٤) مثال ذلك الحديث الثالث من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٣٥٠).

(٥) مثال ذلك الحديث الخامس من الأحاديث التي أجاب عن انتقادها الحافظ ابن حجر في هدي الساري (ص٣٥١-٣٥٢).

أئمة النقد لم يتعرضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرضوا لذلك في الإسناد، فمن الأحاديث التي لم يتعرضوا لها: حديث جابر في قصة الجمل[١]، وحديثه في وفاء دين أبيه[٢]، وحديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين[٣]، وحديث أنس في افتتاح القراءة بالحمد لله رب العالمين[٤]، وغير ذلك.

قال ابن حجر: «فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمة على الصحيح، وقد حررتها وحققتها وقسّمتها وفصّلتها، لا يظهر منها ما يؤثر في أصل موضوع الكتاب -بحمد الله- إلا النادر»[٥].

ويتضح لي هنا أن الحافظ ابن حجر قد حاول من خلال هذا التقسيم للأحاديث المنتقدة على الصحيح أن يبين ما كان النقد فيه مؤثرا أو غير مؤثر، والإجابة على ذلك بشكل إجمالي.

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب البيوع، باب شراء الدواب والحمر (٦٢/٣) حديث رقم (٢٠٩٧)، ومسلم في صحيحه، كتاب الرضاع، باب استحباب نكاح البكر (١٠٨٩/٢) حديث رقم (٧١٥).

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب البيوع، باب الكيل على البائع والمعطي (٦٧/٣) حديث رقم (٢١٢٧).

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب الصلاة، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (١٠٣/١) حديث رقم (٤٨٢)، ومسلم في صحيحه، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب السهو في الصلاة والسجود له (٤٠٣/١) حديث رقم (٥٧٣).

(٤) أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيحه، منها: كتاب الأذان، باب ما يقول بعد التكبير (١٤٩/١) حديث رقم (٧٤٣)، ومسلم في صحيحه، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (٢٩٩/١) حديث رقم (٣٩٩).

(٥) ابن حجر، هدي الساري (ص٣٤٨).

المطلب الثالث

أنواع العلل التي اشتمل عليها كتاب التتبع، وعددها

تنوعت العلل التي اشتمل عليها كتاب «التتبع»، فقد أعل الحافظ الدارقطني العديد من الأحاديث بالانقطاع، وبعضها بالإرسال، وبعضها بإبدال الراوي أو تغيير الصحابي، وبعضها بالاضطراب، وبعضها بضعف الراوي، وغير ذلك من أنواع العلل المختلفة.

ويلاحظ أن جميع العلل التي ذكرها الحافظ الدارقطني هي علل إسنادية، لا تأثير لها على المتن، سوى أحاديث قليلة جدّا عللها متعلقة بالمتن.

وعند الحديث عن أنواع العلل التي ذكرها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» يجدر التنبيه على أمرين مهمين:

أحدهما: أن هناك أحاديث انتقدها الحافظ الدارقطني على الصحيحين، واشتملت عنده على أكثر من علة.

الثاني: بعض الأحاديث لم ينتقد الدارقطني فيها رواية الصحيحين، بل انتقد الرواية المخالفة لهما، ولذلك يختلف العدد هنا عن عدد الأحاديث في الكتاب.

وفيما يأتي في الجدول رقم (٢) بيان أنواع العلل التي اشتمل عليها الكتاب وعددها، حيث قمت بإحصائها وتصنيفها حديثا حديثا.

الجدول رقم (٢)

بيان أنواع العلل التي اشتمل عليها كتاب التتبع وعددها

نوع العلة	عدد الأحاديث المنتقدة على البخاري ومسلم معًا	عدد الأحاديث المنتقدة على البخاري فقط	عدد الأحاديث المنتقدة على مسلم فقط	المجموع
١- الانقطاع ونفي السماع المتوهم	٥	١٢	١٥	**٣٢**
٢- تعارض الوقف والرفع	٢	٣	١٩	**٢٤**
٣- تعارض الوصل والإرسال	١١	٢٦	٢٤	**٦١**
٤- إبدال راوٍ بآخر أو إسناد بآخر	٣	٤	١٣	**٢٠**
٥- إبدال صحابي بآخر	٤	٢	٩	**١٥**
٦- المزيد في متصل الأسانيد	٠٠٠	٢	٣	**٥**
٧- الاضطراب	٢	٧	٥	**١٤**
٨- ضعف الراوي	٠٠٠	٣	٣	**٦**
٩- الوهم في أسماء الرجال	٠٠٠	٠٠٠	٢	**٢**
١٠- الإدراج والزيادة في المتن	٢	٢	٣	**٧**
١١- تغير الألفاظ والمعاني (نقد المتن)	٢	٢	١	**٥**
١٢- لم يذكر علته	١	١	٤	**٦**
المجموع	**٣٢**	**٦٤**	**١٠١**	**١٩٧**

المطلب الرابع

منزلة الكتاب وقيمته العلمية

قبل أن نتعرف على منزلة كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني وقيمته العلمية عند علماء الحديث، لا بد لنا أن نتعرف أولا على موقف الحافظ الدارقطني من الصحيحين ومكانتهما عنده؛ والسبب في ذلك أنه اشتهر عن الإمام الدارقطني موقف واحد من الصحيحين؛ وهو انتقاده لهما بكتاب مفرد يُعرف بالاستدراكات أو التتبع، ويُهمل عرض موقفه الآخر من الصحيحين الذي يوافق فيه سائر العلماء، أن الصحيحين في أعلى درجات الصحة، وما فيهما من أحاديث من حيث العموم تلقتها الأمة بالقبول، وهذا الموقف لا يعارض الحافظ الدارقطني فيه غيره من علماء الأمة؛ لأن البخاري ومسلما سار كلّ منهما وفق أصول المحدثين المعتبرة في قبول الأحاديث وردها، وأما انتقاده لأحاديث فيهما، فهذا لأنه يخالفهما في بعض الجزئيات التطبيقية، فيرى أن بعض الأحاديث معلّة عنده أو منتقدة من ناحية الصنعة الحديثية، وهذا لا يحُط من قدرهما أو يقلل من شأنهما وصحة أحاديثهما بالجملة، ومما يؤكد صحة موقف الحافظ الدارقطني هذا من الصحيحين عدة أمور، منها:

أولا: إحالته في توثيق بعض الرواة على الصحيحين، باعتبار إخراج الشيخين لهؤلاء الرواة توثيقًا لهم غالبا[(١)] مثال ذلك: «قال الحاكم: قلتُ للدارقطني ميمون بن سياه؟ قال محتج به في الصحيح، قلتُ فمنصور بن سعد؟ قال كمثله»[(٢)]، «قال الحاكم: قلتُ للدَّارَقُطْنِيِّ علي بن الحكم المروزي؟ قال ثقة؛ روى عنه البخاري»[(٣)]، «قال الحاكم: قلت للدارقطني بشير بن كعب؟ قال هذا ثقة، جليس ابن عباس، وعمران بن حصين، وقد أخرج عنه مسلم»[(٤)].

---

(١) ينظر: الرحيلي، عبدالله. الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، الناشر: دار الأندلس الخضراء. (ص١٦٠).

(٢) ينظر: المسلمي، محمد مهدي وعبدالرحمن، أشرف منصور ومحمود، عصام عبدالهادي وعيد، أحمد عبدالرزاق والزاملي، أيمن إبراهيم وخليل، محمود محمد. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت، ط١، سنة ٢٠٠١م. (٦٦٣/٢).

(٣) ينظر: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٤٦١/٢).

(٤) ينظر: موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (١٥٣/١).

ثانيا: إحالته في تصحيح الأحاديث إلى الصحيحين أو أحدهما، فمن ذلك؛ قال في حديث: «أُخْرِجَ في الصحيح»(١)، وقال في حديث آخر: «هذا صحيح أخرجه البخاري»(٢)، وقال في ثالث: «صحيح أخرجه مسلم بهذا الإسناد»(٣).

ثالثا: «كتاب الإلزامات الذي ألفه لإلزام صاحبي الصحيحين بإخراج أحاديث يرى صحتها، مثل ما أخرجاه في الجملة في صحيحيهما، فموضوع الكتاب من لازمه تصويب منهج الصحيحين في الجملة»(٤).

فهذه القرائن وغيرها تؤكد أن الحافظ الدارقطني لا يختلف عن غيره من الأئمة والحفاظ في قبول أحاديث الصحيحين، وتوثيق رجالهما بالجملة، وانتقاده لأحاديث فيهما لا يعني عدم القبول، إنما هو في بعض الجزئيات التطبيقية.

ولقد حظي كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني بعناية فائقة عند حفاظ الحديث والمصنِّفين فيه، وذلك لعدة أسباب، من أهمها:

١- مكانة الإمام الدارقطني العلمية الرفيعة، وخاصة في علم العلل.

٢- لأن كتاب «التتبع» يعد أوسع مصدر من المصادر التي تتبعت أحاديث الصحيحين.

٣- لأن انتقادات الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» انتقادات علمية، مضبوطة بضوابط البحث العلمي وفق قواعد المحدثين وأصولهم(٥).

ولقد عُني العلماء بهذه الانتقادات ودراستها، إلا أنهم رحمهم الله لم يوافقوا الحافظ الدارقطني في كثير مما ذكره من انتقادات على الصحيحين، ووافقوه في شيء يسير من هذه

---

(١) ينظر: الدارقطني، السنن (٢٧/٤) الحديث رقم (٣٠٣٨).

(٢) ينظر: الدارقطني، السنن (٢٧/٤) الحديث رقم (٣٠٣٩).

(٣) ينظر: الدارقطني، السنن (٣٤١/٣) الحديث رقم (٢٧٠٨).

(٤) الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية (ص١٦٣).

(٥) وهذا المنهج في النقد يختلف عن منهج بعض المعاصرين الحداثيين، الذين يشنعون بالطعن على الصحيحين بأن فيهما أحاديث ضعيفة أو موضوعة؛ لأنها تخالف الواقع، ولا يدل عليها العقل، ويظنون أن لهم أسوة بمنتقدي الصحيحين من الأئمة كالدارقطني وغيره، فنقول لهؤلاء: شتان شتان بين المنهجين في النقد، منهج الإمام الدارقطني الذي يستند فيه إلى قواعد وأصول المحدثين، أما منهج المعاصرين الحداثيين فلم يعرفه الحافظ الدارقطني ولا غيره من أهل الحديث أو النقد، لأنه يستند إلى العقل القاصر واتباع الهوى مجاراة للواقع. ينظر: ملا خاطر، مكانة الصحيحين (ص٣٠١).

الانتقادات التي ذكرها، مع أنهم فيما وافقوه من الانتقادات، يرون صحة الحديث وقبوله من وجه آخر، أو أن النقد لا يؤثر على صحة الحديث.

قال ابن الصلاح: «ما انفرد به البخاري أو مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الأمة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرف يسيرة تكلم عليها بعض أهل النقد من الحفاظ، كالدارقطني وغيره، وهي معروفة عند أهل هذا الشأن، والله أعلم»[١].

وقد ذكر قول ابن الصلاح جمع من الحفاظ وأقره عليه، منهم: الأبناسي[٢]، وابن الملقن[٣]، وزين الدين العراقي[٤]، وابن حجر العسقلاني[٥]، والسخاوي[٦]، والسيوطي[٧]، وغيرهم.

أما النووي فقد اختلف موقفه من هذه الانتقادات، فقال عند ذكره للاستدراكات على الصحيحين: « قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه، ... وقد ألَّف الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني في بيان ذلك كتابه المسمى بالاستدراكات والتتبع، وذلك فى مائتي حديث مما في الكتابين، ... وقد أجيب عن كل ذلك أو أكثره»[٨].

---

(١) ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن المفتي (ت٦٤٣هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، المعروفة بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط بلا، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (ص٢٩).

(٢) ينظر: الأبناسي، الشذا الفياح (١٠٤/١).

(٣) ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ت٨٠٤هـ)، المقنع في علوم الحديث، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، الناشر: دار فواز للنشر، الإحساء، السعودية، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م. (٧٨/١).

(٤) ينظر: التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي (١٣٥/١)، وأشار إليها الحافظ العراقي في كتابه التقييد والإيضاح (ص٤٢)، لكنها قال فيه معلقا على كلام ابن الصلاح: «إن ما استثناه من المواضع اليسيرة قد أجاب العلماء عنها بأجوبة، ومع ذلك فليست بيسيرة بل هي مواضع كثيرة، وقد جمعتها في تصنيف مع الجواب عنها».

(٥) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (١٤٠/١).

(٦) ينظر: فتح المغيث (٧٤/١).

(٧) ينظر: تدريب الراوي (١٤٥/١).

(٨) مقدمة شرح صحيح مسلم (٢٧/١).

وقال النووي في موطن آخر: «قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدا، مخالفة لما عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك»[١].

وهذا الاختلاف في موقف النووي من هذه الانتقادات لعله مبني على قلة الأحاديث المنتقدة وكان الصواب فيها مع الحافظ الدارقطني، وكثرة الأحاديث التي كان الصواب فيها ما صاحبي الصحيح، كما ذكره ابن الصلاح[٢].

أما الحافظ ابن حجر فقال عند عرضه لانتقادات الحافظ الدارقطني وغيره والجواب عنها حديثا حديثا، قال: «ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإن جميعها وارد من جهة أخرى، وهي ما ادعاه الإمام أبو عمرو بن الصلاح وغيره من الإجماع على تلقي هذا الكتاب بالقبول والتسليم، لصحة جميع ما فيه، فإن هذه المواضع متنازع في صحتها فلم يحصل لها من التلقي ما حصل لمعظم الكتاب وقد تعرض لذلك ابن الصلاح في قوله: إلا مواضع يسيرة انتقدها عليه الدارقطني وغيره»[٣].

وقد انبرى العلماء والحفاظ لدراسة هذه الانتقادات والجواب عنها، وبيان الصواب منها، إلا أن بعض الأجوبة كان فيها نوع من التكلف أو التعسف.

قال ابن حجر العسقلاني في شأن انتقادات الدارقطني وغيرها مما وُجِّه للصحيحين: «وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف»[٤].

وقال السخاوي: «وتكفل شيخنا في مقدمة شرح البخاري بما يخصه منه، والنووي في شرح مسلم بما يخصه منه، فكان فيهما مع تكلف في بعضه إجزاء في الجملة»[٥].

ومن أشهر من صَنَّف في دراسة الانتقادات على الصحيحين، ومناقشتها والجواب عنها:

١- أبو مسعود الدمشقي إبراهيم بن محمد بن عبيد الحافظ، صنّف كتاب (الأجوبة للشيخ

---

(١) النووي، يحيى. ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، تحقيق: علي حسن الحلبي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١. (ص٦٧).

(٢) ينظر: ملا خاطر، مكانة الصحيحين (ص٣٠٥).

(٣) فتح الباري (٣٤٦/١).

(٤) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري (ص٣٨٣).

(٥) فتح المغيث (٧٤/١).

أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج)، ألفه في الدفاع عن صحيح الإمام مسلم بإجاباته عن انتقادات الإمام الدارقطني لمسلم في أحاديث أخرجها في صحيحه، ومجموع الأحاديث التي أجاب عنها (٢٥) حديثًا، أقر الإمام الدارقطني في بعضها، وخالفه في أكثرها، كما أجاب عن تَعقُّب الدراقطني لمسلم في الرواية عن ثلاثة من الرواة في صحيحه مع رميهم بالضعف، وأورد فيه بعض الأوهام التي وقعت للحافظ الدارقطني رحمه الله تعالى(١).

٢- أبو زكريا محيي الدين النووي، شرح صحيح مسلم في كتاب سماه المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، تعرّض فيه للردّ والجواب على الانتقادات الموجهة لمسلم أو للشيخين أحيانا، وهي منتشرة في شرحه على صحيح مسلم في مواضعها(٢).

٣- ابن حجر العسقلاني، صنف كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري، وجعل له مقدمة مستقلة سماها: هَدْيُ الساري مقدمة فتح الباري، وعقد ابن حجر في هذه المقدمة فصلا خاصّا للحديث عن الانتقادات على الصحيحين، والجواب عنها -ولعله أهم وأوسع ما كُتب في هذا الباب-، قال فيه: «الفصل الثامن: في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظ عصره أبو الحسن الدارقطني وغيره من النقاد، وإيرادها حديثا حديثا، على سياق الكتاب وسياق ما حضر من الجواب عن ذلك»(٣)، ثم أجاب ابن حجر عن هذه الانتقادات بجواب مُجمل، وألحقه بجواب تفصيلي لكل حديث منها(٤)، ثم قال في خاتمة جوابه عن هذه الانتقادات: «وليست كلها قادحة، بل أكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع، وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف»(٥)، وزاد ابن حجر في الجواب عن هذه الانتقادات في كتابه فتح

---

(١) أبو مسعود الدمشقي، إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـ). الأجوبة للشيخ أبي مسعود الدمشقي عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج، تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب، الناشر: دار الوراق، الرياض، ط١، سنة ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م. (ص٩٨-٩٩)، وينظر: باحو، مصطفى. الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، الناشر: دار الضياء، طنطا، ط١، سنة ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م. (ص٤٥).

(٢) ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم (٢٧/١).

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري (ص٣٤٦).

(٤) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري (ص٣٤٦-٣٨٣).

(٥) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري (ص٣٨٣).

الباري بشرح صحيح البخاري، حيث تعرّض فيه للردّ على تلك الانتقادات في مواضعها.

٤- أصحاب شروح الصحيحين، كالعيني والقسطلاني وغيرهما، تناولوا في شروحهم هذه الانتقادات وأجابوا عنها بشيء من الإجمال أو التفصيل.

كما درس هذا الموضوع بعض الباحثين المعاصرين، منهم:

١- ربيع بن هادي المدخلي، في رسالته الماجستير، بعنوان: «بين الإمامين: مسلم والدارقطني»، درس فيه انتقادات الدارقطني على صحيح الإمام مسلم، وأجاب عن هذه الانتقادات وبين الصواب فيها[١].

٢- مصطفى باحو، له كتاب الأحاديث المنتقدة في الصحيحين، جمع فيه انتقادات الدارقطني في كتابيه «التتبع» و«العلل»، وانتقادات الجياني في «تقييد المهمل»، وانتقادات ابن عمار الشهيد على صحيح مسلم، وانتقادات ابن رشيد العطار في كتابه «غرر الفوائد المجموعة في معرفة الأحاديث المقطوعة»، وانتقادات ابن القطان الفاسي في «بيان الوهم والإيهام»، وغيرهم، وأجاب عنها وبين الراجح فيها[٢].

٣- خليل إبراهيم ملا خاطر، صنف كتاب «مكانة الصحيحين»، وعقد فيه فصلا بعنوان: الطعن في بعض أحاديثهما، ذكر فيه شيئا من الانتقادات على الصحيحين، ومنها ما ذكره الحافظ الدارقطني وأجاب عنها، وبين الصواب فيها[٣].

٤- مؤتمر الانتصار للصحيحين، عقدته جمعية الحديث الشريف وإحياء التراث، في كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، في الفترة من ١٤-٢٠١٨/٧/١٥م.

٥- مؤتمر أعلام الإسلام، الإمام البخاري نموذجًا، عقدته مبرة الآل والأصحاب في دولة الكويت، بالاشتراك مع كل من: كلية الشريعة، جامعة الكويت، ووزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في دولة الكويت، في الفترة من ١-٢٠١٢/٥/٢م.

وهناك أيضا العديد من الرسائل والأبحاث والمؤتمرات والدراسات التي اعتنت بالدفاع عن

---

(١) ينظر: المدخلي، بين الإمامين مسلم والدارقطني (ص٣٠) وما بعدها.

(٢) ينظر: باحو، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (ص١٤-١٥).

(٣) ينظر: ملا خاطر، مكانة الصحيحين (ص٣٠١) وما بعدها.

الصحيحين، ومناقشة الانتقادات الموجهة لهما[1]، وقد تعرض كثير منها لما ذكره الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع».

بهذا يتبين أن كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني له مكانة جليلة عند علماء الحديث، لأن الانتقادات المذكورة فيه لأحاديث الصحيحين بنيت على أصول المحدثين وقواعدهم، وفق اجتهاد الحافظ الدارقطني، بعيدا عن التعصب والهوى.

---

(١) ينظر: الخلف، عواد حسين. مقال بعنوان: دفاع عن صحيح البخاري (ص١٨-٢٠)، ذكره فيه كاتبه أكثر من ثلاثين مصنَّفًا صُنِّفت في الذب عن الصحيحين، ومناقشة الانتقادات عليهما.

المطلب الخامس

علاقة كتاب التتبع بكتاب الإلزامات للدارقطني

استقرَّ في ذهن بعض طلبة العلم والمختصِّين في الحديث النبوي الشريف وعلومه أنّ كتابي الإلزامات والتَّتبُّع للإمام الدارقطنيّ، إنما هما كتاب واحدٌ، ودلالة هذا الذي ذكرتُه تظهر في كتابات البعض، وذلك حينما ينقُل أحدهم أو يُشير إلى ما أخذَهُ من أحد الكتابين، فإنه يعزو إليهما معاً، بما هذا صورته: (الإلزامات والتتبُّع) على أنهما كتاب واحدٌ كما ذكرت، وهو في الحقيقة إنما رجع إلى أحدهما، فهل هذا العَزْوُ في أصله صحيحٌ؟

للإجابة على مثل هذا التساؤل، كان لا بدَّ من الرُّجوع إلى الكتابين أوّلاً، ثم الرجوع إلى بعض المصادر التي عُنِيَتْ بفهارس الكتب المطبوعة والمخطوطة.

أولا: الرجوع لمضمون الكتابين:

إن الرجوع إلى كتابي الإلزامات والتَّتبُّع والنظر إلى أصل مضمونهما، نجد أنهما يتّفقان في جانب، ويختلفان في جانبٍ آخر، أمّا اتفاقهما فيظهر في أنهما من الدراسات المتعلقة بالصحيحين دون غيرهما، وأمّا اختلافهما فيظهر في موضوع كلٍّ منهما.

فمعنى الإلزامات: هي نوع من التصنيف عند المحدِّثين، يقصدون بها إلزام مصنِّف بأحاديث تركها، وهي على شرطه[١]، وهذا النوع من التصنيف قريب جدًّا من نوع المستدركات[٢].

فكتاب الإلزامات إنما خُصِّص لبيان أحاديث ذكَر الإمامُ الدارقطنيُّ أنه يَلْزم الشيخين البخاريَّ ومسلماً إخراجها لثبوتها على شرطهما، وقد بيّن ذلك بصورة أوضح في مقدِّمته لهذا

---

(١) الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد، الناشر: مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، سنة ١٤٢٠هـ. (ص٥٢).

(٢) المستدرك: أن يأتي إمام من الأئمة فيخرج أحاديث على شرط كتاب آخر لم يخرجها ولكن دون إلزام، ومن أشهر المستدركات؛ مستدرك الحاكم، والذي هو من أبرز تلاميذ الدارقطني. ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون (١٦٧٢/٢)، والطحان، محمود بن أحمد. تيسير مصطلح الحديث، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١٠، سنة ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م. (ص٢١٠)، وأبو زهو، الحديث والمحدثون (ص٤٠٧).

الكتاب بقوله: «ذكرنا ممّا أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ، أو أحدهما من حديث بعض التابعين، وتَرَكا من حديثه شبيهاً به، ولم يُخرِّجاه، أو من حديث نظيرٍ له من التابعين الثقات، ما يلزم إخراجُه على شرطهما ومذهبهما، فيما نذكره إن شاء الله تعالى، وبالله التوفيق»(١).

وقد بلغ عدد الأحاديث التي ذكرها في كتاب الإلزامات (٧٠) حديثاً، ولعل الدارقطني أراد بهذه الإلزامات الإشارة لأنواع من الطرق والأحاديث يمكن إلزام الشيخين بمثلها، وليس مراده الحصر والعدد.

وأما الكتاب الآخر «التتبع» فقد كشف الإمام الدارقطنيُّ في مقدِّمته أيضاً عن مضمونه بقوله: «ابتداء ذِكر أحاديث معلولة اشتمل عليهما كتاب البخاري ومسلم، أو أحدهما، بيَّنتُ عللها والصواب منها»(٢).

فموضوع كتاب «التتبع» كما هو واضح من مقدمته هنا هو النقد والاستدراك على الشيخين في أحاديث يرى الدارقطني أنها دون شرطهما، وأنها منتقدة أو معلولة مع بيان وجوه الإختلاف فيها ثم بيان الصواب في ذلك كله.

قال الأعظمي: «التتبع: هو نوع من التصنيف عند المحدِّثين، يقصدون به الاستدراك والتتبع على مصنف التزم الصحة، وأشهرها: تتبع الدارقطني على الصحيحين ...»(٣).

فهذا يكشف الاتفاق والاختلاف اللّذين أشرت إليهما، وفيهما ما يُغني عن التوسُّع والتطويل في هذا الجانب.

ثانيا: الرجوع لكتب الفهارس:

لقد كان لصدور الكتابين في إطار الطبعة التي اعتنى بإخراجها والتعليق عليها مقبل بن هادي الوادعيّ، والتي جمع فيها بين الكتابين في مجلّد واحد تحت مسمّى الإلزامات والتَّتبُّع، السببُ الأبرز في تكوين فكرة أنهما كتابٌ واحد، مع أنه ذكرفي مقدّمة هذين الكتابين أنهما كتابان، فقال: «إثبات نسبة الكتابين الإلزامات والتَّتبُّع للحافظ الدارقطنيّ»(٤)، ثم ذكر عند حديثه على سند النُّسختين الخطِّيَّتين اللّتين اعتمد عليهما في تحقيق هذين الكتابين أنّ سند هاتين

---

(١) الإلزامات (ص٩٤).

(٢) التتبع (ص٢٠٩).

(٣) معجم مصطلحات الحديث (ص٨١).

(٤) مقدمة الإلزامات والتتبع (ص٦٨).

النسختين واحد، وكلتاهما تدور على الحافظ أبي طاهر أحمد بن محمد السِّلفيِّ، وقال: «لكن في السَّند في التَّتَبُّع راويان قبله، فلذلك أذكرُ سند التَّتَبُّع؛ لأن فيه زيادة»[١]، وقوله بأنّ سند النسختين واحدٌ، وأنهما تدوران على الحافظ أبي الطاهر السِّلفيِّ لا يستلزم أنهما كتابٌ واحدٌ.

وبالرجوع إلى بعض المصادر التي اعتنت بفهرسة أسماء الكتب وعزوها لأصحابها نجد أنها كلها تذكر هذين الكتابين على أنهما كذلك، ومن ذلك:

١- ما وقع في فهرسة ابن خير الإشبيليّ، فذكر أنهما كتابان منفصلان، وساق بإسناده سماعه لكل كتاب منهما[٢].

٢- كشف الظُّنون لحاجي خليفة، فذكر أولاً كتاب الإلزامات في موضع[٣]، والتَّتبُّع في موضع آخر[٤].

٣- كتاب هدية العارفين لإسماعيل بن محمد البابانى ذكر أيضا أنهما كتابان[٥].

٤- وبالرُّجوع إلى خزانة التُّراث الذي قام بإصداره مركز الملك فيصل، الذي اشتمل على ذكر فهارس المخطوطات الإسلامية في المكتبات والخزانات، وعن أماكن وجودها وحفظها، نجد أنه قد تمَّ التفريق بين الكتابين، وأن الرقم التَّسلسلي لكل كتاب منهما قد اختلف عن الآخر.

واستيعابُ مثل ذلك يطول، وهذا كلُّه ما يدلُّ على أنهما كتابان يُغايرُ كلُّ واحد منهما الآخر من جهة المضمون، مع اتفاقهما على مادة ما عُنِيا به، وأعني بذلك صحيحي البخاريِّ ومسلم.

ومع كثرة الدلائل التي تبين أن التتبع والإلزامات كتابان منفصلان عن بعضهما، من جهة العنوان والمضمون، إلا أن بعض الباحثين يميل إلى أنهما كتاب واحد.

قال مصطفى باحو بعد أن ذكر بعض الدلائل على التفريق بين الإلزامات والتتبع: «إلا أنه يصعب القول بأنهما كتابان منفصلان؛ لأن الدارقطني وإن فصل الأول عن الثاني، إلا أنه ذكر في التتبع سبعة أحاديث من باب الإلزامات. ففي رأيي هو كتاب واحد يتكون من كتابين، كما أن

---

(١) مقدمة الإلزامات والتتبع (ص٨١).

(٢) ابن خير الإشبيلي، الفهرست (ص٢٥٥-٢٥٦) رقم (٣٣٦، ٣٣٨).

(٣) حاجي خليفة، كشف الظُّنون (٦٤١/١).

(٤) المصدر السابق (١٤٠٣/٢).

(٥) البابانى البغدادي، إسماعيل بن محمد بن أمين (ت١٣٩٩هـ). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، الناشر: وكالة المعارف الجليلة، استانبول. (٦٨٣/١ و١٤٠٣/٢).

صحيح البخاري كتاب واحد يتكون من عدة كتب»[١].

وقوله هذا يخالف الدلائل والبراهين الواضحة التي سبق ذكرها على أنهما كتابان منفصلان عن بعضهما.

---

(١) الأحاديث المنتقدة على الصحيحين (١/٣٦-٣٧).

المطلب السادس

علاقة كتاب التتبع بكتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية للحافظ الدارقطني

قد سلف الكلام عن كتاب «التتبع»، وسبب تصنيف الإمام الدارقطنيّ له، وأمّا كتابه الآخر وهو «العلل الواردة في الأحاديث النبويّة»، فهو في أصله مشتملٌ على أسئلة غير منتظمةٍ وُجِّهتْ إلى الإمام الدارقطنيّ تتعلق بمجموعة من الأحاديث فيها علّة أو أكثر، فكان يُجيب عليها من حفظهِ[1]، وقد اشتمل الكتاب على (٤١٢٨) سؤالا تقريبا، وقد رتبها البرقاني على المسانيد، وطبع الكتاب في ستة عشر مجلدًا مع الفهارس، بتحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي.

ثم قام بجمعه وترتيبه تلميذه أبو بكر البرقانيّ بعدما أملاه عليه، وقد اشتمل كلٌّ من كتابي «التتبع» و«العلل» على مجموعة من أحاديث الصحيحين أو أحدهما، التي كان يرى الإمام الدارقطنيُّ أنها معلولة، سواء من وجهٍ أو أكثر، ثم يقوم بتوضيح سبب نقده لهذه الأحاديث، حيث اشتمل كتاب «التتبع» على (٢٠٠) حديث، واشتمل كتاب العلل على (٢٣٦) حديثا تقريبا، فهل كان أسلوب هذا الإمام في نقدِه لهذه الأحاديث يسير على نَسَقٍ واحد في كلا الكتابين، أم أنه كان على خلاف ذلك؟

للإجابة على هذا التساؤل كان لا بدَّ من الرُّجوع إلى الكتابين والنَّظر فيهما، وخصوصًا في تلك الأحاديث التي انتقدها على الإمامين البخاريِّ ومسلم، أو على أحدهما، دون ما سواهما من مجموع تلك الأحاديث التي اشتمل عليها كتابه «العلل»، فهي التي تعنينا في هذا المبحث، وعلى مقتضى ذلك أمكن القول أنه يوجد بعض المغايرة في أسلوب الدارقطنيّ بين الكتابين في جملة الأحاديث الواحدة فيما يتعلق بطريقة بيان العلل والكشف عنها، كما أنه ثمّة ما يجمع بين الكتابين في عدة وجوه، وفيما يلي بيانها:

أولاً: أوجه الاختلاف بين الكتابين:

يمكن إجمال أوجه الاختلاف بين كتاب «التتبع» وكتاب «العلل» للحافظ الدارقطني في

---

(١) قال الخطيب البغدادي: «سألت البرقانيّ، قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطنيّ يُملي عليك العلل من حفظه؟ فقال: نعم»، ثم شرح لي قصّة جمع العلل. تاريخ بغداد (٣٧/١٢).

النقاط الآتية:

١- الاختصار في بيان علة الحديث والإطالة فيه:

سلك الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» طريقا مختصرا في سبيل بيان علة الحديث موطن النقد، إلا أنه مع هذا الاختصار كان يوضح مراده من نقد الحديث الذي هو بصدد الكلام عليه ولا يُخلّ بذلك، وهذه الطريقة تختلف عن الطريقة التي سلكها في كتابه الآخر «العلل»، فقد غلب عليه طابع التطويل والتَّوسُّع في إيراد الطرق للحديث الواحد، والإسهاب في بيان أوجه الاختلاف على الراوي أو الرُّواة.

مثال ذلك:

قوله في كتاب «التتبع»: «وأخرج مسلمٌ حديث مسلم بن أبي مريم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**تُعرَض الأعمالُ كلَّ اثنين وخميس**»[١]، أخرج عن مالك وابن عيينة، مرفوعاً. وهذا لم يرفعه عن مالك غيرُ ابن وهب، وأصحابُ الموطأ وغيرُهم يقفونَهُ، وقال الحميديُّ عنه: رفعه مرّةً، ووقَفَهُ سعيد بن منصور، وإسحاق بن أبي إسرائيل وغيرُهما عنه»[٢].

فقد اكتفى هنا بذكر الاختلاف فيه عن مالك بن أنس، وأنه رفعه عبدالله بن وهب، وخالفه آخرون ممّن ذكرهم، فأوقفوه.

إلاَّ أنه في كتاب «العلل» لم يكتفِ بذكر أنه اختُلف فيه عن مالك فقط، وإنما ذكر أنه يرويه أيضاً سفيان بن عيينة والحكم بن عُتيبة وشعبة بن الحجّاج، وأنه قد اختُلف عنهم أيضاً في رفعِه ووقفِه، وذكر رواية كلِّ مَنْ رواه عنهم مرفوعًا أو موقوفًا[٣].

٢- تخريج الحديث موطن النقد:

كان الحافظ الدارقطني يصرح في كتابه «التتبع» بأن الحديث أخرجه البخاريُّ ومسلم، أو أحدهما، فالكتاب مخصَّص لنقدهما، كما يظهر في الأمثلة السابقة كلها، في حين أنه في كتابه العلل لا يذكر في الغالب من أخرج الحديث بل يكتفي بالإشارة إلى الاختلاف في الحديث

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، باب النهي عن الشحناء والتهاجر (١٩٨٧/٤-١٩٨٨) الحديث رقم (٢٥٦٥).

(٢) التَّتبُّع (ص٢٣٦) الحديث رقم (١٨).

(٣) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨٧/١٠-٨٩) الحديث رقم (١٨٨٤).

المعلول من غير عزوه لمن أخرجه.

مثال ذلك:

ما ذكره الحافظ الدارقطني في كتابه «العلل الواردة في الأحاديث النبوية»: وقد «سئل عن حديث عمر، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**سلوا الله العفو والعافية ...**» الحديث[(١)]؟ فقال: رواه حميد بن عبدالرحمن الحميري البصري، واختلف عنه؛ فرواه قتادة، عن حميد بن عبدالرحمن، عن عمر، عن أبي بكر. حدث به سليم بن حيان، عن قتادة كذلك. واختلف عن سليم، فقيل: عنه، عن قتادة، عن حميد الحميري، عن ابن عباس، عن عمر، عن أبي بكر. حدثنا بذلك محمد بن مخلد، قال: حدثنا حاتم بن الليث، حدثنا بحر بن سويد الحنفي، حدثنا الأصمعي، حدثنا سليم بن حيان. ورواه أبو التياح فخالف قتادة، فرواه عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن أبي بكر، ولم يذكر عمر ولا ابن عباس. وقول سليم بن حيان فيه أصح؛ لأنه ثقة، وزاد فيه عمر، وزيادته مقبولة»[(٢)].

٣- ذكر إسناد الحديث وتركه:

يذكر الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» أحيانًا إسناد الحديث بتمامه[(٣)]، بينما في كتابه

---

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ من طريق عمر، عن أبي بكر رضي الله عنهما.

وقد أخرجه أحمد، المسند (١/٢١٩-٢٢٠) الحديث رقم (٤٩)، والنسائي، السنن السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة، مسألة المعافاة (٩/٣٢٦) الحديث رقم (١٠٦٥٥)، وأبو يعلى، المسند (١/٢٠) الحديث رقم (٨)، والطحاوي، شرح مشكل الآثار (٧/١١) الحديث رقم (٦٧٠٤)، من طريق عُمَرَ قَالَ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ خَطَبَنَا، فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ فِينَا عَامَ أَوَّلَ، فَقَالَ: «**أَلا إِنَّهُ لَمْ يُقْسَمْ بَيْنَ النَّاسِ شَيْءٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمُعَافَاةِ بَعْدَ الْيَقِينِ، أَلا إِنَّ الصِّدْقَ وَالْبِرَّ فِي الْجَنَّةِ، أَلا إِنَّ الْكَذِبَ وَالْفُجُورَ فِي النَّارِ**».

وأخرجه الترمذي، السنن، كتاب الدعوات، باب (٥/٥٥٧) الحديث رقم (٣٥٥٨)، وابن ماجه، السنن، كتاب الدعاء، باب الدعاء بالعفو والعافية (٢/١٢٦٥) الحديث رقم (٣٨٤٩)، وأحمد، المسند (١/١٨٥، ١٨٨، ٢١٠) الحديث رقم (٦، ١٠، ٣٤)، من طرق عن أبي بكر قال: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَامِي هَذَا عَامَ الْأَوَّلِ وَبَكَى أَبُو بَكْرٍ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: «**سَلُوا اللَّهَ الْمُعَافَاةَ أَوْ قَالَ: الْعَافِيَةَ فَلَمْ يُؤْتَ أَحَدٌ قَطُّ بَعْدَ الْيَقِينِ أَفْضَلَ مِنَ الْعَافِيَةِ أَوِ الْمُعَافَاةِ ...**» الحديث.

(٢) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/١٦٦-١٦٧) الحديث رقم (٤).

(٣) ينظر ما تقدم في الفصل الأول، المبحث الثالث، المطلب الثاني: المنهج العام للإمام الدارقطني في عرض الأسانيد، فقد ذكرت هناك أمثلة من كتاب التتبع للحافظ الدارقطني تبين منهجه في ذكر أسانيد الأحاديث التي انتقدها على الصحيحين.

العلل لا يذكر الأحاديث بالسند، وإنما كان يقتصر فيه على ذكر صحابيِّ الحديث مع بيان علته، ثم يذكر أوجُه أو وجه هذا الاختلاف في السند أو المتن[١].

٤- الإحالات بين الكتابين:

أحال الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» على كتاب «العلل» في موطنين، فقال: «وأخرج مسلم حديث ابن جريج، عن ابن المنكدر، عن معاذ بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن طلحة، في لحم الصيد، وقد كتبنا علله»[٢].

وقوله: (وقد كتبنا علله) لعله يشر إلى ما ذكره في كتابه «العلل»؛ لأن الحديث مذكور فيه بتوسع، ذكر فيه الحافظ الدارقطني طرق الحديث وأوجه الاختلاف فيها، ثم رجح رواية الإمام مسلم[٣].

ولم أقف على شيء في كتاب «العلل» أحاله على كتابه «التتبع».

٥- الأحاديث المنتقدة على الصحيحين في كتاب العلل وليست في التتبع:

هناك العديد من أحاديث الصحيحين انتقدها الحافظ الدارقطني في كتابه «العلل»، وهي ليست في «التتبع»، وقد بلغ مجموع عدد هذه الأحاديث (٣٧) حديثًا.

وقد قام بجمعها ودراستها الطالب عبدالله القحطاني في رسالة علمية، بجامعة الملك سعود، في المملكة العربية السعودية[٤].

ثانيا: أوجه الشبه بين الكتابين أوسع من أوجه الاختلاف بينهما، ومن ذلك:

١- الكلام على الرواة جرحا وتعديلا:

كان الحافظ الدارقطني يتكلَّم في الراوي جرحًا وتعديلاً في كلا الكتابين، فقد صرح في عدة مواطن من كتابه «التتبع» بجرح الراوي بألفاظ مختلفة[٥]، وكذا صنع في كتابه «العلل»[٦]،

---

(١) ينظر المثال السابق.

(٢) التتبع (ص٣٤٠) الحديث رقم (٧٩)، وينظر الموطن الثاني في (ص٣٠٥) الحديث رقم (٥٧).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/٢١٥-٢١٦) الحديث رقم (٥١٩).

(٤) القحطاني، عبدالله. أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التتبع، رسالة ماجستير، جامع الملك سعود، المملكة العربية السعودية، سنة ١٤٢٦-١٤٢٧هـ.

(٥) ينظر ما تقدم في الفصل الثالث، المبحث الثاني: الألفاظ النَّقديّة عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع.

(٦) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/١٧١، ٢٤٣-٢٤٥ و١٢/٢٧١ و١٤/١٩١) الحديث رقم (٧، ٤٤، ٢٧٠٥، ٣٥٣٩).

إلا أنه في كتاب العلل أكثر من الكلام على الرواة وأطال في بيان حالهم؛ لأن الكتاب غير متخصص بالصحيحين، بينهما في كتاب «التتبع» كان كلامه في الرواة قليلاً جدًا من غير إطالة، لما لرجال الصحيحين من المكانة العالية.

مثال ذلك:

ذكر الحافظ الدرقطني أنه: «سئل عن حديث يرويه أبو موسى الأشعري، عن أبي بكر، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في «**لا إله إلا الله إنها موجبة**»[(١)]؟ فقال: حدث به عنه عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن عثمان بن مقسم البري، **وهما ضعيفان**، عن منصور، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري، عن أبي بكر. حدثنا به أحمد بن محمد بن علي الديباجي **شيخ فاضل**، قال: حدثنا أحمد بن عبدالله بن زياد الديباجي، حدثنا عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة بذلك. وخالفه جرير وشيبان أبو معاوية، ورروياه عن منصور، عن أبي وائل **مرسلا** عن أبي بكر. وهذا أشبه بالصواب»[(٢)].

٢- التصريح بذكر العلة من كافة الوجوه:

كان الحافظ الدارقطني يَنُصُّ في كلا الكتابين على العلّة الموجودة في إسناد الحديث من كافة الوجوه، كالوقف والرفع، والاتصال والإرسال، أو الانقطاع، أو الاضطراب، أو الوهم، أو إبدال راوٍ براوٍ[(٣)]، وغير ذلك.

مثال ذلك:

ذكــر الحافظ الدرقطني أنه: «سئل عن حديث آخر من حديث ابن عباس، عن أبي بكر: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه**»[(٤)]؟ فقال: يرويه

---

(١) أخرجه من هذا الطريق الدارقطني في العلل (٢٣٨/١-٢٣٩) الحديث رقم (٤٠).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٣٨/١) الحديث رقم (٤٠).

وينظر فيه الأمثلة الآتية: (١٧١/١، ٢٤٣-٢٤٥ و٢٧١/١٢ و١٩١/١٤) الحديث رقم (٧، ٤٤، ٢٧٠٥، ٣٥٣٩).

(٣) ينظر الأمثلة السابقة الذكر من كتاب التتبع.

(٤) أخرجه من حديث ابن عباس، عن أبي بكر رضي الله عنهم، الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٧٤/١٢)، من طريق الوليد بن سلمة الأردني، حدثنا عمر بن قيس، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي بكر الصديق بنحوه.

والحديث أخرجه البخاري، كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، باب هبة الرجل لامرأته والمرأة لزوجها =

الوليد بن سلمة الأردني، وهو متروك الحديث، عن **عمر بن قيس سندل وهو ضعيف** أيضا **ويضطرب في إسناده،** فمرة يرويه عن عطاء، عــن ابن عباس، عن أبي بكر. ومــرة يرويه عن عطاء، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر. ومرة يرويه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر. حدثنا أحمد بن عبد الله الوكيل، حدثنا إسحاق بن الضيف، قال: حدثنا الوليد بن سلمة، حدثنا عمر بن قيس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بكر الصديق، عن النبي صلى الله عليه وسلم بذلك. ولا يصح هذا عن أبي بكر، **والوليد بن سلمة ذاهب الحديث.** ورواه الحارث بن منصور، عن عمر بن قيس، عن عطاء، عن جابر، عن أبي بكر **موقوفا**»[١].

فانتقاد الحافظ الدارقطني موجه إلى هذا الطريق، بجعله من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه، إذ فيه الوليد بن مسلم الأردني وعمر بن قيس سندل، وهما ضعيفان، وفي إحدى طرقه الوليد بن سلمة، وهو ضعيف أيضا، كما أنه اضطرب في إسناده، مما يدل على ضعف هذا الطريق، والحديث من غير هذا الطريق مخرج في الصحيحين كما تقدم في تخريجه.

٣- الحكم على الأحاديث والروايات:

صرح الحافظ الدارقطني بالحكم على صحة بعض أسانيد أو روايات أو ألفاظ الأحاديث التي انتقدها في كتابه «التتبع»، وكذا صنع أيضا في كتابه «العلل»، أما الحكم بالضعف، فلم أجد حديثا صرح الحافظ الدارقطني بضعفه في كتابه «التتبع»، إنما حكمه يكون متعلقا بالروي فقط، فيصرح بضعفه أو وهمه أحيانًا[٢]، أما في كتابه العلل فقد صرح في أكثر من موطن بضعف الحديث.

المثال الأول: التصريح بتصحيح الحديث في الكتابين:

قال الحافظ الداقطني في كتابه «التتبع»: «وأخرج مسلم حديث الطاعون؛ من حديث معمر

=

(١٥٨/٣) الحديث رقم (٢٥٨٩)، وباب لا يحل لأحد أن يرجع في هبته وصدقته (١٦٤/٣) الحديث رقم (٢٦٢١، ٢٦٢٢)، وكتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة (٢٧/٩) الحديث رقم (٦٩٧٥)، ومسلم، كتاب الهبات، باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل (١٢٤٠/٣-١٢٤٠) الحديث رقم (١٦٢٢)، من طرق عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي صلى الله عليه وسلم به.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢١٣/١) الحديث رقم (٢٠).

(٢) ينظر ما يأتي ذكره عن الألفاظ التي استعملها الحافظ الدارقطني في تجريح الرواة (ص١٦٣).

ويونس ومالك، عن الزهري. وقد اختلفوا فيه؛ فقال مالك: عبدالله بن عبدالله بن الحارث[١]. وقال معمر ويونس: عبدالله بن الحارث[٢]، خلاف قول مالك. والبخاري أخرجه من حديث مالك وحده[٣]. **والحديث صحيح** على اختلافهم في إسناده»[٤].

وذكر الحافظ الدارقطني في كتابه «العلل» أنه: «سئل عن حديث سالم، عن ابن عمر، عن عمر، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد سأله: «**أنعمل في أمر فرغ منه، وجرت به الأقلام أو لأمر نأتنفه؟** ...» الحديث. فقال: يرويه عاصم بن عبيدالله، واختلف عنه؛ فرواه شعبة، عن عاصم بن عبيدالله، عن سالم، عن أبيه، عن عمر[٥]. قال ذلك: غندر والنضر بن شميل ويعقوب الحضرمي. وقال: قيس بن الربيع وشبابة وعمرو بن مرزوق: عن شعبة، أن عمر قال. ورواه عبدالله العمري، عن عاصم بن عبيدالله وسالم أبي النضر، أن عمر قال: يا رسول الله، مرسلا[٦]، **والصحيح حديث شعبة الأول**»[٧].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (١٧٤٠/٤) الحديث رقم (٢٢١٩) (٩٨)، من طريق عَبْدِاللهِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ، «**أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، حَتَّى إِذَا كَانَ بِسَرْغَ، لَقِيَهُ أَهْلُ الأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ،** ...» الحديث.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطاعون والطيرة والكهانة ونحوها (١٧٤٢/٤) الحديث رقم (٢٢١٩) (٩٩) بنحوه.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب ما يذكر في الطاعون (١٣٠/٧) الحديث رقم (٥٧٢٩).

(٤) التتبع (ص٤٤٨) الحديث رقم (١٤٤).

(٥) أخرجه الترمذي، السنن، كتاب القدر، باب ما جاء في الشقاء والسعادة (٤٤٥/٤) الحديث رقم (٢١٣٥)، وأحمد، المسند (٣٢٦/١) الحديث رقم (١٩٦)، وأبو داود الطيالسي، المسند (١٣/١) الحديث رقم (١١)، والبزار، البحر الزخار (٢٣٢/١) الحديث رقم (١٢١)، وابن أبي عاصم، السنة (٧١/١-٧٢) الحديث رقم (١٦٣-١٦٤)، من طرق عن شُعْبَةَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِاللَّهِ، عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَرَأَيْتَ مَا نَعْمَلُ فِيهِ أَقَدْ فُرِغَ مِنْهُ، أَوْ فِي شَيْءٍ مُبْتَدَإٍ، أَوْ أَمْرٍ مُبْتَدَعٍ؟ قَالَ: «**فِيمَا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ**» فَقَالَ عُمَرُ: أَلا نَتَّكِلُ؟ فَقَالَ: «**اعْمَلْ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَيَعْمَلُ لِلسَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاءِ فَيَعْمَلُ لِلشَّقَاءِ**». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٦) أخرجه من هذا الطريق مرسلا، ابن وهب في كتاب القدر (ص١٧١-١٧٢) الحديث رقم (٤٩)، ومن طريقه الفريابي في القدر (ص٥٠) الحديث رقم (٣٣)، بنحوه.

(٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٥٦/٢) الحديث رقم (١٠٧).

المثال الثاني: التصريح بتضعيف الحديث في كتاب «العلل» فقط:

سئل الحافظ الدارقطني كما في كتابه العلل «عن حديث مالك بن يخامر، عن معاذ، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**ما عَظُمت نعمة الله عز وجل على عبد إلا عظمت مؤنة الناس عليه، فمن لم يحتمل تلك المؤنة، فقد عرّض تلك النعمة للزوال**»(١)؟ فقال: يرويه ثور بن يزيد، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن علاثة، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن مالك بن يخامر، عن معاذ. ورواه أحمد بن معدان العبدي، عن ثور، عن خالد، عن معاذ، لم يذكر فيه مالكا، وهو **حديث ضعيف** غير ثابت»(٢).

صرح الحافظ الدارقطني من خلال هذا المثال بضعف الحديث، أما في كتابه «التتبع» لم أجد من ذلك شيئا؛ لأن الانتقادات فيه متعلقه بأحاديث الصحيحين اللذين تلقتهما الأمة بالقبول.

٤ – اتفاق واختلاف حكم الحافظ الدارقطني على الحديث نفسه بين الكتابين:

انتقد الدارقطني على البخاري في كتابه «العلل» (٣٦) حديثًا، وعلى مسلم (٢٠٠) حديث تقريبًا(٣).

وقد اتفقت أحكام الدارقطني في معظم الأحاديث التي تكررت في الكتابين، فيصحّح أو يُضعّف الرواية في «التتبع» و«العلل» أيضا، إلا أنه في بعض الأمثلة التي وقفت عليها اختلف موقفه، فقد أعل الحديث في «التتبع» ورجح صنيع الشيخين في كتابه العلل، وسأعرض هنا مثالين؛ أبين من خلالهما الاتفاق والاختلاف في الكتابين من هذا جانب:

المثال الأول: يبين الاتفاق في الحكم بين الكتابين:

قال الحافظ الداقطني في كتابه «التتبع»: «وأخرج مسلم حديث عبدالصمد بن عبدالوارث،

---

(١) أخرجه البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ). شعب الإيمان، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد، ط١، سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية، بومباي، الهند. (١٠/١١٨-١٢٠) الحديث رقم (٧٢٥٨، ٧٢٥٩)، من طريق ثور بن يزيد بذكر مالك بن يخامر فيه.
وأخرجه ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال (١/٢٨٥)، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١٠/١٢٠) الحديث رقم (٧٢٦٠)، والقضاعي في مسند الشهاب (٢/١٨-١٩) الحديث رقم (٧٩٨، ٧٩٩)، من طرق ثور بن يزيد من غير ذكر مالك فيه. وقال ابن عديّ بعد أن أخرجه: «وهذا الحديث يُروى من وجوه، وكلها غير محفوظة».

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/٤٩) الحديث رقم (٩٦٩).

(٣) ينظر: منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل (ص٧٤).

عن شعبة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**ليسَ مِنّا مَن حَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ**»[١]، قال: وهذا لم يرفعه عن شعبة غير عبدالصمد، وأصحاب شعبة يخالفونه؛ ويرونه عنه موقوفاً»[٢].

وقد سئل الحافظ الدارقطني عن هذا الحديث كما في كتابه العلل، فأجاب: «يرويه عبدالملك بن عمير، واختلف عنه؛ فرفعه علي بن سعيد النسائي، عن عبدالصمد، عن شعبة، عن عبدالملك بن عمير. ووقفه أصحاب شعبة، عن شعبة، ورفعه المحاربي، عن عبدالملك بن عمير إلى النبي صلى الله عليه وسلم، قال ذلك أبو ظفر، عن المحاربي. وغيره يرويه عنه موقوفا.

ورفعه أبو عمر الضرير، عن أبي عوانة، عن عبدالملك. وغيره يرويه عن أبي عوانة موقوفا، والموقوف عن عبدالملك أثبت»[٣].

وفي هذا المثال يتضح لنا أن الحافظ الدارقطني رجح في كلا الكتابين أن الحديث روي من طريق شعبة مرفوعًا وموقوفًا، والموقوف أثبت وأصح.

المثال الثاني: يبين الاختلاف في الحكم بين الكتابين:

قال الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع»: «وأخرج مسلم حديث نوح بن قيس، عن ابن عون، عن محمد، عن أبي هريرة، قصة وفد القيس[٤]. وهذا رواه أصحاب ابن عون عنه **مرسلاً**، ليس فيه أبو هريرة، منهم ابن أبي عدي وغيره»[٥].

وقد سئل الحافظ الدارقطني عن هذا الحديث كما في كتابه «العلل»، فأجاب: «اختلف فيه على ابن سيرين؛ فرواه ابن عون، واختلف عنه؛ فرواه نوح بن قيس، وعبدالحميد بن سليمان، وبكار السيريني، عن ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. وأرسله معاذ بن معاذ، عن ابن عون، عن ابن سيرين لم يذكر لنا أبا هريرة. ورواه هشام بن حسان وهشام بن أبي هشام

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (١/١٠٠) الحديث رقم (١٠٤).

(٢) التتبع (ص٢٧٦) الحديث رقم (٤٢).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧/٢٢٦) الحديث رقم (١٣٠٩).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الأشربة، باب كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين (٣/١٥٧٨) الحديث رقم (١٩٩٣) (٣٣)، ولفظه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لوفد عبد القيس: «**أَنْهَاكُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالنَّقِيرِ وَالْمُقَيَّرِ وَالْحَنْتَمُ وَالْمَزَادَةُ الْمَجْبُوبَةُ، وَلَكِنِ اشْرَبْ فِي سِقَائِكَ وَأَوْكِهِ**».

(٥) التتبع (ص٢٤٦) الحديث رقم (٢٣).

أبو المقدام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. ورواه جرير بن حازم، عن ابن سيرين مرسلا. **ووصله صحيح**»[١].

هذا المثال يبين الاختلاف في صنيع الحافظ الداقطني، إذ رجح في كتابه «التتبع» رواية الإرسال على الرواية الموصولة؛ لأن أصحاب ابن عون يرونه عنه مرسلا، بينما صرح في كتابه «العلل» بتصحيح الرواية الموصولة.

وبهذه النقاط كلها تظهر لنا العلاقة بين كتاب «التتبع» وكتاب «العلل» للحافظ الدارقطني.

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/٥١) الحديث رقم (١٨٥٣).

المطلب السابع

علاقة كتاب التتبع بكتب نقد الصحيحين الأخرى

لم ينفرد الحافظ الدارقطني بنقد أحاديث في الصحيحين، بل سبقه بعض الحفاظ في ذلك، ولحقه آخرون، وفيما يأتي تعريف بأهم حفاظ الحديث وعلمائه الذين انتقدوا أحاديث في الصحيحين أو أحدهما، والتعريف بكتبهم المصنفة في ذلك، مع توضيح العلاقة بينها وبين كتاب التتبع للدارقطني.

من أهم الحفاظ الذين انتقدوا أحاديث الصحيحين:

أولا: الإمام الحافظ أبو الفضل ابن عمار الشهيد:

هو الإمام الحافظ الناقد المجوّد أبو الفضل محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار الجارودي، الهروي الشهيد، أحد علماء الحديث، وهو من أقران الطبراني وابن عدي، سمع عثمان بن سعيد الدارمي وأحمد بن نجدة والحسين بن إدريس وأقرانهم بخراسان والعراق، حدث عنه أبو علي الحافظ وأبو الحسين الحجاجي وعبدالله بن سعد حفاظ نيسابور وآخرون، وأخذ عنه اليسير لأنه مات شابًّا، قال الحاكم: سمعت بكير بن أحمد الحداد بمكة يقول: كأني انظر إلى الحافظ أبي الفضل محمد بن الحسين وقد أخذته السيوف، وهو متعلق بيده جميعا بحلقتي الباب، حتى سقط رأسه على عتبة الكعبة، سنة ثلاث وعشرين، كذا أرخ فَوَهِم، وانما كان ذلك في ذي الحجة، سنة سبع عشرة وثلاث مائة، عام اقتلع الحجر الأسود، أرخه جماعة، قتلته القرامطة لعنهم الله[1].

له كتاب (علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج)، وهو أول مُصنَّف في انتقاد الصحيحين، خصه مُصنِّفُه بانتقاد (٣٦) حديثًا من صحيح الإمام مسلم، والانتقادات فيه

---

(١) ينظر في ترجمته: الصفدي، صلاح الدين خليل (ت٧٦٤هـ). الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث، بيروت، سنة ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م. (٢٨/٢)، والسيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ). طبقات الحفاظ، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. (ص٣٤٨) ترجمة رقم (٧٨٥)، وابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ). شذرات الذهب في إخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ط١، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (٨٢/٤).

مختصرة، وأغلبها علل خفية[١].

والحافظ الدارقطني لم يُشر لهذا الكتاب أو ينقل عنه شيئا في كتابه التتبع، فيظهر للباحث أنه لا علاقة بين كتاب علل الحديث لابن عمار الشهيد وكتاب التتبع للدارقطني، بل بينهما اختلاف كبير، يظهر من عدة وجوه، من أهمها:

١- كتاب ابن عمار الشهيد مختص بصحيح مسلم فقط، وكتاب التتبع بالصحيحين.

٢- كتاب ابن عمار الشهيد يذكر العلل الخفية فقط وباختصار، والدارقطني في التتبع يذكر العلل الخفية وغيرها، ويسهب أحيانا في ذكر الاختلاف الواقع في الروايات، ويطيل أحيانا في تخريجها، وبيان أحوال بعض رجال الأسناد.

٣- كتاب ابن عمار الشهيد ذكر في كتابه (٣٦) حديثا فقط، انتقدها على صحيح مسلم، والدارقطني ذكر في كتابه التتبع (١٩٩) حديثا، انتقد على الشيخين معاً (٣٢) حديثاً، وانتقد على البخاري وحده (٦٩) حديثاً، وانتقد على مسلم وحده (٩٨) حديثا.

ثانيًا: الإمام الحافظ أبو مسعود الدمشقي:

هو الإمام الحافظ المجوّد البارع الناقد أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، سافر الكثير، وسمع وكتب ببغداد والكوفة والبصرة وواسط والأهواز وأصبهان وبلاد خراسان، فسمع من: محمد بن يحيى المروزي ويوسف بن يعقوب القاضي، وجعفر الفريابي، وأبي جعفر المطين، وأبي خليفة الجمحي، وأبي بكر بن خزيمة، وغيرهم، ثم استوطن بغداد بأخرة، وحدّث عنه جماعة من العلماء والحفاظ، منهم: أبو ذر الهروي وحمزة بن يوسف السهمي وهبة الله بن الحسين اللالكائي والخطيب أبو بكر أحمد بن علي البغدادي وغيرهم، وكان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطرف الكتابين، ولم يرو من الحديث الا شيئا يسيرا على سبيل التذكرة، مات أبو مسعود الدمشقي ببغداد، في سنة إحدى وأربعمائة، وصلى عليه أبو حامد الإسفراييني، وكان وصيه، ودفن في مقبرة جامع المنصور قريبا من السكك[٢].

---

(١) ينظر: ابن عمار الشهيد، علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص١٧)، ومصطفى باحو، الأحاديث المنتقدة على الصحيحين (ص١/٣٦-٣٧).

(٢) ينظر في ترجمته: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ). تاريخ بغداد، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،سنة ١٤١٧هـ. (١٧٠/٦) ترجمة رقم (٣٢٢٧)، وابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (ت٥٧١هـ). تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٨٥م. (٢٠٠/٧).

له كتابان في الباب:

الأول: (أطراف الصحيحين) انتقد فيه أبو مسعود الدمشقي جملة من أحاديث الصحيحين، وكتابه هذا لم يطبع بعد، إلا أن الحافظ أبا علي الغساني الجياني نقل في كتابه (تقييد المهمل وتمييز المشكل) كثيرًا من انتقادات أبي مسعود الدمشقي، وأقره على شيء منها، وخالفه في أخرى، وكذا صنع الحافظ جمال الدين المزي في كتابه (تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف) فنقل كثيرًا من انتقادات أبي مسعود الدمشقي، وأقره على قسم منها، وخالفه في القسم الآخر.

الثاني: (الأجوبة للشيخ أبي مسعود عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج)، ألّفه في الدفاع عن صحيح الإمام مسلم بإجاباته عن انتقادات الإمام الدارقطني لمسلم في أحاديث أخرجها في صحيحه، ومجموع الأحاديث التي أجاب عنها (٢٥) حديثًا، أقر الإمام الدارقطني في بعضها، وخالفه في أكثرها، كما أجاب عن تَعقُّب الدراقطني لمسلم في الرواية عن ثلاثة من الرواة في صحيحه مع رميهم بالضعف[(١)].

وهذا الكتاب كما يظهر له ارتباط وثيق بكتاب التتبع للدارقطني، إذ جعله مصنفه أبو مسعود الدمشقي في الدفاع عن صحيح مسلم، ورد انتقادات الدارقطني عليه، مع أنه أقره في بعضٍ منها.

ثالثًا: الإمام الحافظ أبو علي الغساني الجياني:

هو الإمام الحافظ الناقد رئيس المحدثين بقرطبة أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الغساني الجيَّاني الأندلسي، كانت ولادته في المحرم سنة سبع وعشرين وأربعمائة، وطلب الحديث سنة أربع وأربعين، فسمع من أبي العاص حكم بن محمد الجذامي، وأبي عمر ابن عبدالبر القرطبي، وأبي شاكر القبري، وأبي عبدالله محمد بن عتاب، وأبي عمر ابن الحذاء القاضي، وأبي الوليد الباجي وغيرهم، برع الإمام الجياني وذاع صيته حتى صار شيخ الأندلس في وقته وصاحب رحلتهم، وكان إماما في الحديث والأدب، وكان من جهابذة المحدثين، وكبار العلماء المسندين، وكان حسن الخط جيد الضبط، وكان له معرفة الغريب والشعر والأنساب، وكان يجلس في جامع قرطبة، ويسمع منه أعيانها، وممن سمع منه: أحمد بن محمد أبو جفعر الإشبيلي ومحمد بن حيدرة المعافري وعبدالله بن أحمد الإشبيلي وغيرهم، أُصيب أبو علي

---

(١) أبو مسعود الدمشقي، الأجوبة عما أشكل الشيخ الدراقطني على صحيح مسلم بن الحجاج (ص٩٨-٩٩)، وينظر: مصطفى باحو، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (ص٤٥).

الجياني قبل وفاته بنحو ثلاث سنين بمرض مزمن، ثم وافته المنية ليلة الجمعة لاثنتي عشرة ليلة خلت من شعبان، سنة ثمان وتسعين وأربعمائة، ودُفن يوم الجمعة رحمه الله تعالى[1].

له كتاب (تقييد المهمَل وتمييز المشكِل) قسمه أربعة أقسام، وجعل كل قسم منها قائما بنفسه، وسماه باسم مستقل:

القسم الأول: سماه: (تقييد المهمَل وتمييز المشكِل)، وهو نوعان:

الأول: ضبط المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب، وتقييده بحيث يحفظه من الإشكال، ويخرجه عن الإهمال.

الثاني: تمييز المشكل من المتشابه في الأسماء، وهم قومٌ تتفق أسماؤهم وأسماء آبائهم، أو تُشكِل صورة الخط إمّا بزيادة حرف أو بتغيير بعض الحروف، وكذلك من تتفق كناهم ولا يُعرفون إلّا بها.

القسم الثاني: سماه: (كتاب التنبيه على الأوهام الواقعة في المسنَدَيْن الصحيحَيْن في الأسانيد وأسماء الرواة).

القسم الثالث: سماه: (كتاب التعريف بشيوخ حدّث عنهم البخاري وأهمل أنسابهم).

القسم الرابع: سماه: (كتاب الألقاب).

وبهذا يظهر أن كتاب (تقييد المهمل وتمييز المشكل) في الوقع أربعة كتب مستقلة، كل واحد منها يحمل عنوانًا خاصًّا به، وتسمية جميع الديوان بـــ(تقييد المهمل وتمييز المشكل) من باب تسمية الكل بالجزء[2].

والذي له تعلق ببحثنا من هذه الأقسام الأربعة، القسم الثاني: (التنبيه على الأوهام الواقعة

---

(١) ينظر في ترجمته: ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ت٥٧٨هــ). الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، تحقيق: عزت العطار الحسيني، الناشر: مكتبة الخانجي، ط٢، سنة ١٣٧٤هــ، ١٩٥٥م. (ص١٤١)، وابن خلكان، أحمد بن محمد (ت٦٨١هــ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر، بيروت. (١٨٠/٢)، وابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت٧٩٩هــ). الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت. (٣٣٢/١)، ومخلوف، محمد (ت١٣٦٠هــ). شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، تحقيق: عبدالمجيد خيالي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤٢٤هــ، ٢٠٠٣م. (١٨٢/١).

(٢) أبو علي الغساني الجياني، تقييد المهمل وتمييز المشكل (٩٤/١-٩٥)، وينظر: مصطفى باحو، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (ص٣٨).

في المسنَدَيْن الصحيحَيْن في الأسانيد وأسماء الرواة)، وبين أبو علي الغساني منهجه في بيان الأوهام بقوله في خاتمة كتابه: التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح البخاري: (انتهى ما نبَّهنا عليه مما وَقَع في كتاب البخاري من الأوهام التي مِن قِبل رُواة الكتاب، ومِن علل الأسانيد)[١].

وقال في التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم: (هذا كتاب يتضمن التنبيه على ما في كتاب أبي الحسين مسلم بن الحجاج رضي الله عنه من الأوهام لرواة الكتاب عنه، أو لمن فوقهم من شيوخ مسلم وغيرهم)[٢].

فبيّن الجياني أن كتابه تضمن نوعين من الأوهام:

أحدهما: أوهام الرواة الذين رووا صحيحي البخاري ومسلم عن الإمامين.

الثاني: أوهام البخاري أو مسلم ومن فوقهما من شيوخهما فمن فوقهم.

وعليه فالأحاديث التي نبه أبو علي الغساني على وقوع الوهم فيها للبخاري أو لمسلم أو لشيوخهما فمن فوقهم قليلة، بلغ عددها (٤٥) حديثًا[٣].

وما يهما هنا النوع الثاني من الأوهام التي انتقدها الجياني على أحاديث الصحيحين، وبالنظر إلى هذه الأحاديث، تبين للباحث أنه هناك علاقة بين كتاب الجياني وكتاب التتبع من عدة جوانب:

١- الانتقادات في الكتابين موجه للصحيحين معًا.

٢- أكثر الجياني من النقل عن كتاب التتبع، فيذكر العلة التي ذكره الدارقطني، ويقره عليها أحيانًا، ويناقشة فيها أحيانًا أخرى.

٣- إلا أنهما يختلفان في أن الدارقطني ذكر في التتبع (١٩٩) حديثًا، بينما ذكر الجياني (٤٥) حديثا فقط.

---

(١) أبو علي الغساني الجياني، تقييد المهمل وتمييز المشكل (٢/٧٥٩-٧٦٠).

(٢) المصدر السابق (٣/٧٦٣).

(٣) ينظر: مصطفى باحو، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (ص٣٩).

المبحث الثالث
المناهج العامة للحافظ الدارقطني
في عرض الأسانيد والمتون

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : المسالك العامة للحافظ الدارقطني في كتابه التتبع.

المطلب الثاني : المنهج العام للحافظ الدارقطني في عرض الأسانيد.

المطلب الثالث : المنهج العام للدارقطني في عرض المتون.

المطلب الأول

المسالك العامة للحافظ الدارقطني في كتابه التتبع

لم يفصح الحافظ الدارقطني عن منهجه في كتابه «التتبع»، إلا أن مَن جاء بعده من الحفاظ والعلماء درسوا انتقادته على الصحيحين، وبينوا منهجه فيها، ومن أشهر أولئك الإمامان النووي وابن حجر العسقلاني، اللذان عُنيا بذكر انتقادات الحافظ الدارقطني والجواب عنها، وقد أشارا لا سيما الحافظ ابن حجر ببعض الإشارات إلى منهج الدارقطني في كتابه «التتبع»، وكذا من كان لهم عناية بكتاب «التتبع» كمحققه مقبل بن هادي الوادعي، ومن خلال دارسة كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني، والإفادة من إشارات العلماء الذين لهم عناية بهذا الكتاب يمكن للباحث توضيح منهج الحافظ الدارقطني فيه من خلال الإشارة لبعض المسالك التي سار عليها الحافظ الدارقطني في الكتاب، دون الخوض في بيان التفصيلات والتفريعات الذي سلكها الحافظ الدارقطني، إنما أكتفي بذكر أهم المسالك، وهي على النحو الآتي:

١- **مسلكه في أنواع الأحاديث المنتقدة:** يظهر مسلك الحافظ في أنواع الأحاديث المنتقدة فيما يأتي:

أ - الانتقادات موجهة إلى الأحاديث المسندة فقط، مما أخرجه الشيخان في صحيحيهما، أما المعلقات التي ذكرها البخاري أو مسلم في صحيحيهما، ولم يوصلاها في صحيحيهما من وجه آخر، فلم ينتقد الحافظ الدارقطني شيئا منها؛ لأنها ليست على شرط الصحيح، قال الحافظ ابن حجر: «لم يتعرض الدارقطني فيما تتبعه على الصحيحين إلى الأحاديث المعلقة التي لم توصل في موضع آخر، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استئناسا واستشهادا»(١)، ولعل غاية الدارقطني من ذلك الوصول إلى سلامة جميع الأحاديث المسندة في الصحيحين من الانتقاد، ببيان علل بعض الأسانيد التي تخالف شرط الصحيح.

ب- لم يميّز الحافظ الدارقطني بين ما أورده الشيخان للاحتجاج به سالمًا من العلة، وبين ما أورداه لبيان الاختلاف في الأسانيد أو الإشارة إليه. ولذلك كان من أجوبة

---

(١) ابن حجر، هدي الساري (ص٣٤٦).

الحافظ ابن حجـــر على مثل هذه الأحاديث أنه قال: «والحـــق أن مثل هذا لا يتعقب بـــه البخاري؛ لأنه لم تخف عليه العلة، بل عرفها وأبرزها، وأشار إلى أنها لا تقـــدح، وكان ذلك لأن أصل الحديث معروف، ومتنه مشهور مروي من عـــدة طـــرق، فيستفاد منه أن مراتب العلل متفاوتة، وأن ما ظاهره القدح منها إذا انجبر زال عنه القدح، والله أعلم».

ج- لم يفرق الحافظ الدارقطني أيضا في نقده لأحاديث صحيح الإمام مسلم بين الأحاديث التي أوردها في الأصول للاحتجاج بها، وبين ما أورده في المتابعات والشواهد للاعتضاد به، ولذلك قال الدارقطني في مستهل كتابه: «ذكر أحاديث معلولة، اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما»[١]، ولم يوضح على أي وجه اشتمل عليها، فهو شامل لجميع الأحاديث[٢].

٢- **مسلكه في أنواع العلل التي ذكرها:** لم يشترط الإمام الدارقطني أن يذكر في كتابه «التتبع» الأحاديث المُعلّة بعلّة قادحة فقط، بل قد يذكر رحمه الله أحاديث معلّة بعلة غير قادحة، تنبيهًا منه على أنها ليست في أعلى درجات الصحة، لذلك كانت انتقاداته في المتون قليلة جدّا، وأغلب انتقادات الحافظ الدارقطني إسنادية؛ موجهة لسند خاص يذكر فيه علّة معينة تقدح في إسناد معيّن بذاته، ولا تقدح في الحديث مطلقًا، فهو أحيانا ينتقد إسنادًا معيّنًا، ويصرح بصحة الحديث من غير ذلك الوجه[٣]، ولعله قصد من ذلك التصريح بسلامة متون هذه الأحاديث التي انتقدت بعض طرقها.

مثال ذلك: ما أخرجه البخاري، من حديث إِسْمَاعِيل بْنِ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: حَدَّثَتْنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَغْزُو جَيْشٌ الكَعْبَةَ، فَإِذَا كَانُوا بِبَيْدَاءَ مِنَ الأَرْضِ، يُخْسَفُ بِأَوَّلِهِمْ وَآخِرِهِمْ** ...» الحديث[٤].

---

(١) التتبع (ص١٦٠).

(٢) المليباري، حمزة. عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح، دار ابن حزم، بيروت، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م. (ص٤٨).

(٣) ينظر: الإلزامات والتتبع، مقدمة التحقيق (ص٩)، وباحو، الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (٨/١).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب ما ذكر في الأسواق (٦٥/٣-٦٦) الحديث رقم (٢١١٨).

انتقده الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع»، فقال: «وقد خالفه ابن عيينة، فقال: عن أم سلمة[١]»[٢].

فيلاحظ هنا أن علة هذا الحديث غير مؤثرة، وهي إبدال صحابي بآخر، والصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول كما هو مقرر عند الحفاظ.

٣- **قواعده في الانتقادات:** سلك الإمام الدارقطني في أكثر انتقاداته أصول من سبقه من المحدثين في الترجيح بين الروايات المختلفة، معتمدًا على القرائن التي تحتف بالرواية الراجحة[٣]، مبينا سبب تعليله للرواية المرجوحة، فكان الدارقطني لا يحكم بحكم مضطرد في العديد من المسائل، وإنما كان يدور مع القرائن، لا سيما عند تعارض الرفع والوقف، أو تعارض الوصل والإرسال؛ وقبول زيادة الثقة، فتراه لا يلتزم طريقا معيّنًا؛ فيذكر في بعض المواضع أن الزيادة من الثقة مقبولة، ثم يردّ في أكثر المواضع زيادات كثيرة من الثقات، كما يرجح الإرسال على الإسناد، معتمدًا في ترجيحه على الكثرة، وأحيانا على الحفظ[٤]، ولعل هذا ما دفع النووي إلى أن يقول: «قد استدرك الدارقطني على البخاري ومسلم أحاديث، وطعن في بعضها، وذلك الطعن مبني على قواعد لبعض المحدثين ضعيفة جدًّا، مخالفة لما عليه الجمهور من

---

(١) أخرجه من هذا الطريق الترمذي، السنن، كتاب الفتن، باب (٤٦٩/٤) الحديث رقم (٢١٧١)، وابن ماجه، السنن، كتاب الفتن، باب جيش البيداء (١٣٥١/٢) الحديث رقم (٤٠٦٥)، وأحمد، المسند (٧٧/٤٤) الحديث رقم (٢٦٤٧٥)، من طريق سفيان بن عيينة، عن محمد بن سوقة، عن نافع بن جبير، عن أم سلمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه ذكر الجيش الذي يخسف بهم ... وذكر نحوه.

(٢) التتبع (ص٥٤٦) برقم (٢٠٦).

(٣) ينظر في بيان مذهب المحدثين والأصوليين في الترجيح عند تعارض واختلاف الرويات: الأبناسي، إبراهيم (ت٨٠٢هـ). الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى، المحقق: صلاح فتحي هلل، الناشر: مكتبة الرشد، ط١، سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م. (١٧٢/١)، والعراقي، التقييد والإيضاح (ص٩٥)، وشرح ألفية العراقي (ص٢٣٢، ٢٦٢، ٢٦٦-٢٦٧)، والسخاوي، فتح المغيث (٢١٤/١، ٢١٩، ٢٦٠)، ابن أمير الحاج، أبو عبدالله شمس الدين محمد، ويعرف بابن الموقت (ت٨٧٩هـ). التقرير والتحبير على تحرير الكمال ابن الهمام، المطبعة الأميرية، بولاق، ط بلا، بدون سنة. (٢٩٤/٢).

(٤) ينظر: الإلزامات والتتبع، مقدمة التحقيق (ص١٦-١٧)، والمدخلي، ربيع بن هادي. بين الإمامين: مسلم والدارقطني، ط١، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض. (ص٢٧).

أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغتر بذلك»[١]، ولعل هذا القول من النووي رحمه الله فيه مبالغة في رد انتقادات الحافظ الدارقطني وأنها مبنية على أصول ضعيفة، لذلك لما ذكر الحافظ ابن حجر قول النووي تعقبه فقال: «وسيظهر من سياقها والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك، وقوله في شرح مسلم: وقد أجيب عن ذلك أو أكثره، هو الصواب»[٢]، وسيأتي زيادة تفصيل لهذه المسألة في الفصل الرابع من هذه الرسالة.

مثال ذلك: ما أخرجه مسلم، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ –وَاللَّفْظُ لإِسْحَاقَ–، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِاللهِ قَالَ: **«لَعَنَ اللهُ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ، وَالنَّامِصَاتِ وَالْمُتَنَمِّصَاتِ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيِّرَاتِ خَلْقَ اللهِ»**[٣]، ... ثم قال: وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِاللهِ، عَن النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ[٤].

انتقده الدارقطني في كتابه «التتبع»، فقال: «ولم يسنده عن الأعمش غير جرير. وخالف أبو معاوية[٥] وأبو عبيدة بن مَعْنٍ[٦] وغيرهما، عن الأعمش، قالوا: عن

---

(١) النووي، ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري (ص٦٧).

(٢) هدي الساري (٣٤٦/١).

(٣) أخرجه بهذا الإسناد مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجات والمغيرات خلق الله (١٦٧٨/٣) الحديث رقم (٢١٢٥) (١٢٠)، وأخرجه أيضا البخاري، كتاب اللباس، باب المتفلجات للحسن (١٦٤/٧–١٦٥) الحديث رقم (٥٩٣١)، من طريق عثمان بن أبي شيبة به، وباب المتنمصات (١٦٦/٧) الحديث رقم (٥٩٣٩)، من طريق إسحاق بن إبراهيم به.

(٤) أخرجه من هـذا الطريق مسلم، كتـاب اللباس والزينـة، باب تحريم فعـل الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والنامصة والمتنمصة والمتفلجات والمغيرات خلـق الله (١٦٧٩/٣) الحديث رقـم (٢١٢٥) (٣)، وأخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ} [سورة الحشر: الآية ٧] (١٤٧/٦–١٤٨) الحديث رقم (٤٨٨٦)، من طريق سفيان، عن منصور به.

(٥) أخرجه من هذا الطريق النسائي، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ). السنن، ويُعرف بالمجتبى، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. كتاب الزينة، باب المتنمصات (١٤٦/٨) الحديث رقم (٥١٠٠).

(٦) أخرجه من هذا الطريق الطبراني، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ). المعجم الكبير، تحقيق: حمدي عبدالمجيد =

إبراهيم عن عبدالله مرسلاً، وهو صحيح من حديث منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله. فأما الأعمش قال: صحيح عنه مرسل»[١].

ذكر الإمام الدارقطني أن الحديث اختلف فيه على الأعمش، فرواه عنه جرير بن أبي حازم موصولا بذكر علقمة فيه، وخالفه الأكثر فرووه عن الأعمش مرسلا، «فعلى أصل الفقهاء الزيادة من الثقة مقبولة، بينما رجح الدارقطني الإرسال من طريق الأعمش، وصححه موصولا من طريق منصور، وهو كما قال رحمه الله»[٢].

٤- **مسلكه في التعليل من حيث الإجمال والتفصيل:** سلك الإمام الدارقطني في أغلب الأحاديث التي انتقدها مسلك التفصيل في ذكر التعليل، فيذكر الحديث، ويذكر علته، فإن كان له أكثر من علة ذكرها كلها، ثم يذكر وجه الاختلاف ويفصل فيه، ثم يرجح الصواب منه[٣]، إلا أنه في عدة مواضع من كتابه «التتبع» سلك مسلك الاختصار في ذكر التعليل، فتراه يذكر سند الحديث دون أن يذكر متنه[٤]، ولعل قصده من ذلك الاختصار قدر الإمكان.

مثال مسلك الاختصار في ذكر الحديث وعلته: قال الحافظ الدارقطني رحمه الله: «وأخرج البخاري حديث خنساء بنت خدام[٥] وقد كتبناه»[٦].

=

السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، سنة بلا. (٢٩٢/٩) الحديث رقم (٩٤٦٩).

(١) التتبع (ص٢٣٢-٢٣٣) برقم (٩٦).

(٢) ينظر: باحو، الأحاديث المنتقدة على الصحيحين (٢١٣/١).

(٣) كما في الأمثلة السابقة.

(٤) ينظر: الإلزامات والتتبع، مقدمة التحقيق (ص٢٦).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب إذا زوج ابنته وهي كارهة فنكاحه مردود (١٨/٧) الحديث رقم (٥١٣٨، ٥١٣٩)، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ بْنِ القَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِالرَّحْمَنِ وَمُجَمِّعٍ ابْنَيْ يَزِيدَ بْنِ جَارِيَةَ، عَنْ خَنْسَاءَ بِنْتِ خِذَامٍ الأَنْصَارِيَّةِ، أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهْيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ، فَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «**فَرَدَّ نِكَاحَهُ**»، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى، أَنَّ القَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَدَّثَهُ: أَنَّ عَبْدَالرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ وَمُجَمِّعَ بْنَ يَزِيدَ حَدَّثَاهُ: «**أَنَّ رَجُلًا يُدْعَى خِذَامًا أَنْكَحَ ابْنَةً لَهُ**»، نَحْوَهُ.

(٦) التتبع (ص١٨٦) برقم (٥٧).

وقال أيضا: «وأخرج مسلم حديث ابن وهب، عن أبي صخر، عن أبي حازم، عن سهل: وصف الجنة[١]. ولم يتابع عليه، وغيره أثبت منه»[٢].

٥- مسلك الحافظ الدارقطني في عرض الأحاديث وعلتها:

أ - يذكر أولا من أخرج الحديث موطن الانتقاد.

ب- ثم يذكر سنده من موطن العلة أو الاختلاف الذي وقع فيه.

ج- ثم يذكر طرفا من متنه في أكثر المواضع،

د- يكتفي أحيانا بذكر السند فقط.

هـ- ثم يذكر وجه العلة والاختلاف الذي وقع في الحديث وسنده.

و- يذكر تخريج كل وجه من وجوه الاختلاف مبينا الطريقة التي روي عليها كلٌّ منها.

ز- يختم بذكر الصواب أو الراجح من وجوه الاختلاف، ولعل هذا الاختصار من الحافظ الدارقطني حتى لا يثقل الكتاب بذكر الروايات والمتابعات وشواهدها.

مثال ذلك: ما أخرجه مسلم، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ اللَّيْثِيُّ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**يَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَقْوَامٌ، أَفْئِدَتُهُمْ مِثْلُ أَفْئِدَةِ الطَّيْرِ**»[٣].

انتقده الحافظ الدارقطني فقال: «وأخرج مسلم، عن حجاج بن الشاعر، عن أبي النضر، عن إبرهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**يدخل الجنة أقوام مثل أفئدة الطير**» قال: ولم يتابَع أبو النضر على وصله

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (٢١٧٥/٤) الحديث رقم (٢٨٢٥)، حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ، وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ، أَنَّ أَبَا حَازِمٍ، حَدَّثَهُ، قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ، يَقُولُ: شَهِدْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجْلِسًا وَصَفَ فِيهِ الْجَنَّةَ حَتَّى انْتَهَى، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آخِرِ حَدِيثِهِ: «**فِيهَا مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ**» ثُمَّ اقْتَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: {تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ، فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [السجدة: ١٧].

(٢) التتبع (ص٢٠٢) برقم (٧٢).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم من أفئدة الطير (٢١٨٣/٤) الحديث رقم (٢٨٤٠).

عــن أبي هريرة، والمحفوظ عــن إبراهيم بن سعد، عن أبي سلمة مرسلاً، عَــن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، كذلك رواه يعقوب وسعد ابنا إبراهيم وغيرهما، عــن إبراهيم بن سعد[١]، والمرسل هو الصواب»[٢]، ويتضح مــن هــذا المثال طريقته في الترتيب.

٦- **مسلكه من حيث التشدد والتساهل**[٣]: يُصَنَّف الحافظ الدارقطني أنه من الأئمة المعتدلين في الجرح والتعديل، وأنه ليس بالمتشدد ولا بالمتساهل، وممن عدَّ الدارقطني في المعتدلين الحافظ الذهبي، حيث قال: «وقسم معتدل؛ كأحمد والدارقطني وابن عديّ ...»[٤].

وأما بالنسبة لمدى تشدده أو تساهله في نقده لأحاديث الصحيحين في كتابه «التتبع»، فبإمعان النظر في هذه الانتقادات، يجد الباحث أن الحافظ الدارقطني له حظ من النظر من حيث الصناعة الحديثية في العديد من الأحاديث المنتقدة، فنلاحظ أنه لم يتعنت في إبداء هذه الانتقادات، ومما يدل على ذلك:

أ – أنه أيَّد صنيع الشيخين البخاري ومسلم في العديد من الأحاديث.

ب– أنه لم يجزم في العديد من الأحاديث التي انتقدها.

مثال ذلك: الحديث الذي أخرجه البخاري من طريق أبي إسْحَاقَ قَالَ: –لَيْسَ أَبُو عُبَيْدَةَ ذَكَرَهُ– وَلَكِنْ عَبْدُالرَّحْمَنِ بْنُ الأسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَاللَّهِ يَقُولُ: «**أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الغَائِطَ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلاَثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَالتَمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَأَخَذَ الحَجَرَيْنِ وَأَلْقَى الرَّوْثَةَ**» وَقَالَ: «**هَذَا رِكْسٌ(٥)**»[٦].

---

(١) أخرجه من هذا الطريق أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ). المسند، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م. (١١٦/١٤) الحديث رقم (٨٣٨٣).

(٢) التتبع (ص١٢٨) برقم (٦).

(٣) يستفاد في هذا الباب من بحث الأستاذ الدكتور أمين القضاة بعنوان: التساهل والتشدد في الجرح والتعديل وأثره في الحكم على الحديث.

(٤) نقله عنه السخاوي، فتح المغيث (٣٦٠/٤).

(٥) ركس: شبيه المعنى بالرجيع، يقال: ركست الشيء وأركسته، إذا رددته ورجعته. ينظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٥٩/٢) مادة (ركس).

(٦) أخرجه من هذا الطريق البخاري، كتاب الوضوء، باب لا يستنجى بروث (٤٣/١) الحديث رقم (١٥٦)، =

انتقده الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع»، فقال بعد أن ذكر الاختلاف فيه على أبي إسحاق: «عشرة أقاويل عن أبي إسحاق أحسنها إسناد الأول الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق: والله أعلم»[١].

٧- **أوهام الحافظ الدارقطني في انتقاداته**[٢]: في ختام بيان المسلك العام للإمام الدارقطني في كتابه «التتبع» لا بد أن نشير إلى أنه رحمه الله وقعت له أوهام في عزوه بعض الأحاديث للبخاري أو لمسلم، والأمر على خلاف ذلك، فمما وقع له رحمه الله من الأوهام في ذلك:

المثال الأول: قال الإمام أبو الحسن الدارقطني رحمه الله: «وأخرج مسلمٌ [حديث عَبَدان][٣]، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبدالرحمن، «**أنَّ عُثمانَ أشْرَفَ عَلَيْهِمْ**»، ...»[٤].

وقد وهم الحافظ الدارقطني رحمه الله بعزوه الحديث للإمام مسلم، والحديث لم يخرّجه مسلمٌ في صحيحه، لا من هذا الطريق ولا من غيره، إنما أخرجه من هذا الطريق الإمام البخاري في صحيحه معلقًا بصيغة الجزم، فقال: وَقَالَ عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ، أَنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حِينَ حُوصِرَ أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ، وَقَالَ: أَنْشُدُكُمُ اللهَ، وَلاَ أَنْشُدُ إِلَّا أَصْحَابَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**مَنْ حَفَرَ رُومَةَ فَلَهُ الجَنَّةُ**»؟ فَحَفَرْتُهَا، أَلَسْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّهُ قَالَ: «**مَنْ جَهَّزَ جَيْشَ العُسْرَةِ**

=

وأخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب الجهر بالقراءة في الصبح والقراءة على الجن (٣٣٢/١) الحديث رقم (٤٥٠)، من طريق علقمة، عن ابن مسعود رضي الله عنه بنحوه.

(١) التتبع (ص٣٦٣) الحديث رقم (٩٤).

(٢) وقد نبه على هذه الأوهام بعض أهل العلم ممن لهم عناية بانتقادات الحافظ الدارقطني، منهم: أبو مسعود الدمشقي، الأجوبة (ص١٩٨، ٢٠٣-٢٠٤، ٢٣٠، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٦٤، ٢٦٨، ٣١٥)، وابن حجر، فتح الباري (٣٧٠/١-٣٧١، ٣٧٣)، ومقبل الوادعي في مقدمة تحقيقه لكتاب التتبع (ص١٥-١٧).

(٣) في مطبوعة الإلزامات والتتبع (ص٢٧٤): حديثان، تصويبه من مصادر التخريج، وينظر: مقدمة تحقيق التتبع (ص١٠).

(٤) التتبع (ص٢٧٤) حديث رقم (١٢٩).

فَلَهُ الجَنَّةُ»؟ فَجَهَّزْتُهُمْ، قَالَ: فَصَدَّقُوهُ بِمَا قَالَ[١].

المثال الثاني: قال الإمام الدارقطني رحمه الله: «وأخرج أيضاً [أي: الإمام مسلم] حديث الثوري وشعبة، عن علقمة: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**» على اختلافهما»[٢].

وقد وهم الحافظ الدارقطني رحمه الله بعزوه الحديث بطريقيه للإمام مسلم في صحيحه، والحديث لم يخرّجه مسلمٌ في صحيحه، لا من هذين الطريقين ولا من غيرهما، إنما أخرجه الإمام البخاري بطريقيه:

الطريق الأول: أخرجه البخاري في صحيحه، من طريق سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب إذا وقف أرضًا أو بئرًا أو اشترط لنفسه مثل دلاء المسلمين (١٣/٤) حديث رقم (٢٧٧٨)، معلقًا، ووصله الترمذي، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ). السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة عوض. الناشر: شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، سنة ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م. كتاب المناقب، باب (٦٢٥/٥) حديث رقم (٣٦٩٩)، والبزار، أحمد بن عمرو (ت٢٩٢هـ). البحر الزخار وهو مسنده، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، سنة ١٩٨٨-٢٠٠٩م. (٥٦/٢-٥٨) حديث رقم (٣٩٨، ٣٩٩)، والدارقطني، علي بن عمر (ت٣٨٥هـ). السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م. كتاب الأحباس، باب وقف المساجد والسقايات (٣٥٥/٥) حديث رقم (٤٤٤٧)، وابن حبان، محمد بن أحمد التميمي، أبو حاتم البُستي (ت٣٥٤هـ). المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها المعروف بصحيح ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م. كتاب إخباره صلى الله عليه وسلم عن مناقب الصحابة، رجالهم (٣٤٨/١٥) حديث رقم (٦٩١٦)، والحاكم، محمد (ت٤٠٥هـ). المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، سنة ١٤١١هـ، ١٩٩٠م. كتاب الزكاة (٥٨٠/١) حديث رقم (١٥٢٩)، والبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ). السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، سنة ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م. كتاب الوقف، باب اتخاذ المساجد والسقايات وغيرها (٢٧٦/٦) حديث رقم (١١٩٣٣)، من طريق أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه، من حديث أبي عبدالرحمن السلمي، عن عثمان». وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

(٢) الدارقطني، التتبع (ص٢٧٥) حديث رقم (١٣٠).

عليه وسلم: «**إِنَّ أَفْضَلَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[١].

الطريق الثاني: أخرجه البخاري، من طريق شُعْبَة، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ، سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِالرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»، قَالَ: وَأَقْرَأَ أَبُو عَبْدِالرَّحْمَنِ فِي إِمْرَةِ عُثْمَانَ، حَتَّى كَانَ الحَجَّاجُ. قَالَ: وَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا[٢].

---

(١) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه (١٩٢/٦) حديث رقم (٥٠٢٨).

(٢) أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلّم القرآن وعلّمه (١٩٢/٦) حديث رقم (٥٠٢٧).

المطلب الثاني

المنهج العام للإمام الدارقطني في عرض الأسانيد

من خلال استعراض عمل الدارقطني والاطلاع عليه في كتابه «التتبع»، يلاحظ القارئ أنه كان يتصرف في النقد وفق عدد من الحالات، ولكل حالة هدفها وخصوصيتها وتفسيرها، وسأحاول أن أبرز هذه الحالات من خلال عمله مع ذكر مثال يوضح هذا الأمر.

وقد تبين للباحث أن الحافظ الدارقطني سلك عدة مسالك في عرض الأسانيد، وأهم هذه المسالك:

١- **الاقتصار على جزء من الإسناد:** إذ يقتصر فيه الإمام الدارقطني على جزء من الإسناد.

ومثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «وأخرج مسلم حديثَ فراتٍ، عن أبي الطفيل، عن حذيفة بن أسيد، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**يكونُ عشرُ آياتٍ** ...» [1]»[2]، فهنا اقتصر الإمام الدارقطني على جزء من الإسناد ولم يسقه كاملاً، **ولعل سبب ذلك أن الإمام الدارقطني أراد الإشارة إلى موضع الخطأ وسببه، وهو فرات القزاز.**

٢- **ذكر إسناد البخاري أو مسلم كاملاً دون أن يُعقب عليه بذكر متابعة أو رواية مخالفة:** فيعرض إسناد الصحيح كاملاً.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «أخرج البخاري عن إسحاق بن شاهين، عن خالد، عن الشيباني، عن سعيد بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى، أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه إلى اليمن فسأله عن أشربة تصنع بها... الحديث، وقال: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ**» (ح) قال البخاري: «وقال جرير وعبدالواحد: عن الشيباني، عن أبي

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (٢٢٢٥/٤) الحديث برقم (٢٩٠١)، حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر المكي –واللفظ لزهير، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا– سفيان بن عيينة، عن فرات القزاز، عن أبي الطفيل، وذكره.

(٢) التتبع (ص٢٩٩) حديث رقم (٥٤).

بردة[١]»[٢]، ففي هذا المثال ساق إسناد البخاري كاملاً ولم يقتصر على جزء منه.

ومثال آخر: قال الإمام الدارقطني: «وأخرج مسلم، عن أحمد بن الحسن بن خراش، عن الرياحي عمر بن عبدالوهاب، عن يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم، عن سهيل، عن القعقاع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلا يَسْتَدْبِرْهَا**»[٣]»[٤].

وفي هذا المثال أيضا ساق الإمام الدارقطني الإسناد كاملاً من شيخ الإمام مسلم حتى انتهى إلى متنه، **ولعل السبب في سوق الإسناد كاملاً عن الدارقطني أن الحمل في الخطأ على الرواية عنده في أول الإسناد من جهة المصنف،** فالحمل في المثال الأول الذي سقناه على خالد بن عبدالله الطحان، وفي المثال الثاني على عمر بن عبدالوهاب؛ لهذا يسوق الإمام الدارقطني الإسناد كاملاً.

٣- **ذكر الإسناد ثم تعقيبه بالمخالفة دون ذكر المتابعات:** يذكر ذلك مختصرًا.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة قصة المسيء صلاته، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «**ارجع فصلِّ فإنك لم تصلِّ**»[٥]، قال: وقد خالف يحيى أصحاب عبيدالله كلهم، منهم: أبو أسامة وعبدالله بن نمير وعيسى بن يونس وغيرهم، ورووه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة، فلم يذكروا أباه ...»[٦].

ففي هذا المسلك يذكر الإمام الدارقطني الإسناد كاملاً أو جزءً منه، ثم يعقب بذكر

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب المغازي، باب بعث أبي موسى ومعاذ إلى اليمن قبل حجة الوداع (٥/١٦١-١٦٢) رقم (٤٣٤٣).

(٢) التتبع (ص٢٦٤) حديث رقم (٣٥).

(٣) أخرجه مسلم، والحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الطهارة، باب الاستطابة (١/٢٢٤) الحديث رقم (٢٦٥).

(٤) التتبع (ص٢٣٤) حديث رقم (١٧).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر (١/١٥٢) الحديث رقم (٧٥٧)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (١/٢٩٧) الحديث رقم (٣٩٧).

(٦) التتبُّع (ص٢٢٣-٢٢٤) حديث رقم (٩).

المخالفه لهذا الإسناد، ولا يذكر المتابعات، **ويلجأ إلى هذا المسلك عند خلو الإسناد المنتقد من المتابع**[١].

٤- **ذكر الإسناد ثم تعقيبه بالمتابعة والمخالفة معًا:** مع شيء من التفصيل في ذلك.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «أخرج البخاري[٢] ومسلم[٣] حديث عبدالأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَتقارَبُ الزمانُ، ويُلقى الشُّحُّ، وتكثُر الفِتَنُ، ويكثُر الهَرْجُ**» قلت: تابع حمادُ بنُ زيد عبدَالأعلى، وقد خالفهما عبدُالرزاق فلم يذكر أبا هريرة وأرسله، ويقالُ: إن معمراً حدث به بالبصرة من حفظه بأحاديث وَهِم في بعضها، وقد خالفه فيه شعيب ويونس والليث بن سعد وابن أخي الزهري روَوه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة وقد أخرجا جميعاً حديث حميد أيضاً»[٤].

في هذا المثال ذكر الإمام الدارقطني جزءً من الاسناد الذي يرى فيه علة، ثم أتبعه بذكر من تابعه، ثم بذكر من خالفه؛ **ليشير إلى أنه وإن كان يرى أن هناك علة في هذا الإسناد، وهي الاختلاف في الوصل والإرسال، إلا أن كلاً من الطريقين لها متابعات**، ثم أشار إلى علة أخرى، وهي مخالفة معمر لأربعة من الرواة، إذ جعل الرواية من رواية الزهري، عن سعيد، والأربعة جعلوا شيخ الزهري حميدًا، وإشارته رحمه الله لهذه المتابعات إفادة لثبوت المتن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، خصوصاً أن البخاري ومسلماً قد أخرجا حديث الزهري، عن سعيد، وحديث الزهري، عن حميد، ففي هذا إشارة إلى ثبوت المتن، أما بالنسبة للإسناد فوقع الخلاف فيه، والله أعلم.

٥- **ذكر عدد من الأسانيد لحديث واحد في الصحيح، والترجيح بينها:** لأن الخلاف واقع في الروايات المخرجة في الصحيحين نفسها، والرواية الراجحة منها.

---

(١) وقد بحثت عن متابعة ليحيى بن سعيد القطان في هذه الرواية، التي زاد فيها (عن أبي سعيد المقبري)، فلم أجد من ذلك شيئا.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن (٤٨/٩) الحديث رقم (٧٠٦١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٠٥٧/٤) الحديث رقم (١٥٧) (١٢) بإثر الحديث (٢٦٧١).

(٤) التتبُّع (ص٢١٠) حديث رقم (١)، وستأتي دراسة هذا المثال على التفصيل.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «وأَخرَجَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ تَوبَةِ كَعبٍ مِن طُرُقَاتٍ صِحَاحٍ، عَن يُونُسَ[١] وَعُقَيلٍ[٢] وَإِسحَاقَ بنِ رَاشِدٍ[٣]، عَنِ الزُّهرِيُّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ عَبدِاللهِ بنِ كعبٍ، عَن أَبِيهِ، عَن كَعبٍ، وَهُوَ الصَّوَابُ. وَأَخرَجَهُ عَن أَحمَدَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابنِ المُبَارَكِ، عَن يُونُسَ، عَنِ الزُّهرِيُّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ بنِ كَعبٍ، عَن كَعبٍ مُرسَلاً[٤]. وَقَد رواه سُوَيدٌ، عَنِ ابنِ المُبَارَكِ مُتَّصِلاً؛ مِثلَ مَا قَالَ ابنُ وَهبٍ وَاللَّيثُ، عَن يُونُسَ. وَأَخرَجَهُ مُسلِمٌ مِن طُرُقَاتٍ صِحَاحٍ، عَن يُونُسَ[٥] وَعُقَيلٍ[٦] وَابنِ أَخِي الزُّهريِّ[٧]، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَلَى الصَّوَابِ. وَعَن سَلَمَةَ، عَنِ ابنِ أَعيَنَ، عَن مَعقِلٍ، عَنِ الزُّهرِيِّ، عَن عَبدِالرَّحمَنِ، عن عمه عبيدالله بن كعب، عن كعب[٨]. قال: وتابع معقلاً صالحُ بنُ أبي الأخضر على عبيدالله بن كعب[٩]،

---

(١) أخرجه من طريقه، البخاري، كتاب المناقب، باب وفود الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، وبيعة العقبة (٥٤/٥) الحديث رقم (٣٨٨٩).

(٢) أخرجه من طريقه، البخاري، كتاب المناقب، باب وفود الأنصار إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمكة، وبيعة العقبة (٥٤/٥) الحديث رقم (٣٨٨٩)، وكتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك (٦/٣-٧) الحديث رقم (٤٤١٨).

(٣) أخرجه من طريقه، البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب {وَعَلَى الثَّلاَثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لاَ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ} [التوبة: ١١٨] (٧٠/٦) الحديث رقم (٤٦٧٧).

(٤) هذه الرواية أخرجها البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب من أراد غزوة فورّى بغيرها (٤٨/٤) الحديث رقم (٢٩٤٨).

(٥) أخرجه من هذا الطريق مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك (٢١٢٠/٤-٢١٢٧) الحديث رقم (٢٧٦٩) (٥٣).

(٦) أخرجه من هذا الطريق مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك (٢١٢٨/٤) الحديث رقم (٢٧٦٩) (٥٣).

(٧) أخرجه من هذا الطريق مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك (٢١٢٨/٤) الحديث رقم (٢٧٦٩) (٥٤).

(٨) أخرجه من هذا الطريق مسلم، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك (٢١٢٩/٤) الحديث رقم (٢٧٦٩) (٥٥).

(٩) أخرجه من هذا الطريق الطبراني في المعجم الكبير (٥٧/١٩) الحديث رقم (٩٨).

وكلاهما لم يحفظ، والأول الصواب[١]»[٢].

في هذا المثال روى البخاري ومسلم قصة توبة كعب بن مالك من عدة طرق بأسانيد مختلفة، فأوردها الإمام الدارقطني، ووصف بعضها بالصحاح موافقة للشيخين، إلا أنه انتقد بعض هذه الأسانيد بالشذوذ، لمخالفتها للرواية المحفوظة، التي أخرجاها في صحيحيهما، فانتقد طريقا، وصحح أخرى مبيّن أن القصة صحيحة.

٦- **أن يسوق عدداً من الأحاديث سيقت من رواية واحدة:** فلا يذكر الإمام الدارقطني الإسناد كاملاً وإنما يذكر طريقًا معينة، أخرج بها الإمامان أو أحدهما عدداً من الأحاديث، فيسوقها الإمام الدارقطني، ويذكر تعقبه وتتبعه.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «وأخرج البخاري أحاديث الحسن، عن أبي بكرة، منها: الكسوف[٣]، ومنها: «**زادك الله حرصاً ولا تعد**»[٤]، ومنها: «**لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة**»[٥]، ومنها: «**ابني هذا سيد**»[٦]، والحسن لا يروي إلا عن

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها، في الحضر والسفر (١٥٢/١) الحديث رقم (٧٥٧)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (٢٩٧/١) الحديث رقم (٣٩٧).

(٢) التتبع (ص٣٨١- ٣٨٢) الحديث رقم (١٠٤).

(٣) أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه، منها: كتاب الجمعة، باب الصلاة في كسوف الشمس (٣٣/٢) الحديث رقم (١٠٤٠).

(٤) أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه، منها: كتاب الأذان، باب إذا ركع دون الصف (١٥٦/١) الحديث رقم (٧٨٣).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب كتاب النبي صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقيصر (٨/٦) الحديث رقم (٤٤٢٥)، وكتاب الفتن، باب الفتنة التي تموج كموج البحر (٥٥/٩) الحديث رقم (٧٠٩٩)، وهو عنده في الموطنين بلفظ: «**لن يُفلح**».

(٦) أخرجه البخاري في عدة مواطن من صحيحه، منها: كتاب الفتن، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم للحسن بن علي: «إن ابني هذا لسيد، ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين» (٥٦/٩-٥٧) الحديث رقم (٧١٠٩)، من طريق الحسن قال: ولقد سمعت أبا بكرة قال: بَيْنَا النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَخْطُبُ، جَاءَ الحَسَنُ، فَقَالَ النَّبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ، وَلَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُصْلِحَ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ مِنَ المُسْلِمِينَ**».

الأحنف، عن أبي بكرة»[1].

فالإمام الدارقطني لا يُصحح سماع الحسن البصري من أبي بكرة[2]، بل يجعل بينهما واسطة؛ وهو الأحنف، لهذا السبب أورد الإمام الدارقطني عدداً من أحاديث الحسن، عن أبي بكرة، دون ذكر أسانيدها؛ لأن العلة عنده عدم سماع الحسن من أبي بكرة؛ مع أن الحسن صرح بالسماع من أبي بكرة رضي الله عنه؛ كما في صحيح البخاري؛ في حديث: «**ابني هذا سيد**».

---

(١) التتبع (ص٣٥٥- ٣٥٦) الأحاديث رقم (٨٨-٩١).

(٢) أبو بكرة الثقفي، اسمه نفيع بن الحارث، ويقال: نفيح بن مسروح، صحابي، سكن البصرة وتوفي بها سنة ٥١ أو ٥٢هـ. ينظر: ابن عبدالبر، الاستيعاب (١٥٣٠/٤-١٥٣١) ترجمة رقم (٢٦٦٠)، والمزي، تهذيب الكمال (٨/٣٠-٩) ترجمة رقم (٦٤٦٥).

أما الحسن بن أبي الحسن البصري، فقد وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عمر رضي الله عنه، ومات الحسن بالبصرة سنة ١١٠هـ، وله تسع وثمانون سنة. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (١٢٦/٦) ترجمة رقم (١٢١٦).

فيكون زمن المعاصرة بين أبي بكرة والحسن البصري نحوا من ثلاثين سنة، وكلاهما سكن ومات بالبصرة، فإمكانية سماع الحسن من أبي بكرة كبيرة جدا.

المطلب الثالث

منهج الإمام الدارقطني في عرض المتون

إن الباحث في طريقة الحافظ الدارقطني في عرض متون الأحاديث المنتقدة، يجده قد سلك مسالك متنوعة، كما هو الحال في عرض الأسانيد، وهذا التنوع لم يكن عشوائيًا بل كان لأهداف واضحة عنده رحمه الله، وسأحاول أن أوضح هذا كله مع المثال له فيما يأتي:

١- عرضُ المتن كاملاً: مع ذكر الإسناد كاملا، أو جزء منه.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «أخرج البخاري[(١)] ومسلم[(٢)] حديث عبدالأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَتقارَبُ الزمانُ، ويُلقى الشُّحُّ، وتكثر الفِتَنُ، ويكثُر الهَرْجُ ...**»[(٣)]؛ هذا الحديث هو الحديث الأول في «التتبع»، وساق الإمام الدارقطني رحمه الله متنه كاملاً، وذكر بعد ذلك من تابع ومن خالف، **وكأنه حين ساق المتن كاملاً إشارة منه إلى ثبوت المتن، مع وجود هذا الاختلاف في السند.**

مثال آخر: قال الإمام الدارقطني رحمه الله: «وأخرج مسلم حديث عبدالصمد بن عبدالوارث، عن شعبة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن أبي موسى، عن النبي صلى الله عليه وسلم: « **ليسَ مِنّا مَن حَلَقَ وَسَلَقَ وَخَرَقَ**[(٤)]»[(٥)]، قال: وهذا لم يرفعه عن شعبة غير عبد الصمد وأصحاب شعبة يخالفونه ويروونه عنه موقوفاً»[(٦)].

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن (٤٨/٩) الحديث رقم (٧٠٦١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٠٥٧/٤) الحديث رقم (١٥٧) (١٢) بإثر الحديث (٢٦٧١).

(٣) التتبُّع (ص٢١٠) حديث رقم (١)، وستأتي دراسة هذا المثال على التفصيل.

(٤) الحلق: حلق الشعر عند المصيبة.

السلق: رفع الصوت عند المصيبة، وقيل: ضرب الوجه.

الخرق: خرق الثياب وشقها عند المصيبة. ينظر: النووي، شرح صحيح مسلم (١١٠/٢).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم ضرب الخدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية (١٠٠/١) الحديث رقم (١٠٤).

(٦) التتبع (ص٢٧٦) الحديث رقم (٤٢).

وفي هذا المثال أيضاً ناقش الإمام رحمه الله هذا الطريق عن شعبة...، ولم يناقش صحة المتن فسَاقه كاملاً، والحديث أصالة أخرجه مسلم من طرق سابقة صحيحة، وإنما مناقشة الإمام الدارقطني رحمه الله لهذه الطريق فحسب.

٢- عرضُ جزء من المتن: ويذكر الإسناد كاملا أو جزءً منه.

وهذا مسلك آخر مختلف عن المسلك الأول، بحيث يقتصر الإمام الدارقطني هنا على جزء من المتن، ولا يعرضُ المتن كاملاً.

مثال ذلك: أشهر أمثلة هذا المسلك ما قاله الإمام الدارقطني: «وَأَخْرَجَ مُسلِمٌ أيضاً حَدِيثَ جَرِيرِ، عَن التَّيمِيِّ، عَن قَتَادَةَ، عَن أَبي غَلاَّبِ، عَن حِطَّانَ، عَن أَبي مُوسَى، عَن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم في شأنِ الصَّلاةِ، وَتَعلِيم النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم إيَّاهُم ذَلِكَ، فِيهِ: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا**»[1]، وَقَد خَالَفَ التَّيمِيَّ جَمَاعَةٌ، مِنهُم هِشَامٌ الدَّستَوَائِيُّ، وَشُعبَةُ، وَسَعِيدٌ، وَأَبَانُ، وَهَمَّامٌ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَمَعمَرٌ، وَعَدِيُّ بنُ أبي عِمَارَةَ؛ وَرَوَوهُ عَن قَتَادَةُ، لَم يَقُل أَحَدٌ مِنهُم: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنصِتُوا**»، وَقَد رُوِيَ عَن عُمَرَ بنِ عَامِرٍ، عَن قَتَادَةَ مُتَابَعَة التَّيمِيِّ، وَعُمَرُ لَيسَ بِالقَوِي؛ تَرَكَهُ يَحيَي القَطَّانُ، وَفي اجتِمَاعِ أَصحَابِ قَتَادَةَ عَلَى خِلافِ التَّيمِيِّ دَلِيلٌ عَلَى وَهَمِهِ، وَاللهُ أَعلَمُ»[2].

في هذا المثال، اكتفى الإمام الدارقطني بذكر جزء من المتن، وهو الزيادة المختلف فيها: «وإذا قرأ فانصتوا»، فاقتصر عليها إذ هي محل البحث والنظر.

مثال آخر: ما قاله الإمام الدارقطني: «وأخرج مسلمٌ حديثَ فراتٍ عن أبي الطفيل عن حذيفة بن أسيد عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**يكون عشر آيات**»[3]، قال: وهذا لم يرفعه غير فراتٍ، عن أبي الطفيل، من وجه يصح ...»[4].

في هذا المثال أيضاً اكتفى الإمام الدارقطني بذكره عن النبي صلى الله عليه وسلم وذكر أول الحديث فقط، إشارة منه بالإشكالية والعلة التي من أجلها وضع الحديث في

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (٣٠٤/١) الحديث رقم (٤٠٤) (٦٣).

(٢) انظر: ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري (٣٥٢/١).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (٢٢٢٥/٤) الحديث برقم (٢٩٠١)، حدثنا أبو خيثمة زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، وابن أبي عمر المكي -واللفظ لزهير، قال إسحاق: أخبرنا، وقال الآخران: حدثنا- سفيان بن عيينة، عن فرات القزاز، عن أبي الطفيل، وذكره.

(٤) التتبع (ص٢٩٩) حديث رقم (٥٤)، وستأتي دراسة هذا المثال على التفصيل.

«التتبع»، وهي علة رفع الموقوف، فذكر من رواية مسلم ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مع أول الحديث، ثم ذكر من خالف فراتاً في رفع الحديث فوقفه، وهو بذلك اكتفى بذكر جزء من المتن لهذه الحيثية، والله أعلم.

٣- عدم عرض المتن إطلاقاً: ويكتفي بذكر الإسناد أو جزء منه.

ففي هذا المسلك يكتفي الإمام الدارقطني رحمه الله بسياق الإسناد أو جزء منه مع ذكر المخالفة فيه ولا يسوق المتن .

ويستخدم الإمام هذا المسلك حين تكون العلة إسنادية لا متنية، وهذه العلة لا تؤثر في صحة الحديث.

مثال ذلك: قال الإمام الدارقطني: «وأخرجا جميعاً، حديث ابن وهب، عن عمرو، عن بكير، عن سليمان، عن ابن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة. (ح م) خالفهُ ليث وسعيد بن أبي أيوب، عن يزيد بن أبي حبيب، عن بكير، ولم يقولا عن جابر. وقال مسلم بن أبي مريم: عن ابن جابر، عمن سمع النبي صلى الله عليه وسلم. وقولُ عمرو صحيح، والله أعلم؛ لأنه ثقة وقد زاد رجلاً. وتابعة أسامه بن زيد، عن بكير، عن سليمان، عن عبدالرحمن بن جابر، عن أبيه، عن أبي بردة مثله»(١).

ففي هذا المثال: ساق الإمام الدارقطني الإسناد وذكر الاختلاف فيه ولم يسق المتن، والمتن هنا هو قوله صلى الله عليه وسلم: «**لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله**»(٢).

وإنما أعرض الإمام عن ذكر المتن هنا واكتفى بالإسناد؛ لأن العلة فيه الاختلاف في الأسانيد، وحاصل الاختلاف هل هذا الحديث عن صحابي مبهم أو مسمى؟ واختلاف آخر هل بين عبدالرحمن وأبي بردة واسطة أم لا؟

وهاتان علتان؛ الأولى منهما: غير قادحة إطلاقاً، والثانية: محل نظر تختلف باختلاف حال الإسناد المدروس، وهي هنا غير قادحة، والله أعلم.

---

(١) التتبع (ص٣٥٧) الأحاديث رقم (٩٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الحدود، باب كم التعزيز والأدب (١٧٤/٨) الحديث رقم (٦٨٥٠)، ومسلم، كتاب الحدود، باب قدر أسواط التعزير (١٣٣٢/٣) الحديث برقم (١٧٠٨).

الفصل الثاني

دراسة أحاديث انتقدها الحافظ الدارقطني

في كتاب التتبع على الصحيحين

وفيه تمهيد وخمسة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول : نقد الأحاديث من جهة الاتصال وعدمه.

المبحث الثاني : نقد الأحاديث من جهة الرواة.

المبحث الثالث : نقد الأحاديث من جهة الوهم والمخالفة.

المبحث الرابع : نقد الأحاديث من جهة متونها.

المبحث الخامس : الأحاديث التي أيّد الدارقطني فيها الشيخين أو أحدهما.

تمهيد

لقد سار الإمام الدارقطني رحمه الله في نقده للأحاديث الواردة في الصحيحين على قواعد المحدّثين وأصولهم، وكان سبيلُه في ذلك أنه يدور مع القرائن، ولهذا تنوَّعت عباراته النقديّة للأحاديث التي أوردها، فأخذت أشكالاً عديدة، وصوراً مختلفة.

فقد كان رحمه الله تعالى، يوجِّه نقده لأسانيد الأحاديث من حيث اتصالها من عدمه بعد بيان أوجه الاختلاف، ثم نراه يُرجِّح بينها بكثرة الطرق أحياناً، وبحفظ الراوي أحياناً أخرى دون الالتزام بطريقة معيّنة.

ومن صُور هذا التنوُّع في منهجه لنقد الأحاديث، أنه كان يوجِّه نقده لبعض الرُّواة ممن نزلت رُتبتهم عن رُتبة الثقات والحفّاظ، وإن كان بعضهم ممّن تُوبعوا، ولكن وُجد بينهم مَنْ لم يُتابع مع سُوء حفظه ودُنوِّ مرتبته، على ما سيأتي توضيحُه في المبحث الثاني.

كما تناول نقدُه أحاديثَ بعض الثقات ممّن كانت تقع لهم بعضُ الأوهام اليسيرة التي ينتُج عنها بعض المخالفة لما رواه غيرُه من الحفّاظ، مع ذكره لتلك القرينةِ الدّالةِ على أنّ هذا الثقة أو غيره قد وَهِمَ، سواء في إسناد الحديث أو متنِه، على نحو ما سأُشير إليه في بعض الأمثلة في المبحثين الأوّل والثالث.

وقد غَلَب عليه، رحمه الله تعالى في استدراكاته، التزامُه في الصناعة الحديثيّة من جهة النَّظر إلى إسناد الحديث الواحد، فيُشير إلى علَّته بغضِّ النَّظر عن ثبوته من طرق أخرى صحيحة، وهذا يكشف عن مدى التزامه بالصنعة الحديثية الصِّرفة.

وقد قسّمت هذا الفصل إلى خمسة مباحث، علمًا بأني سأقوم بدراسة مثالين من كتاب «التتبع» في كل مبحث من المباحث الأربعة الأولى، وقد قمت باختيار هذه الأمثلة ضمن المعايير الآتية:

١- أن تكون مما أعله الحافظ الدارقطني بعلة مؤثرة.

٢- مما كانت فيها أدلة الحافظ الدارقطني قوية ومعتبرة.

٣- قد يشتمل المثال على أكثر من علة.

المبحث الأول

نقد الأحاديث من جهة الاتِّصال وعدَمِه

اتصال الإسناد شرط من شروط صحة الحديث كما هو مقرر في علم الحديث، وقد يكشف النقاد عن خلل في هذا الشرط، فيترتب على ذلك إعلال الحديث، ويمكن أن يُعلّ الحديث من هذه الجهة بعدة أنواع من العلل.

أنواع العلل التي تقدح في اتصال الإسناد:

١- الإعلال بالانقطاع ونفي السماع المتوهم.

٢- الإعلال بالإرسال.

٣- الإعلال بالتدليس.

٤- الإعلال بأن يروى الحديث عن طريق المكاتبة أو الإجازة.

٥- إعلال الحديث المرفوع بالموقوف.

وقد أخذ هذا النوع من النقد عند الحافظ الدارقطني في نقده لأحاديث الصحيحين حيزًا لا بأس به من مجموع الأحاديث التي أوردها في كتابه «التتبع»، كما بينته في جدول أنواع العلل التي اشتمل عليها الكتاب، والذي تقدم ذكره في الفصل الأول.

وقد سار الحافظ الدارقطنيُّ في نقدِه لها على ما سار عليه في كتابه الآخر العلل الواردة في الأحاديث النبوية؛ من جهة إيراد الحديث بإسناده أولاً، ثم بيان أوجه الاختلاف بين الرُّواة على مَن اختُلف فيه عنه، مع التَّنويه إلى أنه كان يُطيل في سبيل بيان ذلك أحيانًا في كتاب العلل على ما سيأتي تفصيله في موضعه إن شاء الله تعالى.

ثم إنه كان بعد ذلك ينصُّ على الراجح من هذه الرِّوايات -في الغالب- فيما يورده من أوجُه هذا الاختلاف في الرفع والوقف، أو الوصل والإرسال، وغيرها من الأنواع، إلاّ أنه تُعقّب في كثير ممّا انتقده على الشيخين، البخاري ومسلم، على ما أوضَحَه بعض أهل العلم، من خلال أجوبتهم عن هذه الانتقادات على وجه الإجمال أو التفصيل.

أولا: الأجوبة الإجمالية التي ذكرها الحفاظ والعلماء في الرد على انتقادات الدارقطني في هذا الجانب ما يأتي:

١- أن يكون الحديث قد صح على الوجهين.

٢- أن يكون الحديث الذي أخرجه الشيخان أو أحدهما، له متابع، أو عاضد، أو حفته قرينة في الجملة، ويكون التصحيح وقع من حيث التقوية بمجموع الطرق والروايات،

كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر العسقلاني[(١)].

٣- أما ما انتقده الحافظ الدارقطني لأنه روي بالمكاتبة أو الإجازة، فهذا لا يلزم منه الانقطاع، ولا يعتبر ذلك علة عند من يسوغ الرواية بهما.

أما الأجوبة التفصيلية التي ذكرها الحفاظ والعلماء، فسيأتي كثير منها في بعض الأمثلة التي سأوردها، وسأكتفي هنا بإيراد مثالين لهذا النوع.

◆ **المثال الأول:**

وهو الحديث الأوّل الذي أورده في صدْر كتابه «التتبع»، وابتدأ به.

قال الحافظ الدارقطني رحمه الله[(٢)]: «أخرج البخاريُّ[(٣)] ومسلمٌ[(٤)] حديثَ عبدالأعلى، عن مَعْمر، عن الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيِّب، عــن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يتقارب الزَّمان، ويُلقى الشُّحُّ، وتكثُر الفتن**[(٥)]**، ويكثُر الهَرْجُ**[(٦)]»، قلت: وقــد تابــع حمّادُ بنُ زيد[(٧)] عبدَالأعلى. وقد خالفهما عبدُالرزاق، فلم يذكُر أبا هريرة وأرسله[(٨)]. ويُقال: إنّ معمرًا حدَّث به بالبصرة، بأحاديث وَهِمَ في بعضها. وقد خالفهُ فيه شعيبٌ[(٩)]،

---

(١) هدي الساري (ص٣٤٧).

(٢) التتبُّع (ص٢١٠) حديث رقم (١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الفتن، باب ظهور الفتن (٤٨/٩) الحديث رقم (٧٠٦١)، بلفظ: «**يَتَقَارَبُ الزَّمَانُ، وَيَنْقُصُ العَمَلُ، ...**».

(٤) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٠٥٧/٤) الحديث رقم (١٥٧) (١٢) بإثر الحديث (٢٦٧١)، بمثل لفظ البخاري.

(٥) عند البخاري ومسلم، بلفظ: «وتظهر الفتن» بدل: «وتكثُر الفتن».

(٦) الهَرْج: هو القتل. وأصل الهرج: الكثرة في الشيء والاتساع. ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ). النهاية في غريب الحديث والأثر، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت، ط بلا، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. (٢٥٧/٥).

(٧) لم أقف على روايته بعد بحث طويل عنها.

(٨) الصنعانيّ، عبدالرزاق بن همّام، المصنّف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، ط٢، الناشر: المجلس العلميّ، الهند. باب الفتن (٣٦٤/١١) الحديث رقم (٢٠٧٥١).

(٩) رواية شعيب -وهو ابن أبي حمزة- أخرجها البخاريُّ، كتاب الأدب، باب حُسن الخُلق والسَّخاء وما يُكره من البخل (١٤/٨) الحديث رقم (٦٠٣٧)، ومسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٢٠٥٧/٤) الحديث رقم (١٥٧) (١١) بإثر الحديث رقم (٢٦٧١).

ويونسُ[١]، والليثُ ابن سعد[٢]، وابن أخي الزُّهريِّ[٣]، فروُوه عن الزُّهريِّ، عن حُميد، عن أبي هريرة، وقد أخرجا جميعًا حديث حُميدٍ أيضًا».

أولا: الانتقاد:

انتقد الحافظ الدارقطني هذا الحديث بأمرين:

أولهما: أن معمرًا اختلف عنه فيه، فروي مرة موصولا، وروي مرة مرسلا.

فرواه عنه عبدُالأعلى -وهو ابن عبدالأعلى الساميُّ- بالإسناد المذكور موصولاً، وقد تابعهُ على ذلك حمّادُ بنُ زيد أيضًا.

وخالفهما عبد الرزاق الصنعانيّ، فرواه عن معمر بن راشد بالإسناد نفسه، إلاّ أنّه أسقَطَ ذِكرَ أبي هريرة من إسناده، فأرسله.

ثم أشار إلى ما ذكره بعضُ أهل العلم أنّ معمرًا قد حدّث بالبصرة من حفظه بأحاديث وهِمَ في بعضها.

والثاني: أنه قد خالف معمرًا جماعةٌ، فجعلوا شيخ ابن شهاب الزُّهريِّ حميدًا وليس سعيدًا، وذكر منهم: شعيب بن أبي حمزة، ويونس بن يزيد الأيليّ، والليث بن سعد، وابن أخي الزُّهري، وهم جميعًا حُفّاظ ثقات غير ابن أخي الزُّهري فهو صدوقٌ حسنُ الحديث[٤]، وهو متابعٌ من أولئك الثلاثة، وجميعهم رووه عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن حميد -وهو ابن عبدالرحمن-، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

---

(١) رواية يونس -وهو ابن يزيد الأيليُّ- أخرجها مسلم في صحيحه، في الكتاب والباب السالف ذكرهما، (٢٠٥٧/٤) برقم (١٥٧) (١١) بإثر الحديث رقم (٢٦٧١).

(٢) رواية الليث بن سعد أخرجها الطبراني، سليمان بن أحمد. المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله، الناشر دار الحرمين، القاهرة (٢٩٥/٨-٢٩٦)، الحديث رقم (٨٦٨٢).

(٣) رواية ابن أخي الزُّهريّ -وهو محمد بن عبدالله بن مسلم- أخرجها الطبرانيُّ، المعجم الأوسط (٨/٥) الحديث رقم (٤٥٢٢)، ومن طريقه ابن حجر في «تغليق التعليق» (٢٧٧/٥).

(٤) ابن أخي الزهري، اسمه محمد بن عبدالله بن مسلم، صدوق له أوهام، ليَّنَه ابنُ معين، ووثقه أبو داود وغيره. ينظر: المزي، يوسف (ت٧٤٢هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م. (٥٥٤/٢٥) ترجمة رقم (٥٣٧٥)، وابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ). تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، ط١، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (ص٤٩٠) ترجمة رقم (٦٠٤٩).

وهذا يعني عند الحافظ الدارقطني أنّ حديث حميد بن عبدالرحمن هو المحفوظ، وقد صرَّح بذلك في كتابه الآخر العلل الواردة في الحديث، فقال: «والمحفوظ حديثُ حميد»[١].

ثانيا: المناقشة:

حاول الحافظ ابن حجر دفعَ هذين الإشكالين اللّذين أوردهما الإمام الدارقطني على رواية معمر بن راشد، وبيان أنها صحيحة، فقال الحافظ ابن حجر في مقدّمة «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» موضِّحًا لقول الإمام البخاريِّ في «صحيحه»، بإثر رواية عبدالأعلى، عن معمر: «وقال شعيب ويونس والليث وابنُ أخي الزُّهريِّ: عن حميد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم»: «قلت: الزُّهريُّ صاحب حديثٍ، فلا أستبعد أن يكون عنده: عن حميد وسعيد جميعًا، والظاهرُ أنّ البخاريَّ أخرجه على الاحتمال كما تقدَّم في نظائره»[٢].

وقول الحافظ أنّ الزُّهريَّ صاحبُ حديثٍ، يعني بذلك أنه كان من المكثرين، فهو قد روى عن علماء وشيوخ كُثر، ما يعني أنه من الممكن أن يكون قد أخذ هذا الحديث عن سعيد بن المسيِّب، وأخذه أيضًا عن حميد بن عبدالرحمن، بحسَب ما يرى الحافظ رحمه الله تعالى.

ثم إنه سعى في سياق شرحه لهذا الحديث في موضعه من «فتح الباري» إلى توضيح سبب إيراد البخاريِّ لرواية معمر بن راشد بالرغم من مخالفتها لرواية الجماعة، وما قيل من أنّ معمرًا قد حّدث به بالبصرة من حفظه، فوَهِم فيه، فقال موضِّحًا أيضًا لكلام البخاري وإشارته إلى مخالفة الأربعة لمعمر بن راشد: «يعني أنّ هؤلاء الأربعة خالفوا معمرًا في قوله: عن الزُّهري، عن سعيد، فجعلوا شيخَ الزُّهريِّ حميدًا لا سعيدًا، وصنيعُ البخاريِّ يقتضي أنّ الطريقين صحيحان، فإنه وَصَل طريقَ معمرٍ هنا، ووَصَل طريقَ شعيب في كتاب الأدب[٣]، وكأنه رأى أنّ ذلك لا يقدَحُ؛ لأنَّ الزُّهريَّ صاحبُ حديثٍ، فيكون الحديث عنده عن شيخين، ولا يلزم من ذلك اطرادُه في كلِّ مَن اختُلِفَ عليه في شيخه، إلاّ أن يكون مِثْلَ الزُّهريِّ في كثرة الحديث والشُّيوخ، ولولا ذلك لكانت رواية يونسَ ومَنْ تابعَهُ أرجَحَ، وليست رواية مَعمرٍ مرفوعةً عن

---

(١) الدارقطني، علي بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين السلفي، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط١. (١٨١/٩) الحديث رقم (١٧٠٣).

(٢) هدي الساري مقدِّمة فتح الباري (٣٨١/١).

(٣) من «صحيحه» وقد سلف تخريجه قريبًا.

الصِّحة لِما ذكرتُه»[١].

هذا كل ما قاله الحافظ ابن حجر في ردِّه على كلام الإمام الحافظ الدارقطنيّ فيما يتعلّق بتضعيفه لهذه الرواية، ولم يتطرَّق إلى ما قيل في رواية معمر بالبصرة وأنه قد تكلَّم بعض أهل العلم فيها.

وبالنظر إلى كل ما سبق من هذه الأقوال، وبالتدقيق في مجموع روايات هذا الحديث مرّةً بعد مرّةٍ، يتجلّى للمتابع لكل هذه الأقوال والروايات -فيما يبدو للباحث- تلخيص ما يمكن إجماله فيما يلي:

أولاً: إن معمرًا قد اختلف عنه في روايته لهذا الحديث، فرواه مرّةً مرسلاً، ومرّةً موصولاً، وهذا المرسل قد رواه عنه عبدالرزاق الصنعاني في مصنفه، قال: عن معمر، عن الزُّهريِّ، عن ابن المسيِّب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يتقارب الزمن...**» الحديث[٢]، وهذا قد جعل فيه شيخ الزُّهريِّ سعيد بن المسيّب، كما في رواية عبد الأعلى بن عبد الأعلى وحمّادِ بن زيد، فخالف فيه رواية الجماعة الذين قالوا فيه عن معمر: «عن الزُّهريِّ، عن حميد بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم»، وهكذا يتجلّى فيه الاختلاف من جهتين، من جهة الوصل والإرسال، ومن جهة مخالفة الأربعة في تسمية شيخ الزُّهريِّ، ولا شكّ أنّ رواية الجماعة مقدّمة على رواية الواحد، لا سيّما وأنهم ثقات حفاظ كما ذكرت فيما سلف، غير أنّ ابن أخي الزُّهري فيه كلام من جهة حفظه جعَلتْهُ ينزل إلى رتبة الصدوق، وقد تابعهُ الثلاثةُ، وهم حفاظ ثقات.

ثم إنّ الإمام مسلمًا قد أخرج في صحيحه رواية أخرى لمعمر بن راشد، من طريق عبدالرزاق عنه، فقال فيها: «حدّثنا معمرٌ، عن همّام بن منبِّه، عن أبي هريرة» فذكر بعضه وأحال لفظه على رواية الزهري السالفة قبله، فقال: «بمثل حديث الزُّهريِّ، عن حميد، عن أبي هريرة، غير أنهم لم يذكروا: ويُلقَى الشُّحُّ»[٣]، فجَعله من رواية همّام بن مُنبِّه، عن أبي هريرة، وهذا أيضاً اختلاف ثالثٌ يضاف إلى الاختلافين السابقين.

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري (١٣/١٥).

(٢) عبدالرزاق، المصنّف، باب الفتن (١١/٣٦٤) الحديث رقم (٢٠٧٥١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبْضه، وظهور الجهل والفتن في آخر الزمان (٤/٢٠٥٧)، الحديث رقم (١٥٧) (١٢) بإثر الحديث رقم (٢٦٧٢).

ثانيًا: إنّ معمرًا كانت تقع له بعض الأوهام والأغاليط في حديثه في البصرة، وذلك أنه كان يحدِّث من حفظه لا من كتابه، فجاء في رواية بعض البصريِّين عنه أوهامٌ، كما نصَّ على ذلك بعض الأئمّة.

قال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعت أبي يقول: معمر بن راشد ما حـدَّث به بالبصرة، ففيه أغاليط»[١].

وحكى صالح بن أحمد بن حنبل، عن أبيه بعد أن سأله عن حديث غيلان، أنه أسلمَ وله عشر نسوةٍ، فقال له النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «**اختَرْ منهنَّ أربعًا**»[٢]، فأجابه الإمام أحمد بأن معمرًا أَخطَأَ فِيهِ بِالْبَصْرَةِ فِي هَذَا الإِسْنَاد وَرَجع بِاليمن جعله مُنْقَطِعًا[٣].

وقد أعلّ الإمام البخاري هذا الحديث بمثل ما أعلّه الإمام أحمد، فقال الترمذيُّ: «وسألت محمّدًا –يعني البخاريَّ– عن حديث معمر، عن الزهريِّ، عن سالم (يعني ابن عبدالله بن عمر)، عن أبيه، أنّ غيلانَ بن سلمة أسلمَ وعنده عشرُ نسوةٍ، فقال: هذا حديثٌ غيرُ محفوظٍ، إنما روى هذا معمرٌ بالعراق، وقد رُويَ عن معمر، عن الزُّهريِّ هذا الحديثُ مرسلاً»[٤].

وبهذا يتبيَّن أن ما رواه معمرٌ بالعراق أو بالبصرة ليس بمثل ما رواه في غيرهما، لأنه يشتمل على أوهام وأغاليط، وهذا معروف عنه عند الأئمّة والحفاظ، ومثل هذا غيرُ خافٍ على

---

(١) ابن أبي حاتم الرازي، عبدالرحمن بن محمد، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، ط١ (٢٥٧/٨).

(٢) أخرجه الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط٢، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباي الحلبي، مصر، أبواب النكاح، باب ما جاء في الرجل يُسلم وعنده عشر نسوة (٤٢٧/٣) الحديث رقم (١١٢٨)، وابن ماجــه، محمد بن يزيد القزويني، السنن، تحقيق محمد فــؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، كتاب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة (٦٢٨/١) الحديث رقم (١٩٥٣)، وأحمد، المسند (٢٢٠/٨، ٢٢١) الحديث رقم (٤٦٠٩)، ثلاثتهم من طريق معمر بن راشد، عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن سالم، عن أبيه عبدالله بن عمر، قال: أسلم غيلان بن سلمة وتحته عشر نسوة، فذكروه. ورجال إسناده ثقات عندهم، غير أنه أعلّه الأئمّة بالإرسال، ولذلك قال الترمذي: «هذا حديثٌ غير محفوظ».

(٣) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه أبي الفضل صالح (١٧٩/٣) رقم (١٦٠١).

(٤) الترمذي، محمد بن عيسى. العلل الكبير، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، سنة ١٤٠٩هــ. (ص١٦٤) رقم (٢٨٣).

إمام كبير كالبخاريِّ، فإن منزلة الإمام البخاريّ، وقدرته على كشف علل الحديث، تجعل المدقّق في صنيعه هذا -من جهة إيراده لرواية معمر، ثم التعقيب عليها بالإشارة إلى مخالفة الأربعة له- ويُبنى على صنيع الإمام البخاري هذا احتمالان:

أولهما: يحتمل أنه أراد من ذلك الإشارة لعلة هذا الحديث؛ لأنه ذكر الخلاف عقبها مباشرةً، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إعلاله لمتن هذا الحديث، فهو صحيحٌ عنده، وقد احتجَّ به في مواضع أخرى من طريق شعيب بن أبي حمزة كما ذكرت فيما سلف.

والاحتمال الثاني: أن الإمام البخاري أشار للاختلاف عقب الحديث؛ لأنه يرى صحة الوجهين عنده، لأن من منهج البخاري أحيانا إثبات صحة الرواية بإخراج الطريقين معا. وهذا الأرجح عندي بالنسبة لإخراج البخاري لهذا الحديث، وذلك لأسباب لم أقف عليها، ولم يظهر لي شيء منها؛ إلا الاحتمال الذي ذكره الحافظ ابن حجر وهو أن الزهري صاحب حديث كثير، ولأن البخاري لا يُعل الحديث بمجرد الاختلاف، بل قد يسوق الروايات ليبين الاختلاف، فيبقى الأمر على الاحتمال.

والأمر نفسه يقال في صنيع الإمام مسلم لإثبات الوصل عن معمر، فإنه صدَّر طرق هذا الحديث عن الزُّهري برواية يونس بن يزيد الأيلي عنه، ثم برواية شعيب بن أبي حمزة، في إشارة منه على التزامه بمنهجه الذي اختطّه لنفسه في مقدّمة صحيحه، بأن يبدأ أحاديث الباب الواحد بالأصحِّ من الروايات، ثم التي تليها، ولهذا آخّر رواية معمر، للإشارة لما وقع فيه من الاختلاف، مع الأخذ بعين الاعتبار إلى صحَّة المتن وثبوته من طرق لا مطعن فيها عنده، أما رواية معمر فهي عنده مما يصلُح للاعتبار.

والذي ترجح للباحث هنا وهم معمر في هذه الرواية، لما وقع له من الاختلاف، وأن نقد الدارقطني لهذا الحديث نقد معتبر، وله حظ من النظر، ويتفق مع قواعد المحدثين وأصولهم، وأنه أيضا اعتمد على قرائن التعليل والترجيح المعتبرة.

لكن تبقى مسألة الترجيح في مثل هذه الأحاديث تدور في نطاق الاجتهاد والاختلاف الحديثي، والله أعلم وأحكم.

◆ **المثال الثاني:**

قال الحافظ الدارقطني رحمه الله عند ذكره للحديث رقم (٦٤): «وأخـــرج البخاريُّ عن

سليمان بن حرب، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن مصعب (هو ابن سعد بن أبي وقّاص) قال: رأى سعدٌ أنّ له فضلاً، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم ...[١]، وهذا مرسلٌ»[٢].

أولا: الانتقاد:

أعلَّ الحافظ الدارقطني هذا الحديث بأنه مرسل، وذلك أنّ مصعب بن سعد بن أبي وقاص لم يدرك زمان النبيِّ صلى الله عليه وسلم، هذا بالنظر إلى ظاهر سياق إسناده.

ثانيا: المناقشة:

يمكن أن يناقش هذا الانتقاد بالأمور الآتية:

أولاً: أنه ينبغي التنبيه على أنّ الإمام البخاريَّ رحمه الله تعالى، قد اشترط أن لا يخرج في كتابه إلا ما كان متّصل الإسناد، ويظهر ذلك من تسمية كتابه بالجامع الصحيح المسند، وهذا الحديث من جملة ما أخرجه على سبيل الاحتجاج به، فهو عنده متّصل.

ثانيًا: إن هذا الحديث قد رُوِيَ من طرقٍ عديدة، وفيها ما يدلُّ على أنّ مصعبًا قد روى هذا الحديث عن أبيه، وعلى ذلك حَمَل البخاريُّ هذه الطريق.

ومن جملة هذه الروايات التي رواها مصعب بن سعد، عن أبيه، ما أخرجه النسائيُّ، من طريق مِسْعَر –وهو ابن كِدام–، عن طلحة بن مُصرِّف، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، أنه ظنَّ أنّ له فضلاً على مَنْ دونه من أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فقال نبيُّ الله صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّمَا يَنْصُرُ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِضَعِيفِهَا، بِدَعْوَتِهِمْ وَصَلَاتِهِمْ وَإِخْلَاصِهِمْ**»[٣].

وأخرجه أبو نعيم، من رواية عبدالسلام بن حرب الدَّالانيّ، عن أبي خالد الدّالانيّ، عن عمرو بن مرّة، عن مصعب بن سعد، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يُنْصَرُ الْمُسْلِمُونَ بِدُعَاءِ الْمُسْتَضْعَفِينَ**»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب من استعان بالضعفاء والصالحين في الحرب (٣٦/٤-٣٧) الحديث رقم (٢٨٩٦)، وتمام لفظه: «**هل تُنصرون وتُرزقون إلا بضعفائكم**».

(٢) التتبع (ص٣١٦).

(٣) أخرجه النسائيّ، السنن، كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف (٤٥/٦) الحديث رقم (٣١٧٨)، والسُّنن الكبرى، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، كتاب الجهاد، باب الاستنصار بالضعيف (٣٠٥/٤)، الحديث رقم (٤٣٧٢).

(٤) أبونعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله (ت٤٣٠هـ)، «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء»، الناشر: السعادة، بجوار محافظة مصر. (١٠٠/٥).

وقد ذكر الحافظ ابن حجر في فتح الباري، أنه وقع التصريح عن مصعب بن سعد بالرواية لهذا الحديث عن أبيه عند الإسماعيليّ، قال: «فأخرجه من طريق معاذ بن هانئ، قال: حدّثنا محمد بن طلحة، فقال فيه: عن مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم؛ فذكر المرفوع دون ما في أوّله»(١).

وفي مجموع هذه الطُّرق ما يدلُّ على أنّ أصل هذا الحديث موصولٌ معروفُ من رواية مصعب بن سعد، عن أبيه، وأنّ الإمام البخاريَّ كما قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «قد اعتمد كثيرًا من أمثال هذا السِّياق، فأخرجه على أنه موصولٌ إذا كان الراوي معروفًا بالرِّواية عمّن ذكره»(٢).

فيؤخذ من هذا أنّ الإمام البخاريَّ، رحمه الله، لم يكن يسلك هذا المسلك في إخراجه لما اعتمده في صحيحه من أمثال هذه السِّياقات التي تبدو في ظاهرها مرسلة إلاّ إذا توفَّرت فيها بعض الضوابط التي يمكن معها الاحتجاج بمثلها، ومن هذه الضوابط ما يمكن إجمالها بما يلي:

١- أن يكون الراوي معروفًا بالرواية عمّن ذكره أو سمّاه.

٢- أن يكون متنُ الحديث موصولَ الإسناد في أصله من طريق هذا الراوي عمّن سمّاه.

وبالنظر إلى صنيع البخاري فإنه يمكن التأكيد بأن هذين الضابطين قد توفّرا في أصل هذا الحديث على ما هو مذكور فيما سلف بيانه من طرق هذا الحديث عند النسائيِّ وغيره، وهذا ما عبَّر عنه الحافظ ابن حجر في بقوله: «إنّ البخاريَّ يعتمد هذه الصِّيغة إذا حفَّت بها قرينةٌ تقتضي الاتِّصال»(٣).

وقد تعرض قبله الحافظ ابن رجب لهذه الصِّيغة من الأسانيد، فتناولها بالشرح والتفصيل، ونقل اختلاف أهل العلم في النَّظر إليها، ثم قال: «الحفاظ كثيرًا ما يذكرون مثل هذا ويَعُدُّونه اختلافًا في إرسال الحديث واتِّصاله، وهو موجودٌ كثيرًا في كلام أحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والدارقطنيِّ وغيرهم من الأئمّة، ومن الناس مَنْ يقول: هما سواءٌ»(٤)، يعني بذلك قول الراوي:

---

(١) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (٦/٨٨-٨٩).

(٢) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري (١/٣٦٢).

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري (١/٣٧٩).

(٤) ابن رجب الحنبليّ، عبدالرحمن بن أحمد (ت٧٩٥). شرح علل الترمذيّ، تحقيق الدكتور همّام عبدالرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط١. (٢/٦٠٤).

عن فلان، أو: أنَّ فلاناً حدّثه، فمثل هاتين الصِّيغتين مما يعدُّهما البعض سواءً، وأنهما محمولتان على الاتّصال.

ثم أوضح ابن رجب متى يمكن أن تكون هذه الصِّيغة في حكم المتّصلة، فقال: «وهذا إنما يكون فيمن اشتُهر بالرواية عن المحكيِّ قصَّته، كعروة عن عائشة، أمّا مَنْ لم يُعرف له سماعٌ منه، فلا ينبغي أن يُحمل على الاتّصال، ولا عند مَنْ يكتفي بإمكان اللقاء، والبخاريُّ قد يُخرِّج من هذا القسم في صحيحه، كحديث عكرمة، أنّ عائشة قالت للنبيِّ صلى الله عليه وسلم، في قصّة امرأة رفاعة»[١].[٢]

فيؤخذ من كلِّ ذلك أنّ الإمام البخاريَّ، رحمه الله، كان من منهجه أن لا يُخرِّج مثل هذه الصِّيغة من الأسانيد، إلاّ إذا توفّرت فيها تلك الضوابط التي تُعدُّ بمثابة قرائن تَحُفُّ تلك الأسانيد والتي يمكن معها اعتبارها متّصلة، وأما ما سوى ذلك ممّا لم تتوفر فيه تلك الضوابط والقرائن، فإنه لا يمكن النَّظر إليها على أنّ لها حكم الاتّصال، وبالتالي عدم الاحتجاج بها كونها في حكم المنقطعة أو المرسلة.

وعليه، فإنه على مقتضى كلِّ ذلك، يمكن القول أنه بالنَّظر إلى مثل هذه الصِّيغة من الأسانيد، فإنّ ظاهرها يمكن الحكم عليها من جهة الصَّنعة الحديثية الصِّرفة بأنها صورتها صورة المرسلة، وهذا هو الغالب على منهج الإمام الدارقطني، فإنه يطلق حكم الإرسال عليها دون النَّظر إلى تلك القرائن التي اعتمدها البخاريُّ وغيره في نظرته إلى مثل هذه الأسانيد، وأنه ممّا يمكن أن يصلُح معها الحكم عليها بأنها في عداد المسندة المتَّصلة، وهذا القول هو ما ترجح للباحث، والله تعالى أعلم.

في نهاية هذا المبحث يتبين للباحث أن نقد الحافظ الدارقطني الموجه لأحاديث في الصحيحين لا يؤثر على أصل موضوع هذه الأحاديث، خاصة وأنها قد ثبتت من طرق أخرى.

---

(١) قصّة امرأة رفاعة –وهو القُرظي– أخرجها البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب ثياب الخُضر (١٤٨/٧-١٤٩) الحديث رقم (٥٨٢٥) من طريق أيوب (هو السَّختيانيُّ)، عن عكرمة، «**أنّ رفاعة طلّق امرأته، فتزوّجها عبدالرحمن بن الزُّبير القرظي، قالت عائشة: وعليها خمارٌ أخضر، فشكَتْ إليها وأرَتْها خُضرةً بجلْدها...**» الحديث.

وهذا الحديث ذكره الحافظ الدارقطني في كتابه التتبع، الحديث العاشر بعد المئتين (ص٥٥٢)، وقال بإثره: «وفيه ذكر عائشة، ولكنّه مرسل، وكذلك رواه حمّادُ بن زيد، عن عائشة».

(٢) ابن رجب الحنبليّ، شرح علل الترمذيّ (٦٠٤/٢).

وأن الإمامين البخاري ومسلما على علم تام بما في هذه الأحاديث من الاختلاف، وأنها لا تخفى عليهما، فلا يُستَدْرَك عليهما بذلك.

وقد قرر الحافظ ابن حجر أن من منهجهما أنهما لا يعلان الحديث بمجرد الاختلاف[١].

ومن خلال دراسة الأمثلة السابقة يمكن القول: إن الحافظ الدارقطني سلك طريق إعلال الحديث بمجرد الاختلاف الواقع فيه، بخلاف منهج الإمام البخاري ومسلم الذي لا يهتدي إليه إلا من داوم النظر في صحيحيهما، فإنهما لا يذكران الاختلاف في الحديث للدلالة على إعلاله فقط، فقد يذكرانه أيضا لبيان وجوه الاختلاف فيه. فرحم الله الجميع.

---

(١) هدي الساري (ص٣٥٥-٣٥٦).

المبحث الثاني

نقد الأحاديث من جهة الرُّواة

لم يكن لهذا النَّوع من النقد نصيبٌ كبيرٌ في كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني، مثلما كان للنوع الذي قبله، وليس هذا بالمستغرب إذا ما عُرف أنّ الأمر يتعلّق برجال الصَّحيحين، فمن المعلوم أنّهما تخيَّرا إخراج أحاديث مَنْ كانوا في أعلى درجات الضبط والإتقان وممّن يُحتجُّ برواياتهم عند التفرُّد وعَدَم المخالفة.

إلا أنهما أخرجا أحاديث لبعض الرواة ممَّنْ نزلت رُتبتُهم عن رتبة الحفّاظ الثقات قليلاً، ولكنهما لم يخرجا لمن هذا حاله في أصول صحيحيهما، إنما أخرَجَا لهم في المتابعات والشواهد والتعاليق، سعيًا منهما إلى إبراز تعدُّد طُرق الحديث من جهة الإسناد، أو لأجل الاستفادة مما يمكن أن يقع في بعض رواياتهم من الزِّيادة والتفصيل في معنى الحديث الواحد، دون أن يخرج عن معناه الأصليّ، ولغيرها من الأسباب، وهذا أمرٌ ملحوظ فيمَنْ تمعَّن في صنيع الإمام البخاريِّ في صحيحه، من جهة إخراجه لأحاديث هذه الفئة من الرُّواة ممّن نزلت رُتبتُهم عن رتبة الحفّاظ الثقات.

ولذلك عقد الحافظ ابن حجر في كتابه هدي الساري فصلا بعنوان: (الفصل التاسع: أسماء من طعن فيهم من رجال البخاري)، وميز فيه الحافظ بين من أخرج له البخاري في الأصول، ومن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق، ومن خلال قراءتي لهذا الفصل كاملا، أمكنني أن أستنتج من كلام الحافظ ابن حجر عدة أقسام للرواة المتكلم فيهم، وهي على النحو الآتي:

١- مَن تُكُلم فيه وهو ثقة ثبت حافظ، فلا يلتفت إلى ما قيل فيه.

٢- مَن ضُعِّف بأمر مردود، فلا يلتفت إلى هذا التضعيف أيضا، ولا يضر البخاري إخراج حديث هذا الراوي في صحيحه.

٣- مَن تُكُلم فيه بأمر لا يقدح في جميع حديثه، فهذا النوع من الرواة لا يصح إجمال الضعف عليهم، بل الصواب التفصيل في أمرهم.

٤- مَن تُكُلم فيه ولكن لم يخرج له البخاري إلا حديثا أو حديثين مما توبع عليه، مع علم الإمام البخاري أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذه الطريق.

٥- مَن تُكُلم فيهم من جهة وصفهم بسوء الحفظ أو الوهم أو الغلط، فهؤلاء لم يخرج لهم البخاري إلا ما توبعوا عليه عنده أو عند غيره.

٦- مَن تُكُلم فيهم بشيء قادح، وذكر البخاري في حديثه شيئا من حديثهم تعليقا، فهؤلاء لا

يضره ذكر رواياتهم مع ما قيل فيهم ولو كان قادحا؛ لأن ذكر روايتهم معلقة ليست على شرط كتابه الصحيح، إنما أوردهم في مقام الاستشهاد وتكثير الطرق.

هذا أهم ما أمكنني استنباطه من كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله.

كما عبَّر الإمام مسلمٌ عن سلوكه لهذا المنهج في مقدّمة صحيحه، مبيِّناً ومفصِّلاً سبب تخريجه لأحاديث هذه الفئة عن الرُّواة مع ذكره للشروط الواجب توفُّرها فيهم، فقال: «ثم إنّا إن شاء الله مُبتدئون في تخريج ما سألت وتأليفه، على شريطةٍ سوف أذكُرها لك، وهو أنّا نعمِدَ إلى جملة ما أُسنِدَ في الأخبار عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنقسِمُها إلى ثلاثة أقسام، وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار إلاّ أن يأتي موضعٌ لا يُستغنى فيه عن تَرْداد حديثٍ فيه زيادةُ معنًى، أو إسنادٌ يقع إلى جنب إسناد لعلّةٍ تكون هناك، لأنّ المعنى الزائد في الحديث المحتاج إليه يقوم مقامَ حديثٍ تامٍّ ...»[1].

وقال أيضا: «فأمّا القسمُ الأوّل، فإنّا نتوخّى أن يقدِّم الأخبار التي هي أسلمُ من العيوب من غيرها، وأنقى من أن يكون ناقِلُوها أهلَ استقامة في الحديث، وإتقانٍ لما نقلُوا، لم يوجد في روايتهم اختلافٌ شديدٌ، ولا تخليطٌ فاحشٌ، كما قد عُثر فيه على كثير من المحدِّثين، وبان ذلك في حديثهم، فإذا نحن تقصَّينا أخبارَ هذا الصِّنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعضُ مَنْ ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان كالصِّنف المقدَّم قبلهم، على أنّهم وإن كانوا فيما وصَفْنا دُونهم، فإنّ اسمَ السِّتر والصِّدق وتعاطي العلم يشملُهم كعطاء بن السائب[2] ويزيد بن أبي زياد[3]

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (٤/١).

(٢) عطاء بن السائب بن مالك الثقفي الكوفي، أحد أعلام التابعين، تغير بأخرة، وساء حفظه، روى له مسلم في الشواهد أحاديث. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار الفكر العربي، بيروت، لبنان. (٧٠/٣) ترجمة رقم (٥٦٤١)، والذهبي، ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط١، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م. (ص١٣٤) ترجمة رقم (٢٤٢).

(٣) يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، أحد علماء الكوفة المشاهير، كان ثقة في نفسه، إلا أنه اختلط في آخر عمره؛ فجاء بالعجائب، قال يحيى: ليس بالقوي. أخرج له مسلم مقرونًا بغيره. ينظر: ابن سعد، محمد بن منيع (ت٢٣٠هـ). الطبقات الكبرى، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، ط١، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، دار الكتب العلمية، بيروت. (٣٣٠/٦)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٤٢٣/٤) ترجمة رقم (٩٦٩٥).

وليث بن أبي سُليم[١] وأضرابهم من حُمّال الآثار، ونُقّال الأخبار ...»[٢].

ثم قال: «فأمّا ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث، متَّهمون أو عند الأكثر منهم، فلسنا نتشاغَلُ بتخريج حديثهم»[٣].

هكذا أفصح الإمام مسلمٌ عن منهجه في تخريج أحاديث الباب الواحد؛ مبيِّناً أنها ليست على رُتبةٍ واحدةٍ من جهة أسانيدها، إلاّ أنها متَّفقة من جهة متونها، أو قريبة من بعضها، ويزيد بعضها على بعض، وعلى ذلك سار في جميع أبواب صحيحه.

ولم يكن الإمام البخاريُّ بعيداً عن هذا المنهج فيما يظهر من صنيعه في بعض الأبواب من صحيحه، فإن الحديث يكون ثابتاً وصحيحاً من وجوه عديدة، فيخرجه من وجهٍ أو وجوه أخرى دون تلك الوجوه من جهة أسانيدها، مثال ذلك انتقاؤه لأحاديث إسماعيل بن أبي أُويس[٤] وغيره، فإنه أخرج له ممّا انتقاه من صحيح حديثه كما هو مفصَّل في مقدِّمة فتح الباري للحافظ ابن حجر[٥].

وعليه فلا بد من مراعاة منهج البخاري ومسلم في الانتقاء ومعرفة أمرين مهمين قبل توجيه النقد للرواة، وهما:

١- كيف أخرجا لهذا الراوي؟

٢- أين أخرجا لهذا الراوي؟

وقد أشار إلى هذين الأمرين ابن القيم بقوله: «وربما يظن الغالط الذي ليس له ذوق القوم

---

(١) ليث بن أبي سليم بن زنيم القرشي، الكوفي، فيه ضعف يسير من سوء حفظه، بعضهم احتج به، روى له البخاري تعليقا، وأخرج له مسلم مقرونًا بأبي إسحاق الشيباني. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة، ط١. (١٥١/٢) ترجمة رقم (٤٦٩٢).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٤/١-٥).

(٣) مقدمة صحيح مسلم (٦/١).

(٤) إسماعيل بن عبدالله أبي أويس بن عبدالله الأصبحي المدني، صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، قال أبو حاتم: مغفل محله الصدق، أخرج له البخاري ومسلم. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (١٨٠/٢-١٨١) ترجمة رقم (٦١٣)، والذهبي، ميزان الاعتدال (٢٢٢/١) ترجمة رقم (٨٥٤)، والمزي، تهذيب الكمال (١٥١/٢) ترجمة رقم (٤٦٩٢).

(٥) هدى الساري في مقدمة فتح الباري (٣٩١/١).

ونقدهم أن هذا تناقض منهم؛ فإنهم يحتجون بالرجل ويوثقونه في موضع، ثم يضعفونه بعينه ولا يحتجون به في موضع آخر، ويقولون: إن كان ثقة وجب قبول روايته جملة، وإن لم يكن ثقة وجب ترك الاحتجاج به جملة. وهذه طريقة قاصري العلم؛ وهي طريقة فاسدة، مجمع بين أهل الحديث على فسادها؛ فإنهم يحتجون من حديث الرجل بما تابعه غيره عليه، وقامت شهوده من طرق ومتون أخرى، ويتركون حديثه بعينه إذا روى ما يخالف الناس، أو انفرد عنهم بما لا يتابعونه عليه؛ إذ الغلط في موضع لا يوجب الغلط في كل موضع، والإصابة في بعض الحديث أو في غالبه لا توجب العصمة من الخطأ في بعضه، ولا سيما إذا علم من مثل هذا أغلاط عديدة ثم روى ما يخالف الناس ولا يتابعونه عليه، فإنه يغلب على الظن أو يجزم بغلطه»(١).

وبالتتبع والنظر نجد أن أغلب انتقادات الإمام الدارقطنيِّ لهما في كتابه «التتبع» متَّجهاً نحو الرُّواة الذين تكلّم فيهم بعض الأئمّة من جهة حفظهم، أو سُوء معتقدهم، وتوضيح ذلك يمكن إجماله في إيراد بعض الأمثلة، وسأكتفي في سبيل بيان ذلك بالمثالين التاليين:

◆ المثال الأول:

قال الإمام الدارقطنيُّ رحمه الله تعالى: «وأخرج مسلمٌ عن شيبان، عن الصَّعْق بن حَزْن، عن مطرٍ الورّاق، عن زَهْدم، عن أبي موسى، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ قصَّة اليمين: «**والله لا أحمِلُكُم**»(٢)، والصَّعْقُ ومطرٌ ليسا بالقويَّيْنِ، ومع ذلك فمطرٌ لم يسمعْهُ من زَهْدم، وإنما

---

(١) ابن قيم الجوزية، محمد (ت٧٥١هـ). الفروسية، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، الناشر: دار الأندلس، حائل، السعودية، ط١، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م. (ص٢٤٠).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب ندْب مَنْ حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خيرٌ ويُكفِّر عن يمينه (١٢٦٨/٣) الحديث رقم (٦٤٩) (٣)، ولفظه عند مسلم في هذا الموضع هو: قال مسلم: وحدّثنا شيبان (هو ابن فرُّوخ)، حدّثنا الصَّعق؛ يعني ابن حزْن، حدّثنا مطرٌ الورّاق، حدّثنا زهدم الجرسيّ، وقال: دخلت على أبي موسى وهو يأكل لحم دجاج؛ وساق الحديث بنحو حديثهم، وزاد فيه، قال: «**إني والله ما نسيتها**».

وحديثهم الذي أشار إليه مسلمٌ هو الحديث السالف قبله برقم (١٦٤٩) (٩)، قال مسلم: حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زَهْدَمٍ الْجَرْمِيِّ، قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِّي لِحَدِيثِ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللهِ، أَحْمَرُ شَبِيهٌ بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّ، فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ: هَلُمَّ، فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْكُلُ مِنْهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي رَأَيْتُهُ يَأْكُلُ شَيْئًا، فَقَذِرْتُهُ، فَحَلَفْتُ أَنْ لا أَطْعَمَهُ، =

رواه عن القاسم بن عاصم، عنه؛ قال ذلك ثابتُ بن حمّاد، عن مطر»[١].

أولا: الانتقاد:

هذا الحديث قد أعلّه الدارقطنيُّ بأن الصَّعق بن حزن ومطرًا الورَّاق ليسا قويَّيْن، وبأنّ مطرًا لم يسمعه من زهدم.

ثانيا: المناقشة:

وجه الحافظ الدارقطني نقده إلى راويين في إسناد الحديث بأنهما ليسا قويين، وفيما يأتي بيان حالهما عند علماء الجرح والتعديل:

أولا: الصَّعقُ بن حَزن، وهو البَكريُّ البصريُّ، فلم يُضعِّفه أحد، بل قد وثّقه ابن معين وأبو زرعة الرازيُّ، وأبو داود، والنسائيُّ، وابن حبّان، والعجليُّ[٢]، وقال أبو حاتم الرازي: «ما به بأس»[٣]، وقال يعقوب بن سفيان: «صالح الحديث»[٤]، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوقٌ يهم»[٥]، وتفرّد الإمام الدارقطني بقوله فيه هنا بأنه ليس بالقــويّ، فالرجل على مقتضى أقــوال

=

فَقَالَ: هَلُمَّ أُحَدِّثْكَ عَنْ ذَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي رَهْطٍ مِنَ الْأَشْعَرِيِّينَ نَسْتَحْمِلُهُ، فَقَالَ: «**وَاللهِ لا أَحْمِلُكُمْ وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ**»، فَلَبِثْنَا مَا شَاءَ اللهُ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِنَهْبِ إِبِلٍ، فَدَعَا بِنَا، فَأَمَرَ لَنَا بِخَمْسِ ذَوْدٍ غُرِّ الذُّرَى، قَالَ: فَلَمَّا انْطَلَقْنَا، قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمِينَهُ، لا يُبَارَكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لا تَحْمِلَنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا أَفَنَسِيتَ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**إِنِّي وَاللهِ إِنْ شَاءَ اللهُ، لا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلاَّ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا، فَانْطَلِقُوا فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ**».

(١) التتبُّع (ص٢٧٤) الحديث رقم (٤١).

(٢) ينظر: ابن حبان، محمد بن أحمد التميمي، أبو حاتم البُستي (ت٣٥٤هــ). معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، بإشراف ومراقبة الدكتور محمد عبدالمعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن الهند، ط١. (٤٧٩/٦) الترجمة (٨٦٨٠)، والعجليّ، أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي (ت٢٦١هــ). تاريخ الثقات، الناشر: دار الباز، ط١، سنة ١٤٠٥هــ، ١٩٨٤م. (ص٢٢٨) ترجمة رقم (٦٩٧)، والمزِّي، تهذيب الكمال، مصدر سابق (١٧٦/١٣، ١٧٧) الترجمة رقم (٢٨٨٠).

(٣) ينظر: ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل مصدر سابق (٤٥٥/٤، ٤٥٦) الترجمة رقم (٢٠١١).

(٤) الفسوي، يعقوب بن سفيان، «المعرفة والتاريخ»، تحقيق أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، (٦٦٢/٢).

(٥) ابن حجر العسقلانيّ، تقريب التهذيب (ص٢١٣) الترجمة رقم (٢٩٣١).

باقي الأئمّة النقاد فيه صدوقٌ حسن الحديث على أقــلّ أحواله، وهــو إلى التوثيق أقــرب، لذا أخرج له مسلم واحتج به في أصوله، وأخـــرج له الباقــون سوى البخاري فأخرج له في الأدب المفرد[١].

ثانيا: مطرٌ الورّاق، وهو ابن طهمان، أبو رجاء الخراسانيُّ، فقد ضعَّفه عامّة الأئمّة النقاد كأحمد بن حنبل، ويحيى بن سعيد القطّان، وابن معين، وابن سعد، والنسائيِّ، وأبي داود[٢]، والعقيلي[٣] وغيرهم، وقال أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان: «صالح الحديث»[٤]، وقال ابن عديّ: «وهو مع ضعْفِهِ يُكتبُ حديثُهُ»[٥]، وذكره ابن حبّان في الثقات[٦]، وقد روى له الإمام مسلم في المتابعات، فهو كما قال ابن عدي: «مع ضعفه يُكتب حديثُه».

مما تقدم يتبين إنّ الصَّعقَ بن حَزن؛ صدوق حديثه لا ينزل عن رتبة الحسن على أقل أحواله، لذا احتج به مسلم، وأما مطر الوراق، فهو إلى الضعف أقرب، لا يُحتجُّ بحديثه عند التفرُّد، ولهذا أخّر مسلمٌ حديثه هذا فجعله في آخر الباب، مما يعني أنه لم يخرجه على سبيل الاحتجاج به، إنما أخرجه لأنهما أي الصعق ومطر قد تُوبعا في الحديث.

فقد أخرجه مسلمٌ في صحيحه من طرقٍ صحيحة عن زهدم، عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، فمثلُ هذه العلّة المتعلّقة برجال إسناد هذا الطريق مع علّة عدم ثبوت اتّصاله، ليست مما تخفى على إمام حافظ مثل مسلم، ولذلك أورده في الشواهد لا في الأصول، ومعلومٌ أنه إذا كان الحديث ثابتًا متّصلاً من وجهٍ صحيح، ثم رُوِيَ من وجهٍ آخر دُونه في الصِّحة وفي اتصاله، فليس ذلك ممّا يؤثّر في ثبوته واتصاله من الوجه الآخر.

على أنه ينبغي التنويه هنا بأنّ مطرًا قد صرّح فيه بالتحديث عند مسلم، فقال: «حدّثنا زهدم»، وهذا لعلّه من أوهام مطر الوراق، فهو ممّن وُصِفوا بسُوء الحفظ، فقد كان أحيانًا يقول:

---

(١) ينظر: المزِّي، تهذيب الكمال، مصدر سابق (١٧٦/١٣، ١٧٧) الترجمة رقم (٢٨٨٠).

(٢) ينظر: المزِّي، تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال، مصدر سابق (٥٣/٢٨-٥٥) الترجمة رقم (٥٩٩٤).

(٣) العقيلي، محمد بن عمرو المكيّ (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، ط١، (٢١٩/٤) الترجمة رقم (١٨٠٨).

(٤) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل مصدر سابق (٢٨٧/٨، ٢٨٨) الترجمة (١٣١٩).

(٥) ابن عدي الجرجاني، عبدالله (ت٣٦٥هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق يحيى مختار غزاوي، الناشر: دار الفكر (٣٩٦/٦)، الترجمة (١٨٨٢).

(٦) ابن حبان، الثقات (٤٣٥/٥) الترجمة رقم (٥٥٨٣).

«عن أنس» وروايته عن أنس بن مالك رضي الله عنه مرسلة، فهو لم يسمع منه شيئًا، كما قال أبو زرعة الرازيّ[١]، وهذا الحديث مما ذكره الحافظ العلائيّ في جامع التحصيل، من جملة الأمثلة على المراسيل التي خفيَ إرسالها[٢].

ولذلك قال الإمام الدارقطنيُّ هنا: «وإنما رواه -يعني مطرًا- عن القاسم بن عاصم، عنه، قال ذلك ثابتُ بن حمّاد، عن مطر»، وثابتُ بن حمّاد هذا: هو البصريُّ، وهو ضعيفٌ جدًّا، قال عنه ابن عديّ: «وأحاديثه مناكير ومقلوبات»[٣]، وهذا يعني أن حديث مطرٍ الوراق ضعيفٌ من الوجهين، من الوجه الذي أخرجه الإمام مسلم لضعفه وانقطاعه، ومن الطريق الأخرى التي رواها عنه ثابت بن حمّاد البصري، فهو ضعيفٌ جدًّا كما قال الدارقطني[٤]، وقد زاد فيه ما لم يقع في رواية الثقات، وأعني بذلك قوله فيه: «إنّي والله ما نسيتها».

وقد أشار الإمام مسلم إلى هذه الزيادة بقوله بعد أن ساق إسناده: «وساق الحديث بنحو حديثهم، وزاد فيه: قال: «إنّي والله ما نسيتُها»، ولهذه الزيادة أورده الإمام مسلم فيما ذكر القاضي عياض في «إكمال المعلم»، قال: «وذكر مسلمٌ في الباب حديث الصعِق بن حزْن، وهو بكسر العين، عن مطر الورّاق، عن زهدم؟ قال الدارقطنيُّ: الصعق ومطرٌ ليسا بالقويَّين، ولم يسمعه مطرٌ من زهدم، وإنما رواه عن القاسم، عنه، وهذا ممّا استدركه الدارقطنيُّ على مسلم. ومسلمٌ إنما أدخلَ حديثه لزيادته، وقوله فيه: إنّي والله ما نسيتها؛ يعني: اليمين. وأتى به متبعًا بعضَ الطرق الصحيحة الكثيرة في الحديث على ما شرَطه»[٥].

وبذلك يظهر سبب إدخال مسلم لحديث مطر في هذا الباب، وهو كما قال القاضي عياض لأجل بيان الزيادة الواردة فيه، وهي زيادة شاذّة، لم يوافقه عليها الثقات، وليس مطرٌ الوراق ممّن تُقبل زيادته فيما يتفرّد به.

---

(١) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي، المراسيل، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، (ص٢١٤).

(٢) العلائيّ، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي (ت٧٦١هـ). جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، الناشر: عالم الكتب، بيروت، ط٢، (ص١٣٢، ١٣٣).

(٣) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٩٨).

(٤) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرِّجال (١/٣٦٣) الترجمة (١٣٥٧).

(٥) عياض أبو الفضل بن موسى اليحصبي السّبتي (٥٤٤هـ)، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط١، (٥/٤٠٩).

وقد حاول الإمام النوويُّ، رحمه الله تعالى، تعقُّب الإمام الدارقطني في نقده لهذا الحديث، فقال: «فاستدركه الدارقطنيُّ على مسلم، وهذا الاستدراكُ فاسدٌ؛ لأنّ مسلمًا لم يذكره متأصِّلاً، وإنما ذكره متابعةً للطُّرق الصحيحة السابقة، وقد سَبق أنّ المتابعات يُحتمل فيها الضَّعفُ، لأنّ الاعتماد على ما قبلها، وقد سَبَق ذِكرُ مسلمٍ لهذه المسألة في أوّل خطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعضَ الأحاديث الضعيفة متابعةً للصحيحة»[١]، ثم ذكر بعض أقوال الأئمّة الواردة في بيان حال الصعق ومطرٍ، ولم يتعرَّض لعلّة الانقطاع التي ذكرها الدارقطني، ولا الزيادة التي تفرّد بها مطر، وأشار إليها القاضي عياض، وهما علّتانِ غير منفكّتين عن إسناد هذا الحديث ومتنه.

وحاصل القول في هذا الحديث أنه بهذا الإسناد فيه ضعف، ولذلك لم يعتمد عليه الإمام مسلمٌ في هذا الباب، وإنما أورده في المتابعات، فلا يُتصورَّ أن ما اشتمل عليه من العلّتين المذكورتين أنهما ممّا يخفى على الإمام مسلم، ولكن هذا لا ينفي صحّة أصلِ هذا الحديث، فقد أخرجه مسلم بطرق صحيحة كما أسلفت ذكره، وكذا أخرجه البخاريُّ في صحيحه[٢] من طرق عن القاسم بن عاصم التّميمي، عن زهدم الجرمي، عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه.

◆ **المثال الثاني:**

قال الإمام الدارقطنيُّ رحمه الله تعالى: «وأخرج البخاريُّ[٣] حديثَ أُبيِّ بن عبّاس بن سهلِ ابن سعد، عن أبيه، عن جدِّه، قال: «**كان للنبيِّ صلى الله عليه وسلم فرسٌ يُقال له: اللُّحيفُ**»،

---

(١) النّووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج (١١٣/١١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الذبائح والصيد، باب لحم الدجاج (٩٤/٧)، الحديث رقم (٥٥١٨)، وكتاب كفارات الأيمان، باب الكفارة قبل الحنث وبعده (١٤٧/٨) الحديث رقم (٦٧٢١)، وفي غيرهما من المواضع.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب اسم الفرس والحمار (٢٩/٤) الحديث رقم (٢٨٥٥)، وتمام لفظه فيه: قال البخاري: «حدّثنا علي بن عبدالله بن جعفر (هو ابن المديني) حدثنا معن بن عيسى، حدثنا أبي بن عباس بن سهل، عن أبيه، عن جده، قال: «**كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَائِطِنَا فَرَسٌ يُقَالُ لَهُ: اللُّحَيْفُ**»، قال أبو عبدالله: وقال بعضهم: اللُّخَيْفُ.

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٥٨/٦) عند شرحه لباب اسم الفرس والحمار، والأحاديث التي ذكرها البخاري فيه: «وفي الأحاديث الواردة في هذا الباب ما يقوي قول من ذكر أنساب بعض الخيول العربية الأصيلة لأن الأسماء توضع للتمييز بين أفراد الجنس».

وأبيٌّ ضعيفٌ»[١].

أولا: الانتقاد:

هذا الحديث هو أحد الأحاديث النادرة التي أخرجها الإمام البخاريُّ في صحيحه على سبيل الاحتجاج بها، وتعرَّض لها بعض الأئمّة من جهة ضعف أحد رُواتها ممّن لم يُتابعوا، ومن بينهم الإمام الدارقطنيّ، فإنه أعلَّ هذا الحديث بتجريحه لأحد رُواته، بقوله: «وأبيٌّ ضعيف».

ثانيا: المناقشة:

من خلال النظر في أقوال أئمة الجرح والتعديل في أُبيٍّ بن عباس بن سهل بن سعد الساعدي الأنصاري، نجده متفقا مع كلام الحافظ الدارقطني في تضعيف أبيّ هذا، فقد أطلق تضعيفه الأئمّةُ: أحمد بن حنبل فقال: «منكر الحديث»، ويحيى بن معين بقوله: «ضعيف»، وقال أبو بشر الدُّولابيُّ: «قال البخاري: ليس بالقوي»[٢].

وقال النسائيُّ: «ليس بالقويّ»[٣].

وقال العقيليُّ: «ولأُبيٍّ أحاديث لا يُتابع منها على شيء»[٤].

وقال ابن عديّ بعد أن ساق له في كتابه «الكامل» بعض الروايات: «ولأُبيٍّ هذا غيرُ ما ذكرت من الحديث يسير، وهو يُكتب حديثه، وهو فردُ المتون والأسانيد»[٥].

وقال الحافظ الذهبي: «أُبيّ؛ وإن لم يكن بالثبت، فهو حسن الحديث»[٦].

---

(١) التتبُّع (ص٣٢٨) الحديث رقم (٧٣).

(٢) ينظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٨٦/١) الترجمة رقم (٣٤٨)، وصرح فيه الحافظ ابن حجر أنه كذا في كتاب الدولابي: (قال البخاري: ليس بالقوي)، ونقل الحافظ المزي وغيره هذا القول ونسبوه للدولابي من غير ذكر للبخاري فيه، ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٣٥٩/٢) ترجمة رقم (٢٧٧).

(٣) النسائي، أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، تحقيق محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، ط١. (ص١٥) الترجمة رقم (٢٣).

(٤) العقيلي، الضعفاء (١٦/١)، الترجمة رقم (١).

(٥) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرِّجال (٤٢٠/١) الترجمة رقم (٢٣٦).

(٦) الذهبي، ميزان الاعتدال (٧٨/١) الترجمة رقم (٢٧٣).

ذكر الألباني قول الحافظ الذهبي هذا، وعلق عليه فقال: «وفي ذلك نظر عندي، فإن أبيًّا هذا وقد تفرد بهذا الحديث مجروح، ولم يوثقه أحد، بل كل من عرف كلامه فيه ضعفه، [وذكر أقوال الحفاظ في تضعيفه] ثم قال: وأما قول الذهبي في الميزان: (قلت: أبي وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث). فهذا مما لا وجه له عندي بعد ثبوت تضعيفه ممن ذكرنا من الأئمة، ولعله استأنس بتخريج البخاري له، ولا مستأنس له فيه، =

وذكره أيضا الحافظ الذهبيُّ في المغني، وقال: «وُثِّق، وضعَّفه ابن معين، وقال أحمد: منكر الحديث»[١].

وقال ابن حجر في التقريب: «فيه ضعف»[٢]، وذكره الحافظ أيضا في كتابه الآخر التلخيص الحبير، فقال في ترجمته وقد ساق له حديثا: «وهو مختلف فيه»[٣].

وذكره ابن حبّان في الثقات[٤].

هذا مجمل أقوال أهل العلم في أُبيٍّ بن سهل بن سعد، وهي في مجموعها أكثرها متَّفق على تضعيفه، إلا ما ذكرت عن ابن حبّان أنه أدرجه في ثقاته، وحسّن حديثه الحافظ الذهبي، ولعل الحافظ ابن حجر لهذا قال فيه: «مختلف فيه»، وقال مرة: «فيه ضعف».

وهذا الحديث هو أحد الحديثين اللّذين ذكرهما الحافظ ابن حجر في القسم الرابع من الفصل الثامن من مقدّمة فتح الباري، فقال: «الفصل الثامن في سياق الأحاديث التي انتقدها عليه حافظُ عصره أبو الحسن الدارقطنيُّ وغيرُه من النُّقاد، وإيرادها حديثًا حديثًا»[٥]، فذكر ثلاثة أقسام، ثم قال: «القسم الرابع منها: ما تفرَّد به بعض الرُّواة مِمَّن ضَعُفَ من الرُّواة، وليس في هذا الصحيح من هذا القَبيل غيرُ حديثين: وهما السابع والثلاثون[٦] والثالث والأربعون[٧]، كما سيأتي

=

بعد تصريح البخاري نفسه بأنه ليس بالقوي، لا سيما وهو لم يخرج له إلا حديثا واحدا ليس فيه تحريم ولا تحليل، ولا كبير شيء، وإنما هو في ذكر خيل النبي صلى الله عليه وسلم، ولفظه: «**كان للنبي صلى الله عليه وسلم فرس يقال له اللحيف**». ومع ذلك فلم يتفرد به، بل تابعه أخوه عبدالمهيمن بن عباس عند ابن منده كما ذكر الحافظ في الفتح (٤٤/٦-٤٥)، وكأن الذهبي تراجع عن ذلك حين أورد أبيا هذا في الضعفاء، وقال: (ضعفه ابن معين، وقال أحمد: منكر الحديث)» الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الناشر: دار المعارف، الرياض، ط١، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م. (٣٩٤/٢) تحت الحديث رقم (٩٦٩).

(١) الذهبيّ، محمد، المغني في ضعفاء الرِّجال، تحقيق الدكتور نور الدين عتر. (٣٢/١) الترجمة (٢٢٨).

(٢) ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب (ص٩٦) الترجمة (٣١٩).

(٣) ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر مؤسسة قرطبة، مصر، ط١. (١٢٨/١).

(٤) ابن حبّان البستي، الثقات (٥١/٤) الترجمة رقم (١٧٨٦).

(٥) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري (٣٤٦/١).

(٦) وهو حديث سهل بن سعد رضي الله عنه، محور البحث في هذا المثال.

(٧) وهذا الحديث أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب إذا أسلم قومٌ في دار الحرب ولهم مالٌ وأرضون،

=

الكلام عليهما، ويتبيَّن أنّ كلاً منهما قد تُوبع»[١].

ثم قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الفصل التاسع من مقدمته لفتح الباري في سياق أسماء مَنْ طُعن فيه من رجال هذا الكتاب مرتَّبًا لهم على حروف المعجم: «أُبيّ بن عباس بن سهل الساعدي الأنصاريّ المدنيّ؛ ضعَّفه أحمد وابن معين، وقال النسائيُّ: ليس بالقويّ. قلت: له عند البخاريِّ حديثٌ واحدٌ في ذِكر خيلِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، كما قدّمنا في الفصل الذي قبله، في الحديث السابع والثلاثين، وقد تابعهُ عليه أخوه عبدالمهيمن بن العبّاس[٢]، وروى له الترمذيُّ وابن ماجه»[٣].

هذا كلُّ ما قاله ابن حجر في ردِّه على انتقاد الإمام الدارقطنيِّ لهذا الحديث، وليس فيما ذكره –فيما أرى– مما يمكن الرُّكون إليه، وذلك أنّ متابعة أخيه عبدالمهيمن لا تصلح للمتابعة؛ لأنّ حالَهُ عند الأئمّة أشدُّ ضعفًا من أخيه، فقد قال فيه البخاريُّ نفسه: «منكر الحديث»[٤]، وكذلك

=

فهي لهم (٤/٧١–٧٢) الحديث رقم (٣٠٥٩)، قال: «حدّثنا إسماعيل (وهو ابن أبي أُويس)، قال: حدثني مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ يُدْعَى هُنَيًّا عَلَى الحِمَى، فَقَالَ: «**يَا هُنَيُّ اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ المُسْلِمِينَ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ المَظْلُومِ، فَإِنَّ دَعْوَةَ المَظْلُومِ مُسْتَجَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَوْفٍ، وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ، فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَخْلٍ وَزَرْعٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الغُنَيْمَةِ: إِنْ تَهْلِكْ مَاشِيَتُهُمَا، يَأْتِنِي بِبَنِيهِ، فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ؟ أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا لاَ أَبَا لَكَ، فَالْمَاءُ وَالكَلَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالوَرِقِ، وَايْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ، إِنَّهَا لَبِلاَدُهُمْ فَقَاتَلُوا عَلَيْهَا فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الإِسْلاَمِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْلاَ المَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلاَدِهِمْ شِبْرًا**».

(١) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري (١/٣٤٧–٣٤٨).

(٢) أخرج هذه المتابعة، الطبراني، المعجم الكبير (٦/١٢٧) الحديث رقم (٥٧٢٩)، حدثنا أحمد بن زهير التستري، ثنا أبو الربيع الحارثي، ثنا ابن أبي فديك، عن عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد، عن أبيه، عن جده قال: «**كَانَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ أَبِي ثَلَاثَةُ أَفْرَاسٍ يَعْلِفُهُنَّ**»، قَالَ: وَسَمِعْتُ أَبِي يُسَمِّيهِنَّ اللِّزَازَ، وَاللَّحِيفَ، وَالظَّرِبَ. والحديث عزاه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (٦/٥٩) لابن منده، وذكره الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ). مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ط بلا، سنة: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م. (٥/٢٦١) الحديث رقم (٩٣٤١)، وقال: «رواه الطبراني، وفيه عبدالمهيمن بن عباس، وهو ضعيف».

(٣) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري (١/٣٨٩).

(٤) البخاري، محمد بن إسماعيل، التاريخ الكبير طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن، تحت مراقبة

=

قال أبو حاتم الرازيُّ[١].

وقال النسائيُّ: «متروك الحديث»[٢].

وذكره ابن حبّان في المجروحين، وقال: «ينفرد عن أبيه بأشياء مناكير لا يُتابع عليها من كثرة وَهمِه، فلمّا فَحُشَ ذلك في روايته بطل الاحتجاج به»[٣].

وقال الذهبيُّ في المغني: «ضعَّفوه»[٤].

ولم يُوثِّقه أو يُحسِّن القول فيه أحد فيما وقفت عليه من المصادر التي تُعنى بتراجم الرِّجال والرُّواة[٥]، فعلى مقتضى كلِّ ذلك فإن متابعة عبدالمهيمن ممّا لا يصلُح معها تصحيح الحديث أو حتى تحسينُه، أو يُعتبر بها، فلهذا الاعتبار لا يمكن الرُّكون إلى ما قرّره الحافظ ابن حجر العسقلاني في سبيل اعتذاره للإمام البخاري من اعتبار متابعة أخيه عبدالمهيمن، وخصوصًا أن الإمام البخاري قال فيما حكى عنه ابن القطّان الفاسيّ: «كلُّ مَنْ قلت فيه: منكر الحديث، فلا تحِلُّ الرواية عنه»[٦]، وفي رواية أخرى عن البخاري ذكرها السخاوي أنه قال: «كل مَنْ قلت فيه: منكر الحديث، لا يُحتجُّ به»[٧].

فلكلِّ هذه الاعتبارات السالف ذكرها، فإنه يصعُب للمدقّق في طريقي هذا الحديث الحكم عليه بالقبول، خصوصًا بعدما تبيَّن أنّ مداره على أُبيٍّ بن عباس بن سهل بن سعد وهو ضعيف، وأخيه عبدالمهيمن، وهو ضعيف جدًّا؛ لأنّ هذا ممّا يُعدُّ مخالفًا لِمَا هو مقرَّرٌ في علم الحديث، وعليه فلا يمكن –والحالة هذه– الاعتراض على إيراد الإمام الدارقطنيِّ لهذا الحديث وإعلاله بما ذكره.

=

محمد بن عبدالمعين خان (١٣٧/٦)، الترجمة (١٩٤٧).

(١) ابن أبي حاتم الرازيّ، الجرح والتعديل (٦٧/٦) الترجمة (٣٥٤).

(٢) النسائي، الضعفاء والمتروكون (ص٧٠) الترجمة (٣٨٦).

(٣) ابن حبان البستي، المجروحون، تحقيق محمد إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، ط١ (١٤٨/٢، ١٤٩)، الترجمة (٧٥٨).

(٤) الذهبي، المغني في الضعفاء (٤٠٩/٢) الترجمة (٣٨٦٣).

(٥) ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٤٠/١٨-٤٤١) ترجمة رقم (٣٥٨٠).

(٦) ابن القطان الفاسي، علي بن محمد (ت٦٢٨)، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، الرياض، ط١ (٢٦٤/٢ و٩٣/٣ و٢١٣/٤ و١٤٤/٥، ١٤٩).

(٧) السخاوي، فتح المغيث (١٣٠/٢).

ولكن بقيَ أن يُقال: إنّ الإمام البخاريَّ لم يروِ لأبيٍّ بن عباس سوى هذا الحديث الواحد، وليس هو من أحاديث العقائد أو الأحكام التي تشتمل على الحلال والحرام، ولا كبير شيء، وعند التأمل في إسناد هذا الحديث نجد أن أبيًّا هذا رواه عن آل بيته، وتابعه عليه أخوه عبدالمهيمن، فهو أمر تناقلته العائلة في ذكر وصف خيل النبي صلى الله عليه وسلم، ومثل هذه الرواية يتسمّح بها ما لم يتسمَّح بغيرها، ولعلّ هذا –والله تعالى أعلم– يُفسِّر سبب إخراج البخاريِّ لحديثه هذا، أو أنه رأى أنّ هذا من صحيح حديثه لاعتبارات أخرى، وقد خالفه الأكثرون كما ذكرت. والله تعالى أعلم وأحكم.

مما تقدم ذكره في الأمثلة يتبين لنا أن الحافظ الدارقطني لم يلتفت لمنهج الانتقاء عند الشيخين، أو أنهم رووا لهؤلاء الذين ضُعِّفوا بعض مروياتهم –التي توبعوا عليها– لفائدة إسنادية أو متنية، مع علمهم بضعفهم، ولا يخفى أن طريقة الانتقاء هي طريقة أئمة العلم[1].

---

(١) يستفاد في هذا الباب من بحث الأستاذ الدكتور أمين القضاة بعنوان: التساهل والتشدد في الجرح والتعديل وأثره في الحكم على الحديث.

وكذا بحث الدكتور زياد سليم العبادي: منهج الإمام البخاري في انتقائه لمرويات الزهري في الجامع الصحيح دراسة تحليلية.

وكلاهما منشور في مجلة دراسات الجامعة الأردنية

المبحث الثالث

نقد الأحاديث من جهة المخالفة

أخذ هذا النوع من النقد حيزا واسعا في كتاب «التتبع»، فالوهم والمخالفة هما ميدان علم العلل، فقد يروى الحديث مرفوعا، فيكشف النقاد عن وهم في رفعه، ويثبتون أن وقفه أصح، وقد يروى متصلا، فيكشفون أن إرساله أثبت، وهكذا.

ويندرج تحت هذه الجهة من النقد أنواعا عديدة من العلل، منها:

١- الشاذ والمنكر.

٢- إبدال راوٍ بآخر، أو إسناد بآخر، أو إسقاط راو.

٣- المزيد في متصل الأسانيد.

٤- الاضطراب.

٥- الوهم في أسماء الرجال.

٦- الإدراج.

٧- تغيير ألفاظ المتن.

وغيرها من أنواع العلل.

ولقد كان لهذا النوع من النَّقد عند الإمام الدارقطنيِّ، رحمه الله تعالى، صورتان:

الأولى: متعلّقة بوَهْم الراوي في إسناد الحديث، كأن يرويه أحدهم موصولاً عن صحابيٍّ معيَّنٍ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، فيخالفه آخرون، فيروُونه مرسلاً، فكان رحمه الله، يذكر إسناد هذا الحديث المختَلف فيه، فيُشير إلى مَنْ أخطأ فيه، ثم يُتبع ذلك بذكر من خالفَهُ، ثم التصريح بالصواب منهما.

الثانية: متعلّقة بوَهْم الراوي في بعض متْنِ الحديث، كأنْ يزيدَ أحدُهم فيه ما لم يذكره جماعةٌ آخرون، فكان يشير، رحمه الله تعالى، إلى موضع هذه الزِّيادة، فيذكر أنها ممّن وهِمَ فيها فلانٌ، وأنّ الصواب ما وقع في لفظِ غيره، ولا يستلزم ذلك تضعيفَ الراوي أو الحديثَ برُمَّته، على ما سيأتي توضيح ذلك في الأمثلة الآتي دراستها، وسأكتفي في سبيل بيان ذلك بإيراد مثالين لهذا النوع من النقد.

◆ **المثال الأوّل:**

قال الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى: «وأخرج مسلمٌ حديثَ حسينٍ، عن زائدة، عن

هشام، عن محمد، عن أبي هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**لا تختَّصُّوا يومَ الجمعةِ بصيامٍ، ولا ليلتَها بقيام**»(١)، قال: وهذا لا يصحُّ عن أبي هريرة، وإنّما رواه ابنُ سيرينَ، عن أبي الدَّرداء، في قصَّةٍ طويلةٍ لسلمانَ وأبي الدَّرداءِ. ورواه أيوبُ وهشامٌ وغيرُهما كذلك، وكلُّ مَنْ قال فيه: عن أبي هريرة، إنما رواهُ عن ابن سيرينَ. قيل: ذلك عن عوفٍ. وقيل: عن ابن عيينة، عن أيوبَ؛ ولا يصحُّ عنهما»(٢).

ولما سئل عن الحديث في كتابه الآخر العلل؟ قال: «أخرجه مسلمٌ في صحيحه، ولا يصحُّ، والصوابُ: عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء وسلمان، وهو مرسلٌ عنهما، لأنّ ابن سيرين لم يسمع من واحدٍ منهما»(٣).

أولا: الانتقاد:

أعلَّ الحافظ الدارقطني هذا الحديث بعلتين:

١- إبدال صحابي بآخر: فالحديث محفوظ عن سلمان الفارسي وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وليس عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢- الإرسال بمعنى الانقطاع: لأن ابن سيرين لم يسمع من سلمان ولا من أبي الدرداء رضي الله عنهما.

وقد زاد الحافظ الدارقطني في بيان وجه تعليله لهذا الحديث لما سُئل عنه؟ فأجاب كما في كتابه العلل: «هو حديث يرويه عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وتابعه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلاهما وهم.

وأما حديث عوف، فالوهم فيه منه على ابن سيرين.

وأما حديث هشام، فالوهم فيه من حسين الجعفي على زائدة؛ لأن زائدة من الأثبات لا

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (٨٠١/٢) الحديث رقم (١١٤٤) (١٤٨)، وتمام لفظه عند مسلم: وحدّثني أبو كريب (هو محمد بن العلاء)، حدثنا حسينٌ يعني الجُعْفيَّ، عَنْ زَائِدَةَ (هو ابن قدامة الثقفي)، عَنْ هِشَامٍ (هو ابن حسان القردوسيّ)، عَن ابْنِ سِيرِينَ (واسمه محمد)، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «**لا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ**».

(٢) التَّتبُّع (ص٢٤٣) الحديث رقم (٢٢).

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤٣/١٠) الحديث رقم (١٨٤٣).

يحتمل هذا. ورواه معاوية بن عمرو، عن زائدة على الصواب، عن هشام، عن محمد ابن سيرين، أن سلمان زار أبا الدرداء، فذكر الحديث بطوله، فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائما، فنهاه عن ذلك، فارتفعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقصا عليه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**عويمر، سلمان أفقه منك**، ...» ثم ذكر ذلك.

وحدث بهذا الحديث شيخ من أهل الثغر، عن ابن عيينة، فوهم فيه عليه، فقال: عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، «**أنه نهى أن يخص يوم الجمعة** ...» الحديث، حدثناه أبو طالب الحافظ من أصله، حدثنا جعفر بن محمد الفريابي، حدثنا الحسن بن عيسى الحربي بإذنه، حدثنا سفيان بذلك.

والصحيح عن ابن عيينة، وغيره، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكذلك رواه الثوري، عن عاصم الأحول، عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء، وهو الصواب»[١].

مما تقدم عن الدارقطني يتبين أن الحديث اختلف فيه على ابن سيرين على وجهين:

الوجه الأول: وهو الذي أعله الحافظ الدارقطني؛ وله طريقان؛ **أولهما:** رواه حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، الوهم فيه من حسين الجعفي. **والطريق الثاني:** متابعة عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، والوهم فيه من عوف.

الوجه الثاني: وهو الصواب، روي من طرق؛ **أحدها:** رواه هشام، عن محمد بن سيرين، أن سلمان زار أبا الدرداء. **والطريق الثاني:** متابعة عاصم الأحول، عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء. أما **الطريق الثالث:** متابعة أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء.

والاختلاف فيه على محمد بن سيرين قد أشار إليه قبله النسائيُّ في السُّنن الكبرى، فقال: «ذِكْر الاختلاف على محمّد بن سيرين»، ثم ساقه على الوجهين، أحدهما: من طريق حسين الجُعفيِّ، على الوجه المعلول، بمثل ما رواه مسلمٌ. والثاني: على الوجه الصواب، من طريق عاصم الأحول، عن محمد بن سيرينَ، عن أبي الدَّرداء[٢].

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٠/٤٢-٤٣) الحديث رقم (١٨٤٣).

(٢) النسائيُّ، السُّنن الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام يوم الجمعة (٣/٢٠٦) الحديث رقم (٢٧٦٤، ٢٧٦٥).

ثانيا: تخريج الحديث:

تخريج الوجه الأول: وهو الذي وقع فيه الوهم:

الطريق الأول: رواية حسين الجعفي، عن زائدة، عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو رواية الإمام مسلم كما تقدم.

وأخرجه النسائيُّ في السُّنن الكبرى[١]، وابن خزيمة في صحيحه[٢]، وابن حبان في صحيحه[٣]، والحاكم[٤]، من طريق حسين الجُعفيِّ، به.

وهذا الطريق بيَّن الحافظ الدارقطني أن الوهم فيه من حسين بن علي الجعفي.

الطريق الثاني: رواية عوف الأعرابي، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يُفرَدَ يومُ الجمعةِ بصومٍ**».

أخرجه الإمام أحمد في المسند، قال: حدّثنا هَوذةُ بن خليفة، قال: حدّثني عوفٌ، به[٥].

وهذا الطريق بيَّن الحافظ الدارقطني أن الوهم فيه من عوف الأعرابي.

تخريج الوجه الثاني: وهو الصواب:

الطريق الأول: رواية هشام، عن محمد بن سيرين، أن سلمان زار أبا الدرداء، فرأى أبا الدرداء يوم الجمعة صائما، فنهاه عن ذلك، فارتفعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقصَّا عليه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «**عويمر، سلمان أفقه منك ...**».

ذكره الحافظ الدارقطني في علله، فقال: رواه معاوية بن عمرو، عن زائدة على الصواب، عن هشام، عن محمد ابن سيرين، ... وذكره[٦].

---

(١) أخرجه النسائيُّ، السُّنن الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام يوم الجمعة (٣/٢٠٦) الحديث رقم (٢٧٦٤).

(٢) ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ)، الصحيح، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت. كتاب الصلاة، باب النهي عن أن تخص ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي (٢/١٩٨) الحديث رقم (١١٧٦).

(٣) ابن حبان، الصحيح، كتاب الصوم، باب الصوم المنهي عنه (٨/٣٧٦-٣٧٧) الحديث رقم (٣٦١٢، ٣٦١٣).

(٤) الحاكم، المستدرك، كتاب الوتر (١/٤٥٥) الحديث رقم (١١٧٢).

(٥) أحمد بن حنبل، المسند (١٥/٦٤) الحديث رقم (٩١٢٧).

(٦) الدارقطني، العلل (٨/١٢٨) تحت الحديث رقم (١٤٥٣).

وهذا أحد الطرق التي قال الحافظ الدارقطني بصوابها.

الطريق الثاني: رواية عاصم الأحول، عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ لا تَخْتَصَّ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ دُونَ اللَّيَالِي، وَلا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ دُونَ الأَيَّامِ**».

أخرجه الإمام أحمد في مسنده[١]، والنسائي في السنن الكبرى[٢]، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه[٣]، من طريق إسرائيل بن يونس، عن عاصم بن سليمان الأحول، به.

وهذا أحد الطرق التي قال الحافظ الدارقطني بصوابها.

الطريق الثالث: رواية أيوب السَّختيانيِّ، عن ابن سيرين، قال: كان أبو الدَّرداء يُحيي ليلة الجمعةِ، ويصومُ يومَها، وأتاهُ سلمانُ، وكان النبيُّ صلى الله عليه وسلم آخى بينهما، فنام عنده، فأراد أبو الدَّرداء أن يقومَ ليلتَهُ، فقام إليه سلمانُ فلم يَدَعْهُ حتى نام وأفطرَ، قال: فجاء أبو الدَّرداء النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم، فأخبرَهُ، فقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: «**عُوَيْمِرُ**[٤]، **سلمانُ أعلمُ منك، لا تَخُصَّ ليلةَ الجمعةِ بصلاةٍ، ولا يومَها بصيام**».

أخرجه عبدالرزاق في مصنَّفه[٥]، ومن طريقه الطبرانيُّ في المعجم الكبير[٦]، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه[٧]، عن معمر (هو ابن راشد)، عن أيّوب، عن ابن سيرين، به.

وأخرجه ابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه[٨]، حدثنا عبدالله بن سليمان، قال: نا عبدالله بن محمد بن المسور، قال: نا سفيان (وهو ابن عيينة)، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي الدَّرداء، أن النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «**لا تَعَمَّدُوا صِيَامَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مِنْ بَيْنِ الأَيَّامِ،**

---

(١) أحمد بن حنبل، المسند (٤٥/٤٩٩) الحديث رقم (٢٧٥٠٧).

(٢) النسائيُّ، السُّنن الكبرى، كتاب الصيام، باب النهي عن صيام يوم الجمعة (٢٠٦/٣) الحديث رقم (٢٧٦٤).

(٣) ابن شاهين، عمر بن أحمد البغدادي (ت٣٨٥هـ)، ناسخ الحديث ومنسوخه، تحقيق: سمير بن أمين الزهيريّ، الناشر: دار المنار، الزرقاء، الأردن، ط١. (ص٣٢٦) الحديث رقم (٣٨٦).

(٤) هو اسم أبي الدرداء رضي الله عنه، قيل: اسمه عويمر بن مالك، وقيل: ابن عامر، وقيل: ابن ثعلبة، وقيل غير ذلك. ينظر: ابن عبدالبر القرطبي، يوسف (ت٤٦٣هـ). الاستيعاب في معرفة الأصحاب، دار الجيل، بيروت، ط١، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م. (١٦٤٦/٤) ترجمة رقم (٢٩٤٠).

(٥) عبدالرزاق الصنعاني، المصنَّف، كتاب الصيام، باب صيام يوم الجمعة (٢٧٩/٤) الحديث رقم (٧٨٠٣).

(٦) الطبراني، المعجم الكبير (٢١٨/٦) الحديث رقم (٦٠٥٦).

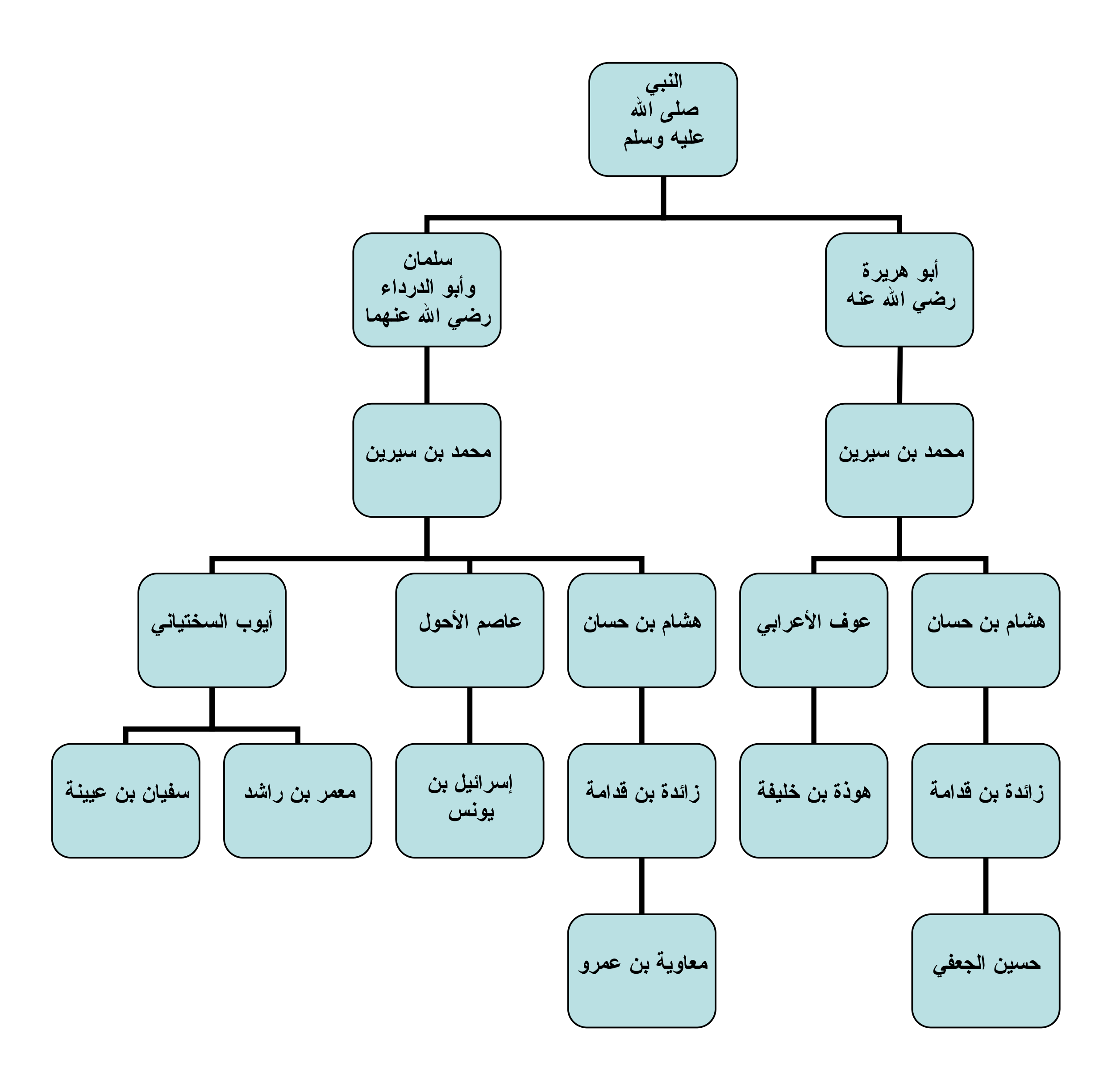
(٧) ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه (ص٣٢٦-٣٢٧) الحديث رقم (٣٨٧).

(٨) ابن شاهين، ناسخ الحديث ومنسوخه (ص٣٢٦) الحديث رقم (٣٨٦).

وَلا تَحَرَّوْا قِيَامَ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ».

وهذا أحد الطرق التي قال الحافظ الدارقطني بصوابها.

وفي الشكل الآتي شجرة إسناد الحديث.



الشكل رقم (١)

شجرة إسناد حديث أبي هريرة وسلمان وأبي الدرداء

في النهي عن تخصيص يوم الجمعة بصيام أو قيام

ثالثا: المناقشة:

مما تقدم يتبيَّن وجْهُ العلّةِ كما أشار إليه الدارقطنيُّ من جهة الإسناد، وذلك أنّ الإمام مسلمًا قد أخرج هذا الحديث من طريق هشام بن حسّان القُردوسيِّ، عن محمّد بن سيرين، عن أبي

هريرة رضي الله عنه، وأنه بهذا الإسناد غير صحيح؛ لأنّ المحفوظ في ذلك ما رواه غير هشام ابن حسّان، عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء وسلمان الفارسيِّ رضي الله عنهما، وإن كان هذا أيضاً إسنادٌ معلولٌ بالإرسال.

وهذا الذي ذهب إليه الإمام الدارقطنيُّ يتوافقُ مع ما نصَّ عليه إمامان من أئّمة هذا الشأن، وهما أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، فيما حكاه عنهما ابن أبي حاتم في كتابه علل الحديث، قال: «وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حسين الجُعفيُّ، عن زائدة، عن هشام، عن محمّد بن سيرينَ، عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: لا تَخُصُّوا ليلة الجمعةِ بقيام، ولا يومَ الجمعةِ بصيام. فقالا: هذا وهْمٌ، إنّما هو: عن ابن سيرين، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، مرسلاً، ليس فيه ذِكْرُ أبي هريرة؛ رواه أيوبُ وهشامٌ وغيرُهما كذا؛ مرسلاً. قلت لهما: الوهْمُ مِمَّن هو، من زائدة، أو من حسين؟ فقالا: ما أخْلَقَهُ أن يكونَ الوهْمُ من حسينٍ»[١].

وهذا الذي كشف عنه أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان من أنّ الوَهْمَ فيه من حسين الجُعفيُّ وليس من زائدة بن قدامة، يتوافق أيضاً مع ما صرَّح به الإمام الدارقطنيُّ في كتابه العلل بقوله: «وأمّا حديثُ عوفٍ، فالوَهْمُ فيه منه على ابن سيرين، وأمّا حديثُ هشامٍ، فالوَهْمُ فيه من حسينٍ الجُعفيِّ على زائدة؛ لأنّ زائدة من الأثبات لا يحتَمِل هذا»[٢].

وهذا الذي نصَّ عليه الإمام النسائي في إشارته إلى الاختلاف في إسناده على محمد بن سيرين، وما حكاه ابن أبي حاتم الرازيّ عن أبيه وأبي زرعة يؤكّد صحَّة ما ذهب إليه الإمام الدارقطني في نقْدِه لإسناد هذا الحديث، ولعلَّ هذا يُفسِّر سكوت الإمام النوويّ وعدم اعتراضه على ما استدركه الإمام الدارقطني على الإمام مسلم.

إلا أن أبا مسعود الدمشقيُّ قد حاول الإجابة عن سبب إخراج الإمام مسلم لهذا الحديث بالإسناد المذكور، فقال: «وحسينٌ الجُعفيُّ من الأثبات الحفاظ، وقولُ معاوية، عن زائدة، عن هشام، عن بعض أصحاب النّبيَّ صلى الله عليه وسلم، مما يُقوِّي حديثَ حسينٍ وحديث الصَّوم، فله أصلٌ عن أبي هريرة، عن النّبيِّ صلى الله عليه وسلم، أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ من حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، وقد أخرجا حديث النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**نهى عن صوم يوم**

---

(١) ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الحنظلي (ت٣٢٧هــ)، علل الحديث، تحقيق: فريقٌ من الباحثين، بإشراف وعناية الدكتور سعد بن عبدالله الحميد، والدكتور خالد بن عبدالرحمن الجريسيّ، الناشر: مطابع الحميضيّ، ط١. (٥٣٨/٢) الحديث رقم (٥٦٧).

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١٢٨/٨) الحديث رقم (١٤٥٣).

الجمعةِ»، من حديث جابر، وهذا ما يبيِّن أنّ الحديثَ ثابتٌ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإنَّ له أصلاً، وإنما أراد مسلمٌ إخراجَ حديث هشام، عن محمد بن سيرين لتكثُرَ طُرقُ الحديث»[١].

ما ذهب إليه أبو مسعود من أن متْنَ الحديث ثابتٌ صحيحٌ، وأنّ له أصلاً من حديث أبي هريرة وجابر رضي الله عنهما صحيحٌ أيضا.

أما حديث أبي هريرة؛ فقد أخرجه الإمام البخاريُّ[٢] والإمام مسلم[٣] من طريق سليمان بن مهران الأعمش، عن أبي صالح (هو ذكوان السمّان)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعتُ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: «**لا يصُومنَّ أحدُكم يومَ الجمعةِ، إلاَّ يوماً قبلَهُ أو بَعْدَهُ**»[٤].

وأما حديث جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، فأخرجاه من طريق محمد بن عبّاد بن جعفر، سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ «**أَنَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ**»[٥].

فلا اعتراض على أصل الحديث ومتنه، ولكن غاية ما أراد الإمام الدارقطنيّ هو الكشف عن ضعف إحدى طرقه، وهي الطريق التي أوردها الإمام مسلم من طرق عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وبيان أنها معلولة وغير صحيحة من الأوجه التي ذكرها، وما سوى ذلك فالحديث صحيح.

وأما سبب إيراد الإمام مسلم لإسناد هذا الحديث، فالذي يظهر لي –على مقتضى ما نصَّ عليه الإمام مسلم في مقدّمة صحيحه– أنه قد يورد بعض الأحاديث، لبيان كثرة طُرق هذا

---

(١) أبو مسعود الدمشقي، إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـ)، الأجوبة عمّا أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجّاج، تحقيق إبراهيم بن علي بن محمد آل كليب، الناشر: دار الورّاق، بيروت، ط١، (ص١) الحديث رقم (٣).

(٢) البخاريّ، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة (٤٢/٣) الحديث رقم (١٩٨٥).

(٣) مسلم، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (٨٠١/٢) الحديث رقم (١١٤٤) (١٤٧).

(٤) صحيح البخاريّ، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة (٤٢/٣) الحديث رقم (١٩٨٥)، وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (٨٠١/٢) الحديث رقم (١١٤٤) (١٤٧).

(٥) صحيح البخاريّ، كتاب الصوم، باب صوم يوم الجمعة (٤٢/٣) الحديث رقم (١٩٨٤)، وصحيح مسلم، كتاب الصيام، باب كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً (٨٠١/٢) الحديث رقم (١١٤٣) (١٤٦).

الحديث، وهذا ما ذهب إليه أبو مسعود الدمشقي رحمه الله تعالى؛ لأن ذلك إنما يكون منه بإيراد إسناد يكون فيه حال رجاله أدنى من حال إسناد حديث القسم الأول الذين اشترط فيهم الاستقامة والإتقان كما ذكر، وبالنظر إلى إسناد هذا الحديث فإنه يتبيَّن أن حال رجال إسناده من الثقات المتقنين، بما فيهم حسين الجُعفي الذي وقع الوهْمُ منه، ولكن الثقة قد يَهِمُ أحياناً، وهذا ما أراد الإمام مسلم رحمه الله بيانه من إخراجه لهذا الحديث، والله تعالى أعلم.

◆ **المثال الثاني:**

قال الإمام الحافظ الدارقطنيُّ رحمه الله في كتاب «التتبُّع»: «وأخرج مسلمٌ عن ابن عبّاد، عن الدَّراوَرْديِّ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «**إنْ لم يُثْمِرْها الله، فبِمَ يَسْتَحِلُّ مالَ أخيهِ؟**»[١]، قال: وهذا وهِمَ فيه ابن عبّاد على الدَّراورديِّ حين سمِعَهُ ابنُ عبادٍ منه؛ لأنَّ إبراهيم بنَ حمزة رواهُ عن الدَّراوَرْديِّ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، «**نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثَّمرةِ حتّى تَزْهُوَ**»، قلنا لأنسٍ: وما تَزْهُوَ؟ قال: تَحْمَرُّ، قال: أرأيتَ إن مَنَع الله الثَّمرةَ، فبِمَ يستَحِلُّ مالَ أخيهِ؟[٢] وهو الصوابُ. فأمَّا ابنُ عبّاد، فإنّه أسقَطَ كلامَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأتى بكلامِ أنسٍ ورفعَهُ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهذا خطأٌ قبيحٌ، والله أعلم»[٣].

أولا: الانتقاد:

أعل الحافظ الدارقطني هذا الحديث بالإدراج في متن الحديث.

ثانيا: المناقشة:

يظهر في هذا المثال أنَّ نقْدَ الإمام الدارقطنيُّ متَّجهٌ نحو توهيم الراوي، وهو محمد بن عبّاد بن الزِّبرقان المكيّ، في لفظ هذا الحديث، حيث أسقَطَ كلامَ النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وأتى بكلام أنسٍ رضي الله عنه، ورفعَهُ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وهذا –فيما يراه الإمام

---

(١) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح (١١٩٠/٣) الحديث رقم (١٥٥٥) (١٦).

(٢) هذه الرواية أخرجها البيهقي، السنن الكبرى، كتاب البيوع، باب الوقت الذي يحل فيه بيع الثمار (٤٨٩/٥-٤٩٠) الحديث رقم (١٠٥٩٥)، والخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، الفصل للوصل المدرج في النقل، تحقيق محمد مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، ط١. (١٢٤/١-١٢٥)، أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر المقرئ ابن الحمامي ببغداد، ثنا أحمد بن سلمان النجّاد الفقيه، ثنا إسماعيل بن إسحاق، ثنا إبراهيم بن حمزة، ثنا عبدالعزيز بن محمد، عن حميد الطويل ... وذكره.

(٣) التتبُّع (ص١٦٢) الحديث رقم (١٦٢).

الدارقطنيُّ– خطأٌ قبيح.

على أنه قد وافق محمد بن عبّاد في ذلك مالكُ بن أنس، فرواه أيضاً عن حميد الطويل، بنحو ما رواه، فقال الإمام مالك: عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك، «**أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم، نهى عن بيع الثّمار حتى تُزْهي**[١]»، فقيل له: يا رسول الله، وما تُزْهِي؟ فقال: «**حينَ تَحْمَرَّ**». وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**أرأيتَ إذا منَع الثَّمرة، فبِمَ يأخذُ أحدُكُم مالَ أخيهِ؟**»[٢].

ومن طريق مالك بن أنس أخرجه البخاريُّ[٣] ومسلم[٤].

وقد ذهب إلى توهيم محمد بن عبّاد المكيِّ ومالك بن أنس في هذا الحديث جماعةٌ من الأئمّة المعتبرين، فذكروا أن ما وقع في آخر متْن هذا الحديث إنما هو موقوفٌ من قول أنسٍ، وحكموا على رواية محمد بن عبّاد ومالكٍ بالوهم، وممن ذكر ذلك:

١، ٢– أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان: فقد حكى ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه وأبي زرعة الرازيّ في علل الحديث أنهما ذهبا إلى ذلك، قال: وسألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمّد بن عبّاد، عن عبدالعزيز الدَّراوَرْديِّ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم، قال: «**إنْ لم يُثمِّرْها الله، فبِمَ يستحِلُّ أحدُكم مالَ أخيه؟!**» فقالا: هذا خطأٌ، إنما هو كلامُ أنسٍ. قال أبو زُرعة: كذا يرويه الدَّراوَرْديُّ ومالكُ بن أنسٍ، مرفوعاً، والناسُ يروونه موقوفاً من كلام أنسٍ»[٥].

٣– ابن خزيمة: نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدّمة فتح الباري عن ابن خزيمة وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيّان القول بذلك، فقال: «سَبَق الدارقطنيَّ إلى دعوى الإدراج في هذا

---

(١) تزهي: أي تظهر ثمرته، وقيل: إذا اصفر واحمر، بمعنى الاحمرار والاصفرار. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث (٣٢٣/٢) مادة (زهو).

(٢) مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الناشر: دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان، ص١١، الحديث رقم (١١).

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب إذا باع الثمار قبل أن يَبْدُوَ صلاحُها، ثم أصابته عاهةٌ، فهو من البائع (٧٧/٣)، الحديث رقم (٢١٩٨).

(٤) صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح (١١٩٠/٣)، الحديث رقم (١٥٥٥).

(٥) أبو محمد الرازي، عبدالرحمن بن محمد الحنظليّ، المعروف بابن أبي حاتم، علل الحديث، (٦١٠/٣)، الحديث رقم (١١٢٩).

الحديث: أبو حاتم وأبو زرعة الرازيّان، وابن خزيمة، وغيرُ واحد من أئمّة الحديث، كما أوضحتُه في كتاب تقريب المنهج بترتيب المدرج»[١].

٤- الخطيب البغداديُّ: فقد نصَّ على ذلك في كتابه الفصل للوصل المدرج في النقل، بقوله: «روى مالك بن أنس هذا الحديث عن حميد، عن أنس فرفعه، وفيه هذه الألفاظ إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ووهم في ذلك لأن قوله: «**أفرأيت إن منع الله الثمرة ...**» إلى آخر المتن كلام أنس، بين ذلك يزيد بن هارون[٢]، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي[٣]، وأبو خالد الأحمر[٤]، وإسماعيل بن جعفر[٥]، كلهم في روايتهم هذا الحديث عن حميد، وفصلوا كلام أنس من كلام النبي صلى الله عليه وسلم»[٦].

ثم قال الخطيب البغدادي: «قال أبو القاسم ابن منيع[٧]: روى هذا الحديثَ جماعةٌ، كلُّهم عن حُميدٍ، من قول أنسٍ، ولا نعلم أحداً رفعَهُ إلاّ الدَّراوَرْديُّ. قال الخطيب: قد رواهُ إبراهيم بن حمزة الزُّبيريُّ، عن الدَّراوَرْديُّ موقوفاً[٨] ....، وإبراهيم[٩] أثْقَنُ من محمّد بن

---

(١) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، هدي الساري مقدّمة فتح الباري، (٣٦٠/١).

(٢) أخرج روايته أبو عبيد، القاسم بن سلام، كتاب الأموال (ص٩٦-٩٧) الحديث رقم (١٨٩)، وقال فيه: قَالَ: فَقُلْنَا لأَنَسٍ: مَا زَهْوُهُ؟ قَالَ: «**أَنْ يَحْمَرَّ أَوْ يَصْفَرَّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْتَحِلَّ مَالَ أَخِيكَ؟**».

(٣) لم أقف على روايته الآن.

(٤) أبو خالد الأحمر اسمه سليمان بن حيان، أخرج روايته ابن الجارود، عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري، (ت٣٠٧هـ)، المنتقى من السنن المسندة، تحقيق: عبدالله عمر البارودي، الناشر: مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. (ص١٥٥) الحديث رقم (٦٠٤)، وقال فيه: قَالُوا: وَمَا صَلَاحُهُ؟ قَالَ: «**تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ**».

(٥) أخرج روايته البخاري، كتاب البيوع، باب بيع المخاصرة (٧٨/٣) الحديث رقم (٢٢٠٨)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب فضل الغرس والزرع (١١٩٠/٣) الحديث رقم (١٥٥٥) (١٥)، وقال فيه: فَقُلْنَا لأَنَسٍ: مَا زَهْوُهَا؟ قَالَ: «**تَحْمَرُّ وَتَصْفَرُّ، أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟**».

(٦) الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل (١٢١/١-١٢٢).

(٧) هو عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، نسَبَهُ إلى جدِّه لأمِّه الحافظ أبي جعفر أحمد بن منيع البغويّ، صاحب المسند، ولم أقف فيما بين يدي من المصادر على كلامه الذي عزاه إليه الخطيب.

(٨) تقدم تخريج هذه الرواية.

(٩) إبراهيم بن حمزة بن محمد بن حمزة، أبو إسحاق الزبيري، القرشي الأسدي، قال ابن سعد: ثقة صدوق في الحديث. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس. ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى (٥٠٦/٥) ترجمة رقم (١٤٧٥)، والمزي، تهذيب الكمال (٧٦/٢) ترجمة رقم (١٦٦).

عبّاد[١]، وليس يصحُّ أنّ أحداً رفعَهُ سوى مالكٍ، والله أعلم»[٢].

كما نقل الإمام النَّوويّ كلام الدارقطني في هذا الحديث، ولم يُعقّب عليه بشيء[٣].

ثالثا: من وافق الإمام مسلما على رواية الحديث:

أيد جمع من الحفاظ الإمام مسلما في إخراجه لهذا الحديث في صحيحه، وخالفوا من أعله ممن سبق ذكرهم من الحفاظ، وممن أيد مسلما على ذلك:

١- ابن عبدالـبر القرطبي: فذهـب إلى تصحيح رواية الإمـام مالك بن أنس التي وافقه فيها محمد بن عبّاد المكيّ، فجزم بأنّ ما وقـع في آخـر هذا الحديث إنما هو مرفوعٌ من قول النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، وردَّ قولَ من قـال: إنّ الصحيح فيه أنـه موقوفٌ، فقال: «وأمّا قوله صلى الله عليه وسلم: «**أرأيتَ إن منَع الله الثَّمرة، ففِيمَ يأخذ أحدُكم مالَ أخيه؟!**» فيزعمُ قومٌ أنه من قول أنس بن مالك، وهذا باطلٌ بما رواهُ مالكٌ وغيرُه من الحفّاظ في هذا الحديث، إذ جعَلُوه مرفوعاً من قول النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وقد روى أبو الزُّبير، عن جابـر، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم؛ مثلَهُ».

٢- ابن حجر العسقلاني: حيث جَنَح في كتابه فتح الباري إلى ذلك، بحُجّة أنّ مع الذي رفعَهُ زيادة على ما عند الذي وقفه، فقال: «وليس في جميع ما تقدَّم ما يمنع أن يكون التفسير مرفوعاً؛ لأنّ مع الذي رفعَهُ زيادةٌ على ما عند الذي وقَفَهُ، وليس في رواية الذي وقَفَهُ ما ينفي قولَ مَنْ رفعَهُ، وقد روى مسلمٌ من طريق أبي الزُّبير، عن جابرٍ ما يقوِّي رواية الرَّفع في حديث أنسٍ، ولفظُه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لو بعْتَ من أخيكَ ثمَراً، فأصابتْهُ عاهةٌ، فلا يحِلُّ لك أن تأخُذَ منه شيئاً، بِمَ تأخُذ مالَ أخيكَ بغير حقٍّ**»[٤]»[٥].

---

(١) محمد بن عباد بن الزبرقان، أبو عبدالله المكي، قال أحمد بن حنبل: حديثه حديث أهل الصدق، وأرجو أن لا يكون به بأس. وقال أبو زرعة وابن معين: لا بأس به. وقال الحافظ ابن حجر: صدوق يهم. ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٣٥/٢٥) ترجمة رقم (٥٣٢١)، وابن حجر، تقريب التهذيب (ص٤٨٦) ترجمة رقم (٥٩٩٣).

(٢) الخطيب البغدادي، الفصل للوصل المدرج في النقل (١٢٥/١).

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم (٢١٨/١٠).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب المساقاة، باب وضع الجوائح، (١١٩٠/٣) الحديث رقم (١٥٥٤) (١٤) من طريق عبدالملك بن جريج، عـن أبي الزبير (هو محمد بن مسلم)، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما به.

(٥) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري (٣٩٩/٤).

ثم إنه رحمه الله تعالى، خالفَ قولَهُ هذا، فذهب إلى ما ذهب إليه الأئمَةُ أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان والخطيب والدارقطني وغيرهم من أن تلك الجملة موقوفةٌ من قول أنسٍ رضي الله عنه، فقال في التلخيص الحبير: «وقد بيَّنتُ في المدرج[١] أنّ هذه الجملة موقوفةٌ من قول أنسٍ، وأنّ رفْعَها وهْمٌ، وبيانُها عند مسلم»[٢].

وهذا القول الأخير منه هو الذي يترجّح لديّ، وذلك لكثرة مَنْ رواه موقوفاً من قول أنس، ممّن سمّاهم الخطيب البغدادي، ومنهم: إسماعيل بن جعفر، ويزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر، وغيرهم، وهؤلاء جميعاً ثقات حفّاظ، واحتمال تصوُّر الوَهْمُ منهم جميعاً أقلُّ من تصوُّره من واحد أو اثنين، هذا أوّلاً.

وثانياً: لاتّفاق الأئمّة الجهابذة كأبي حاتم وأبي زرعة الرازيَّين وابن خزيمة والخطيب البغدادي وغيرهم على أن رواية الجماعة هي المقدِّمة على مَنْ خالفهم، ولم يختلف هذا عمّا ذهب إليه الدارقطنيُّ في ذلك، والله تعالى أعلم.

ولكن يبقى الاعتذار للإمام مسلم أنه أورد الحديث لما له من الشواهد، كما يمكن أن يقال: أنه أخرج هذه الرواية لبيان علتها، وأن الإمام مسلما على علم بهذه العلة، لا يغفل عنها.

وفي نهاية هذا البحث يبتين للباحث أن الخطأ والوهم لم يسلم منه أحد من الأئمة الحفاظ، وأن ميدان علم العلل هو أحاديث الثقات كما هو مقرر عند أهل الصنعة.

وأن مثل هذه الأخطاء اليسيرة قد وقعت للإمام البخاري وللإمام مسلم في صحيحيهما؛ لأنهما من البشر ولا يخلو أي عمل بشري من مثل هذه الأخطاء، مع التنبيه على أن مثل هذه الانتقادات اليسيرة إنما وقعت في بعض طرق الأحاديث المنتقدة ولا تقدح في أصول تلك الأحاديث، لأنها وردت من جهة أخرى، أو لها ما يقويها، فضلا عن أن بعض الحفاظ ردوا هذه الانتقادات وأجابوا عنها بما يليق، فرحم الله الجميع.

---

(١) يعني كتابه المسمى، تقريب المنهج بترتيب المدرج، وهو مفقود حتى الآن.

(٢) ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعيّ الكبير (٧٥/٣).

المبحث الرابع
نقد الأحاديث من جهة متونـها

لم يكن لهذا النوع من النَّقد عند الإمام الدرقطنيِّ في كتابه «التتبع» ما كان لغيره من الأنواع الأخرى السالف الحديث عنها في المباحث السابقة، إذ من المعلوم أنّ نقد المتن عند علماء الجرح والتعديل والعلل، ينحصر في قسمين، لا ثالث لهما.

الأول: نقد كامل المتن.

والثاني: نقد بعضه، وهذا إنما يكون فيما وُجد فيه من الزيادة التي تكون في بعض متون أحاديث مَنْ تقع له بعض الأخطاء والأوهام.

القسم الأول:

نقد المتن كاملا؛ بالنظر إلى كتاب «التتبُّع» للإمام الدارقطنيِّ، فإنه يمكن القول أن القسم الأوّل من أقسام نقد المتن ليس له وجودٌ في هذا الكتاب، وذلك أنّ الأسباب الموجبة له إنما تكون غالبها في متون الأحاديث المشتملة على المخالفة والنكارة، كأن يروي بعض المتروكين أو الضعفاء، أو ممّن وُصف بالصدوق غير المتقِن، حديثاً اشتمل مثنُه على معارضةِ أو مخالفةِ ما ورد في كتاب الله تعالى، أو ما ثبت في متن حديثٍ آخر صحيح، أو قول صحابيٍّ هذا الحديث أو فِعْلَه، ومثل هذا الحديث يُسمِّيه بعض الأئمة بالمنكر، قال الإمام مسلم بن الحجّاج في مقدِّمة صحيحه: «وعلامةُ المنكر في حديث المحدِّث، إذا ما عرضتَ روايتَهُ للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرِّضى، خالفَت روايتُه روايتَهُم، أو لم تكدْ تُوافِقها»[١].

ومن الأسباب التي توجب نَقْد متن الحديث كاملاً هو التفرُّد، وذلك فيما إذا تفرّد بعضُ الرُّواة برواية مثْن حديثٍ لا أصلَ له مِمَّن لا يُحتمل معه تفرُّده، ولا يكون هذا الراوي في وزْن أو رُتبة مَنْ يُحكَم لحديثه بالصِّحة بغير عاضدٍ يعضُده[٢].

وهذا النوع المردود من الأحاديث بما اشتمل عليه مثنُه من النكارة والغرابة، بسبب تفرُّد ممّن لم يبلغوا رُتبة مَنْ يُحتمل تفرُّدهم، أو ممَّن لا تُعضد رواياتهم بروايات غيرهم، هو الذي

(١) مقدّمة صحيح مسلم بن الحجّاج (٦/١)، مصدر سابق.

(٢) ينظر: ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصَّلاح (٦٧٤/٢).

عبَّر عنه ابن أبي حاتم الرازيّ بالقول: «تُعرف جودة الدِّينار بالقياس إلى غيره، فإنْ تخلَّف عنه في الحُمرة والصَّفاء عُلم أنه مغشوشٌ، ويُعلم جنسُ الجوهر بالقياس إلى غيره، فإنْ خالفَهُ في الصفاءِ والصَّلابةِ عُلم أنه زُجاجٌ، وتُقاس صحّة الحديثِ بعدالة ناقِلِيْهِ، وأن يكون كلاماً يصلحُ أن يكون من كلام النُّبوَّة، ويُعلم سَقَمُه وإنكارُه بتفرُّد مَنْ لم تصِحَّ عدالتُه بروايتِه، والله أعلم»[١].

فبهذه المعاير التي وردت في كلام الإمامين مسلم بن الحجّاج وابن أبي حاتم الرازيّ، يمكن أن يُستدلَّ بها على سقم الحديث بكامل متنه، ويدور عليها النقد من جهتين:

الأولى: متعلّقةٌ بالسَّند، وذلك بعدم وجود إسناد جمع شروط الصحة كاملة، كأن يتفرَّد بروايته مَنْ لم تثبُتْ عدالتُه، من جهة حفظه وأمانته وصدقه، أو من جهة عدم وجود إسناد متصل لهذا المتن، ونحو ذلك.

والثانية: متعلّقةٌ بالمتن، وذلك بأن يكون معناه ممّا لا يمكن أن يصحَّ عقلاً أن يُنسب إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، أو متوافقاً مع ما رواه أهل العدالة.

ومثل هذا النوع من نقد المتون ممّا لا يمكن أن يجده الباحث والمدقّق في كتاب «التتبُّع» للإمام الدارقطنيِّ، وذلك أن مجال بحثه مقصورٌ في الصحيحين، ومعلومٌ أن أصول أحاديث الصحيحين، إنما رُويت عن طريق الثقات والحفّاظ المبرّزين في الضبط والعدالة، حتى وصلتْ إلى النبيِّ صلى الله عليه وسلم، وإنّ ما أخرجاه من رواية مَن هم دون أولئك الثقات الحفّاظ، وهم الموصوفون بالصِّدق الذين تقع لهم بعض الأخطاء والأوهام اليسيرة، فإنما أخرجا أحاديثهم في باب المتابعات والشواهد، كما أشار إلى ذلك الإمام مسلم في مقدِّمة صحيحه بعدما ذكر الصنف الأول وسمّاهم بأهل الاستقامة والاتقان: «فإذا نحن تقصَّينا أخبار هذا الصِّنف من الناس، أتبعناها أخباراً يقع في أسانيدها بعضُ مَنْ ليس بالموصوف بالحفظ والإتقان، كالصِّنف المقدَّم قبلهم، على أنهم وإن كانوا فيما وصَفْنا دُونهم، فإنّ اسمَ السَّتْر والصِّدق وتعاطي العلمَ يشملُهم»[٢].

ومثل ذلك يقال في صنيع الإمام البخاريِّ في صحيحه، فقد عُرف عنه تخريجه لبعض أحاديث هذا الصِّنف، ممّا انتقاه من صحيح أحاديثهم وممّا تُوبِعُوا عليه، إلاّ أن بعض رواياتهم لم

---

(١) أبو محمد الرازيّ، عبدالرحمن بن محمد الحنظليّ، المعروف بابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (٣٥٢/١)، مصدر سابق.

(٢) مقدّمة صحيح مسلم بن الحجّاج (٥/١)، مصدر سابق.

تكن تسلم من الأوهام والأخطاء التي لم تكن تخفى على مَنْ هم بمنزلة هذين الإمامين الكبيرين، كما أنه لم تكن تسلم رواية بعض الثقات الحفاظ من الوهم والخطأ، ومثل هذه الروايات هي التي تناولها الإمام الدارقطنيُّ وغيره بالنقد، على ما سيأتي بيانه في القسم الثاني، وفي المثالين الآتيين.

القسم الثاني:

نقد بعض ألفاظ المتن، وهذا إنما يكون في روايات الثقات الحفاظ ومَنْ دونهم، الذين كانت تقع لهم بعض الأوهام والأخطاء اليسيرة فيزيد أحدهم في متن الحديث بعض الألفاظ التي يخالف فيها غيرَه من الثقات الحفّاظ، وبيان ذلك يمكن إيضاحه في المثالين الآتيين.

◆ **المثال الأول:**

قال الإمام الدارقطنيُّ في كتاب «التتبُّع»: «وأخرج مسلمٌ أيضاً حديث جريرٍ، عن التَّيميِّ، عن قتادة، عن أبي غلاب، عن حِطّان، عن أبي موسى، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، في سُنَن الصَّلاة وتعليم النبيِّ صلى الله عليه وسلم إيّاهم ذلك، فيه: «**وإذا قرأ فأنْصِتُوا**»[١].

وقد خالف التَّيميَّ جماعةٌ، منهم هشامٌ الدَّستوائيُّ، وشعبةُ، وسعيدٌ، وأبانٌ، وهمّامٌ، وأبو عَوانة، ومعمرٌ، وعَديُّ بن أبي عمارة، ورَوَوْهُ عن قتادة، لم يقُلْ أحدٌ منهم: «وإذا قرأ فأنْصِتُوا».

وقد رُوِيَ عن عمر بن عامر، عن قتادة متابعةُ التَّيميِّ، وعمرُ ليس بالقويِّ، تركَهُ يحيى القطّانُ، وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التَّيميِّ دليلٌ على وَهْمِه، والله أعلم»[٢].

واضحٌ من كلام الإمام الدارقطنيِّ أنه يُعِلُّ رواية سليمان التيميِّ لهذا الحديث، وأنه وهم

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهُّد في الصَّلاة (٣٠٤/١)، الحديث رقم (٤٠٤) (٦٣). وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ قَتَادَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ قَتَادَةَ مِنَ الزِّيَادَةِ: «**وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا**».

(٢) التتبع (ص١٧٠) رقم (٤٣)، وذكر نحوه ابن عمار الشهيد أبو الفضل الهروي، محمد بن أبي الحسين (ت٣١٧هـ)، علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجّاج، تحقيق: عليّ بن حسن الحلبي، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض. (ص٤٧) رقم (١٠)، والحديث ذكره ابن رجب الحنبلي في شرح علل الترمذي (٧٨٨/٢-٧٨٩)، وهو من الأحاديث التي ذكرها ربيع المدخلي في كتابه بين الإمامين مسلم والدارقطني (ص١١٠) رقم (١٧)، وأجاب عنه، وكذا ذكره مصطفى باحو في كتابه الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (١٣٢/١) رقم (٢٦)، وأجاب عنه.

فزاد فيه قوله: «وإذا قرأ فأنْصِتُوا»، ومدار هذا الحديث على قتادة، وقد رواه عنه جماعة بلغوا العشرة، منهم: هشام الدَّستوائي، وشعبة بن الحجّاج، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وأبان بن يزيد العطار، وهمّام بن يحيى العَوْذيّ، وأبو عَوانة الوضّاح بن عبدالله اليَشْكُريّ، ومعمر بن راشد، فهؤلاء جميعاً خالفوا التيميّ، فروَوْهُ عن قتادة، ولم يقُلْ أحدٌ منهم: **«وإذا قرأ فأنْصِتُوا»**.

ثم ذكر أنه قد تابع سليمانَ التَّيميَّ على هذه الزِّيادة عمر بن عامر: وهو السلميّ، أبو حفص البصري، وضعَّفه بأنه ليس بالقوي، تركه يحيى القطّان، ثم دلّل على صحّة ما ذهب إليه بالقول: «وفي اجتماع أصحاب قتادة على خلاف التَّيميِّ دليلٌ على وَهْمِه، والله أعلم».

ولقول الإمام الدارقطنيّ في حكمه على هذه الزِّيادة بالشُّذوذ سلفٌ وخَلَفٌ في ذلك، كما أنه وُجد مَنْ خالفه في ذلك.

فممَّن ذهب إلى القول بشذوذ هذه الزيادة التي زادها سليمان التَّيميُّ:

١- الإمام البخاريُّ، فقال في كتابه القراءة خلف الإمام: «وروى سليمان التَّيميُّ وعمر بن عامر، عن قتادة، عن يونس بن جُبير، عن حطان، عن أبي موسى، في حديثه الطويل عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: **«وإذا قرأ فأنْصِتُوا»**؛ ولم يذكر سليمان في هذه الزيادة سماعاً من قتادة، ولا قتادة من يونس بن جُبير، وروى هشامٌ وسعيدٌ، وهمّامٌ، وأبو عوانة، وأبانُ بن يزيد، وعبيدة، عن قتادة، ولم يذكروا: **«وإذا قرأ فأنْصِتُوا»**»[١].

٢- أبو داود السَّجستانيُّ، فقال في سننه بعد أن أخرجه عن عاصم بن النَّضر، عن المعتمر بن سليمان التَّيميِّ، عن أبيه، بالإسناد الذي أخرجه مسلمٌ: «وقوله: (فأنْصِتُوا)؛ ليس بمحفوظٍ، ولم يجئ به إلاّ سليمان التَّيميُّ، في هذا الحديث»[٢]، وقولُ أبي داود: لم يجئ به إلا سليمان التَّيميُّ متعقَّب بما رواه عمر بن عامر السلميّ كما ذكر الدارقطنيُّ، وروايتُه أخرجها البّزار في مسنده بعد أن أخرجه من طريق المعتمر بن سليمان، عن أبيه، بالإسناد الذي أخرجه مسلم وأبو داود، ثم قال: «وقد روى هذا الحديث جماعةٌ عن قتادة، بهذا الإسناد، ولا نعلم أحداً قال فيه: **«وإذا قرأ فأنْصِتُوا»**؛ إلاّ التَّيميُّ، إلا حديثاً حدثناه محمد بن يحيى القُطَعيُّ، قال: أخبرنا

---

(١) البخاريّ، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ)، جزء القراءة خلف الإمام، تحقيق فضل الرحمن الثوري، الناشر: المكتبة السلفية، ط١، ص١٦٣، بإثر الحديث رقم (١٦٣).

(٢) أبو داود السَّجستانيّ، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)، السُّنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، كتاب الصلاة، باب التشهُّد (١/٢٥٦)، الحديث رقم (٩٧٣).

سالم بن نوح، عن عمر بن عامر، عن قتادة» فذكره[١].

٣- الحافظ محمد بن أبي الحسين بن عمار الشَّهيد، قال في كتابه علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج: «حديث أبي موسى، وفيه من الزِّيادة: وإذا قرأ فأنْصِتُوا، هو عندنا وهمٌ من التَّيميِّ، ليس بمحفوظٍ، لم يذكر الحفّاظ من أصحاب قتادة، مثل سعيد ومعمر وأبي عوانة والناس»[٢].

٤- الحافظ البيهقيُّ، فقد ذكر في السُّنن الكبرى نحو هذا القول عن الحافظ أبي علي النيسابوريِّ شيخ الحاكم، فقال: «أخبرنا أبو عبدالله الحافظ، قال: سمعت أبا عليٍّ الحافظ يقول: خالف جريرٌ، عن التيميِّ أصحابَ قتادة كلَّهم في هذا الحديث، والمحفوظ عن قتادة روايةُ هشام الدَّستوائيِّ وهمّامٍ وسعيد بن أبي عَروبة ومعمر بن راشد وأبي عوانة والحجّاج بن الحجّاج ومَنْ تابعهم على روايتهم؛ يعني دون هذه اللفظة، ورواه سالم بن نوح، عن ابن أبي عروبة، وعمرُ ابن عامر، عن قتادة، فأخطأ فيه»[٣].

٥- الإمام النوويّ، قال في شرح صحيح مسلم: «واعلمْ أنّ هذه الزِّيادة، وهي قوله: «**وإذا قرأ فأنْصِتُوا**»، ممّا اختلف الحفّاظ في صحّته، فروى البيهقيُّ في السُّنن الكبير، عن أبي داود السَّجستانيِّ أن هذه اللفظة ليست بمحفوظةٍ، وكذلك رواه عن يحيى بن معين وأبي حاتم الرازي والدارقطني والحافظ أبي عليّ النيسابوريِّ شيخ الحاكم أبي عبدالله، قال أبو عليّ» فذكر قوله الذي ذكرته قريباً، ثم قال: «واجتماعُ هؤلاء الحفّاظ على تضعيفها مقدَّمٌ على تصحيح مسلم، لا سيَّما ولم يروها مسندةً في صحيحه، والله أعلم»[٤].

وما ذكره النووي من تضعيف الأئمّة يحيى بن معين وأبي حاتم الرازيِّ لهذه الزيادة، فإنما هو في حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وليس في حديث أبي موسى الأشعري هذا، وفي حديث أبي هريرة أيضاً من الزيادة ما وقع في حديث أبي موسى الأشعري، وقد اكتفى الإمام مسلم بإخراج حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

---

(١) أبو بكر البزّار، البحر الزّخّار، المعروف بمسند البزّار (٦٦/٨)، الحديثان رقم (٣٠٥٩، ٣٠٦٠).

(٢) ابن عمار الشهيد، علل أحاديث صحيح مسلم (ص٧٣) الحديث رقم (١٠).

(٣) أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السُّنن الكبرى، كتاب الصلاة، با بمن قال بترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة (١٥٥/٢) مصدر سابق.

(٤) أبو زكريا النَّووي، محيي الدين يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج (١٢٣/٤) مصدر سابق.

ويعتبر حديث أبي هريرة رضي الله عنه من الشواهد لحديث أبي موسى، والتي تؤيد صنيع مسلم، فقد أخرج حديث أبي هريرة رضي الله عنه الإمام أحمد في مسنده، وأبو داود في سننه، وابن ماجه، والنسائيّ (في الكبرى) وغيرُهم من طرقٍ عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيّان، عن محمد بن عجلان المدنيّ، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح ذكوان السَّمّان، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم[١]، وقال أبو داود بإثره: «وهذه الزيادة: «**وإذا قرأ فأنْصِتُوا**»؛ ليست بمحفوظةٍ، الوهمُ عندنا من أبي خالد». كذا جعل فيه الوَهْمَ من أبي خالد سليمان بن حيّان، وخالفه غيرُه من الأئمّة، فجعلوه من محمد بن عجلان المدني، فقال أبو حاتم الرازيُّ، وقد سأله ابنه عن هذا الحديث: «ليست هذه الكلمة (يعني الزيادة) بالمحفوظ، وهي من تخاليط ابن عجلان، وقد رواه خارجةُ بنُ مصعبٍ أيضاً، وتابَعَ ابنَ عجلان، وخارجةُ أيضاً ليس بالقويِّ»[٢].

وكذلك حكى عباس الدُّوريُّ عن يحيى ين معين، قال: «سمعت يحيى يقول في حديث أبي خالد الأحمر: حديثُ ابن عجلان: إذا قرأ فأنصِتُوا، قال: ليس بشيءٍ، ولم يُثبِتْهُ ووهَّنَهُ»[٣].

وقال النسائيُّ: «لا نعلم أحداً تابَعَ ابنَ عجلان على قوله: وإذا قرأ فأنصِتُوا»، والصحيح أنه تابَعهُ خارجة بن مصعب كما قال أبو حاتم الرازيُّ وضعَّفه، كما أورد الإمام البخاريُّ في القراءة خلف الإمام رواية أبي خالد الأحمر سليمان بن حيان، عن محمد بن عجلان، بالإسناد نفسه معلّقة، ثم ضعَّفها[٤]، وأوردها أيضاً الإمام الدارقطنيُّ في علل الحديث، وذكر أنه اختُلف فيه على محمد بن عجلان وبيَّن فيه أوجُهَ هذا الاختلاف، وقال فيه: «وقال الليث، عن ابن

---

(١) ينظر: مسند الإمام أحمد (٢٥٧/١٥) الحديث رقم (٩٤٣٨)، وسنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلّي من قعود (١٦٥/١) الحديث رقم (٦٠٤)، وسنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسُّنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنْصِتوا (٢٧٦/١) الحديث رقم (٨٤٦)، والسنن الكبرى للنسائي، كتاب المساجد، باب تأويل قول الله جلّ ثناؤه: (وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ) [الأعراف: ٢٠٤] (٤٧٥/١) الحديث رقم (٩٩٥)، وبإثر الحديث (٩٩٦)، مصادر سابقة.

(٢) ابن أبي حاتم، محمد بن عبدالرحمن، علل الحديث (٣٩٥/٢، ٣٩٦)، الحديث رقم (٤٦٥)، مصدر سابق.

(٣) أبو زكريا البغدادي، يحيى بن معين (ت٢٣٣هـ) تاريخ ابن معين، رواية عباس الدُّوري، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكّة المكرمة، ط١ (٤٥٥/٣) الترجمة (٢٢٣٦).

(٤) أبو عبدالله البخاري، محمد بن إسماعيل، جزء القراءة خلف الإمام، ص٦٣، ٦٤، مصدر سابق.

عجلان، عن أبي الزِّناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ولم يقُل فيه: وإذا قرأ فأنصِتُوا»، ثم ذكر رواية مَنْ رواه عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقال فيه: وإذا قرأ فأنصِتُوا، وقال: وهذا الكلام ليس بمحفوظ في هذا الحديث»[١]. وهذا يُفهم منه ترجيحه لرواية الليث بن سعد، وهو ثقةٌ حافظ، على رواية من خالفه وزاد فيه تلك الزيادة.

وقال البيهقي في معرفة السنن والآثار: «وقد أجمع الحفاظ على خطأ هذه اللفظة في هذا الحديث؛ وأنها ليست بمحفوظةٍ: يحيى بن معين، وأبو داود السَّجستانيُّ، وأبو حاتم الرازيُّ، وأبو علي الحافظ، وعليُّ بن عمر الحافظ، وأبو عبدالله الحافظ»[٢]، وقال في السُّنن الكبرى: «وهمٌ من ابن عجلان»[٣].

فهذا مجمل أقوال الأئمّة وأهل العلم في الزيادة الواردة في حديثي أبي موسى وأبي هريرة رضي الله عنهما، وقد اختلفوا في تعليق الخطأ في حديث أبي هريرة، هل هو من أبي خالد سليمان بن حيان الأحمر، أم من محمد بن عجلان المدني؟ والذي يترجّح لي أنه من محمد بن عجلان، فإن مدار الحديث عليه، إلاّ أنهم متفقون على شذوذ هذه الزيادة، وأنها غير صحيحة في هذين الحديثين.

وخالف جميعَ هؤلاء بعض الأئمة والحفاظ، منهم:

١- الإمام أحمد بن حنبل: فقد حكى أبو بكر الأثرم عن الإمام أحمد بن حنبل ذهابه إلى الأخذ بزيادة سليمان التَّيميِّ، أخرج ابن عبدالبرّ بإسناده في كتابه التمهيد من طريق أبي بكر الأثرم، قال: قلت لأحمد بن حنبل: مَنْ يقول عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم من وجهٍ صحيح: إذا قرأ الإمام فأنصِتُوا؛ فقال: حديثُ ابنِ عجلانَ، الذي يرويه أبو خالد، والحديثُ الذي رواه جريرٌ، عن التَّيميِّ، وقد زعموا أنّ المعتمر (يعني ابن سليمان التَّيميَّ) رواهُ. قلت: نعم، قد رواه المعتمرُ، قال: فأيُّ شيءٍ تريدُ؟!» قال ابن عبدالبرّ معقباً عليه: «فقد صحَّح أحمد الحديثين جميعاً

---

(١) أبو الحسن الدارقطنيّ، عليّ بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبويّة (١٨٦/٨، ١٨٧)، الحديث رقم (١٥٠١)، مصدر سابق.

(٢) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ). معرفة السنن والآثار، تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٢هـ، ١٩٩١م. (٧٤/٣).

(٣) أبو بكر البيهقيّ، أحمد بن الحسين، السنن الكبرى، كتاب الصلاة، باب مَنْ قال: يترك المأمومُ القراءة فيما جهر فيه الإمامُ بالقراءة (١٥٦/٢)، مصدر سابق.

عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى»[١].

٢- الإمام مسلم بن الحجّاج، فقد ذكر في صحيحه، بإثر رواية سليمان التَّيميِّ، أنه سأله أبو إسحاق[٢]: «قال أبو بكر ابنُ أُختِ أبي النَّضير في هذا الحديث (يعني أنه طعَنَ فيه وقَدَح في صحَّته)! فقال مسلمٌ: تُريد أحفَظَ من سليمان؟! فقال له أبو بكر: فحديثُ أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح؟ يعني: وإذا قرأ فأنصِتُوا، فقال: هو عندي صحيحٌ، فقال: لِمَ لَمْ تضَعْهُ هاهنا؟ قال: ليس كلُّ شيءٍ عندي صحيحا وضعتُه هاهُنا، إنما وضعتُ هاهُنا ما اجتمَعُوا عليه».

٣- الحافظ ابن عبدالبرّ القرطبي: قال في كتابه التمهيد: «فإن قال قائلٌ: إنّ قوله: وإذا قرأ فأنصِتُوا، لم يقلْهُ أحدٌ في حديث أبي هريرة غيرَ ابنِ عجلان، ولا قاله أحدٌ في حديث أبي موسى غيرَ جريرٍ، عن التيميِّ، قيل له: لم يُخالفهما مَنْ هو أحفظُ منهما، فوجب قَبُولُ زيادتهما، وقد صحَّح الحديثين أحمدُ بن حنبل، وحسْبُك به إمامةً وعلماً بهذا الشأن»[٣].

إلاّ أنّ أبا مسعود الدمشقيَّ ذهب إلى القول بأنَّ الإمام مسلمًا إنما أخرج حديث سليمان التَّيميّ لبيان الاختلاف فيه على قتادة، لا أنه احتجَّ به، فقال: «وإنما أراد مسلمٌ بإخراج حديث التَّيميِّ ليبيِّنَ الخلاف في الحديث على قتادة، لا أنه يُثبِّتُه، ولا ينقطع بقوله عن الجماعة الذين خالفوا التَّيميَّ، قدَّم حديثهم، ثم أتبعَهُ بهذا»[٤].

وقولُ الحافظ أبي مسعود هذا يصحُّ فيما لو لم يصرِّح الإمام مسلم في جوابه لأبي بكر ابن أخت أبي النَّضر بقوله: «هو عندي صحيح»، وقوله قبل ذلك لأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري: «تريد أحفظَ من سليمان؟!»، وإنما أراد الإمام مسلم بقوله هذا: بيان أن

---

(١) أبو عمر القرطبي، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبرّ النَّمري (ت٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى بن أحمد العلويّ ومحمد بن عبدالكبير البكريّ، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب (٣٤/١١).

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري، أحد رُواة صحيح مسلم، يُنظر ترجمته في سير أعلام النبلاء، للذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، بتحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣ (٣١١/١٤).

(٣) أبو عمر القرطبي، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبر النمري، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٣٤/١١)، مصدر سابق.

(٤) أبو مسعود الدمشقيُّ، إبراهيم بن محمد بن عبيد، الأجوبة عمّا أشكل الشيخ الدارقطنيُّ على صحيح مسلم بن الحجّاج (ص١٨٠)، مصدر سابق.

سليمانَ التَّيميَّ كاملُ الحفظ والضبط والإتقان، وأنه لا تضرُّه مخالفةُ غيره.

والذي يظهر لي بعد بيان كلِّ هذه الأقوال صحّة ما ذهب إليه الإمام الدارقطنيُّ هنا، ومَنْ وافقَهُ من جمهور الأئمّة المعتبرين؛ لأنه لا سبيل إلى قبول ما تفرّد به سليمان التَّيميُّ عن سائر أصحاب قتادة، أمثال هشام الدستوائيّ، ومعمر بن راشد، وشعبة بن الحجّاج، وسعيد بن أبي عروبة، وأبي عوانة الوضاح بن عبدالله اليشكُري، وهمّام بن يحيى، وغيرهم، وهؤلاء هم جِلَّة أصحاب قتادة، وكلُّهم ثقات حفاظ، ومع إقرارنا بسعة حفظ سليمان التيميِّ وعُلوِّ رُتبته، إلاّ أن الثِّقة يَهِمُ أحياناً، ثم إنه في تفرُّده بهذا عن قتادة لم يُتابعهُ كبير أحدٍ ممّن يُحتجُّ به، إلاّ ما رُوِيَ عن عمر بن عامر السلميّ، فيما ذكر الدارقطنيُّ، وليس هو ممّن يُعتبر به، وقد قال عنه: «ليس بالقويّ»، فكلُّ هذا يدفع باتجاه القول بصحة ما ذهب إليه الإمام الدارقطنيُّ ومن تابعه من جهابذة هذا العلم، والله تعالى أعلم.

◆ المثال الثاني:

قال الإمام الدارقطنيُّ في كتابه «التتبع»[1]: «وأخرج البخاريُّ حديثَ أبي غسّان، عن أبي حازم، عن سهل: «**إنَّما الأعمالُ بخَواتيمها**»[2].

ورواه ابن أبي حازم، ويعقوبُ بن عبدالرحمن، وسعيدٌ الجُمَحيُّ، لم يقولوا هذا. وأخرجه مسلمٌ[3] من حديث يعقوبَ فقط».

---

(١) التتبُّع (ص١٨٠) الحديث رقم (٧٠)، والحديث ذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٨٠/١)، وذكر انتقاد الحافظ الدارقطني عليه، وأجاب عنه بجواب مختصر جدًّا، وكذا ذكره أيضا مصطفى باحو في الأحاديث المنتقدة في الصحيحين (٢٧٤/٢) رقم (٣٤٢)، وأجاب عنه.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرّقاق، باب الأعمال بالخواتيم، وما يُخاف منها (١٠٣/٨) الحديث رقم (٦٤٩٣)، حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: نَظَرَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى رَجُلٍ يُقَاتِلُ المُشْرِكِينَ، وَكَانَ مِنْ أَعْظَمِ المُسْلِمِينَ غَنَاءً عَنْهُمْ، فَقَالَ: «**مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا**» فَتَبِعَهُ رَجُلٌ، فَلَمْ يَزَلْ عَلَى ذَلِكَ حَتَّى جُرِحَ، فَاسْتَعْجَلَ المَوْتَ، فَقَالَ بِذُبَابَةِ سَيْفِهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ ثَدْيَيْهِ، فَتَحَامَلَ عَلَيْهِ حَتَّى خَرَجَ مِنْ بَيْنِ كَتِفَيْهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «**إِنَّ العَبْدَ لَيَعْمَلُ، فِيمَا يَرَى النَّاسُ، عَمَلَ أَهْلِ الجَنَّةِ وَإِنَّهُ لَمِنْ أَهْلِ النَّارِ، وَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، عَمَلَ أَهْلِ النَّارِ وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الجَنَّةِ، وَإِنَّمَا الأَعْمَالُ بِخَوَاتِيمِهَا**».

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأنّ من قتل نفسه بشيءٍ عُذِّب به في النار، وأنه لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مسلمة (١٠٦/١)، الحديث رقم (١١٢) (١٧٩)، وكذا أخرجه البخاري =

واضحٌ من كلام الإمام الدارقطنيُّ أنه يُعِلُّ ما وقع في آخر هذا الحديث، وهي عبارة: «**إنما الأعمالُ بخَواتيمها**»، أنها ممّا تفرّد بزيادته أبو غسّان، عن أبي حازم سلمة بن دينار المدنيّ.

وأبو غسان: هو محمد بن مطرِّف الليثيُّ المدنيُّ، وثّقه جمهور الأئمَّة كما في تهذيب الكمال[(١)]، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في التقريب: «ثقة»[(٢)]، إلاّ أنه خالفه جماعةٌ من الثقات، ذكر الإمام الدارقطنيُّ منهم:

١- عبدالعزيز بن أبي حازم، وثقه يحيى بن معين والنسائيُّ، وعبدالله بن نمير، والعجليُّ[(٣)]، وقال الحافظ ابن حجر في التقريب: «صدوقٌ».

٢- يعقوب بن عبدالرحمن المدنيُّ، وهو ثقة أيضاً كما في التقريب[(٤)].

٣- سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحيُّ، وهو صدوقٌ له أوهام[(٥)].

وقد تابعهم على ذلك جماعةٌ آخرون، منهم:

٤- عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، وهو صدوقٌ يُخطئ[(٦)]، وروايته عند أحمد في المسند[(٧)].

٥- أسامةُ بن زيد الليثيُّ، وهو صدوقٌ يَهِمُ كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب[(٨)]،

=

في صحيحه، كتاب الجهاد والسِّير، باب لا يقول: فلانٌ شهيدٌ (٣٧/٤)، الحديث رقم (٢٨٩٨) من طريق يعقوب بن عبدالرحمن القاريّ، به.

(١) جمال الدين المِزِّي، يوسف بن عبدالرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٧٠/٢٦-٤٧٣)، مصدر سابق.

(٢) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن عليّ، تقريب التهذيب، ص٥٠٧، الترجمة (٦٣٠٥)، مصدر سابق.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، للمزِّي (١٢٠/١٨-١٢٥)، مصدر سابق، وتقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ص٣٥٦، الترجمة (٤٠٨٨)، مصدر سابق.

(٤) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني، ص٦٠٨)، الترجمة (٧٨٢٤)، مصدر سابق.

(٥) المصدر السابق، ص٢٣٨، الترجمة (٢٣٥٠).

(٦) ينظر: المصدر السابق، ص٣٤٤، الترجمة (٣٩١٣).

(٧) أبو عبدالله الشيباني، أحمد بن محمد بن حنبل، مسند الإمام أحمد بن حنبل (٤٧٠/٣٧) الحديث رقم (٢٢٨١٣).

(٨) تقريب التهذيب لابن حجر العسقلانيّ، ص٩٨، الترجمة (٣١٧).

وروايتُه عند ابن حبّان في صحيحه[١].

٦- سليمانُ بن بلال التَّيميُّ المدنيُّ، وهو ثقةٌ[٢]، وروايته عند عبد بن حميد في المنتخب[٣].

فهؤلاء جميعاً وغيرُهم لم أذكُرْهم خشية الإطالة، قد رووه عن أبي حازم سلمة بن دينار، دون ذكر الزيادة التي تفرَّد بها أبو غسّان محمّدُ بنُ مطرِّف.

وقد أشار الحافظ ابن حجر في مقدّمة فتح الباريّ إلى هذه الزيادة الواردة في حديثِ أبي غسّان، وذكر قول الإمام الدارقطنيّ، فأجاب على نقدِه إيَّاها بالقول: «زادها أبو غسّان، وهو ثقةٌ حافظٌ، فاعتمَدَهُ البخاريُّ»[٤]، ولم يزدْ على ذلك.

وقوله رحمه الله: «زادها أبو غسّان، وهو ثقةٌ حافظ»، إنما يُحمل ظاهِرُه على أنّ الإمام البخاريَّ يقبَلُ زيادةَ الثِّقةِ مطلقاً، وهذا القول منافٍ لصنيع الإمام البخاريِّ في صحيحه، فإنّ المدقّقَ فيه يتبيَّنُ له أنه لم يكن يرى أنّ كلَّ زيادة من الثقة -سواء كانت هذه الزيادة في المتن أو الإسناد- مقبولةٌ، بدليل إشاراته العديدة الواردة في إثر بعض الأحاديث التي يُنبِّه فيها على ذلك، ثم إنه لو ثبت عن الإمام البخاري أنه قبل هذه الزيادة من أبي غسّان، فإنّ مثل هذا المثال الواحد غيرُ كافٍ للدّلالةِ على أنّ هذا منهج الإمام البخاريّ.

ودليلُ ذلك ما ذكره الحافظ ابن رجب الحنبليّ في كتابه شرح علل الترمذي، فقال في معرض ردِّه على الخطيب البغدادي: «وذكَر في الكفاية حكايةً عن البخاريِّ، أنه سُئل عن حديث أبي إسحاق (يعني السَّبيعيَّ) في النِّكاح بلا وليٍّ[٥]، قال: الزيادة من الثقة مقبولة، وإسرائيل (يعني

---

(١) أبو حاتم البُستي، محمد بن حبّان (ت٢٥٤هـ)، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان، ترتيب الأمير علاء الدين عليّ بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١ (٥٠/١٤) الحديث رقم (٦١٧٥).

(٢) ينظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، ص٢٥٠، الترجمة (٢٥٣٩)، مصدر سابق.

(٣) أبو محمد الكشيّ، ويقال: الكَسِّيّ، عبدالحميد بن حميد (ت٢٤٩هـ)، المنتخب من مسند عبد بن حُميد، تحقيق الشيخ مصطفى العدويّ، الناشر: دار بلنسية للنشر والتوزيع، ط٢.

(٤) ابن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري (٣٨٠/١)، مصدر سابق.

(٥) هذا الحديث أخرجه الإمام أحمد في المسند (٢٨٠/٣٢) الحديث رقم (١٩٥١٨)، وأبو داود في السُّنن، كتاب النكاح، باب في الوليّ (٢٢٩/٢)، الحديث رقم (٢٠٨٥)، والترمذي في الجامع، أبواب النكاح، باب ما جاء لا نكاح إلاّ بوليّ (٣٩٩/٣) الحديث رقم (١١٠١) من طرق عن إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق =

ابن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعيَّ) ثقة. وهذه الحكايةُ إن صحَّت، فإنما مرادُه الزيادة في هذا الحديث، وإلاّ فمَنْ تأمَّل كتابَ تاريخ البخاريُّ، تبيَّن له قطعاً، أنه لم يكن يرى أنّ زيادة كلِّ ثقةٍ في الإسناد مقبولة»[١]، فمثل هذا الحديث المشتمل على هذه الزيادة، ممّا لا يصلُح القول معه أنّ الإمام البخاريّ كان يقبل زيادة الثقة مطلقاً.

وأمّا سكوته رحمه الله عن هذا الحديث دون الإشارة إلى ما زاده أبو غسّان دون سائر أصحاب أبي حازم سلمة بن دينار، كعادته في باقي الأحاديث الواردة في صحيحه، فهذا ممّا يحتاج إلى تفسير لمعرفة مراده من ذلك، وإلاّ فإنّ هذه الزيادة شاذة في حديث أبي حازم، عن سهل بن سعد رضي الله عنهما، وإن كان معناها صحيحًا، ولهذا بوّب بنحو هذا المعنى في كتاب القدر، فقال: «باب العمل بالخواتيم، وما يخاف منها»[٢]، ثم ساق هذا الحديث، ثم بوّب بنحو هذا المعنى في كتاب القدر، فقال: «باب العمل بالخواتيم»، وأخرج حديث أبي غسان محمّد بن مطرِّف المدنيّ، من رواية سعيد بن أبي مريم، عنه، بالإسناد المذكور[٣]، وأخرج قبله من طريق معمر بن راشد، عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: شهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، خيبر، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ممّن يدّعي الإسلام: «**هذا من أهل النار** ...» الحديث[٤]، وذكر فيه قصّة الرجل الذي كثُرت جراحُه،

=

السَّبيعيِّ، عن أبي إسحاق السَّبيعيّ، عن أبي بُردة بن أبي موسى الأشعريّ، عن أبيه رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**لا نكاح إلا بوليٍّ**»، وقد اختُلف في وصله وإرساله على أبي إسحاق السَّبيعي كما هو مبسوط بيانُه في علل الدارقطني (٢٠٧/٧)، الحديث رقم (١٢٩٥)..

(١) ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٦٣٨/٢)، مصدر سابق، وينظر: ما حكاه عن الخطيب البغدادي: أبو بكر الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت٤٦٣هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدنيّ، الناشر: المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة، ص٤١٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الرقاق (١٠٣/٨)، قبل الحديث (٦٤٩٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب القدر (١٢٤/٨)، قبل الحديث (٦٦٠٦).

(٤) صحيح البخاري، كتاب القدر، باب العمل بالخواتيم (١٢٤/٨)، الحديث رقم (٦٦٠٦)، قال: حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ مُوسَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُالله (هو ابن المبارك)، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ (هو ابن راشد)، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْنَا مَعَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم خَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم لِرَجُلٍ مِمَّنْ مَعَهُ يَدَّعِي الإِسْلاَمَ: «**هَذَا مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» فَلَمَّا حَضَرَ القِتَالُ قَاتَلَ الرَّجُلُ مِنْ أَشَدِّ القِتَالِ، وَكَثُرَتْ بِهِ الجِرَاحُ فَأَثْبَتَتْهُ، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم،

=

نحر نفْسَهُ، وفي هذا ما يدلُّ على صحّة معنى هذه الزيادة من غير طريق أبي حازم سلمة بن دينار، ولعلّ هذا ما قد يفسِّر سُكوتَ الإمام البخاريّ عن زيادة أبي غسّان محمد بن مطرِّف، وهو من الثقات، كما ذكرت، ولكن ليس هذا بمطرد في صحيحه، لأنه ليس من منهجه -كما ذكر الحافظ ابن رجب- قبول زيادة كلِّ ثقة.

ومثل ذلك يُقال في صنيع الإمام مسلم حيث اعتمد رواية يعقوب بن عبدالرحمن، وهو ثقة كما أوضحت، وأعرَضَ عن رواية أبي غسّان، مع أنه أعلى رتبةً من يعقوب بن عبدالرحمن كما يُفهم من أقوال الأئمّة فيه كما في تهذيب الكمال وغيره، وما إعراض الإمام مسلم عن تخريج رواية أبي غسّان إلا إشارة منه إلى إعلال هذه الرواية، بدليل قول الإمام الدارقطنيّ بعد أن ذكر رواية البخاريِّ: «وأخرجه مسلمٌ من حديث يعقوب فقط».

وعلى مقتضى كلِّ ذلك يظهر لي، والله أعلم، صحّة ما ذهب إليه الإمام الدارقطنيّ في ترجيحه لرواية الجماعة، وشذوذ ما تفرّد به أبو غسّان محمد بن طريف المدني في هذا الحديث، مع التسليم لصحّة معنى تلك الزيادة لما لها من الشواهد الكثيرة، وأن الكلام عليها هنا إنما هو في باب الصناعة الحديثيّة الصِّرفة فقط.

في ختام هذا المبحث يتبين للباحث أن الإمام الدارقطني لم ينتقد متنًا كاملا في صحيحي البخاري ومسلم؛ لأنه يراها صحيحة كغيره من أهل العلم.

كما يتبين أن انتقادات الحافظ الدارقطني المتعلقة بمتون الأحاديث، موجهة لبعض الحروف أو الألفاظ في بعض الأحاديث التي خالف رواتها فيها غيرهم من الثقات الحفاظ، مع إقراره رحمه الله بصحة متن الحديث من غير هذه اللفظة أو الزيادة.

لذلك يمكن القول: إن الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطني على الصحيحين أكثرها لا يقدح في أصل موضوع الكتاب، فإنها جميعها وردت من جهة أخرى، وأنها لا تمس متن

=

فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ الَّذِي تَحَدَّثْتَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، قَدْ قَاتَلَ فِي سَبِيلِ الله مِنْ أَشَدِّ القِتَالِ، فَكَثُرَتْ بِهِ الجِرَاحُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «**أَمَا إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ**» فَكَادَ بَعْضُ المُسْلِمِينَ يَرْتَابُ، فَبَيْنَمَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ إِذْ وَجَدَ الرَّجُلُ أَلَمَ الجِرَاحِ، فَأَهْوَى بِيَدِهِ إِلَى كِنَانَتِهِ فَانْتَزَعَ مِنْهَا سَهْمًا فَانْتَحَرَ بِهَا، فَاشْتَدَّ رِجَالٌ مِنَ المُسْلِمِينَ إِلَى رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله صَدَّقَ الله حَدِيثَكَ، قَدِ انْتَحَرَ فُلاَنٌ فَقَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: «**يَا بِلاَلُ، قُمْ فَأَذِّنْ: لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَإِنَّ الله لَيُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الفَاجِرِ**».

الحديث بتمامه، وإنما تمس جزء من أجزائه، أو لفظا من ألفاظه، أو طريقا من طرقه.

كما أن معظم هذه الاختلافات في هذه الأحاديث لم تخف على الإمامين البخاري ومسلم، بل قد أشارا إلى معظم ذلك الخلاف الواقع في هذه الأحاديث، فلا يستدرك عليهما.

ومن يتأمل في منهج الحافظ الدارقطني الذي سلكه في كتابه «التتبع» عند نقده لأحاديث الصحيحين، يجده يسير وفق منهج علماء النقد من حيث النظر في المتون والأسانيد، وتفردات الرواة، واختلافاتهم، وغير ذلك من دقائق علم العلل.

وهذا المسلك ليس فيه انتقاص من الصحيحين، بل الأمر على عكس من ذلك؛ فإن هذا النقد يبرز الفوائد النقدية التي اشتمل عليها الصحيحان.

والحافظ الدارقطني بذلك توافق مع ما أجمع عليه العلماء من أن الصحيحين أصح الكتب بعد كتاب الله جل وعلا، وأن الأمة قد تلقتهما بالقبول والتسليم، إلا أحرفا يسيرة انتقدت عليهما، والله الموفق.

المبحث الخامس

الأحاديث التي أيَّد الدارقطني فيها صنيع الشيخين أو أحدهما

هناك بعض الأحاديث التي أوردها الدارقطني في كتابه «التتبع»، وأيَّد فيها صنيع الشيخين أو أحدهما، وقد جاءت هذه الأحاديث على عدة صور، أذكرها فيما يأتي، وأكتفي بذكر مثال واحد على كل صورة منها:

الصورة الأولى:

أن يذكر رواية الصحيحين ويصححها، ثم يذكر رواية من خارج الصحيحين تخالف ما فيهما، ويحكم عليها الحافظ الدارقطني بالضعف.

مثال ذلك(١):

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج البخاري حديث إبراهيم بن ميسرة، عن عمرو بن الشريد، عن أبي رافع: «**الجَارُ أَحَقُّ بِسَقَبِهِ**(٢)»، من رواية الثوري(٣)، وابن جريج(٤)، وابن عيينة(٥)، وهو الصواب، ولا يلتفت إلى قول محمد بن مسلم، عن إبراهيم بن ميسرة، ولا من خالفه»(٦).

فالدارقطني هنا حكم على رواية البخاري بالصحة، وهي من رواية الحفاظ: الثوري، وابن جريج، وابن عيينة، وأشار لضعف رواية محمد بن مسلم المخالفة.

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر قول الحافظ الدارقطني: «وخالفهم محمد بن مسلم، عن

---

(١) ينظر أمثلة أيضا على هذه الصورة الأحاديث رقم (٥٢، ١٦٥، ٢١٤) من كتاب «التتبع».

(٢) السقب: بالسين والصاد، القرب، يقال: سقبت الدار وأسقبت: أي قربت. ابن الأثير، النهاية (٣٧٧/٢) مادة (سقب).

(٣) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الحيل، باب احتيال العامل ليهدى إليه (٢٨/٩) الحديث رقم (٦٩٨٠).

(٤) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع (٨٧/٣-٨٨) الحديث رقم (٢٢٥٨).

(٥) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة (٢٧/٩) الحديث رقم (٦٩٧٧).

(٦) التتبُّع (ص٤٨٥) الحديث رقم (١٦٤).

إبراهيم بن ميسرة، ولا يلتفت إليه، يعني: لأنه ضعيف، فلا تعلل روايته الروايات الثابتة»[١].

ومحمد بن مسلم هذا، هو الطائفي، من الوسطى من أتباع التابعين، وثقه إسحاق بن منصور وعباس الدوري وابن معين وغيرهم، وقال الإمام أحمد: ما أضعف حديثه. وقال ابن مهدي: كتبه صحاح. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال ابن عدي: له غرائب، ولم أر له حديثا منكرًا[٢]. وقال الحافظ الذهبي: فيه لين وقد وثق[٣]. واستخلص الحافظ ابن حجر من هذا كله ترجمة له، فقال: صدوق يخطئ من حفظه[٤].

الصورة الثانية:

أن يذكر الاختلاف في الحديث، ثم يرجح رواية الصحيحين.

مثال ذلك[٥]:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج مسلم حديث الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله: «**إذنك عليَّ؛ أن يُرفع الحجابُ، ويُسمع سوادي**»، من حديث عبدالواحد وابن إدريس عنه[٦]، قال: تابعهما زائدة[٧]، وحفص بن غياث[٨]، وجرير[٩].

---

(١) هدي الساري (ص٣٦٠).

(٢) ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال (٤٠/٤) ترجمة رقم (٨١٧٢)، المزي، تهذيب الكمال (٤١٢/٢٦) ترجمة رقم (٥٦٠٤).

(٣) الكاشف (٢١٩/٢) ترجمة رقم (٥١٥١).

(٤) تقريب التهذيب (ص٥٠٦) ترجمة رقم (٦٢٩٣).

(٥) ينظر على هذه الصورة الأمثلة التالية من كتاب «التتبع»، الأحاديث رقم (٤٤، ٩٤، ١٠٥، ١٤٤، ٢١٣).

(٦) أخرجه من هذين الطريقين مسلم، كتاب السلام، باب جواز جعل الإذن رفع حجاب أو نحوه من العلامات (١٧٠٨/٤) الحديث رقم (٢١٦٩).

(٧) أخرجه من طريقه الإمام أحمد، المسند (٣٨٣/٦) الحديث رقم (٣٨٣٣).

(٨) أخرجه من طريقه الطحاوي، شرح مشكل الآثار (٢٥٦/٤-٢٥٧) الحديث رقم (١٥٨٦).

(٩) أخرجه من طريقه ابن منيع في مسنده، كما في إتحاف المهرة (١٦٠/٦) الحديث رقم (٥٥٦٩)، لكنه لم يذكر في إسناده عبدالرحمن بن يزيد، فرواية جرير هذه موافقة لرواية الثوري، وأظن أن ذكره فيمن تابع عبدالواحد وابن إدريس خطأ. والصواب أنه تابع الثوري في الرواية المخالفة، وهي التي أشار إليها الحافظ الدارقطني فيما يأتي.

ومما يؤكد هذا أن الحافظ الدارقطني لما سئل عن الحديث كما في كتاب العلل (٢٠٩/٥) الحديث رقم (٨٢٤)؟ أجاب: «يرويه إبراهيم بن سويد النخعي واختلف عنه؛ فرواه الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم بن =

وخالفهم الثوري، رواه عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبدالله مرسل[١]، والحكم أن يكون القول قول من زاد؛ لأنهم خمسة ثقات»[٢].

وفي هذا المثال ظاهر أن الحافظ الدارقطني رجح رواية مسلم على رواية من خالفه.

الصورة الثالثة:

أن ينتقد رواية مسلم، ويؤيد صنيع البخاري، إما من حيث اختيار الرواية الصحيحة، أو من حيث الإعراض عن الرواية المعلة، أو العكس.

مثال ذلك[٣]:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج مسلم حديث وكيع، عن هشام، عن أبيه، عن المسور: «**أن عمر استشار في إملاص المرأة[٤]**»[٥]. وهذا وهم، وخالفه أصحاب هشام؛ وهيب[٦]، وزائدة[٧]، وأبو معاوية[٨]، وعبيدالله بن موسى[٩]، وأبو أسامة، فلم يذكروا المسور، وهو الصواب ... وأخرج البخاري أحاديث من خالف، وأتى بالصواب»[١٠].

=

سويد، وقال زائدة وابن إدريس وعبدالواحد بن زياد وحفص بن غياث ومحمد بن فضيل: عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله. وخالفهم سفيان الثوري وجرير بن عبدالحميد، فروياه عن الحسن بن عبيدالله، عن إبراهيم بن سويد، عن عبدالله، ولم يذكرا بينهما أحدا».

(١) هذه الرواية أخرجها الإمام أحمد، المسند (٦/٢٠٩-٢١٠) الحديث رقم (٣٦٨٤).

(٢) التتبُّع (ص٣٧٤) الحديث رقم (١٠٠).

(٣) ينظر على هذه الصورة الأمثلة التالية من كتاب «التتبع»، الأحاديث رقم (١٠، ٣٨، ٨٥، ٨٦، ١٣٨، ١٤٩، ١٥٠).

(٤) إملاص المرأة: هو أن تزلق الجنين قبل وقت الولادة. وكل ما زلق من اليد فقد ملص. ابن الأثير، النهاية (٤/٣٥٦) مادة (ملص).

(٥) أخرجه من هذا الطريق مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني (٣/١٣١١) الحديث رقم (١٦٨٩).

(٦) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة (٩/١١) الحديث رقم (٦٩٠٥).

(٧) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة (٩/١١) الحديث رقم (٦٩٠٨).

(٨) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب ما جاء في اجتهاد القضاة بما أنزل الله تعالى (٩/١٠٢) الحديث رقم (٧٣١٧).

(٩) أخرجه من طريقه البخاري، كتاب الديات، باب جنين المرأة (٩/١١) الحديث رقم (٦٩٠٧).

(١٠) التتبُّع (ص٣٥٠) الحديث رقم (٨٥).

الصورة الرابعة:

أن ينتقد الرواية في كتابه «التتبع»، ويرجح صنيع الشيخين في كتابه الآخر العلل.

مثال ذلك[١]:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج البخاري حديث الليث، عن الزهري، عن عبدالرحمن بن كعب، عن جابر: «**كان يجمع بين قتلى أحد، ويقدم أقرأهم**»[٢]، قال: رواه ابن المبارك، عن الأوزاعي مرسلاً عن جابر، وقال سليمان بن كثير: عن الزهري، حدثني من سمع جابراً. وقال معمر: عن الزهري، عن ابن أبي صغيرة، عن جابر، وهو مضطرب»[٣].

في هذا المثال ذكر الحافظ الدارقطني الخلاف، وبين الاضطراب فيه من غير أن يرجح رواية الصحيح.

ولكن الحافظ الدارقطني لما سئل عن هذا الحديث والاختلاف فيه كما في كتابه العلل، ذكر في جوابه الاختلاف في الحديث، ثم صرح بعد ذلك بترجيح رواية البخاري، فقال: «وقول الليث أشبه بالصواب»[٤].

فهذا تصريح من الحافظ الدارقطني بترجيح رواية الليث التي أخرجها الإمام البخاري.

وفي نهاية هذا المبحث، يتبين للباحث عدة أمور، من أهمها:

١- أن الحافظ الدارقطني كان يتصف عند نقده لأحاديث في الصحيحين بالعدل والإنصاف والأمانة العلمية، فلم يكن همه مجرد النقد، بل كان هدفه الوصول للصواب في ذلك كله.

٢- أن مكانة الصحيحين عند الحافظ الدارقطني لا تختلف عن مكانتهما عند غيره من العلماء، وأحاديثهما في أعلى درجات الصحة، أما انتقاداته على شيء من أحاديثهما، فلم يقصد بذلك توجيه الطعن للصحيحين أو أحاديثهما، وإنما هدفه إبراز بعض الفوائد النقدية التي تكمن في صنيعهما.

---

(١) ينظر على هذه الصورة الأمثلة التالية من كتاب «التتبع»، الأحاديث رقم (١٠، ٢٣، ٥١، ٧٩، ٩٢، ١٠٦، ١٥٠، ١٩٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الصلاة على الشهيد (٩١/٢) الحديث رقم (١٣٤٣).

(٣) التتبُّع (ص٤٩١) الحديث رقم (١٦٩).

(٤) العلل (٣٧٣/١٣-٣٧٤) الحديث رقم (٣٢٦٢).

الفصل الثالث
قرائن التَّرجيح والألفاظ النَّقدية
عند الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع

وفيه تمهيد ومبحثان:

تمهيد

المبحث الأول : قرائن الترجيح والتعليل عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع.

المبحث الثاني : الألفاظ النَّقديّة عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع.

تمهيد

إن الحديث عن منهج الإمام الدارقطنيّ في كتابه «التتبع» ومعرفة قرائن التعليل والترجيح التي اعتمدها في نقده لأحاديث الصحيحين، والوقوف عند الألفاظ النَّقدية التي عبَّر فيها عن تعليله لتلك الأحاديث التي اشتمل عليها كتابه، كلٌّ ذلك يستلزم دراسة تلك الأحاديث والروايات دراسة تحليلية في سبيل التعرُّف على طريقته في نقده وإعلاله، أو ترجيحه لتلك الأحاديث عن طريقي الإسناد والمتن معاً مع ذكر الأسباب التي جعلته يذهب إلى إطلاق تلك الأحكام عليها بالتعليل أو بالترجيح، إن وُجد، أو بالشُّذوذ الوارد في متون بعض تلك الأحاديث التي كان يرى أنها اشتملت عليه، مع مناقشة تلك الأحكام التي أطلقها على ضوء دراسة الحديث، وعلى مقتضى أقوال الأئمَّة وأهل العلم، وبيان كل ذلك يتطلَّب تقسيم هذا الفصلِ إلى مبحثين:

المبحث الأول

قرائن التَّرجيح والتعليل عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع

وفيه تمهيد ومطلبان:

تمهيد

المطلب الأول : قرائن الترجيح عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع.

المطلب الثاني : قرائن التعليل عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع.

تمهيد

يعتمد حفاظ الحديث وعلماؤه على عدّة قرائن للترجيح بين الروايات عند وقوع اختلاف بينها، فتراهم يعتمدون على هذه القرائن من أجل ترجيح أحد وجوه الاختلاف على غيره، أو إحدى الروايات على غيرها، وتعتبر هذه القرائن من أهم وسائل الكشف عن العلل عند الاختلاف بين الروايات.

ومن المعلوم عند أهل الصنْعة أن هذه القرائن بعضها يتعلق بالإسناد، وبعضها الآخر يتعلق بالمتن.

وقبل الشُّروع في الكلام عن مضمون هذا البحث، فإنه ينبغي الوقوف عند معنى القرائن، وتوضيح المعنى المراد منها، وتعريفها لغةً واصطلاحًا.

القرائن لغة واصطلاحًا:

القرائن لغة:

القرائن جمع قرينة، وهي في اللغة: فعيلة بمعنى مفعولة، من الاقتران، وقد اقترَنَ الشيئان وتقارنا، وقرنتُ الشيءَ بالشيءِ: وصلْتُه. والقرين الصاحب(١).

والمتتبع لمعنى القرينة في معاجم اللغة يجد أن كل ما له نوع من الصلة بشيء أو يستدل به عليه يسمى قرينة.

وقد عرف الشَّريف الجرجانيُّ القرينة بتعريف موجز، فقال: القرينة: «أمرٌ يُشير إلى المطلوب»(٢).

وقال الكفويُّ: «القرينة: هي ما يوضِّح عن المراد لا بالوضع، تؤخذ من لاحقِ الكلام الدالِّ على خُصوصِ المقصود أو سابقِه»(٣).

---

(١) ابن منظور الإفريقي، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ). لسان العرب، الناشر: دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ. (٣٣٣/١٣) مادة (قرن).

(٢) الشريف الجرجاني، عليّ بن محمد بن علي (ت٨١٦هـ)، التعريفات، تحقيق جماعة من المحقّقين بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، (ص١٧٤).

(٣) أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، الكليات، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصريّ، الناشر: مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط١، (ص٧٣٤).

فهذه التعريفات، وإن اختلفت في عباراتها، إلاّ أنها متَّفقةٌ في مدلولاتها؛ فجميعُها تذهب إلى أنَّ معنى القرينة إنما هو أمرٌ، أو أمارة؛ يعني علامة تدلُّ على أمرٍ آخر، وهو المرادُ، بعد أنْ كان خافيًّا أو غير واضح.

القرائن الحديثية اصطلاحًا:

القرينة في اصطلاح المحدثين:

استعمل المحدثون قديما هذا المصطلح في كتبهم، وخاصة عند الحكم على الأسانيد والرواة، وبالرغم من كثرة استعمالهم لهذا المصطلح إلا أنني لم أقف على من عرفه أو وضع له حدًّا، ولذلك حاول بعض الباحثين من المعاصرين تعريف هذا المصطلح فقال: «القرينة هي: الأمارات التي تحتف بمتن الحديث أو رواته، أو تستنتج من ملابسات الأحوال المحيطة بهما، وتعين في الحكم على الحديث أو فهمه»[١].

وهو تعريف جيد، ويمكن للباحث صياغة التعريف بعبارة أخرى: القرائن الحديثية هي: أدلة خارجية، تحتف بالرواية، تعين في الحكم على الحديث أو فهمه[٢].

وقد قسمت القرائن هنا لنوعين:

قرائن ترجيح، وقرائن تعليل.

والفرق بينهما أن الترجيح هو جانب الصواب، والتعليل جانب الخطأ.

---

(١) عدا، عبدالغني محمد. القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث، دار البشائر، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٣٨هـ، ٢٠١٧م. (ص٣٩).

(٢) هذا التعريف أملاه عليَّ الأستاذ الدكتور أمين القضاة، المشرف على هذه الرسالة، فجزاه الله خيرًا.

المطلب الأول

قرائن التَّرجيح عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع

يعتمد المحدثون خاصة علماء العلل على القرائن للترجيح بين الروايات عند الاختلاف.

وقرائن الترجيح عديدة ومتنوِّعة، يصْعُب حصرُها والإحاطة بكل وجوهها؛ لأنّ كلَّ حديث له نقدُه الخاص به، قال الحافظ ابن حجر: «ووجوهُ الترجيح كثيرة لا تنحَصِرُ ولا ضابطَ لها بالنِّسبة إلى جميع الأحاديث، بل كلُّ حديثٍ يقوم به ترجيحٌ خاصٌّ، وإنما ينهض بذلك المُمارسُ الفَطِنُ الذي أكثَرَ من الطُّرق والرِّوايات، ولهذا لم يحكم المتقدِّمون في هذا المقام بحكمٍ كليٍّ يشمل القاعدة، بل يختلف نظرُهم بحسب ما يقوم عندهم في كلِّ حديثٍ بمفرده»[١].

وهكذا جاءت قرائنُ التَّرجيح عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه «التتبع»، على الوجه الذي سبق في كلام الحافظ ابن حجر، فهي متنوِّعة وعديدة، وقد كان يُصرِّح بذكرها أحياناً، ويمكن معرفتها واستنباطها من سياق كلامه أحيانًا أخرى، وجميع ما وقفت عليه من القرائن في كتاب «التتبع» اللحافظ الدارقطني قرائن ترجيح متعلقة بالإسناد؛ لأن نقد الحافظ الدارقطني لأحاديث الصحيحين كان موجهًا لبعض الطرق والروايات التي وقع فيها الاختلاف، فهو نقدٌ موجّه للأسانيد فقط دون المتون.

والحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» عند ترجيحه لأحد أوجه الاختلاف أو إحدى الروايات التي انتقدها في الصحيحين أو أحدهما لم يعتمد على قرينة واحدة فقط، وإنما سار على ما سار عليه الأئمّة المتقدِّمون في تنوُّعهم من حيث اعتبار مجموعةٍ من القرائن، وسأكتفي هنا بالإشارة إلى ما يمكن أن يتَّسع له هذا المقام من تلك القرائن التي استعملها الإمام الدارقطنيّ في كتابه هذا دون التوسُّع في بسطها والتعليق عليها، وما أجاب عنها بعضُ أهل العلم.

ويمكن إجمال قرائن الترجيح بما يأتي:

القرينة الأولى: الترجيح بالحفظ والإتقان:

وهي من أهمِّ القرائن التي يستعملها الأئمّة والنُّقاد في ردِّ أحاديث بعض الرُّواة لمخالفة مَنْ هم أوثق وأحفظ منهم، وقد أكثر الإمام الدارقطنيُّ من استعمال هذه القرينة في كتابه هذا، وإن لم

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧١٢).

يصرِّح بها في بعض الأحيان، إلاّ أنّي سأقتصر هنا على ذكر ما وقع فيه التَّصريح بها؛ لأنّ ذلك أقوى في الدّلالة على أنه كان يستند على هذه القرينة في الترجيح.

مثال ذلك:

قول الحافظ الدارقطني(١): «وأخرج مسلم(٢) حديثَ عثمانَ بن حكيم، عن ابن أبي عَمْرة، عن عثمان، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ صلّى الصُّبح في جماعةٍ**» من حديث الثَّوريِّ وعبدالواحد(٣)، عنه. ... وكذلك رواه محمّدُ بنُ إبراهيمَ التَّيميُّ، عن ابن أبي عَمْرةَ، عن عثمانَ، قولَهُ: قال مالكٌ والثقفيُّ وأبو عمرةَ: عن يحيى، عنه. ورفعَهُ الأبّارُ(٤) عن يحيى فلا يُحتجُّ على مَنْ وقَفَهُ؛ **لأنـهم أحفَظُ منه** ...».

فواضحٌ من كلام الإمام الدارقطنيِّ أنه ذهب إلى ترجيح رواية مالك بن أنس والثقفيِّ(٥) ومَنْ تابعهما على رواية أبي حفص عمر بن عبدالرحمن الأبّار الذي رفع هذا الحديث، كما أخرجه الطبرانيُّ في المعجم الأوسط(٦) وفي المعجم الصغير(٧) من طريق أبي الربيع الزهرانيِّ سليمان بن داود العَتَكيّ، عن أبي حفص الأبّار، به.

وقد خالفه مالك بن أنس(٨) وعبدالوهاب الثقفيُّ وأبو عمرة كما قال هنا، فرووه عن يحيى

---

(١) التَّتبُّع، (ص١٣٣) الحديث رقم (١٣٣).

(٢) صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاة العشاء والصُّبح في جماعة (٤٥٤/١)، الحديث رقم (٦٥٦)، (٢٦٠)، وتمامُ لفظِه في صحيح مسلم هو، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَبِي عَمْرَةَ، قَالَ: دَخَلَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ الْمَسْجِدَ بَعْدَ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ، فَقَعَدَ وَحْدَهُ، فَقَعَدْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ، يَا ابْنَ أَخِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم، يَقُولُ: «**مَنْ صَلَّى الْعِشَاءَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا قَامَ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَمَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي جَمَاعَةٍ فَكَأَنَّمَا صَلَّى اللَّيْلَ كُلَّهُ**».

(٣) هو ابن زياد البصري.

(٤) هو عمر بن عبدالرحمن بن قيس، أبو حفص الأبّار.

(٥) هو عبدالوهاب بن عبدالمجيد.

(٦) أبو القاسم الطبرانيّ، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله، الناشر: دار الحرمين، القاهرة، مصر، ط١ (٢٥٤/٥)، الحديث رقم (٥٢٣٩).

(٧) أبو القاسم الطبرانيّ، سليمان بن أحمد، المعجم الصغير، تحقيق: محمد شكُور محمود الحاج أمرير، الناشر: المكتب الإسلاميّ، دار عمّار، بيروت وعمّان، ط١ (٤٧/٢) الحديث رقم (٧٥٧).

(٨) ينظر: موطأ الإمام مالك بن أنس، ص١٣٢.

ابن سعيد الأنصاريِّ، بالإسناد نفسه، ولكن موقوفًا من قول عثمان بن عفان رضي الله عنه.

والحافظ الدارقطني رجَّح روايتهم بقرينة أنهم أحفظ من أبي حفص الأبّار، فقال: «فلا يُحتجُّ على مَنْ وقَفَهُ، **لأنهم أحفظُ منه**».

وهذا الحديث قد ذكره أيضًا في كتابه الآخر العلل، وذكر فيه هناك أنه وافق مالكًا في وَقْفِه بالإسناد المذكور كلٌّ من: حمّاد بن زيد وعبدالله بن المبارك وسفيان بن عيينة، وهذا من شأنه أن يزيد في قوّة هذه القرينة التي استند إليها.

إلاّ أنّ هذا لا يعني بحالٍ ذهابَهُ رحمه الله إلى إعلال هذا الحديث بكافة طُرقه، وإنما كلامه هنا مقتصرٌ على رواية مَنْ رواه عن يحيى بن سعيد الأنصاريِّ، عن محمد بن إبراهيم التَّيميِّ، عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، عن عثمان بن عفّان رضي الله عنه، لأنه قد ذهب كغيره من الأئمّة ومنهم الترمذيُّ إلى تصحيح روايتي سفيان الثوريِّ وعبدالواحد بن زياد، فقال الإمام الدارقطنيُّ بعد أن توسَّع في بيان الاختلاف في إسناده على محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيميِّ وأبي سهل عثمان بن حكيم الأنصاري: «والأشبَهُ بالصواب حديثُ الثَّوريِّ، وقد أخرجه مسلمٌ في صحيحه»[١].

وكذلك أشار الإمامُ الترمذيُّ إلى هذا الاختلاف في رفْعِه ووقْفِه، وصحَّحه، فقال: «حديثُ عثمانَ حديثٌ حسنٌ صحيح، وقد رُوِيَ هذا الحديث عن عبدالرحمن بن أبي عمرة، عن عثمان موقوفًا، ورُوِيَ من غير وجهٍ عن عثمان مرفوعًا»[٢].

وبذلك يتضح لنا أن الحافظ الدارقطني قد رجح ما رواه مسلم، وأشار لما وقع في هذه الرواية من الاختلاف، وهذا الاختلاف لم يخف على الإمام مسلم، ولذلك اختار الرواية الأسلم.

المثال الثاني:

قول الإمام الدارقطني[٣]: «وأخرجا جميعاً حديث يحيى بن سعيد القطان، عن عبيدالله، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة: قصة المسيء صلاته، وقول النبي صلى الله عليه

---

(١) أبو الحسن الدارقطنيّ، عليّ بن عمر، العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية (٣/٤٨-٤٩) الحديث رقم (٢٧٩)، مصدر سابق.

(٢) أبو عيسى الترمذيّ، الجامع الكبير (سنن الترمذي) (١/٣٤٤-٤٣٣)، الحديث رقم (٢٢١)، مصدر سابق.

(٣) التَّتبُّع (ص٢٢٣) الحديث رقم (٩).

وسلم: «**أرجع فصل فإنك لم تصل**»[١].

قال: وقد خالف يحيى أصحاب عبيدالله كلهم، منهم: أبو أسامة وعبدالله بن نمير وعيسى ابن يونس وغيرهم، ورووه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة، فلم يذكروا أباه.

ورواه معتمر، عن عبيدالله، عن سعيد مرسلاً، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم.

ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيدالله حدث به على الوجهين. والله أعلم».

فنلاحظ في هذا المثال أن الحافظ الدارقطني أيّد صنيع الإمام البخاري؛ حيث رواه البخاري على الوجهين مصححًا لهما، وقول الحافظ الدارقطني: «ويحيى حافظ، ويشبه أن يكون عبيدالله حدث به على الوجهين»، فيه إشارة من الحافظ الدارقطني لتصحيح البخاري لهذا الحديث وإقراره عليه.

واعتمد الحافظ الدارقطني في تصحيحه لهذا الحديث على قرينة الحفظ، وقدمها على قرينة العدد.

وقد تكرَّر هذا الصَّنيع من الإمام الدارقطنيِّ رحمه الله تعالى في استعماله لهذه القرينة في غير موضع من كتابه «التتبع»، فذهب إلى ترجيح رواية مَنْ هم أحفظ على مَنْ خالفهم[٢].

القرينة الثانية: الترجيح بتقديم رواية الثقة على من تُكُلِّم فيه:

هذه القرينة قريبة من سابقتها، إلا أنها تعتمد على أن يروي راويان حديثًا، يزيد أحدهما في إسناده على الآخر راويًا، فيعمد الحافظ إلى ترجيح الرواية التي وقعت الزيادة في إسنادها، بناءً على أن الذي زادها من الرواة الثقات المتقنين، وهو مقدَّم على من خالفه من الرواة ممن تُكُلِّم فيهم، ولم يذكروا تلك الزيادة.

مثال ذلك:

ما أخرجه البخاريُّ من طريق عليّ بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا قال الرَّجل لأخيه: يا كافرُ، باءَ به أحدُهما**»[٣].

---

(١) تقدم تخريجه (ص٧٠).

(٢) التتبع (ص١٣٧، ٤٥٣، ٥٣٥، ٥٣٨) الأحاديث الرقم (١٣٧، ١٤٦، ١٩٩، ٢٠١).

(٣) أخرجه البخاريّ في صحيحه، كتاب الأدب، باب مَنْ كفّر أخاه بغير تأويل، فهو كما قال (٢٦/٨) الحديث رقم (٦١٠٣).

قال الإمام الدارقطنيُّ: «قال البخاريُّ: وقال عكرمة بنُ عمّار: عن يحيى، عن عبدالله بن يزيد، سمع أبا سلمة، سمع أبا هريرة، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، مثله.

قال أبو الحسن: يحيى بن أبي كثير يُدلِّس كثيراً، ويُشبه أن يكون قولُ عكرمة بن عمّار أوْلى بالصواب؛ **لأنه زاد رجلاً، وهو ثقة**»(١).

القرينة الثالثة: الترجيح بالعدد:

تعدُّ هذه القرينة أيضا من أكثر القرائن التي سلكها حفاظ الحديث في الترجيح بين أوجه الاختلاف والروايات، وقد نصّ عليها الأئمة، قال الإمام الشافعي: «والعدد أولى بالحفظ من الواحد»(٢).

وقد سأل السلميُّ الحافظَ الدارقطنيَّ «عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات، مثل أن يروي الثوري حديثا، ويخالفه فيه مالك، والطريق إلى كل واحد منهما صحيح؟ قال: ينظر ما اجتمع عليه ثقتان يحكم بصحته، ...»(٣).

وهذه من القرائن التي أكثرَ الإمام الدارقطنيُّ من استعمالها.

مثال ذلك:

ما تتبَّع به البخاريَّ فيما أخرجه عن إسحاق بن شاهين الواسطيِّ، عن خالد بن عبدالله الطحّان، عن أبي إسحاق سليمان بن فيروز الشّيبانيّ، عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، «أنّ النّبيَّ صلى الله عليه وسلم بعثَهُ إلى اليمن، فسأله عن أشربةٍ تُصنع بها...» الحديث، وقال: «**كُلُّ مُسْكِرٍ حرام**»(٤).

قال الدارقطنيُّ: «وقال البخاريُّ: وقال جريرٌ(٥) وعبدُالواحد(٦): عن الشيبانيِّ، عن أبي

---

(١) التتبع (ص٢١٦).

(٢) الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، اختلاف الحديث، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، سنة ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م. (ص١٢٧).

(٣) السلمي، محمد بن الحسن (ت٤١٢هـ)، سؤالات السلمي للدارقطني، تحقيق: فريق من الباحثين، ط١، سنة ١٤٢٧هـ. (ص٣٦٠) رقم (٤٧٠)، وينظر: ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (٦٨٩/٢).

(٤) صحيح البخاريّ، كتاب المغازي، باب بَعْث أبي موسى ومعاذٍ إلى اليمن قبل حجّة الوداع (١٦١/٥-١٦٢)، الحديث رقم (٤٣٤٣).

(٥) هو ابن عبدالحميد.

(٦) هو ابن زياد

بُردة.

قال أبو الحسن [الدارقطني]: رواهُ **جماعةٌ من الحفّاظ** عن الشَّيبانيِّ، فخالفوا خالدًا، منهم: جريرٌ، وعبدالواحد، وابنُ فُضيل، وعليُّ بن مُسهرٍ، وعمرو بن أبي قيس، والثَّوريُّ، وإبراهيم بن الزِّبرقان، وورقَاءُ، وإبراهيم بنُ طَهْمان، وسعيد بن حازم، ومنصور بنُ أبي الأسود وغيرُهم؛ روَوْهُ عن الشَّيبانيِّ، عن أبي بُرْدة، عن أبيه، ولم يذكروا في الإسناد: سعيدَ بنَ أبي بُرْدة»[١].

يتبين من هذا المثال أن الحافظ الدارقطني اعتمد في الترجيح على قرينة العدد إذا كانوا من الحفاظ، فقدم هذه الرواية على غيرها.

القرينة الرابعة: الترجيح بالملازمة:

وهي من القرائن المهمة التي بُني عليها علم العلل في الترجيح بين الرواة المختلفين على شيوخهم المكثرين، فيكون للشيخ المكثر مجموعة من التلاميذ يروون عنه، ويمتاز واحد منهم أو أكثر بإتقان وضبط روايات هذا الشيخ أكثر من سائر تلاميذه، فيكون هذا التلميذ من خواصِّ الرواة المتقنين عن هذا الشيخ، وهذا الاختصاص يعود إلى عدة أمور، منها طول الملازمة وقِدَمها ونحو ذلك.

وقد استعمل الحافظ الدارقطني هذه القرينة في الترجيح، ولم يصرح بها إلا قليلاً.

المثال الأول على ذلك:

قال الحافظ الدارقطني[٢]: «وأخرج مسلم حديث ابن أبجر، عن واصل، عن أبي وائل، عن عمار، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: «**طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئِنَّة من فقهه**»[٣] (ح) فقال: هذا الحديث تفرد به ابن أبجر عن واصل، ... وخالفه الأعمش **وهو أحفظ لحديث أبي وائل منه.** رواه عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله، قوله: غير مرفوع. قاله الثوري وغيره، عن الأعمش».

فيلاحظ هنا أن الإمام الدارقطني رجح رواية الأعمش؛ لأنه أخص بشيخه أبي وائل من غيره.

---

(١) التتبع (ص٢٦٤) الحديث رقم (٣٥).

(٢) التتبع (ص٢٥٩-٢٦٠) الحديث رقم (٣٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٥٩٤/٢) الحديث رقم (٨٦٩) (٤٧).

المثال الثاني:

قال الحافظ الدارقطني[١]: «وأخرج حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، «**أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب والعشاء بجمع**»[٢].

قال: هذا عندي وهم من إسماعيل، وقد خالفه جماعة: شعبة والثوري وإسرائيل وغيرهم، رووه عن أبي إسحاق، عن عبدالله بن مالك، عن ابن عمر، وإسماعيل وإن كان ثقة، **فهؤلاء أقوم لحديث أبي إسحاق منه**، والله أعلم».

وهذا المثال صريح من الحافظ الدارقطني بترجيح رواية الخواص ممن هم أحفظ وأتقن لرواية شيخهم عن غيرهم من سائر الرواة عنه.

القرينة الخامسة: الترجيح برواية الراوي عن أهل بيته:

وذلك لأن الإنسان أعلم بأهل بيته من غيره.

مثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج مسلم حديث ابن عجلان، عن سعد، عن أبي سلمة، عن عائشة: «**كان في الأمم محدثون، فإن يكن في أمتي فعمر**»[٣].

وعن أبي الطاهر، عن ابن وهب، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن عائشة[٤].

وأخرجه البخاري من حديث إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، من حديث زكريا، عن سعد مثله[٥].

---

(١) التتبع (ص٤٦٣) الحديث رقم (١٥١).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة، واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جمعا بالمزدلفة في هذه الليلة (٩٣٨/٢) الحديث رقم (١٢٨٨) (٢٩١).

(٣) صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب فضائل عمر رضي الله تعالى عنه (١٨٦٤/٤) الحديث رقم (٢٣٩٨).

(٤) المصدر السابق نفسه.

(٥) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص القرشي العدوي رضي الله عنه (١٢/٥) الحديث رقم (٣٦٨٩).

والمشهور عن إبراهيم، عن أبيه، عن أبي سلمة: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال ابن الهاد: عن إبراهيم. وتابعه جماعة، **منهم: ابناه**؛ سعد ويعقوب، وأبو صالح كاتب الليث، وغيرهم»[١].

يظهر من صنيع الحافظ الدارقطني في الترجيح أنه قدّم رواية الأبناء عن أبيهم، على غيرها من الروايات.

القرينة السادسة: الترجيح بالتاريخ:

استعمل الحافظ الدارقطني هذه القرينة لإثبات عدم سماع بعض الرواة من شيوخهم الذين رووا عنهم في الأسانيد المنتقدة.

مثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني[٢]: «وأخرج مسلمٌ[٣] حديثَ معاوية بن سلاّم، عن زيد، عن أبي سلاّم[٤]، قال: قال حذيفةُ: **«كنّا بشرٍّ، فجاءنا اللهُ بخير»**.

وهذا عندي مرسلٌ؛ **أبو سلام لم يسمعْهُ من حذيفة ولا من نُظرائه** الذين نزلوا العراقَ؛ لأنّ حذيفة تُوفّيَ بعد قتْل عثمانَ رضي الله عنه بليالٍ، وقد قال فيه: «قال حذيفةُ»؛ فهذا يدلُّ على إرساله.

إلا أن هذا الحديث قد ثبت متنه بالطريق الأول الذي أخرجه مسلم[٥]، من طريق أبي إدريس الخولاني، وقال فيه: «سمعت حذيفة بن اليمان يقول ...»، وطريق أبي سلام إنما أتى به الإمام مسلم متابعة لطريق أبي إدريس الخولاني، وبهذا تثبت صحة المرسل إذا ورد من طريق

---

(١) التتبع (ص٥٣٧) الحديث رقم (٢٠٠).

(٢) التتبع (ص٢٩٦) الحديث رقم (٥٣).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكفر (١٤٧٦/٣) الحديث رقم (١٨٤٧) (٥٢).

(٤) هو مَمْطُور الحبشيّ الأعرج الدّمشقيّ، وهو والد زيد بن سلّام الراوي عنه هنا، وأبو سلام توفي سنة نيف ومئة، فيظهر أنه لم يدرك زمان عثمان رضي الله عنه.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن وتحذير الدُّعاة إلى الكفر (١٤٧٥/٣) الحديث رقم (١٨٤٧) (٥٢).

آخر موصولاً صحيحًا، وإن كان من جهة الصنعة الحديثية يبقى مرسلا.

وهكذا سار الإمام الدارقطني معتمدًا في نقده على هذه القرائن في الترجيح بين الروايات، مع التنبيه إلى أنه قد يقدم قرينة على أخرى لأسباب خاصة تظهر له في كل حديث بعينه.

وهذا أيضا يوضح لنا شيئا من أسباب اختلاف علماء الحديث في الحكم على الحديث الواحد صحة أو ضعفا.

المطلب الثاني

قرائن التعليل عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع

تقدم في المطلب السابقة ذكر (قرائن الترجيح) التي تبين الوجه الصواب في الرواية عند وقوع الاختلاف فيها، وفي هذا المطلب نبين الجانب الآخر المتعلق بـــ(قرائن التعليل).

مصطلح (قرائن التعليل) يُعدُّ من المصطلحات الدائرة على ألسنة النُّقاد من أهل الحديث، وأكثر ما يستعملونه في الأحاديث المعلَّة التي ظاهِرُها الصّحة والسلامة من الشُّذوذ والنكارة والعلل الأخرى، إلاّ أنه بعد سَبْرِهم لمجموع الروايات والطرق الواردة في الحديث الواحد، يتبيَّن لهم وجْهُ علةِ ذلك الحديث مع قرائنَ تُضمُّ إلى ذلك توضِّح تلك العلَّة وتُظهرها، مثل وَهْم الراوي أو مخالفته لِمَن هو أحفظُ وأضبطُ وأكثَرُ عددًا. وغير ذلك مما سيأتي بيانه، وفي هذا السياق جاء قول ابن الصَّلاح أثناء كلامه عن طُرق كشف العِلَّة: «ويُستعان على إدراكها بتفرُّد الراوي، وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضمُّ إلى ذلك، تُنبِّه العارفَ بهذا الشأن على إرسالٍ في الموصول، أو وَقْفٍ في المرفوع، أو دُخول حديثٍ في حديثٍ، أو وَهْمِ واهمٍ بغير ذلك»[١].

ولقد استعمل الدارقطني مجموعة من قرائن التعليل منها:

القرينة الأولى: تحديث الراوي خارج بلده وليس معه كُتبه:

هذه القرينة يعتمد عليها الحفاظ في ردّ رواية الراوي الثقة، وكانت روايته من حفظه وخارج بلده الذي اشتهر بالرواية فيه، وخالف فيها غيره من الثقات والحفاظ، فتقدم رواية الثقات الحفاظ على روايته، ويترجح أنه أخطأ في روايته لا سيما والقرينة تدل على ذلك، أنه حدّث به من حفظه وخارج بلده.

مثال ذلك:

ما ذكره الحافظ الدارقطني في أوّل كتابه «التتبع»، أن البخاريّ ومسلما أخرجا حديث عبدالأعلى بن عبدالأعلى، عن معمر بن راشد، عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَتقارَبُ الزمانُ،**

---

(١) أبو عمرو ابن الصَّلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص٩٠)، مصدر سابق.

ويُلقى الشُّحُّ، وتكثُر الفِتَنُ، ويكثُر الهَرْجُ ...»[١].

قال بإثره: «وقد تابَعَ حمّادُ بن زيد عبدَالأعلى، وقد خالفهما عبدُالرزاق، فلم يذكر أبا هريرة، وأرسلَهُ. ويقال: **إنّ معمرًا حدَّث به بالبصرة من حِفظِه بأحاديثَ وهِمَ في بعضها**، وقد خالفَهُ شعيبٌ، ويونسُ، والليثُ بنُ سعد، وابنُ أخي الزُّهريِّ: رَوَوْهُ عن الزُّهريِّ، عن حُميدٍ، عن أبي هريرة، وقد أخرجا جميعًا حديثَ حميدٍ أيضًا»[٢].

من المثال السابق يتبين أن الحافظ الدارقطني اعتمد في نقده لرواية معمر على أنه حدث بها خارج بلده من حفظه، فوهم في بعضها، لذلك رجح الحافظ الدارقطني رواية غيره من الحفاظ على روايته.

القرينة الثانية: التعليل بسلوك الجادّة في الأسانيد:

وهي قرينة استعملها علماء الحديث للكشف عن العلل، وقد عبر حفاظ الحديث عن هذه القرينة بعبارات مختلفة الفرق بينها يسير، وكلها يؤدي إلى المعنى المراد نفسه، أن الراوي سلك الطريق الأشهر في إسناد الحديث، فرواه به خطأ؛ فمن ذلك ما قاله أبو حاتم الرازي وأكثر منه، قوله: (لزم الطريق)[٣]، وقال الحاكم في ذلك: (أخذ طريق المجرة)[٤]، أما الحافظ ابن حجر فقال: (اتبع العادة)[٥]، وقد عبر عنها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» فقال: (سلك به الطريق السهل)[٦].

وهذه القرينة المتعلّقة بقلة ضبط أو غفلة أحد الرُّواة، في سلوكه الطريق المشهورة في الرواية التي يكثُر تكرارها وتردادها؛ كونها أسهل في الحفظ، ويكون الصواب في خلاف ما رواه.

---

(١) تقدم تخريجه (ص٨١).

(٢) التتبع (ص٢١٠) الحديث رقم (١).

(٣) العلل لابن أبي حاتم (١/١٠٧).

(٤) الحاكم، محمد بن عبدالله (ت٤٠٥هـ). معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، ط٢، سنة ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م. (ص١١٨).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦١٠).

(٦) التتبع (ص٥٤٠) حديث رقم (٢٠٢).

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم[١] من طريق حسين الجُعفيِّ، عن زائدة بن قدامة، عن هشام بن حسّان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: «**لا تختصُّوا يومَ الجمعة بصيام، ولا ليلتَّها بقيام**».

قال الإمام الدارقطنيُّ[٢]: «وهذا لا يصحُّ عن أبي هريرة، وإنما رواه ابنُ سيرين، عن أبي الدَّرداء، في قصّةٍ طويلةٍ لسلمانَ وأبي الدرداء، ورواه أيوب وهشام وغيرُهما كذلك. وكلُّ مَنْ قال فيه: عن أبي هريرة إنما رواهُ ابنُ سيرينَ. قيل ذلك: عن عوف، وقيل: عن ابن عيينة، عن أيوبَ، ولا يصحُّ عنهما».

فيتضح لنا أن الوهم وقع في رواية هذا الحديث على الجادة، وهي: عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. والصواب إنما هو: عن ابن سيرين، عن أبي الدرداء، بخلاف الجادة.

القرينة الثالثة: تعليل الرواية بسبب شك الراوي:

فإن شك الراوي في الرواية يدلّ على عدم ضبطه للرواية.

مثال ذلك:

ما أخرجه مسلم من أبي هريرة: «**كنا في سفرة فنفدت أزواد القوم**»[٣].

قال الحافظ الدارقطني في «التتبع»: «وأخرجه أيضاً من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أو أبي سعيد، واختُلِف فيه على الأعمش، وقيل: عن أبي صالح، عن جابر أيضاً، **وكان الأعمش يشك فيه**»[٤].

فالحافظ الدارقطني أعلّ هذا الحديث بسبب شك الأعمش فيه، ولكن يلاحظ في هذا المثال أن شك الأعمش لا يضر؛ لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول.

القرينة الرابعة: التعليل برواية الراوي من حفظه دون كتاب:

الراوي وإن كان ثقة إذا حدّث من حفظه دون الرجوع أو التوثيق من كتابه قد يخطئ في

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٠٥).

(٢) التتبع (ص٢٤٣) الحديث رقم (٢٢).

(٣) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة، وحرم على النار (٥٥/١) الحديث رقم (٢٧).

(٤) التتبع (ص٢٣٨) الحديث رقم (١٩).

روايته، وخطؤه قد يظهر بمخالفته لغيره من الحفاظ، وقد اعتمد الحافظ الدارقطني هذه القرينة في نقده لبعض الرويات.

مثال ذلك:

ما أخرجه مسلم من حديث وكيع، عن سفيان، عن أبي النضر، عن أبي أنس، عن عثمان: «**حديث الوضوء**»[(١)].

قال الحافظ الدارقطني في «التتبع»: «وهذا مما وهم فيه وكيع بن الجراح على الثوري مما يعتد به عليه. وقد خالفه أصحاب الثوري الحفاظ؛ منهم: عبيدالله الأشجعي[(٢)] وعبدالله بن الوليد[(٣)] ويزيد بن أبي حكيم[(٤)] العدنيان ومعاوية بن هشام[(٥)] ... وغيرهم، فرووه عن الثوري، عن أبي النضر، عن بسر بن سعيد، عن عثمان، وهو الصواب، ... وحديث وكيع وقوله: عن أبي النضر، عن ابن أنس، عن عثمان، **وهم منه، اشتبه عليه؛ لأنه كان يحدث من حفظه**»[(٦)].

فيلاحظ هنا أن الحافظ الدارقطني أشار لوهم وكيع وهو من الحفاظ، لأنه كان يحدث من حفظه، وخالف من هم أكثر منه عددًا، فأبدل راوٍ براوٍ آخر، فجعل في الأسناد أبا أنس بدلا من بسر بن سعيد.

وعند النظر في ترجمة وكيع بن الجراح نجد أنه من كبار الحفاظ، وكان قوي الحفظ، وهو من أثبت الناس في الثوري، فقد قال عنه الإمام أحمد: «ما رأيت أحفظ من وكيع، كان مطبوع الحفظ»[(٧)].

وقال يحيى بن معين: «ما رأيت رجلا قط أحفظ من وكيع»[(٨)].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب فضل الوضوء والصلاة عقبه (٢٠٧/١) الحديث رقم (٢٣٠).

(٢) هو عبيدالله بن عبيدالرحمن الأشجعي، أبو عبدالرحمن الكوفي، ثقة مأمون، أثبت الناس كتابا في الثوري. ينظر: تقريب التهذيب (ص٣٧٣) ترجمة (٤٣١٨).

(٣) عبدالله بن الوليد بن ميمون القرشي، الأموي، أبو محمد المكي، المعروف بالعدني، صدوق ربما أخطأ. ينظر: تقريب التهذيب (ص٣٢٨) ترجمة (٣٦٩٢).

(٤) يزيد بن أبي حكيم العدني، أبو عبدالله، صدوق. ينظر: تقريب التهذيب (ص٦٠٠) ترجمة (٧٧٠٣).

(٥) هو . ينظر:

(٦) التتبع (ص٥٠٠) الحديث رقم (١٩٥).

(٧) ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٦٤/٧).

(٨) ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٦٤/٧).

وقال علي بن خشرم: «ما رأيت بيده كتابا قطّ، إنما هو الحفظ»[١].

وقال أبو بكر محمد بن أبى عتاب الأعين: «سألت أحمد بن حنبل عن أصحاب سفيان؟ فقال: يحيى بن سعيد، ووكيع، وعبدالرحمن بن مهدي، ثم الأشجعي»[٢].

وقال يحيى بن معين: «ليس أحد في سفيان الثوري يشبه هؤلاء: ابن المبارك، ويحيى بن سعيد، ووكيع بن الجراح، وعبدالرحمن بن مهدي، وأبو نعيم. فقيل له: والأشجعي؟ فقال: الأشجعي ثقة مأمون، ولكن هاتوا من يروي عنه. قال يحيى: وبعد هؤلاء في سفيان: يحيى بن آدم، وعبيدالله بن موسى، وأبو أحمد الزبيري، وأبو حذيفة، وقبيصة، ومعاوية بن القصار، والفريابي»[٣].

فلا يُسلّم للحافظ الدارقطني أن وكيعًا أخطأ في هذه الرواية للحديث، خاصة وأن من خالفه ليسوا في درجة وكيع من الحفظ، وهو أثبت منهم كلهم في روايته عن الثوري.

القرينة الخامسة: التعليل بكثرة الاختلاف على الراوي:

هذه القرينة يعتمد عليها الحفاظ في رد الرواية التي اضطرب فيها أحد رواتها، فرواه على وجوه مختلفة، ولا يمكن التوفيق بين هذه الوجوه، أو ترجيح شيء منها على غيره، فتُرد هذه الرواية لاضطرابها، ويُقدَّم عليها غيرها.

المثال الأول على ذلك:

الحديث الذي أخرجه البخاري من حديث عبدالرحمن بن الأسود، عن أبيه، عن عبدالله: «**أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بحجرين وروثة**»[٤].

قال الحافظ الدارقطني في «التتبع»: «... عشرة أقاويل من أبي إسحاق، أحسنها إسناد الأول، الذي أخرجه البخاري، وفي النفس منه شيء، **لكثرة الاختلاف عن أبي إسحاق**، والله

---

(١) ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٦٦/٧).

(٢) ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٦٦/٧).

(٣) ابن معين، يحيى (ت٢٣٣هـ). تاريخ ابن معين، رواية الدوري، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط١، سنة ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م. (٤٥٠/٣) رقم (٢٢١٥)، وينظر: المزي، تهذيب الكمال (٤٦٦/٧).

(٤) صحيح البخاريّ، كتاب الوضوء، باب لا يستنجي بروث (٤٣/١)، الحديث رقم (١٥٦).

أعلم»[١].

فيلاحظ من المثال السابق أن الحافظ الدارقطني جعل كثرة الاختلاف في الحديث على الراوي سببا لرده.

المثال الثاني:

ما ذكر أنّ البخاريَّ أخرج من طريق الليث بن سعد، عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن عبدالرَّحمن بن كعب، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، «**أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين قتلى أحدٍ ويُقدِّم أقرأهُم**»[٢].

قال في «التتبع»: «رواه ابن المبارك، عن الأوزاعيِّ، عن الزُّهريِّ، مرسلاً، عن جابر، وقال سليمانُ بن كثير، عن الزُّهريِّ، حدَّثني مَنْ سمع جابرًا. وقال معمرٌ: عن الزُّهريِّ، عن ابن أبي صغيرةَ، عن جابرٍ، **وهو مضطربٌ**»[٣].

فيلاحظ من المثال السابق أن الحافظ الدارقطني جعل كثرة الاختلاف في الحديث سببا لرده، وإعلاله بالاضطراب.

القرينة السادسة: التعليل بتفرد الراوي عن شيخ إمام له تلاميذ كُثُر:

هذه القرينة يعتمد الحفاظ عليها برد رواية الراوي وإن كان ثقة، إذا تفرد بشيء عن شيخه ولم يروه سائر تلاميذ الشيخ نفسه.

مثال ذلك:

ما أخرجه البخاريُّ من حديث ابن عيينة، عن الزُّهريِّ، عن سهل بن سعد: «**فرَّق بين المتلاعِنَيْن**»[٤].

قال الحافظ الدارقطني في «التتبع»: «وهذا ممّا **وهِمَ فيه ابنُ عيينة من أصحاب الزُّهريِّ**، قالوا: فطلَّقها قبل أن يأمُرَهُ النبيُّ صلى الله عليه وسلم؛ فكان فِراقُه إيّاها سُنّةً. ولم يَقُل أحدٌ منهم:

---

(١) التتبع (ص٣٦٣) الحديث رقم (٩٤).

(٢) صحيح البخاريّ، كتاب الجنائز، باب دفْن الرَجلينِ والثلاثةِ في قبرٍ واحد (٩١/٢)، الحديث رقم (١٣٤٥).

(٣) التتبع (ص٤٩١) الحديث رقم (٢٠٦).

(٤) صحيح البخاريّ، كتاب الحدود، باب مَنْ أظهر الفاحشة واللطخ والتهمة بغير بينة (١٧٤/٨) الحديث رقم (٦٨٥٤).

أنَّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم فرَّق بينهما»[١].

يظهر من صنيع الحافظ الدارقطني أنه أعل الحديث بما تفرد به سفيان بن عيينة وهو ثقة عن الزهري، ولم يوافقه عليه سائر أصحاب الزهري مع كثرتهم.

القرينة السابعة: التعليل بعدم السماع:

هذه القرينة لا يعتبرها بعض الحفاظ قرينة للتعليل، إنما يجعلونها دليلا على العلة، فقد يرد في بعض الأسانيد ما يُشعر بسماع راوٍ من آخر، إلا أنه يتنبّه بعض النُّقاد إلى وجود قرائن تمنع من ثبوت سماعه منه، فيترتَّب على ذلك إعلال هذا الإسناد بالانقطاع أو بالإرسال، وبهذه القرينة قد أعلّ الإمام الدارقطنيّ مجموعة من الأسانيد في كتابه «التتبع».

المثال الأول على ذلك:

قال الحافظ الدارقطني[٢]: «وأخرج مسلم أيضاً حديث يزيد بن زريع، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين، «**أن رجلاً أعتق ستة مملوكين ...**» الحديث[٣].

قال: وهذا **ولم يسمعْهُ محمّدٌ من عمرانَ** فيما يُقال، وإنما أرسله عنه، وإنما سمعَهُ من خالدٍ الحذّاء، عن أبي قِلابة[٤]، عن أبي المهلَّب[٥]، عن عمران؛ قاله عليُّ ابنُ المَدينيِّ، عن معاذ بن معاذ، عن أشعثَ[٦]، عن محمّدٍ، عن خالدٍ الحذّاء».

المثال الثاني:

قال الحافظ الدارقطني[٧]: «وأخرج البخاريُّ[٨] عن سليمانَ بن حربٍ، عن محمّد بن

---

(١) صحيح البخاريّ، كتاب الحدود، باب مَنْ أظهَرَ الفاحشة، واللَّطْخَ والتُّهمة بغير بيِّنةٍ (١٧٤/٨-١٧٥)، الحديث رقم (٦٨٥٤).

(٢) التتبع (ص٢٨٨) الحديث رقم (٤٧).

(٣) أخرجه من هذا الطريق، مسلم، كتاب الأيمان، باب من أعتق شركا له في عبد (١٢٨٨/٣) رقم (١٦٦٨)، ولفظه: «**أَنَّ رَجُلاً أَعْتَقَ سِتَّةَ مَمْلُوكِينَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرَهُمْ، فَدَعَا بِهِمْ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَزَّأَهُمْ أَثْلاثًا، ثُمَّ أَقْرَعَ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ اثْنَيْنِ، وَأَرَقَّ أَرْبَعَةً، وَقَالَ لَهُ قَوْلاً شَدِيدًا**».

(٤) هو عبدالله بن زيد الجَرْميُّ البصريّ.

(٥) هو الجَرْميُّ البصريّ، عمُّ أبي قلابة.

(٦) هو ابن عبدالملك الحُمْرانيّ.

(٧) التتبع (ص٣١٦) الحديث رقم (٦٤).

(٨) صحيح البخاريّ، كتاب الجهاد والسِّير، باب من استعان بالضُّعفاء والصالحين في الحرب (٣٦/٤، ٣٧) =

طلحة، عن أبيه، عن مصعب، رأى سعدٌ أنّ له فضلاً، فقال النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم ....، **وهذا مرسلٌ»**.

فواضحٌ من صنيع الإمام الدارقطنيِّ أنه يذهب إلى تتبُّع هذه الروايات، فيشير إلى إعلال أسانيدها بقرينة عدم السماع، تارةً بقوله: (فلانٌ لم يسمع من فلان)، وتارةً أخرى يقول: (وهذا مرسلٌ)، وهذه الروايات وغيرها ممّا أعلها بقرينة عدم السماع لا يستلزم ضعفها، فبعضُها وإن كان صورته صورة المرسل كأحاديث مصعب بن سعد وإخوته، عن أبيهم سعد بن أبي وقّاص رضي الله عنه، إلاّ أنّ هذه الروايات قد ثبتَتْ صحيحةً ومتَّصلةً من طرقٍ أخرى، كما أجاب عنها وبيَّنها أهلُ العلم.

وفي الكتاب غيرُ ما ذكرت من القرائن، وفيما أشرتُ إليه ما يُغني عن الإسهاب في استقصائها خشية الإطالة في ذلك، كما أن بعضها قد تكرّر استعمالُه لها في الترجيح، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كلَّ حديث كان يسلُك فيه ترجيحه الخاصَّ به، وفي هذا المعنى قال الحافظ ابن رجب الحنبليّ: «قاعدة مهمّة: حُذّاق النُّقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث، ومعرفتهم بالرِّجال وأحاديثَ كلِّ واحدٍ منهم، لهم فهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أنّ هذا الحديثَ يُشبه حديثَ فلان، ولا يُشبه حديثَ فلانٍ، فيعلّلون الأحاديثَ بذلك، وهذا ممّا لا يُعبَّر عنه بعبارة تحْصُره، وإنما يرجع فيه أهلُه إلى مجرّد الفَهْم والمعرفة التي خُصُّوا بها عن سائر أهل العلم»[1].

وهكذا سار الحافظ الدارقطني في نقده لأحاديث الصحيحين، ذاكرًا بإثر كل حديث أورده السبب الذي دفعه إلى إعلاله وانتقاده، ثم يدلل على ذلك ببعض القرائن التي تدل على صحة ما ذهب إليه.

وهو في عرضه لجميع الأحاديث التي تناولها بالنقد إنما يرجع للصنعة الحديثية الصرفة، لا إلى تضعيف الحديث وردّه جملة.

ولا شك أن مجال الترجيح في مثل هذه الأحاديث لا يمكن الجزم به إلا بعد دراسة موسعة، وتبقى المسألة تدور في نطاق الاجتهاد والاختلاف.

=

الحديث رقم (٢٨٩٦)، وقد سلف اللكلام على هذا الحديث في....

(١) ابن رجب الحنبليّ، شرح علل الترمذي (١٦٣/١)، مصدر سابق.

المبحث الثاني

الألفاظ النَّقديّة عند الإمام الدارقطنيِّ في كتابه التَّتبُّع

وفيه تمهيد وأربعة مطالب:

تمهيد

المطلب الأول : الألفاظ التي تدل على الانقطاع ونفي السماع.

المطلب الثاني : الألفاظ التي تدل على نفي العدالة والضبط.

المطلب الثالث : الألفاظ التي تدل على الشذوذ أو المخالفة.

المطلب الرابع : نقد الأحاديث وإعلالها بألفاظ مفسَّرة.

تمهيد

ممّا لا شكّ فيه أنه كان للأئمّة من أهل الحديث، وخاصّةً النُّقاد منهم ألفاظٌ تدور في مصنّفاتهم، أو فيما نُقل وحكيَ عنهم، في سبيل بيانهم عن الضَّعف الوارد في بعض الروايات، وبيان عللها، وبالنَّظر إلى كتاب «التتبع» للإمام الدارقطنيِّ يُلاحظ بأنه ما كان يبتعد عن استخدام أو استعمال تلك الألفاظ التي كانت تدور على ألسنة الأئمّة المتقدِّمين، للدلالة على ضعف أو عدم صحّة تلك الأحاديث والروايات، كما أنها كانت متعدِّدة ومتنوِّعة تبعًا للعلّة التي كانت تطرأ على تلك الروايات، من جهة إسنادها أو متنها، ومنها ما يشتمل على الزيادة أو النقصان، أو إبدالِ براوٍ آخر، أو لفظة بلفظةٍ أخرى، أو حتى إسنادٍ بإسنادٍ آخر، أو غير ذلك من المتغيِّرات التي من شأنها أن تكون سببًا لإعلال تلك الروايات، على أنه عند التَّمعُّن في هذا الكتاب في سبيل محاولة الكشف عن الألفاظ النَّقدية التي غَلَبت على كلام الإمام الدارقطنيِّ في تتبُّعه لأحاديث الصحيحين، ويمكن تقسيم هذه الألفاظ أربعة أنواع، وهي:

١- من حيث الألفاظ التي تدل على الانقطاع أو نفي السماع.

٢- من حيث الألفاظ التي تدل على نفي العدالة أو الضبط.

٣- من حيث الألفاظ التي تدل على الشذوذ أو المخالفة.

٤- من حيث نقد الأحاديث وإعلالها بألفاظ مفسَّرة.

فمن خلال هذه الأنواع الأربعة بما تشتمل عليه من التفصيلات الآتي بيانها، يمكن التعرُّف على تلك الألفاظ التي كان يكرِّرها الإمام الدارقطنيّ في هذا الكتاب، وهذا بيانها على وفق الترتيب المذكور.

المطلب الأول

الألفاظ التي تدل على الانقطاع أو نفي السماع

تعددت عبارات الحافظ الدارقطني التي أطلقها لبيان الانقطاع في الإسناد أو نفي سماع الراوي من شيخه في الرواية، وهذه الألفاظ بعضها صريح بالانقطاع أو نفي السماع، وبعضها يشير إليه إشارة، وفيما يأتي ذكر لما وقفت عليه من هذه الألفاظ:

أولا: لفظ: (منقطع):

هذا اللفظ لم يستخدمه الحافظ الدارقطني كثيرًا في كتابه «التتبع»، وقد وقفت على موطن واحد أعل فيه الحافظ الدارقطني رواية بالانقطاع، وهو:

قوله في الحديث الذي أخرجه مسلم، من طريق ابْنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنَا مَخْرَمَةُ بنُ بُكَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عَبْدُاللهِ بْنُ عُمَرَ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**هِيَ مَا بَيْنَ أَنْ يَجْلِسَ الإِمَامُ إِلَى أَنْ تُقْضَى الصَّلاةُ**»[1]، قال الدارقطني: «وقد رواه جماعة عن أبي بردة من قوله. ومنهم من بلغ به أبا موسى ولم يسنده، **والصواب من قول أبي بردة منقطع** ...»، ثم ساق بعض الروايات الدالة على ذلك، ثم استدل على عدم سماع مخرمة بن بُكير من أبيه، بما ذكره عن الإمام «أحمد بن حنبل، عن حماد ابن خالد، قلت لمخرمة: سمعت من أبيك شيئاً؟ قال: لا»[2].

ثانيا: لفظ: (أسقط فلانًا):

استخدم الحافظ الدارقطني هذا اللفظ للدلالة على الانقطاع في الإسناد، وهذا قد تكرّر منه في مواطن قليلة جدًّا من كتابه «التتبع».

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه الشيخان «جميعاً حديث الأعمش، عن مجاهد، عن طاوس، عن ابن

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الجمعة، باب في الساعة التي في يوم الجمعة (٣/٥٨٤) الحديث رقم (٨٥٣).

(٢) التتبع (ص٢٧٢) الحديث رقم (٤٠).

عباس: «**في قصة القبرين وأن أحدهما كان يستبرىء من بوله**»[١]، وقد خالفه منصور؛ **فأسقط طاوساً**. وأخرج البخاري[٢] وحده حديث منصور وحده، على إسقاطه طاوساً[٣]»[٤].

ثالثا: لفظ: (لم يسمعه):

استخدم الحافظ الدارقطني ألفاظا يشير بها إلى عدم سماع الراوي من الشيخ الذي روى عنه، وهذا قد تكرّر منه في عدّة مواضع في كتابه «التتبع».

مثال ذلك:

قوله: «وأخرج مسلمٌ أيضًا حديث يزيد بن زريع، عن هشام (هو ابن حسان)، عن محمد ابن سيرين، عن عمران بن حصين، «**أنّ رجلاً أعتق ستّة مملوكين ...**» الحديثَ. وقصَّة القُرعة[٥]، قال: وهذا **لم يسمعه محمدٌ من عمران** فيما يُقال، وإنما أرسله عنه»[٦].

رابعا: لفظ: (لم يدرك):

وأحياناً كان الحافظ الدارقطني يعبِّر عن ذلك بلفظ آخر قريب من هذا اللفظ، ويدل على المعنى نفسه.

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب ما جاء في غسل البول (٥٣/١) الحديث رقم (٢١٨)، وصحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب الدليل على نجاسة البول ووجوب الاستبراء منه (٢٤٠/١) الحديث رقم (٢٩٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله (٥٣/١) الحديث رقم (٢١٦)، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ به.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٣٥٠/١): «وأخرجه أبو داود أيضا والنسائي وابن خزيمة في صحيحه، من حديث منصور أيضا، وقال الترمذي بعد أن أخرجه: رواه منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، وحديث الأعمش أصح. يعني المتضمن للزيادة، قلت: وهذا في التحقيق ليس بعلة؛ لأن مجاهدا لم يوصف بالتدليس، وسماعه من ابن عباس صحيح في جملة من الأحاديث، ومنصور عندهم أتقن من الأعمش، مع أن الأعمش أيضا من الحفاظ، فالحديث كيفما دار؛ دار على ثقة، والإسناد كيفما دار كان متصلا، فمثل هذا لا يقدح في صحة الحديث، إذا لم يكن راويه مدلسا، وقد أكثر الشيخان من تخريج مثل هذا، ولم يستوعب الدارقطني انتقاده، والله الموفق».

(٤) التتبع (ص٥٠٣) الحديث رقم (١٧٨).

(٥) صحيح مسلم، كتاب العتق، باب مَنْ أعتق شِركاً له في عبد (٢٨٨/٣) الحديث رقم (١٦٦٨).

(٦) التتبع (ص٢٨٨) الحديث رقم (٤٧)، وينظر فيه أيضاً (ص٢٧٤) الحديث رقم (٤١)، و(ص٣٩٢، ٣٩٣) الحديث رقم (١١٠)، و(ص٤٠٥، ٤٠٦) الحديث رقم (١١٩)، و(ص٤٦٧) الحديث رقم (١٥٤).

مثال ذلك:

قوله في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من طريق عبدالكريم بن الحارث، أن المستورد، قال: سمعت النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقول: «**تقوم الساعةُ والرُّوم أكثرُ الناس**»[١]، قال بإثره: «**عبدالكريم لم يُدرك المستورد، ولا أدرك أبوه الحارثُ بنُ يزيدَ**، والحديث مرسلٌ، والله أعلم»[٢].

خامسا: لفظ: (مرسل) أو: (هذا مرسل) أو: (الصواب مرسل):

استخدم الحافظ الدارقطني المرسل، وقصد به معنيين؛ أحدهما:

أحدهما: ما رواه التابعي عن النبي صلى الله عليه وسلم.

مثال ذلك:

قوله: «وأخرج مسلم، عن أبي بكر، عن علي بن حفص، عن شعبة، عن خبيب، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: «**كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع**»[٣]، والصواب مرسل، قاله معاذ وغندر وعبدالرحمن بن مهدي وغيرهم»[٤].

والمعنى الثاني: ما يدل على الانقطاع في الإسناد.

مثال ذلك:

قوله: «أخرج البخاري، عن أبي النعمان، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، أن عمر قال: «**نَذرتُ نذرًا**»[٥]، **مرسلاً**. ووصله حماد بن سلمة وجرير بن حازم ومعمر، عن أيوب. ووصله عبيدالله عن نافع»[٦].

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب تقوم الساعة والرُّوم أكثر الناس (٢٢٢٢/٤) الحديث رقم (٢٨٩٨) (٣٦).

(٢) التتبع (ص٣٤٢) الحديث رقم (٨٠).

(٣) صحيح مسلم، المقدمة، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع (١٠/١) الحديث رقم (٤).

(٤) التتبع (ص٢٢٢) الحديث رقم (٨).

(٥) صحيح البخاري، كتاب المغازي، قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ * ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ} [التوبة: ٢٥-٢٦] إِلَى قَوْلِهِ: {غَفُورٌ رَحِيمٌ} [التوبة: ٢٧] (١٥٤/٥) الحديث رقم (٤٣٢٠).

(٦) التتبع (ص٣٩٥) الحديث رقم (١١٢).

وخلاصة هذا المطلب أن الحافظ الدارقطني استخدم هذه الألفاظ للدلالة على الانقطاع أو نفي السماع، وجميع هذه الألفاظ المتقدمة تقوم مقام بعض في الدلالة على عدم الاتصال، فكان في بعض الأحيان يصرح فيقول: «منقطع»، ومرةً: «لم يسمع» وأحيانا يشير بقوله: «أسقط فلانا» أو «مرسل»، وأحيانا يعبر بقوله: «لم يدرك» للدلالة على الانقطاع.

المطلب الثاني

الألفاظ التي تدل على نفي العدالة أو الضبط

تنوعت عبارات الحافظ الدارقطني التي أطلقها لجرح بعض الرواة، وجعله علة للحديث، وفيما يأتي ذكر لما وقفت عليه من هذه الألفاظ:

أولا: قوله في الراوي: منكر الحديث:

من الألفاظ التي استعملها الحافظ الدارقطني في جرح بعض الرواة، لفظ النكارة، للدلالة على مخالفة الراوي المُتكلَّم للرواة الثقات.

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجاه جميعًا[١]، حديث مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: «**عشر من الفطرة**».

قال أبو الحسن: «خالفه رجلان حافظان: سليمان[٢] وأبو بشر[٣]، روياه عن طلق بن حبيب، من قوله. قاله معتمر، عن أبيه. وأبو عوانة، عن ابن بشر، **ومصعب منكر الحديث**[٤]،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب خصال الفطرة (٢٢٣/١) الحديث رقم (٢٦١)، ولم يخرجه البخاري، ولم أقف على من عزاه له.

(٢) هو سليمان بن طرخان التيمي، أحد السادة الثقات. ينظر في ترجمته: المزي، تهذيب الكمال (٥/١٢) ترجمة رقم (٢٥٣١).

(٣) أبو بشر جعفر بن إياس، وهو ابن أبي وحشية اليشكري، ثقة، من أثبت الناس فى سعيد بن جبير، وضعفه شعبة في حبيب بن سالم وفي مجاهد. ينظر في ترجمته: المزي، تهذيب الكمال (٥/٥) ترجمة رقم (٩٣٢).

(٤) مصعب بن شيبة بن جبر القرشي العبدري، وثقه ابن معين والعجلي، وقال ابن عدي: تكلموا في حفظه. وقال الدارقطني: ليس بالقوي ولا بالحافظ. وقال النسائي في موضع آخر: في حديثه شيء. وضعفه أبو داود، وقال الذهبي: فيه ضعف. ولخص الحافظ ابن حجر هذا كله، فقال: لين الحديث. وقد أخرج له الجماعة سوى البخاري. ينظر في ترجمته: الكاشف (٢٦٧/٢) ترجمة رقم (٥٤٦٥)، وتهذيب الكمال (٣١/٢٨) ترجمة رقم (٥٩٨٥)، وتهذيب التهذيب (١٦٢/١٠)، وتقريب التهذيب (ص٥٣٣) ترجمة رقم (٦٦٩١).

ومن المعلوم عند أهل الصنعة الحديثية أن من قيل فيه: (لين الحديث)، تقبل روايته عند المتابعة، وينظر فيه على سبيل الاعتبار، قال أبو حاتم الرازيّ: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتّى، وإذا =

قاله النسائي»[١].

ثانيا: قوله في الراوي: ضعيف:

المثال الأول:

قوله في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاريُّ من طريق مَعْن بن عيسى القَزّاز، عن أُبيِّ ابنِ عباس بن سهل بن حُنيف[٢]، عن أبيه، عن جدِّه، قال: **«وكان للنبيِّ صلى الله عليه وسلم في حائطنا فَرَسٌ يُقال له: اللُّحَيفُ»**. قال أبو عبدالله، يعني البخاريَّ: وقال بعضُهم: اللُّخَيف»[٣].

قال الإمام الدارقطنيُّ بإثره: **«وأُبيٌّ هذا ضعيفٌ»**[٤].

المثال الثاني:

قال في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم أيضًا من طريق يحيى بن سُليم، عن ابن خُثيم[٥]، عن عبدالله بن عُبيدالله بن أبي مُلَيكَة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمعتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول وهو بين ظَهْرانَي أصحابه: **«إنِّي على الحوضِ أنتظِرُ مَنْ يَرِدُ عليَّ منكم، فوَاللهِ لَيُقْتَطَعَنَّ دُوني رجالٌ، فلأَقُولَنَّ: أيْ ربِّ منِّي ومِنْ أمّتي، فيقولُ: إنّك لا تدري ما عملوا بَعْدَك، ما زالوا يَرْجِعُون على أعقابِهِم»**[٦].

=

قيل للواحد: إنه ثقة أو متقنٌ ثبتٌ، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوقٌ، أو محلُّه الصِّدق، أو لا بأس به، فهو ممّن يُكتب حديثُه ويُنظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخٌ، فهو بالمنزلة الثالثة يُكتب حديثُه ويُنظر فيه، إلا أنه دُون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يُكتب حديثُه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرَّجل بلين الحديث، فهو ممّن يُكتب حديثُه ويُنظر فيه اعتباراً». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٧/٢)، مصدر سابق.

(١) التتبع (ص٥٠٨) الحديث رقم (١٨٢).

(٢) أُبيّ بن عباس بن سهل بن حنيف، قال الذهبي: «أبيّ، وإن لم يكن بالثبت فهو حسن الحديث، وأخوه عبدالمهيمن واه». ينظر: ميزان الاعتدال (٧٨/١) ترجمة (٢٧٣).

(٣) تقدم تخريجه (ص٩٨)، وتقدم الكلام عليه.

(٤) التتبع (ص٣٢٨) الحديث رقم (٧٣).

(٥) هو عبدالله بن عثمان بن خُثيم، أبو عثمان المكيُّ، قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب، الترجمة (٣٤٦٦): «صدوق».

(٦) صحيح مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبيِّنا صلى الله عليه وسلم وصفاته (١٧٩٤/٤) الحديث رقم (٢٢٩٤) (٢٨).

قال الإمام الدارقطنيُّ بإثره: «**وابنُ خُثَيم ضعيفٌ**»[١].

ثالثا: قوله في الراوي: ليس بالقوي:

وهذا اللفظ من الألفاظ التي استخدمها الحافظ الدارقطني للدلالة على تضعيف الراوي، مع أن المعروف عند النُّقاد أنهم يطلقونه ويريدون به من يُكتب حديثه ويُنظر فيه على سبيل الاعتبار، وهو دون قولهم في الراوي: «ليِّن الحديث»[٢].

ومن أمثلة ما أطلقه لهذا اللفظ:

المثال الأول:

الحديث الذي ذكر أنه أخرجه الإمام مسلم عن شيبان، عن فرُّوخ، عن الصَّعْق بن حَزْنٍ[٣]، عن مَطَرٍ الورّاق[٤]، عن زَهْدَم الجَرْميِّ، عن أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قصَّة اليمين: «**واللهِ لا أحمِلُكُم**»[٥]، قال بإثره: «**والصَّعْقُ ومطرٌ لَيْسَا بالقويَّين**»[٦].

المثال الثاني:

ما ذكره في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم، وفيه: «**وإذا قرأ فأنْصِتُوا**»، ثم ذكر أنه

---

(١) التتبع (ص٥٥١) الحديث رقم (٢٠٩).

(٢) قال أبو حاتم الرازيّ: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتّى، ... وإذا أجابوا في الرَّجل بلين الحديث، فهو ممّن يُكتب حديثُه ويُنظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: ليس بقويٍّ، فهو بمنزلة الأولى في كَتَبَةِ حديثِهِ، إلاّ أنه دُونَهُ، وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني، لا يُطرح حديثُه، بل يُعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو: ذاهب الحديث، أو: كذّاب، فهو ساقطُ الحديث، لا يُكتب حديثُه، وهي المنزلة الرابعة». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٢/٣٧)، مصدر سابق.

(٣) الصعق بن حزن بن قيس البكري، قال الحافظ ابن حجر: «صدوق يهم، وكان زاهدًا» تقريب التهذيب (ص٢٧٦) ترجمة (٢٩٣١).

(٤) مطر بن طهمان الوراق. قال الحافظ ابن حجر: «صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف» تقريب التهذيب (ص٥٣٤) ترجمة (٦٦٩٩).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب ندب مَنْ حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتيَ الذي هو خيرٌ، ويُكفِّر عن يمينه (١٢٧١/٣) الحديث رقم (١٦٤٩) (٣).

(٦) التتبع (ص٢٧٤) الحديث رقم (٤١).

خالَفَ سليمان التَّيميَّ جماعةٌ ذكَرَهُم، فلم يقُلْ أحدٌ منهم: «**وإذا قرأ فأنْصِتُوا**»[١].

ثم قال: «وقد رُوِيَ عن عمر بن عامر[٢]، عن قتادة متابعةُ التَّيميِّ، وعمرُ **ليس بالقويِّ**؛ تركه يحيى القطّانُ»[٣].

رابعا: تركه للراوي لسوء اعتقاده:

أطلق الإمام الدارقطنيُّ بعضَ الألفاظ التي تُعدُّ في أدنى مراتب التجريح، ومن ذلك قوله في الحديث الذي أخرجه الإمام البخاريُّ من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عمران بن حِطّان، قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت: ائتِ ابنَ عبّاسٍ، قال: فسألتُه، فقال: سَلِ ابنَ عمر، قال: فسألتُ ابن عمرَ، فقال: أخبرني أبو حفص؛ يعني عمرَ بنَ الخطّاب، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «**إنما يَلْبَسُ الحريرَ في الدُّنيا مَنْ لا خَلاقَ له في الآخرة** ...» الحديثَ[٤].

قال الإمام الدارقطنيُّ بعد أن أورده في «التتبع» مختصرًا: «**وعمرانُ متروكٌ؛ لِسُوءِ اعتقادِه** وخُبْثِ رأيِهِ، والحديثُ ثابتٌ من وُجوهٍ عن عمرَ، عن عبدالله مولى أسماءَ وغيرِه، عن ابن عمرَ، عن عمرَ»[٥].

وقوله: «لسُوء اعتقادِه، وخُبْثِ رأيه»؛ وذلك لأنه كان يرى رأيَ الخوارج[٦].

قال الحافظُ ابنُ حجر: «قال أبو العبّاس المُبَرِّد: كان عمرانُ رأسَ القَعَدية من الصُّفْريّة وخطيبَهُم وشاعِرَهم. انتهى. والقَعَديّةُ: قومٌ من الخوارج كانوا يقولون بقولهم، ولا يَرَوْنَ بالخروج، بل يُزيِّنونه، وكان عمرانُ داعيةً إلى مذهبه»[٧].

---

(١) تقدم تخريجه (ص٧٦).

(٢) عمر بن عامر السلمي، اختلف قول ابن معين فيه، وثقة مرة، وضعفه أخرى، وقال ابن المديني: شيخ صالح، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق له أوهام. ينظر: الكاشف (٦٣/٢-٦٤) ترجمة رقم (٤٠٧٦)، وتهذيب الكمال (٤٠٣/٢١) ترجمة رقم (٤٢٦٣)، وتقريب التهذيب (ص٤١٤) ترجمة رقم (٤٩٢٥).

(٣) التتبع (ص٢٧٧) الحديث رقم (٤٣).

(٤) صحيح البخاريّ، كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرِّجال، وقَدْر ما يجوز منه (١٥٠/٧) الحديث رقم (٥٨٣٥).

(٥) التتبع (ص٤٠٣) الحديث رقم (١١٧).

(٦) عمران بن حطان السدوسي، قال الحافظ ابن حجر: «صدوق، إلا أنه كان على مذهب الخوارج، ويقال: رجع عن ذلك». ينظر: تقريب التهذيب (ص٤٢٩) ترجمة رقم (٥١٥٢).

(٧) هدي الساري، مقدّمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري (٤٣٢/١)، وقال أيضًا في سياق كلامه عنه: «لم =

كما أنه قد ذهب إلى تضعيف طرق بعض الأحاديث لأجل بعض الرُّواة ممّن نُقِمَ عليهم بسبب مشاركتهم في الفتنة التي جرت بين أمِّ المؤمنين عائشة وعليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنهما.

مثال ذلك:

قول الحافظ الدارقطني: «وأخرج البخاريُّ حديث مروانَ، عن زيد: **{لا يَسْتَوِي القَاعِدُونَ}**[(١)]، من حديث صالح بن كيسانَ، عن الزُّهريِّ، عن سهل بن سعد، عن مروان، عن زيد[(٢)]. **وهو صحيحٌ إلاّ عن مروان**»[(٣)].

ومروان المذكور: هو ابن الحكم بن العاص بن أميّة[(٤)]، ابن عمِّ عثمان بن عفّان رضي الله عنه: وحديثه هذا ليس له علّة حتى يذكرها الإمام الدارقطنيُّ، إلا أنه ذهب إلى عدم تصحيحه

=

يخرِّج له البخاريُّ سوى حديثٍ واحدٍ من رواية يحيى بن أبي كثير، عنه، قال: سألت عائشة عن الحرير» فساقه، ثم قال: «وهذا الحديث إنما أخرجه البخاريُّ في المتابعات، فللحديث عنده طرقٌ غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلمٌ من طريق أخرى عن ابن عمر، نحوَه».

(١) سورة النساء: الآية ٩٥.

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب قول الله تعالى: {لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ المُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى القَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الحُسْنَى وَفَضَّلَ اللّهُ المُجَاهِدِينَ عَلَى القَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا} [سورة النساء: الآيات ٩٥-٩٦]، (٢٥/٤)، الحديث رقم (٢٨٣٢)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُالعَزِيزِ بْنُ عَبْدِالله، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الزُّهْرِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الحَكَمِ جَالِسًا فِي المَسْجِدِ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ أَخْبَرَهُ: «**أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم أَمْلَى عَلَيْهِ: {لاَ يَسْتَوِي القَاعِدُونَ مِنَ المُؤْمِنِينَ}، {وَالمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ}**»، قَالَ: فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ وَهُوَ يُمِلُّهَا عَلَيَّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله، لَوْ أَسْتَطِيعُ الجِهَادَ لَجَاهَدْتُ -وَكَانَ رَجُلًا أَعْمَى- «**فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَلَى رَسُولِهِ صلى الله عليه وسلم، وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي، فَثَقُلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تَرُضَّ فَخِذِي، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ: {غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ}**».

(٣) التتبع (ص٣٠٨) الحديث رقم (٥٩).

(٤) مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تثبت له صحبة، وقال عروة: مروان لا يتهم في الحديث. ينظر: الكاشف (٢٥٣/٢) ترجمة رقم (٥٣٦٣)، والتقريب (ص٥٢٥) ترجمة رقم (٦٢٦٧).

لأجل مروان بن الحكم فقط[١].

خامسا: وصفه الراوي بأنه مدلس:

التدليس هو: أن يروي الراوي عمّن عاصرَهُ ما لم يسمعْهُ منه، مُوهِماً سماعه، قائلاً: قال فلان، أو: عن فلانٍ، ونحوه، وربّما لم يُسقط شيخَهُ وأسقَطَ غيرَهُ، ضعيفاً أو صغيرًا؛ تحسينًا للحديث، وهو على أنواع ليس هنا موضع بسطها[٢].

وهذا اللفظ من الألفاظ التي يشير بها النُّقاد إلى تجريح بعض الرُّواة إذا ما كان هذا منهم، وخصوصًا إذا ما عُرف ذلك عنه، وكان موصوفًا به، وقد وَصَف الإمام الدارقطنيُّ بعض رُواة الصحيحين بهذا الوصف.

مثال ذلك:

قوله: «وأخرج البخاريُّ حديثَ عليِّ بنِ المبارك، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم قال: «**إذا قال الرَّجلُ لأخيه: يا كافرُ؛ باءَ به أحدُهما**». قال البخاري: وقال عكرمةُ بنُ عمّار، عن يحيى، عن عبدالله بن يزيدَ، سمع أبا سلمةَ، سمع أبا هريرةَ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، مثله[٣]. قال الدارقطنيُّ: يحيى بن أبي كثير **يدلِّس كثيرًا**، ويُشبه أن يكون قولُ عكرمة بن عمّار أوْلى بالصَّواب، لأنه زاد رجلاً، وهو ثقة»[٤].

وقد فصل الحفاظ وعلماء الحديث في شأن مرويات المدلسين في الصحيحين، وبينوا أحوالها، وخلصوا إلى أن مرويات المدلسين في الصحيحين غير طاعنة في شرط الصحة، وذلك لأمرين:

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٤٤٧/١): «حمل عنه سهل بن سعد وعروة وعليّ بن الحسين وأبو بكر بن عبدالرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاريُّ أحاديثهم عنه في صحيحه لمّا كان أميرًا عندهم بالمدينة قبل أن يبْدُوَ منه الخلاف على ابن الزُّبير ما بدا، واللهُ أعلم. قد اعتمد مالكٌ على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم»، وقال في ترجمته (٦٥٦٧) من تقريب التهذيب: «لا تثبت له صحبة».

(٢) ينظر: النَّوويّ، محيي الدين يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، (ص٣٩).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب مَنْ كفّر أخاه بغير تأويل فهو كافرٌ كما قال (٢٦/٨)، الحديث رقم (٦١٠٣).

(٤) التتبع (ص٢١٦) الحديث رقم (٤)، وينظر فيه أيضاً: (ص٤٩٦) الحديث رقم (١٧٢)، و(ص٤٠٧-٤٠٨) الحديث رقم (١٢١)، وصف فيه قتادة بأنه مدلس.

أحدهما: أن العلماء قسموا المدلسين إلى عدة مراتب، وكثير من المدلسين الذين ورد ذكرهم في الصحيحين هم من المرتبتين الأولى والثانية، وأهل هاتين المرتبتين روايتهم محمولة على الاتصال، صرحوا بالسماع أو لم يصرحوا[١]، ويحيى بن أبي كثير المتقدم في المثال السابق من المرتبة الثانية من المدلسين[٢].

الثاني: أن مرويات المدلسين من المرتبتين الثالثة والرابعة، وهم الذين لا تُقبل روايتهم إلا إذا صرحوا بالسماع، فهؤلاء احتمال الانقطاع في مروياتهم غير وارد، إما بإثبات التصريح بالسماع للمدلس المعنعن الذي لا تُقبل روايته إلا بذلك، أو ما يقوم مقام تصريحه بالسماع من اعتبارات قبول عنعنة المدلس عند توافر هذه الاعتبارات[٣].

وخلاصة هذا المطلب أن الحافظ الدارقطني استخدم هذه الألفاظ للدلالة على جرح في الراوي، وعدم قبول روايته، وجميع هذه الألفاظ تقوم مقام بعض في الدلالة على علة الأحاديث التي كان يتتبَّعُها، فكان في بعض الأحيان يصرح بأن الراوي: «منكر الحديث» عند بعض أئمة الجرح والتعديل، أو «ضعيف»، وأحيانا يذكر بأن الراوي: «ليس بالقوي»، أو «يدلس»، وأحيانا يرد رواية الراوي لأنه «لا يحتج بروايته إذا انفرد»، أو «لسوء اعتقاده».

---

(١) ينظر: العلائي، جامع التحصيل (ص١١٣).

(٢) ينظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد. تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ويُعرف بطبقات المدلسين، تحقيق: عاصم القريوتي، الناشر: مكتبة المنار، عمان، ط١، سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م. (ص٣٦).

(٣) ينظر: الخلف، عواد. روايات المدلسين في صحيح البخاري، جمعها تخريجها الكلام عليها، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١. (ص٥٩١)، وله، روايات المدلسين في صحيح مسلم، جمعها تخريجها الكلام عليها، الناشر: دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١، سنة ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م. (ص٤٧٣-٤٧٤).

المطلب الثالث

الألفاظ التي تدل على الشذوذ أو المخالفة أو التفرُّد

من الأمور التي يردُّ بها الحفاظ الحديث الشذوذ أو المخالفة والاختلاف في رواية الراوي، أو تفرده بما روى، ومن أولئك الحفاظ الإمام الدارقطني، فقد انتقد بعض روايات الصحيحين بهذه العلل، وعبر عنها بألفاظ مختلفة تدل عليها، من ذلك:

أولا: قوله: تفرد به:

يُعدُّ التفرُّد من أهمِّ العلامات الدالّة على العلَّة عند الأئمّة المتقدِّمين وخاصّة النُّقاد منهم، ومن جملتهم الإمام الدارقطنيُّ، فقد استعمل هذا اللفظ في كتابه هذا غير مرّة للدَّلالة على أنّ هذا الحديث أو ذاك –فيما يرى– أنه يشتمل على علّةٍ، وقد كان ينصُّ على تفرُّد بعض الرُّواة في متون بعض الأحاديث أو أسانيدها، وأنه لم يُتابعه عليه أحدٌ، وأحيانًا يذكر مَنْ خالفه.

وتُعدُّ لفظة التفرُّد من ألفاظ النَّقد المعروفة عند الأئمّة المتقدِّمين، فكانوا إذا ما أطلقوها إنما يريدون بها في الغالب إعلال الحديث، إلا أن يكون هذا التفرُّد من إمام كبير مشهور بالعدالة، قال ابن رجب الحنبليُّ[(١)]: «وأمّا أكثر الحفّاظ المتقدِّمين، فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحدٌ، وإن لم يرْوِ الثقاتُ خلافَهُ، أنه لا يُتابَعُ عليه، ويجعلون ذلك علّةً فيه، اللهمَّ إلاّ أن يكون ممّن كثُر حفظُه، واشتهرت عدالتُه وحديثُه، كالزُّهريِّ ونحوه، وربّما يستنكرون بعضَ انفرادات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كلِّ حديثٍ نقدٌ خاصٌّ، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه».

وهذه القاعدة المذكورة عند الأئمّة المتقدِّمين فيما يتعلق بتفرُّد مَن اشتُهرت عدالتُه، وكثُرت روايتُه، وقلَّ خطؤه لسعة حفظه، ألمَحَ إليها الإمام مسلم في صحيحه، بإثر ما رواه بإسناده من غير وجهٍ عن ابن شهاب الزُّهري، ... ثم قال: وللزُّهريِّ نحوٌ من تسعين حديثاً يرويه عن النبي صلى الله عليه وسلم، لا يُشاركُهُ فيه أحدٌ بأسانيد جياد»[(٢)].

والإمام الدارقطنيُّ، وإن كان كغيره من النُّقاد قد استعمل كثيراً هذا اللفظ في كتبه الأخرى،

---

(١) ابن رجب الحنبليّ، شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢)، مصدر سابق.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الأيمان، باب مَنْ حلف باللات والعُزّى فليقُل: لا إله إلا الله (١٣٦٨/٢) الحديث رقم (١٦٤٧).

إلاّ أنه لم يتكرَّر هذا منه كثيراً في هذا الكتاب، وسببُ ذلك لا يبدو غريباً إذا ما عُرف أنّ نَقدَه هنا موجَّهٌ لأحاديثِ الصحيحين، وقلّما وُجد فيهما من الأحاديث التي تفرّد بها رجال أسانيد الشَّيخين إلاّ في بعض المواضع القليلة، وتوضيح ذلك في يأتي:

المثال الأول:

قال الإمام الدارقطنيُّ: «وأخرج مسلمٌ حديثَ ابن أبْجَرَ[١]، عن واصل[٢]، عن أبي وائل[٣]، عن عمّار، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**طُولُ صلاةِ الرَّجل وقِصَرُ خُطْبتِه مَئنّةٌ[٤] من فِقْهِهِ**»[٥]، وقال: هذا الحديث **تفرَّد به ابنُ أبْجَرَ**، عن واصلٍ؛ حدّث به عنه ابنُه عبدُالرحمن وسعيدُ بن بشير، وخالَفَهُ الأعمشُ، وهو أحفظُ لحديث أبي وائلٍ منه. رواهُ عن أبي وائل، عن عمرو بن شُرحبيل، عن عبدالله، قولَهُ غيرَ مرفوعٍ؛ قالَهُ الثَّوريُّ وغيرُه، عن الأعمش»[٦].

المثال الثاني:

وقال: «وأخرج مسلمٌ أيضًا لابن سيرينَ، عن عمرانَ بنِ حُصينٍ حديثين آخرين؛ أحدهما: حديثٌ **تفرّد به قريشُ بنُ أنسٍ**، عن ابن عونٍ، عنه، وفيه: «**أنّ رجلاً عضَّ يَدَ رجلٍ، فانْتَزَعَ يَدَهُ فَسَقَطَتْ ثَنيَّتُه؛** ...» الحديث[٧]، ولم يذكر فيه سماعَهُ منه»[٨].

فهذان الحديثان، وإن اختلفت علّةُ كلِّ واحد منهما عن الآخر، إلا أن الإمام الدارقطنيَّ قد

---

(١) هو عبدالملك بن سعيد بن حيّان بن أبجر الكوفيُّ، وهو ثقةٌ عابدٌ كما في تقريب التهذيب، (ص٣٠٨) الترجمة (٤١٨١).

(٢) هو واصل بن حيّان الأحدب الأسديّ الكوفيّ، قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٢٣١) الترجمة (٧٣٨٢): «ثقة ثبت».

(٣) هو شقيق بن سلمة الأسديّ، أبو وائل الكوفيّ، قال عنه الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب (ص٢٠٥) الترجمة (٢٨١٦): «ثقة مخضرم».

(٤) قوله: «مئنة من فقهه» أي: إنّ ذلك ممّا يُعرف به فِقهُ الرّجل، وكلُّ شيءٍ دلّ على شيءٍ فهو مئنَّةٌ له. ينظر: ابن الأثير الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢٩٠/٤)، مصدر سابق.

(٥) تقدم تخريجه (ص١٤٥).

(٦) التتبُّع (ص٢٥٩، ٢٦٠) الحديث رقم (٣٢).

(٧) صحيح مسلم، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والدّيات، باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه إذا دفَعَهُ المصُول عليه فأتلف نفسه أو عُضْوَهُ، لا ضمان عليه، (١٣٠١/٣)، الحديث رقم (١٦٧٣) (٢١).

(٨) التتبُّع (ص٢٨٩) الحديث رقم (٤٨).

دلّل على كلٍّ واحدةٍ منهما بقرينةٍ واحدة وهي التفرُّد.

وهذه اللفظةُ، وإن لم يُكثر من استعمالها في هذا الكتاب، إلاّ أنه ورد عنه استعماله لبعض الألفاظ الدّالة عليها، وخصوصاً في تتبُّعه لبعض الزيادات الواردة في مُتون بعض الأحاديث وأسانيدها، كما يأتي.

ثانيا: لفظ: (لا يحتج بروايته إذا انفرد) وهو مخالف لغيره بروايته:

استخدم الحافظ الدارقطني هذا اللفظ للدلالة عدم قبول رواية الرواي التي انفرد بها مخالفا بذلك غيره من الرواة الثقات، وتقديم رواية غيره عليه.

مثال ذلك:

ما أخرجه مسلم من طريق طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرَقِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ**»، ثم أخرجه من طريق إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى.

ذكر الحافظ الدارقطني أن الحديث اختلف فيه على يونس بن يزيد الأيلي، فرواه عنه طلحة بن يحيى وسليمان بن بلال، وذكرا لفظة: (في يمينه) في الحديث، وخالفهما الليث بن سعد وابن وهب وعثمان بن عمر بن فارس وغيرهم، فرووه عن يونس، ولم يذكروا فيه لفظة: (في يمينه)، ورجح الحافظ الدارقطني رواية الجماعة على رواية طلحة وسليمان، وذكر أسباب ترجيحه لهذه الرواية، ومنها: «فإن الذي رواه عن سليمان إسماعيل، وهو ضعيف، رماه النسائي، ... **فلا يحتج بروايته إذا انفرد عن سليمان ولا عن غيره ... فلا تقبل زيادة ابن أبي أويس عن سليمان إذا انفرد بها**»[١].

وهذا اللفظ من الألفاظ التي استخدمها الحافظ الدارقطني للدلالة على تضعيف الراوي، مع أن المعروف عند النُّقاد أنهم يطلقونه ويريدون به من يُكتب حديثه ويُنظر فيه على سبيل الاعتبار، وهو دون قولهم في الراوي: «ليِّن الحديث»[٢].

---

(١) التتبع (ص٥٢٩) الحديث رقم (١٩٥).

(٢) قال أبو حاتم الرازيّ: «ووجدت الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتّى، وإذا قيل للواحد أنه ثقة أو متقنٌ ثبتٌ، فهو ممن يُحتجُّ بحديثه، وإذا قيل له: إنه صدوقٌ، أو محلُّه الصِّدق، أو لا بأس به، فهو ممّن يُكتب حديثُه ويُنظر فيه، وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخٌ، فهو بالمنزلة الثالثة يُكتب حديثُه ويُنظر فيه، =

ثالثًا: لفظ: (ولم يقل أحدٌ ...):

وقد استعمل الدارقطني هذا اللفظ للدلالة على تفرد الراوي بلفظ من ألفاظ متن الحديث، كأن يقول مثلاً: «ولم يَقُل أحدٌ»، أو: «ولم يذكروا»، ثم يشير إلى موضع هذه الزيادة المتعلقة بالمتن أو الإسناد الدالّة على أن أحداً من الرُّواة قد تفرّد بها ولم يُتابَعْ عليها، ومن الأمثلة على ذلك.

مثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج البخاريُّ حديثَ عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، عن أبي حازم، عن سهل: «**رباطُ يومٍ في سبيل الله خيرٌ من الدُّنيا وما فيها**»[١] **لم يقُلْ هذا غيرُ عبدالرحمن**، وغيرُه أثبتُ منه، وباقي الحديث صحيح»[٢].

وهنا أيضا يتضح لنا تفرد عبدالرحمن بن عبدالله بهذا اللفظ من الحديث.

رابعًا: لفظ: (ولم يذكروا فيه ...):

وقد استعمل الدارقطني هذا اللفظ للدلالة على تفرد بعض الرواة بلفظ من ألفاظ المتن.

مثال ذلك:

قال الحافظ الدارقطني: «وأخرج مسلمٌ عن أبي خيثمة[٣]، عن إسماعيل؛ يعني: ابنَ أبي أُويس، عن سليمانَ[٤]، عن يونسَ[٥]، عن الزُّهريِّ، عن أنس، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم،

=

إلا أنه دُون الثانية، وإذا قيل: صالح الحديث، فإنه يُكتب حديثُه للاعتبار، وإذا أجابوا في الرَّجل بلين الحديث، فهو ممّن يُكتب حديثُه ويُنظر فيه اعتباراً، وإذا قالوا: ليس بقويٍّ، فهو بمنزلة الأولى في كَتَبَةِ حديثِهِ، إلاّ أنه دُونَهُ، وإذا قالوا: ضعيف الحديث، فهو دون الثاني، لا يُطرح حديثُه، بل يُعتبر به، وإذا قالوا: متروك الحديث، أو: ذاهب الحديث، أو: كذّاب، فهو ساقطُ الحديث، لا يُكتب حديثُه، وهي المنزلة الرابعة». الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، (٣٧/٢)، مصدر سابق.

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسِّير، باب فضل رباط يوم في سبيل الله (٣٥/٤)، الحديث رقم (٢٨٩٢).

(٢) التتبُّع (ص٧١) الحديث رقم (٧١).

(٣) هو زهير بن حرب.

(٤) هو سليمان بن بلال التَّيميُّ، مولاهم، أبو محمد المدنيّ.

(٥) هو يونس بن يزيد الأيليّ.

«لَبِسَ خاتماً في يمينه، فيه فصٌّ حبشيٌّ، وجَعَل فصَّه ممّا يلي كفَّه»[١]. وعن عثمان وعبّاد، عن طلحة، عن يونسَ، نحوَهُ[٢].

وهذا حديثٌ محفوظٌ عن يونسَ، حدّث به الليثُ وابنُ وهبٍ وعثمانُ بنُ عمر وغيرُهم عنه، **ولم يذكروا فيه:** «في يمينه»[٣].

والليثُ وابنُ وهب أحفظُ من سليمانَ ومن طلحة بن يحيى، ومع ذلك، فإنّ الذي يرويه عن سليمانَ إسماعيلُ، وهو ضعيفٌ رماهُ النسائيُّ (صح)[٤]، حكاه عن سلمة، عنه، فلا يُحتجُّ بروايته إذا انفرد عن سليمانَ ولا عن غيره. وأمّا طلحةُ بنُ يحيى فشيخٌ، والليثُ وابنُ وهبٍ ثقتانِ مُتقِنانِ صاحِبَا كتابٍ.

فلا تُقبل زيادة ابن أبي أُويسٍ، عن سليمانَ إذا انفردَ بها».

خامسًا: لفظ: (لم يتابع) أو: (لم يتابعه):

وقد استعمل الدارقطني هذا اللفظ للدلالة على التفرد.

وهاتان العبارتان تشملان المتن بما فيه من الزيادة، وتشمل أيضًا الإسناد وما يطرأ عليه من الزيادة والنُّقصان أو الاختلاف في تسمية بعض الرُّواة، أو الاختلاف في الوصل والوقف، أو الوصل والإرسال، ومثل هذا إنما تنشأ من الوهم أو الخطأ الذي يقع فيه بعض الرُّواة، فيخالفه آخرون، ومثل هذا يدخل في باب العلل الخفيّة التي لا يقف عليها إلاّ الجهابذة الذين تتوافر فيهم المعرفة الواسعة في علم أحوال الرجال، والقدرة على مقارنة الأسانيد والمرويّات، التي من

---

(١) صحيح مسلم، كتاب اللباس والزِّينة، باب في خاتَم الوَرِق فصُّه حبشيٌّ (١٦٥٨/١)، الحديث قم (٢٠٩٤)، قال: وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبَّادُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرَقِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، «**أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ**».

(٢) صحيح مسلم، في الكتاب والباب المذكورين في الذي قبله، برقم (٢٠٩٤) (٦٢)، قال: وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَبَّادُ بْنُ مُوسَى، قَالَا: حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى وَهُوَ الْأَنْصَارِيُّ ثُمَّ الزُّرَقِيُّ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، «أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم لَبِسَ خَاتَمَ فِضَّةٍ فِي يَمِينِهِ، فِيهِ فَصٌّ حَبَشِيٌّ كَانَ يَجْعَلُ فَصَّهُ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ».

(٣) التتبُّع (ص٤٧٢) الحديث رقم (١٥٧).

(٤) كذا في المطبوع منه، وقال محققه الشيخ مقبل بن هادي الوادعيّ رحمه الله تعالى معلّقاً عليه: «وكذا في الأصلين، ولعله: بالوضع».

شأنها أن تقود إلى كشف المخالفة وتحديدها والحكم عليها، بعد بيان الراجح منها مع الاستعانة بالقرائن الدالّة على ذلك، ومثلُ هذه الصِّيغة قد أكثرَ الإمام الدارقطنيُّ من استعمالها في هذا الكتاب قياساً بالألفاظ الأخرى التي تؤدِّي معناها، فقد توسَّع في إطلاقها على العديد من الأحاديث التي تتبَّعها مبيِّنًا ما وقع في أسانيدها أو متونها من الاختلاف بجميع أشكاله، وفيما يلي بعض الأمثلة التي استعمل فيها الإمام الدارقطنيُّ هذه الصِّيغة من صيغ النَّقد في تتبُّعه لأحاديث الصحيحين، دون الخوض في تفاصيل ما أجاب عليه أهل العلم؛ خشية الخروج عن مسار هذا المبحث.

المثال الأول:

ذكر الحافظ الدارقطني في ثاني أحاديث كتابه «التَّتبُّع» ما أخرجه الإمام البخاري عن أحمد بن شبيب بن سعد الحَبَطِيِّ، عن أبيه، عن يونسَ بن يزيدَ الأيليِّ، عن ابن شهاب الزُّهريِّ، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: «**يَرِدُ عليَّ الحوضَ رهطٌ فأقول: أصحابي...**» الحديث[1].

ثم ذكر الإمام الدارقطنيُّ ما وقع في إسناد هذا الحديث عن ابن شهاب الزُّهري من الاختلاف، فأوضح أنه قد خالَفَ يونسَ جماعةٌ، منهم: معمر بن راشد، فقال: «عن الزُّهريِّ، عن رجلٍ، عن أبي هريرة، وقال: ولو كان عن ابن المسيِّب، لم يُكنِّ عنه الزُّهريُّ ولصرَّح به، والله أعلم.

ورواه شعيب (هو ابن أبي حمزة) وعُقيل (هو ابن خالد الأيليُّ)، عن الزُّهريِّ، عن أبي جعفر محمّدِ بن عليٍّ، عن عُبيدالله بن أبي رافع، عن أبي هريرة. **ولم يُتابَعْ يونسَ** على سعيد»[2].

فمعنى ما أراد بيانهُ الإمام الدارقطنيّ من ذلك كلّه هو القول بأنّ يونسَ بنَ يزيدَ الأيليَّ قد تفرَّد بإسناد هذا الحديث عن ابن شهاب الزُّهريِّ دون سائر مَنْ رواه من أصحاب الزُّهريِّ، فلم يوافِقهُ على ذلك أحدٌ، وقد ذكر أوجه ذلك الاختلاف، ثم قال: «ولم يُتابع يونسُ على سعيد»، أي أنّ يُونس بن يزيد قد تفرَّد بهذا الإسناد عن ابن شهاب الزُّهريِّ بذِكْر سعيد بن المسيِّب.

---

(١) صحيح البخاريّ، كتاب الرِّقاق، باب في الحوض (٨/٢٠)، الحديث رقم (٦٥٨).

(٢) التتبُّع (ص١٢) الحديث رقم (٢).

المثال الثاني:

هذا المثال تعرَّض فيه الإمام الدارقطنيُّ لمتن حديث أخرجه الإمامان البخاريُّ ومسلم، قال: «وأخرجا حديثَ طارق، عن ابن المسيِّب، عن أبيه، وعن شبابة، عن شعبة، عن قتادة، عن سعيد: «**شهدنا الشَّجرةَ**»[(١)].

وأصحابُ المغازي يُنكرون ذلك، وحديثُ شبابة **لم يُتابَعْ عليه**»[(٢)].

فواضحٌ من كلام الإمام الدارقطنيِّ أنه يُعِلُّ الطريقين المرويَّتين عن سعيد بن المسيِّب،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب غزوة الحديبية (١٢٤/٥)، الأحاديث (٤١٦٢-٤١٦٥)، من عدة طرق، وهي:

٤١٦٢- حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ بْنُ سَوَّارٍ أَبُو عَمْرٍو الفَزَارِيُّ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ فَلَمْ أَعْرِفْهَا**».

٤١٦٣- حَدَّثَنَا مَحْمُودٌ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ حَاجًّا، فَمَرَرْتُ بِقَوْمٍ يُصَلُّونَ، قُلْتُ: مَا هَذَا المَسْجِدُ؟ قَالُوا: هَذِهِ الشَّجَرَةُ، حَيْثُ بَايَعَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم بَيْعَةَ الرِّضْوَانِ، فَأَتَيْتُ سَعِيدَ بْنَ المُسَيِّبِ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ سَعِيدٌ، حَدَّثَنِي أَبِي «**أَنَّهُ كَانَ فِيمَنْ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم تَحْتَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا خَرَجْنَا مِنَ العَامِ المُقْبِلِ نَسِينَاهَا، فَلَمْ نَقْدِرْ عَلَيْهَا**»، فَقَالَ سَعِيدٌ: «**إِنَّ أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم لَمْ يَعْلَمُوهَا وَعَلِمْتُمُوهَا أَنْتُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ**».

٤١٦٤- حَدَّثَنَا مُوسَى، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَدَّثَنَا طَارِقٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، «**أَنَّهُ كَانَ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، فَرَجَعْنَا إِلَيْهَا العَامَ المُقْبِلَ فَعَمِيَتْ عَلَيْنَا**».

٤١٦٥- حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَارِقٍ، قَالَ: ذُكِرَتْ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ المُسَيِّبِ الشَّجَرَةُ فَضَحِكَ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي: «**وَكَانَ شَهِدَهَا**».

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال، وبيان بيعة الرِّضوان تحت الشجرة (١٤٨٥/٣-١٤٨٦)، الأحاديث رقم (١٨٥٩) (٧٧) (٧٨) (٧٩).

(٧٧/١٨٥٩) وَحَدَّثَنَاهُ حَامِدُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، قَالَ: «**كَانَ أَبِي مِمَّنْ بَايَعَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عِنْدَ الشَّجَرَةِ**»، قَالَ: «**فَانْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ حَاجِّينَ، فَخَفِيَ عَلَيْنَا مَكَانُهَا، فَإِنْ كَانَتْ تَبَيَّنَتْ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ**».

(٧٨/١٨٥٩) وحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ، قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَبِي أَحْمَدَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ طَارِقِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، «**أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَامَ الشَّجَرَةِ**»، قَالَ: «فَنَسُوهَا مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ».

(٧٩/١٨٥٩) وحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «**لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ فَلَمْ أَعْرِفْهَا**».

الأولى: رواه الشيخان من طرقٍ عن طارق بن عبدالرحمن، عن سعيد بن المسيَّب، عن أبيه، وهذه الطريق قد أعلَّها بما ورد من كلام أصحاب المغازي كالواقديّ ومصعب الزُّبيري[١].

وأما الطريق الثانية، وهي رواية شبابة (وهو ابن سوّار أبو عمرو الفزاريّ)، عن شعبة ابن الحجّاج، عن قتادة بن دعامة، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبيه المسيِّب بن حَزْن، فهذه قد أعلَّها كما قال بأن «شَبَابة لم يُتابَعْ عليه»، فهذا يعني -كما قال- بأنّ شبابة بن سوّار الفزاريَّ قد تفرَّد بهذا الحديث عن شعبة بن الحجّاج دون سائر أصحاب شعبة، وفي هذا الكتاب أمثلة أخرى استعمل فيها الإمام الدارقطنيُّ هذه الصِّيغة من صيغ النقد[٢]، فهذه الصِّيغة وصيغة: «ولم يقُلْ أحدٌ» أو: «ولم يذكروا» كلّها تؤدّي إلى معنًى واحدٍ، وهو التفرُّد.

سادسًا: لفظ: (لم يروه فيما أعلم عن فلان غير فلان):

وقد استعمل الدارقطني هذا اللفظ للدلالة على التفرد.

مثال ذلك:

ما أخرجه مسلم، عن ابن مثنى وابن بشار، عن غندر، عن شعبة، عن قتادة، عن مطرف، عن عمران بن حصين، «**أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين حجة وعمرة، ثم لم ينزل كتاب ...**» الحديث[٣]. وأخرجه أيضاً عنهما، عن غندر، عن شعبة، عن حميد بن هلال، عن مطرف. وحديث شعبة، عن حميد بن هلال صحيح، وحديث قتادة إنما رواه غندر، عن سعيد بن أبي عروبة، لا عن شعبة، **ولم يروه فيما أعلم عن شعبة غير بقية**»[٤].

فأعل الحافظ الدارقطني الحديث بتفرد بقية، وهو شامي، في روايته عن شعبة، وهو عراقي.

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٥٢/١٠) في سياق ترجمته للمسيِّب بن حزن (٢٩٠)، والد سعيد ابن المسيّب: «زعم الواقديُّ ومصعبٌ الزُّبيريُّ أنه من مُسلمة الفتح، ولم يصنعا شيئاً، فقد ثبت في الصحيح أنه شهد الحديبية».

(٢) ينظر مثلاً: (ص٢٢٠) الحديث رقم (٦) و(ص٢٢١) الحديث رقم (٧)، و(ص٢٦٨-٢٦٩) الحديث رقم (٣٨)، و(ص٣٢٣) الحديث رقم (٦٨)، و(ص٧٢) الحديث رقم (٧٢)، و(ص٣٦٩) الحديث رقم (٩٧) و(ص٤٦٠) الحديث رقم (١٥٠)، و(ص٥٠٢) الحديث رقم (١٧٧).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب جواز التمتع (٨٩٩/٢) الحديث رقم (١٢٢٦).

(٤) التتبُّع (ص٢٨٧) الحديث رقم (٤٦).

سابعًا: لفظ: (غير محفوظ):

وقد استعمل الدارقطني هذا اللفظ للدلالة على ردِّ الحديث.

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه مسلم، من طريق سُهَيْلٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ عَلَى حَاجَتِهِ، فَلَا يَسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ، وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا**»[1].

قال الحافظ الدارقطني: «وهذا **غير محفوظ عن سهيل**، وإنما هو حديث ابن عجلان، حدث به الناس عنه، منهم: روح بن القاسم، كذلك قال أمية بن يزيد»[2].

بين الحافظ الدارقطني أن الحديث من طريق سهيل بن أبي صالح، شاذ، وأن المحفوظ ما رواه روح بن القاسم وغيره، عن محمد بن عجلان المدني، عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح ذكوان السمان، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ثامنًا: لفظ: (خالف):

استخدم الإمام الدارقطني الألفاظ التي تدل على المخالفة لبيان العلل التي يشير إليها في هذا الكتاب، وقد تعدَّدت أنواعها بحسب العلّة الواردة في الإسناد أو المتن، وتكون غالبًا متعلّقة بالزيادة التي يزيدها بعضهم فيه، وسأذكر هنا صورتين لاستعماله لهذه اللفظة، مع التمثيل لكل صورة.

الصورة الأولى: استخدامه للدلالة على ما يقع من الأوهام من بعض الرواة في الإسناد:

مثال ذلك:

ما في الحديث الذي أخرجه البخاريُّ ومسلم من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى الساميّ، عن معمر بن راشد، عن سعيد بن المسيِّب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**يَتقارَبُ الزمانُ، ويُلقى الشُّحُّ، وتكثُر الفِتَنُ، ويكثُر الهَرْجُ** ...»، قال: «**وقد خالفهما** عبدالرزاق، فلم يذكر أبا هريرة وأرسله، ويُقال: إنّ معمرًا حدّث به بالبصرة من حفظِه بأحاديث وهِمَ في بعضها، **وقد خالفَهُ** شعيبٌ ويونس والليث بن سعد وابنُ أخي الزُّهريّ،

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الطهارة، باب الاستطابة (٢٢٤/١) الحديث رقم (٢٦٥).

(٢) التتبُّع (ص٢٣٤) الحديث رقم (١٧).

رووه عن الزُّهريِّ، عن حميد، عن أبي هريرة»[١]. فالعلّة التي أشار إليها هي المخالفة، وهي متعلّقة بالإسناد، بسبب الوَهْم الذي دخل على معمر، فوصل الحديث مرّةً، والمحفوظ فيه بالإسناد المذكور الإرسال، وذكر فيه قرة سعيد بن المسيِّب، بدلاً من حميد بن عبدالرحمن.

ومن الأمثلة عليه أيضا:

ما قاله في الحديث الذي أخرجه البخاريُّ من طريق عبدالواحد بن زياد، عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد بن جبر المكيّ، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم: «**مَنْ قتَل معاهَدًا لم يَرَحْ رائحة الجنة، وريحُهَا يوجد من أربعين**»[٢].

قال: «**خالفه مروان بن معاوية**؛ فرواهُ عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن جُنادة بن أبي أميّة، عن عبدالله بن عمرو، وهو الصواب»[٣].

والعلّة التي أشار إليها الإمام الدارقطنيّ في هذا الحديث هي المخالفة أيضًا، وهي متعلّقة بالإسناد أيضًا، وسببها ما وقع لعبدالواحد بن زياد من حذف الواسطة التي بين مجاهد بن جبر وبين عبدالله بن عمرو، فلم يذكر جنادة بن أبي أميّة، ثم ذكر أنّ الصواب ما قاله مروان بن معاوية، الذي زاد في الإسناد ذِكر: (جنادة بن أبي أميّة) بينهما، وأمثلة هذه الصيغة من ألفاظ العلل المتعلقة بالإسناد عديدة، ويضيق المقام هنا عن تتبُّعها والإشارة إليها[٤].

الصورة الثانية: استخدامه للدلالة على ما يقع من الأوهام من بعض الرواة في المتن:

مثال ذلك:

قوله في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم عن محمد بن عبدالله بن نُمير، عن أبي أسامة حمّاد بن أسامة، عن حبيب ابن الشَّهيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «**في كلِّ صلاةٍ قراءة**»، فما أسْمَعَناهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم[٥].

---

(١) قد سبق تخريج هذ الحديث والكلام عليه، أثناء الفصل الثاني، المبحث الأول (ص٨١-٨٢).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب إثم مَنْ قتل معاهدًا بغير جُرم (٤/٩٩) الحديث رقم (٣١٦٦).

(٣) التتبع (ص٢٥٥) الحديث رقم (٢٩).

(٤) ينظر على سبيل المثال لا الحصر، كتاب التَّتَبُّع (ص٢١٦) الحديث رقم (٤)، و(ص٢٥٣) الحديث رقم (٢٨)، و(ص٢٩١) الحديث رقم (٥٠)، و(ص٩٢، ٩٣) الحديث رقم (٩٢)، و(ص١٠٠) الحديث رقم (١٠٠)، و(ص٤٠٢) الحديث رقم (١١٦).

(٥) صحيح مسلم، كتاب الصَّلاة، باب ما أسمعَهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في القراءة وما أخفاهُ =

قال: «وهذا لم يرفع أوّله إلاّ أبو أسامة؛ **وخالفه** يحيى القطان وسعيد بن أبي عروبة، وأبو عبيدة الحدّادُ وغيرُهم؛ رووه عن حبيب ابن الشَّهيد، عن عطاء، عن أبي هريرة، قال: «**كلُّ صلاةٍ قراءةٌ، فما أسْمَعنَاهُ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أسمعناكم**»؛ جعلوا أوّل الحديث من قول أبي هريرة، وهو الصواب. وكذلك رواه قتادة وأيوبُ وحبيبٌ المعلّمُ وابنُ جُريج»[١].

تاسعًا: لفظ: (واختلف عنه):

استخدم الحافظ الدارقطني هذا اللفظ: «واختُلف عنه»، لبيان اختلاف التلاميذ على شيخهم[٢].

مثال ذلك:

ما أخرجه الشيخان البخاري ومسلم، من طريق اللَّيْثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «**إِذَا زَنَتْ أَمَةُ أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا، فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ، وَلَا يُثَرِّبْ**»[٣].

قال الحافظ الدارقطني: «وقد رواه جماعة عن سعيد؛ منهم: عبيدالله بن عمر، **واختلف عنه**، فقال يحيى الأموي ومحمد بن عبيد: عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، كقول ليث. **وخالفهما** معتمر وأبو أسامة وابن نمير وابن المبارك وعبدة بن سليمان وعقبة بن خالد؛ رووه عن عبيدالله، عن سعيد، عن أبي هريرة. **واختلف عن** ابن إسحاق، فقال عبدة: عنه، عن سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، كقول ليث، **وخالفه غير واحد**. ورواه أيوب بن موسى وإسماعيل بن أبي أمية وأسامة بن زيد وغيرهم، عن سعيد، عن أبي هريرة، ولم يذكروا أباه. ورواه هشام بن حسان وابن عيينة، عن أيوب بن موسى. ورواه الثوري وغيره، عن أسامة بن زيد. وأخرجهما مسلم على اختلافهما، وأما البخاري فأخرج حديث ليث وحده»[٤].

هذا الاختلاف الكبير الذي وقع في رواية الحديث جعله الحافظ الدارقطني علة يُنتقد بها

=

(٢٩٧/١)، الحديث رقم (٣٩٦) (٤٤).

(١) التتبع (ص٢٣٩) الحديث رقم (٢٠).

(٢) ينظر مثلاً فيه: (ص٢٣٠، ٢٣١) الحديث رقم (١٥)، و(ص٤٣٦) الحديث رقم (١٣٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب البيوع، باب بيع العبد الزاني (٧١/٣) الحديث رقم (٢١٥٢)، ومسلم، كتاب الحدود، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنى (١٣٢٨/٣) الحديث رقم (١٧٠٣).

(٤) ينظر مثلاً فيه: (ص٢٣٠-٢٣١) الحديث رقم (١٥)، وينظر فيه: (ص٤٣٦) الحديث رقم (١٣٧).

الحديث.

وخلاصة هذا المطلب أن الحافظ الدارقطني استخدم بعض الألفاظ السابقة للدلالة على التفرد، وجميع هذه الألفاظ تقوم مقام بعض في الدلالة على علّة الأحاديث التي كان يتتبَّعُها، فكان في بعض الأحيان يقول: «تفرّد»، ومرةً: «لم يقل هذا» أو «لم يذكر هذا» أو «لم يتابع»، وقد يجمع بينهما في سياق تتبُّعِه للحديث الواحد كما في الأمثلة السابقة، وإن كان استعماله للفظ: «ولم يقل» ونحوه أكثر من استعماله للفظة «تفرّد» في هذا الكتاب خصوصًا[١].

كما يتَّضح لنا مما تقدم أنّ لفظ (المخالفة) من الألفاظ التي أكثر الإمام الدارقطنيُّ من استعمالها لِمَا لهذا المفهوم من الأهميّة من جهة ترتُّب الأحكام عليها، وبخاصة إذا ما كانت هذه المخالفة ناشئةً من جهة بعض الرُّواة الذين لم يبلغوا درجة الحفظ والإتقان في جانب مَنْ خالفهم الذين بلغوا هذه الرُّتبة، فتُصبح هذه المخالفة علّةً قادحة، بخلاف ما إذا كانت هذه المخالفة ناشئةً من جانب بعض الرُّواة الثقات الحفّاظ الموصوفين بالإتقان، وخالفهم بعض مَنْ لم يبلغوا درجتهم، سواء في الإسناد أو المتن، فإنّ مخالفة أمثال هؤلاء لا تضرُّ، وحينها لا تكون علّة قادحة على مقتضى ما أوضحته.

---

(١) ينظر مثلاً فيه: (ص٢١٢) الحديث رقم (٢) و(ص٢٧٧)، الحديث رقم (٤٣) و(ص٤٨٣) الحديث رقم (١٦٢)، و(ص٤٨٨) الحديث رقم (١٦٦).

المطلب الرابع

نقد الأحاديث وإعلالها بألفاظ مفسّرة

استعمل الحافظ الدارقطني بعضا من الألفاظ العامة، التي تدل على رد الرواية، وعدم قبولها، لوجود علة فيها، وعبر عن هذه العلل بألفاظ مختلفة، نحو: (خطأ، وهم، لا يصح، اضطرب الحديث، ...)، وفيما يلي بيان للألفاظ التي أطلقها الحافظ الدارقطني لبيان الخطأ والوهم والاضطراب، والتدليل على ذلك ببعض الأمثلة:

أولا: لفظة: (خطأ):

المراد بالخطأ عند الإمام الدارقطنيّ وغيره من النُّقاد، هو ما كان خلاف الصَّواب والصَّحيح، والمقصود به عندهم ما كان من بعض الرُّواة من غير تعمُّد، وهذا الخطأ يدخل فيه الزيادة والنُّقصان، والتقديم والتأخير، وإبدال راوٍ بآخر، أو إسناد بإسنادٍ آخر، أو لفظةٍ بلفظةٍ أخرى وغير ذلك، وقد استخدم الإمام الدارقطني هذا اللفظ في الحكم على بعض الأحاديث أو الرواة.

مثال ذلك:

تتبُّع الحافظ الدارقطني للحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من طريق عَبْدَةَ بن سليمان الضَّبيِّ، عن عُبيدالله بن عمر العُمريِّ، عن عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: نَفِسَتْ أسماء بمحمّدِ بن أبي بكر، فأمر النبيُّ صلى الله عليه وسلم أبا بكرٍ «**يَأمُرُهَا أنْ تَغْتَسِلَ وَتُهِلَّ**»[(١)].

قال الإمام الدارقطنيُّ: «خالفه مالكٌ، عن عبدالرحمن، عن أبيه؛ مرسلاً، ليس فيه عائشة؛ وهو الصواب، **وحديثُ عَبْدة خطأ**»[(٢)].

فكما هو واضحٌ وبيِّنٌ من كلام الإمام الدارقطنيّ أنه قد أشار إلى العلَّة الواردة في إسناد هذا الحديث، وهي ما أخطأ فيه عَبْدةُ بن سليمان، فيما رواه عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه،

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الحجّ، باب إحرام النُّفساء واستحباب اغتسالها للإحرام (٨٦٩/٢)، الحديث رقم (١٢٠٩) (١٠٩).

(٢) التتبُّع (ص٥٤٥) الحديث رقم (٢٠٥).

وزاد فيه ذِكْر عائشة رضي الله عنها، وقد خالفَهُ في ذلك مالكٌ، وهو إمامٌ وحجّة، فلم يتجاوز به القاسمَ بنَ محمد؛ ولذلك صوّب روايته الدارقطنيُّ، بخلاف عَبْدَةَ بن سليمان، فقال عنها بأنها «خطأ»، فهذا يكشف أنّ لفظة «خطأ» إنما تعني عنده ما يوافق معناها اللُّغويِّ عند أهل اللغة كما هو عند أهل الاصطلاح وهو خلاف الصواب.

ثانيا: لفظ: (لا يصح):

وهذا لفظ صريح في نفي الصحة عن اللفظ الذي انتقده الحافظ الدارقطني.

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه مسلم «من حديث ابن أبي زائدة، عن الأعمش، عن عمارة، عن أبي عطية، في «**تعجيل الإفطار والصلاة**»[1]، من حديث أبي معاوية أيضاً تابعهما الثوري وزائدة وغيرهما، وقال شعبة: عن الأعمش، عن خيثمة، **ولا يصح**[2]»[3].

هذا اللفظ انتقد به الحافظ الدارقطني رواية خالفت رواية الصحيحين، بأنها لا تصح، وهو بذلك يوافق البخاري ومسلما على تصحيح حديثهما.

ثالثا: لفظ: (لا يثبت):

وهذا كسابقه لفظ صريح في نفي ثبوت الرواية أو اللفظ الذي انتقده الحافظ الدارقطني.

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه الشيخان البخاري ومسلم، من طريق شعبة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة، قصة مجيء أهل نجران، وفيه: «**لأبعثن رجلاً أميناً**»[4]، زاد مسلم: الثوري

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الصيام، باب في فضل السحور وتأكيد استحبابه، واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر (٧٧٢/٢) الحديث رقم (١٠٩٩) (٥٠).

(٢) هذه الرواية التي انتقدها الحافظ الدارقطني بأنها لا تصح، لم يخرجها مسلم، إنما أخرجها النسائي في سننه، كتاب الصيام، باب قدر ما بين السحور وبين صلاة الصبح (١٤٣/٤) الحديث رقم (٢١٥٨)، والإمام أحمد في مسنده (٢٥٩/٤٠) الحديث رقم (٢٤٢١٣)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (١٠٧/٣) الحديث رقم (١٦١٥)، والفريابي في الصيام (ص٦١) الحديث رقم (٩٢).

(٣) التتبُّع (ص٥٥٩) الحديث رقم (٢١٤)، وينظر فيه أيضا (ص٢٦٨) الحديث رقم (٣٨).

(٤) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب مناقب أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه (٢٦/٥) الحديث رقم (٣٧٤٥)، وصحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنه، باب فضائل أبي عبيدة بن الجراح رضي

=

عن أبي إسحاق مثله. قال: رواه إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن عبدالله بن مسعود[١]، **ولا يثبت قول إسرائيل»**[٢].

هذا اللفظ انتقد به الحافظ الدارقطني رواية خالفت رواية الصحيحين، بأنها لا تثبت، وهو بذلك يوافق البخاري ومسلما على تصحيح حديثهما، قال الحافظ ابن حجر: «فقد وافقهما على تصحيحه عن حذيفة»[٣].

رابعًا: لفظة: (وهم):

استخدم الإمام الدارقطني هذه اللفظ في الحكم على بعض الرواة.

مثال ذلك:

قوله في الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم من طريق عمرو بن يحيى المازنيِّ، عن سعيد ابن يسار، عن ابن عمرَ رضي الله عنهما، قال: «**رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يُصلِّي على حمارٍ وهو موجِّهٌ إلى خيبَر**»[٤].

فقال بإثره: «وخالفَهُ أبو بكر بنُ عمرَ، عن أبي الحُباب، فقال: على البعير[٥]. وكذلك قال جابرٌ[٦] وغيرُه[٧]، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم.

=

الله تعالى عنه (٧٧٢/٢) الحديث رقم (١٠٩٩).

(١) هذه الرواية أخرجها ابن ماجه في سننه، المقدمة، باب فضل أبي عبيدة بن الجراح رضي الله عنه (٤٩/١) الحديث رقم (١٣٩)، والإمام أحمد في مسنده (٤٥/٧-٤٦) الحديث رقم (٣٩٣٠)، بنحو حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٢) التتبُّع (ص٢٩٥) الحديث رقم (٥٢).

(٣) هدي الساري (٣٦٧/١).

(٤) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقَصْرها، باب جواز صلاة النافلة على الدابّة في السَّفر حيث توجَّهت (٤٨٧/١)، الحديث رقم (٧٠٠) (٣٥).

(٥) رواية أبي بكر بن عمر: وهو ابن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، عن أبي الحُباب: وهو سعيد بن يسار، أخرجها مسلم في صحيحه في الكتاب والباب المذكورين في الحديث السالف قبله (٤٨٧/١)، الحديث رقم (٧٠٠) (٣٦).

(٦) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجمعة، باب صلاة التطوُّع على الدابّة وحيثما توجَّهت به (٤٤/٢) الحديث رقم (١٠٩٤).

(٧) يعني أخرج حديثي عمرو بن يحيى المازنيّ وأبي بكر بن عمر، وقد سلف تخريجهما.

وأخرجهما مسلمٌ، ولم يخرِّج البخاريُّ حديثَ عمرو بن يحيى، وأخرَجَ الآخَرَ[١]. ومَنْ روى أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم صلّى على حمارٍ، **فهو وَهَمٌ**، والصوابُ من فِعْل أنسٍ، والله أعلم»[٢].

وهذا اللفظ يعني أيضا خلاف الصواب.

خامسًا: لفظ: (والصواب كذا):

مثال ذلك:

كثيرًا ما كان يستغني الإمام الدارقطني عن ذكر لفظي «خطأ» أو «وَهَم»، ويستعيض عنهما بما يدلُّ عليهما، فيقول بعد أن يشير إلى علّة الحديث الذي تتبَّعه: «**والصواب** مرسل»[٣]، أو: «**والصواب** من قول فلان»[٤]، فيسمِّي الرَّجلَ، أو يقول: «**والصواب**، والله أعلم، موقوف»[٥]، و: «**الصواب** قولُ مَنْ لم يذكُر: عن أبيه»[٦]، مثلاً، وأشباه هذه الأقوال بحسب العلّة التي أشار إليها.

سادسًا: لفظ: (وفي هذا نظر):

وهذا اللفظ أراد به الحافظ الدارقطني رواية الحديث على وجوه مختلفة، ولا يمكن الجمع أو الترجيح بينها:

مثال ذلك:

الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم، من طريقين عن «ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «**ويهل أهل العراق من ذات عرق**»[٧]، **وفي هذا**

---

(١) يعني حديث أبي بكر بن عمر، وهو في صحيحه، كتاب الجمعة، باب الوتر على الدابّة (٢/٢٥) الحديث رقم (٩٩٩).

(٢) التتبُّع (ص٤٥٧) الحديث رقم (١٤٨).

(٣) ينظر: التتبُّع (ص٢٢٢) الحديث رقم (٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق، (ص٢٧٢) الحديث رقم (٤٠).

(٥) ينظر: المصدر نفسه، (ص٣٧٧) الحديث رقم (١٠٢).

(٦) ينظر: المصدر نفسه، (ص٤٦٦) الحديث رقم (١٥٣).

(٧) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب مواقيت الحج والعمرة (٢/٨٤٠-٨٤١)، الحديث رقم (١١٨٣) (١٦، ١٨)، من حديث أبي الزبير، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ، فَقَالَ: سَمِعْتُ -ثُمَّ انْتَهَى =

نظر»[١].

هذا اللفظ انتقد به الحافظ الدارقطني رواية الإمام مسلم للحديث مرفوعًا، بأن في رفعه نظر؛ لأن راوي الحديث شك في ذلك.

سابعًا: لفظ: (يضطرب فيه):

وهذا اللفظ لم يستخدمه الحافظ الدارقطني كثيرًا، ويعني به الإمام الدارقطني غالبا رواية الراوي للحديث على وجوه مختلفة، ولا يمكن الجمع أو الترجيح بينها:

مثال ذلك:

ما أخرجه «مسلم من حديث أبي الأحوص، عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عبدالله: أن رجلاً قال: «**عالجت امرأة، فأصبت منها ما دون الجماع، فنزلت: {وَأَقِمِ الصَّلاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا}**[٢] ...» الحديث[٣]. وأخرجه أيضاً عن أبي موسى، عن أبي النعمان الحكم ابن عبدالله، عن شعبة، عن سماك، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبدالله. قال: رواه إسرائيل مثل أبي الأحوص. وقيل: عن أبي عوانة كذلك أيضاً. وقال خالد السمتي: عنه، عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، بلا شك. وقال أسباط بن نصر: عن سماك، عن إبراهيم، عن الأسود وحده. وقال أبو قطن وأبو زيد الهروي: عن شعبة، عن سماك، عن إبراهيم، عن خاله، عن عبدالله، ولم يسم خاله هذا. وقال شريك: عن سماك، عن إبراهيم، عن علقمة وحده، عن عبدالله. وقال الثوري: عن سماك، عن إبراهيم، عن عبد الله بن يزيد الصائغ، عن عبدالرحمن ابن يزيد، عن عبدالله خاله والفضل السيناني. وقال الفريابي: عن الثوري، عن الأعمش وسماك،

=

فَقَالَ: أُرَاهُ يَعْنِي- النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. هذا لفظ الرواية الأولى.

وقال في الرواية الثانية: أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِاللهِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا يُسْأَلُ عَنِ الْمُهَلِّ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ -أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالَ ... وذكر الحديث.

(١) التتبُّع (ص٤٨٩) الحديث رقم (١٦٧).

(٢) سورة هود: الآية ١١٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب التوبة، باب قوله تعالى: {إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ} [سورة هود: الآية ١١٤] (٢١١٦/٤) الحديث رقم (٢٧٦٣) (٤٢).

وأخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة كفارة (١١١/١-١١٢) الحديث رقم (٥٢٦)، من طريق أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود به.

عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد الصائغ، وكان **سماك يضطرب فيه**، والله أعلم بالصواب»[١].

بين الحافظ الدارقطني أن هذا الاضطراب الكبير الواقع في إسناد الحديث، مع عدم القدرة على ترجيح أحد الأوجه سبب لتعليل الحديث وردّه.

ثامنًا: لفظ: (اضطرب الحديث):

وهذا اللفظ أراد به الحافظ الدارقطني رواية الحديث على وجوه مختلفة، ولا يمكن الجمع أو الترجيح بينها:

مثال ذلك:

ما اتفق على إخراجه الشيخان؛ البخاري ومسلم، من «حديث الثوري وهشيم، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي ذر، «**أنه يقسم قسماً إن {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا}، نزلت في الستة المتبارزين يوم بدر**»[٢]. وأخرجا أيضاً من حديث التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن علي قال: «**أنا أول من يجثو للخصومة**». قال قيس: «**وفيهم نزلت {هذان خصمان اختصموا}**»، ولم يجاوز به قيساً[٣]. ثم قال البخاري: وقال عثمان: عن جرير، عن منصور، عن أبي هاشم، عن أبي مجلز، قوله[٤]. **فاضطرب الحديث**»[٥].

في ختام هذا المطلب يتبين لنا أن الإمام الدارقطني استخدم في التعليل ألفاظًا نحو (خطأ، وهم، والصواب كذا، يضطرب فيه، ...) وما في معناها، درج على استخدامها الأئمّة المتقدّمون،

---

(١) التتبع (ص٣٦٥) الحديث رقم (٩٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل (٥/٧٥) الحديث رقم (٣٩٦٦، ٣٩٦٩)، وصحيح مسلم، كتاب التفسير، باب في قوله تعالى: {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} [سورة الحج: الآية ١٩] (٤/٢٣٢٣) الحديث رقم (٣٠٣٣).

(٣) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قتل أبي جهل (٥/٧٥) الحديث رقم (٣٩٦٥)، ولم أقف على هذه الرواية عند مسلم.

(٤) صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: {هَذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ} [سورة الحج: الآية ١٩] (٦/٩٨) الحديث رقم (٤٧٤٣).

(٥) التتبع (ص٤٨٨) الحديث رقم (١٦٦).

أمثال عليٍّ ابن المدينيّ[١]، والإمام أحمد بن حنبل[٢]، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيَّين[٣]، في كتب علل الحديث ونقده.

هذا ما أمكنني الوقوف عليه من تلك الألفاظ النقدية التي استعملها الإمام الدارقطنيٌّ في كتابه «التتبع».

خلاصة ما تقدم في هذا المبحث، أن الحافظ الدارقطني استخدم ألفاظًا متنوعة لتعليل الحديث أو نقده، وهي وإن لم تكن على درجة واحدة، إلا أنها ليست بعيدةً أو غريبةً عن تلك الألفاظ التي كان يستعملها الأئمّة المتقدِّمون في نقدهم للروايات وتجريحهم للرواة، وقد حاولت في هذا المبحث أن أستوعب جميع تلك الألفاظ التي تداولها أو استعملها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع»، إلا أنه قد يفوتني بعضها لقصور مني، والله تعالى أعلم وأحكم.

---

(١) ابن المديني، عليّ بن عبدالله بن جعفر (ت٢٣٤هـ)، العلل، تحقيق محمد مصطفى الأعظميّ، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ينظر فيه (ص٨٢) الحديث رقم (١٢٥)، و(ص٨٤) الحديث رقم (١٢٩)، و(ص٨٧) الحديث (١٣٩)، و(ص٩١) الحديث رقم (١٤٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لعبدالله بن أحمد بن حنبل، مصدر سابق، ينظر فيه: (٢١١/١، ٣٢٥، ٥٤٥) و(١٧٥/٢، ١٧٦) و(٢٦٢/٣، ٣١٤).

(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم، مصدر سابق، ينظر فيه: (٣٩١/١) الحديث رقم (١)، و(٣٩٧/١) الحديث رقم (٤)، و(٤٠٠/١) الحديث رقم (٧)، و(٤١٩/١) الحديث رقم (١٤).

الفصل الرابع

نقد كتاب التتبع وتقويمه، والآثار المترتبة عليه

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد

المبحث الأول : النقد الإجمالي لكتاب التتبع للحافظ الدارقطني.

المبحث الثاني : نقد العلماء للكتاب وموقفهم منه.

المبحث الثالث : الآثار المترتبة على نقد كتاب التتبع للإمام الدارقطني.

تمهيد

لمّا كان صحيحا الإمامين البخاريِّ ومسلمٍ أصحّ كتب السُّنة، فإنَّ هذا لا يعني خروجهما عن الجُهد البشريّ الذي يعتريه النَّقص الذي لا يمكن أن يبلُغَ بحالٍ مبلغَ الكمالِ والتَّمام، ولهذا فإنه وُجد من بعض أهل العلم مَنْ تكلَّم على بعض احاديثهما، وأوضحوا أنها اشتملت على بعض العلل، قد تجعل تلك الأحاديث قاصرةً عن رُتْبة الصِّحةِ في أعلى درجاتها، وقد كان الإمام الدارقطنيُّ أحد هؤلاء الذين وجَّهوا سهامَ نقْدِهم لجملة من الأحاديث التي حواها صحيحا البخاريِّ ومسلمٍ، فكان منه تصنيفُ هذا الكتاب الذي اسمه «التَّتبُّع»، فهل نقد الحافظ الدارقطني لأحاديث في الصحيحين وتعليله لها يعتبر مسّا لهيبة الصحيحين وحطّا من مكانتهما؟ وما هو المنهج الذي سار عليه الإمام الدارقطنيُّ في نقده لأحاديث الصحيحين؟ وهل كان منهجه هذا موافقا لمنهج المحدِّثين النُّقاد الذين سلكوا في نقدهم منهج النظَّر إلى مختلف الطرق والروايات للحديث الواحد قبل الحكم عليه؟ ثم هل كان مرادُ الإمامِ الدارقطنيِّ انتقادَ البخاريِّ ومسلمٍ في جميع ما ذكره، وأنهما قد أخلا في شرط كتابيهما، أم كان له قَصْدٌ آخر في كتابه هذا؟ وما هي العلاقة بين كتاب «التتبع» وكتاب «العلل» للحافظ الدارقطني؟

هذه الأسئلة وغيرها، يمكن الإجابة عنها من خلال المباحث الآتية، راجياً من الله تعالى التوفيقَ والسَّدادَ في كلِّ ذلك.

المبحث الأول

النقد الإجمالي لكتاب التتبع للحافظ الدارقطني

قبل الشُّروع في نقد كتاب «التتبع»، يحسُن بنا الوقوف عند عدد هذه الأحاديث التي تكلّم عليها الحافظ الدارقطني، ومعرفة ما تُشكّله من مجموع أحاديث هذين الكتابين الجليلين صحيح الإمام البخاري وصحيح الإمام مسلم، فبالنظر إلى مجموع تلك الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطنيُّ، يتبيَّن أنها بلغت (١٩٩) حديثًا.

وعلى مقتضى ذلك، فإنه يمكن القول بأن عدد هذه الأحاديث المنتقدة في هذا الكتاب إذا ما قِيْسَتْ بمجموع أحاديث الصحيحين التي يتجاوز عددها عن ستَّة عشر ألف حديثٍ، فضْلاً عن أنه قد أُجيبَ عن أكثر هذه الانتقادات، نجد أن هذا العدد لا يتجاوز ما نسبته ١,٢٥% من مجموع أحاديث الصحيحين، وإذا افترضنا أنه أصاب في ٥٠ حديثا منها، فتصبح النسبة ٠,٣%، وهذا كلُّه يقود إلى القول أنّ هذا النَّقد لم يكن له ذلك الأثر الذي يُذكر في المَسِّ من هيبة الصحيحين ومكانتهما، وبالتالي يزيد من مكانة هذين الكتابين الجليلين.

ولا بدَّ أيضًا من فَهْم المنهج الذي قام عليه نقدُ هذا الإمام لتلك الأحاديث وذكر أنها معلولة، ومعرفة مدى تأثير هذه العلل في تلك الأحاديث والروايات التي أوْدَعَها كتابه هذا، من جهة كونها ممّا يمكن أن تقدحَ في صحّة هذه الأحاديثِ أم لا، ثم معرفة حال هذه الأحاديث التي انتقدها، وبيان كيف أخرج الشيخان هذه الأحاديث وأين، وهل أشارا للاختلاف أم لا؟

ولكن قبل الإجابة على كلِّ هذه التساؤلات وغيرها، يَحْسُنُ الوقوف على بعض الملامح العامة في فهم منهج الإمام البخاري ومنهج الإمام مسلم في التعامل مع الأحاديث التي فيها بعض العلل في الأسانيد أو المتون.

أولا: منهج البخاري ومسلم في التعامل مع الأحاديث التي فيها بعض العلل:

يمكن إلقاء الضوء سريعا على بعض النقاط المنهجية التي تهمنا في هذا الموضوع، ومن ذلك:

١- يمكن أن يقال أن هناك فرق بين الحديث المعلول والحديث الذي فيه علة، فليس كل حديث فيه علة هو حديث معلول، وليست كل علة مؤثرة في إسناد الحديث يلزم منها أن تكون مؤثرة في متن الحديث؛ لأن تأثير تلك العلة قد يكون قاصرا على ذلك الإسناد المعين، أما المتن فيكون صحيحا من طرق أخرى ولما له من المتابعات

والشواهد التي تزيده قوة.

٢- «جرت عادة المحدثين وخاصة المتقدمين على الاستئناس بالروايات المعلة والاستفادة منها، وإن لم يعتمدوا عليها إثباتا أو نفيا لحكم أو عبادة، فهم يؤرّخون بالروايات المعلة والضعيفة ضعفا يسيرًا أو منجبرًا بشيء، ويوردونها في الفضائل والسير، وهذا صار لهم منهجا عامّا عمليّا، وإن لم ينصوا عليه نظريّا ... بل يقال أيضا: إن إيراد الفوائد الحديثية من الروايات المعلة إذا كان لها أصل من نهج العلماء وطرائقهم في العلم، وهذا مما أهمله بعض المتأخرين، فما زال السلف يوردون المُعَل من الحديث استشهادا واستئناسا إذا ثبتت أصوله»[١]، فمنهج الإمام البخاري هنا يُستدلّ به لا له.

٣- أنه قد ثبت إخراج الشيخين لعدة روايات تضمنت بعض العلل، ويستبعد عادة أن يخفى بعضها على مثل الإمامين البخاري ومسلم، فيعلم حينئذ أنها غير مقصودة لأصل الصحيح، وإنما ذكرت لتمام الفائدة؛ لأن أصل الحديث غالبا ما يكون ثابتًا في الصحيحين أو خارجهما وهو قليل، والشيخان لم يبالغا في توضيح ذلك لأنهم يخاطبون في ذلك من أحكم الصنعة وعلم العلل[٢].

٤- أن منهج الشيخين في الرجال قام على منهج الانتقاء وشدة التحري، فلا ينتقد عليهما إخراجهما لبعض من تُكلم فيهم، فإنما أخرجا لهم ما توبعوا عليه، أو ما حفته القرائن.

٥- أن الإمام مسلما نزل في شرطه لبعض الأحاديث التي تلي الحديث الأصل عنده؛ لأنها من باب الشواهد والمتابعات ولتكثير الطرق، فلا ينتقد عليه. أما الإمام البخاري فقد نزل في بعض الأحاديث التي كررها بإسناد نظيف في موضع آخر من صحيحه من أجل سياق الرواية؛ لأن الراوي جاء مقرونا بغيره فلا يضر الإخراج له في مثل هذه الحالة، وعليه فلا بد أن ينظر لكتابه على أنه وحدة متكاملة، لأنه ألفه على هذا الأساس.

٦- أن منهج البخاري ومسلم في التعليل أنهما لا يعلان الحديث بمجرد الاختلاف، كما

---

(١) ينظر: دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري، د. عادل بن عبدالشكور الزرقي (ص٨١٨-٨٢٠) باختصار.

(٢) المصدر السابق بتصرف.

نصَّ على ذلك ابن حجر فيما يتعلق بالبخاري[١]، وما ذكراه من ذلك في الصحيحين إنما هو لبيان الاختلاف لا للتعليل، وهذا بخلاف صنيع الإمام الدارقطني في كتابه «التتبع»، فإنه كان يشير للخلاف في الحديث لإعلاله، وأحيانا يعله بالاضطراب لمجرد وجود اختلاف فيه، مع إمكان الترجيح أو الجمع.

٧- ذكر الإمام مسلم في مقدمة صحيحه أنه قد يُخرج بعض الأحاديث المعلة من باب البيان، فقال: «وسنزيد إن شاء الله تعالى شرحا وإيضاحا في مواضع من الكتاب عند ذكر الأخبار المعللة، إذا أتينا عليها في الأماكن التي يليق بها الشرح والإيضاح إن شاء الله تعالى»[٢]، نصُّ كلام الإمام مسلم هذا يدل على أن هذه العلل لا تخفى عليه، وإنما أوردها لأسباب، فلا يستدرك عليه.

٨- وأخيرا: إقرارنا بوجود منهجية للبخاري ومسلم في التعامل مع الأحاديث المعلولة في صحيحيهما، لا يعني بحال التوسع في هذا الباب، فنسبة هذه المنهجية ضئيلة جدا بالنسبة لمجموع أحاديث الكتابين؛ ذلكم أن هذه الأحاديث ذكرت استطرادا لا أصالة .

ثانيا: منهج الدارقطني في نقد الأحاديث المعلة:

أما ما يتعلق بمنهج الدارقطني فقد نص في مقدِّمة كتابه «التتبع»، فقال: «ابتداءُ ذِكْرِ أحاديثَ معلولةٍ اشتمل عليها كتابُ البخاريِّ ومسلم، أو أحدهِما، بيَّنْتُ عِلَلَها، والصوابَ منها»[٣]، وقوله هذا يُعدُّ بمثابة بيانٍ وتوضيحٍ لمنهجه الذي سلكه وسار عليه فيه.

فقوله: «ذِكْر أحاديثَ معلولةٍ اشتمل عليها كتابُ البخاريِّ ومسلم، أو أحدِهما»، يُفْهَم منه أن سهامَ نَقْدِه إنما تتَّجهُ صَوْبَ مجموع أنواع الأحاديث التي أخرجاها، بكافة أقسامها ومراتبها، سواء ما كان منها فيه علّة مؤثرة، أو علة غير مؤثرة، أو ما كان مخرَّجاً عندهما على سبيل الاحتجاج -وهو قليل-، أو ما كان منها قد أشارا فيه للاختلاف الواقع في أسانيدها أو بعض متونها، أو ما كان على وجه المتابعة أو في باب الشواهد والاستئناس، فهو رحمه الله تعالى لم يقُل، إنه سيذكر أحاديث معلولة مما احتجَّ به الإمامانِ البخاريُّ ومسلمٌ، وهي مخالفةٌ لشروطهما، ولم يُصرِّح على أيِّ وجهٍ اشتمل عليها، ولم يخصِّص نوعاً دون نوع، فيحمل معنى كلامه على

---

(١) ينظر: هدي الساري (ص٣٥٥-٣٥٦).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٧/١).

(٣) التتبُّع (ص٢٠٩).

العُموم، الذي ينفي تفسير مراده بأنه إنما قَصْدَ نَقْدَ الأحاديث التي احتجّا بها، وأنهما قد أخلّا بشرط كتابيهما.

ثالثا: نقد الكتاب:

لقد أخذ كتاب «التتبع» اهتماما واسعا بين العلماء، وذلك لأمرين:

١- منزلة ومكانة الإمام الدارقطني في علم العلل.

٢- أنه من أوسع الكتب التي اختصت بنقد أحاديث الصحيحين وفق قواعد وأصول المحدثين.

ولذلك تباينت آراء العلماء وموقفهم من هذه الانتقادات، ومن أهم هؤلاء العلماء الذين اعتنوا بدراسة هذه الانتقادات الحافظ ابن حجر، حيث التزم الإنصاف والاعتدال في الرد على هذه الانتقادات والجواب عنها.

وفيما يأتي سأعرض أجوبة الحافظ ابن حجر وتقسيمه لهذه الأحاديث:

أولا: ما ذكره في كتابه النكت:

لما تكلم الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على ابن الصلاح عن انتقادات الحافظ الدارقطني على الصحيحين قال ما ملخصه: والكلام على هذه الإنتقادات من حيث التفصيل من وجوه:

١- منها ما هو مندفع بالكلية.

٢- ومنها ما قد يندفع.

٣- ومنها ما يشير صاحب الصحيح الى علته.

٤- ومنها ما تكون علته مرجوحة بالنسبة الى صحته.

وذكر أمثلة على هذه الأنواع، ثم قال: «وإذا اعتبرت هذه الأمور من جملة الأحاديث التي انتقدت عليهما لم يبق بعد ذلك مما انتقد عليهما سوى مواضع يسيرة جدا»[١].

ثانيا: ما ذكره في كتابه هدي الساري:

جاء ردُّ الحافظ ابن حجر في مقدِّمة فتح الباريّ على انتقاد الإمام الدارقطنيِّ في كتابه هذا، وتقسيمه للأحاديث التي انتقدها على الإمامين البخاريِّ ومسلم، بقوله: «فإذا عُرف وتقرَّر أنهما

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٣٨١-٣٨٣).

لا يُخرِّجان من الحديث إلّا ما لا علّة له، أو له علّةٌ إلّا أنها غيرُ مؤثِّرةٍ عندهما، فبتقدير توجيهِ كلامِ مَنِ انتَقَد عليهما يكون قولُه معارضًا لتصحيحهما، ولا رَيبَ في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفعُ الاعتراضُ من حيث الجملةُ، وأمّا من حيث التفصيلُ فالأحاديثُ التي انتُقِدَتْ عليهما تنقسم أقسامًا:

القسم الأوّل منها:

ما تختلفُ الرُّواة فيه بالزِّيادة والنَّقص من رجال الإسناد، فإن أخرج صاحب الصحيح الطَّريق الزائدةَ، وعلّله الناقدُ بالطريق الناقصةِ، فهو تعليلٌ مردودٌ، كما صرَّح به الدارقطنيُّ، ثم أوضَحَ ذلك بقوله: «لأنَّ الراوي إن كان سمِعَهُ، فالزِّيادةُ لا تَضُرُّ، لأنه قد يكون سَمِعَهُ بواسطةٍ عن شيخه ثم لَقِيَهُ فسَمِعَهُ منه، وإن كان لم يَسْمَعْهُ في الطريق الناقصةِ، فهو منقطعٌ، والمنقطعُ من قسم الضَّعيف، والضَّعيفُ لا يُعِلُّ الصَّحيحَ، ... وإن أخرجَ صاحبُ الصَّحيح الطريقَ الناقصةَ، وعلّله الناقدُ بالطريق المَزيدةِ، وتضمَّن اعتراضُه دعوى انقطاعٍ فيما صحَّحه المصنِّف؛ فيُنظر إن كان ذلك الراوي صحابيًّا، أو ثقةً غيرَ مدلّس، قد أدركَ مَنْ روى عنه إدراكاً بيِّناً، أو صرَّح بالسَّماع إن كان مدلّساً من طريقٍ أخرى، فإن وُجد ذلك اندفَعَ الاعتراضُ بذلك، وإن لم يُوجد وكان الانقطاع فيه ظاهرٌ، فمُحصَّل الجواب عن صاحب الصحيح أنه إنّما أخرَجَ مثلَ ذلك في بابٍ ما له متابعٌ وعاضِدٌ، أو ما حقَّتْهُ قرينةٌ في الجملة تُقوِّيه، ويكون التَّصحيحُ وقع من حيث المجموعُ،... وربّما علّل بعضُ النُّقّاد أحاديثَ ادّعى فيها الانقطاع لكونِها غيرَ مسموعةٍ، كما في الأحاديث المرويّةِ بالمُكاتَبَةِ والإجازة، وهذا لا يلزم منه الانقطاعُ عند مَنْ يُسوِّغ الرواية بالإجازة، بل في تخريج صاحب «الصحيح» لمثل ذلك دليلٌ على صحّة الرِّوايةِ بالإجازة عنده.

القسم الثاني منها:

ما تختلف الرُّواة فيه بتغيير رجال بعضِ الإسناد، فالجوابُ عنه: أنه إن أمكَنَ الجمعُ بأن يكونَ الحديثُ عند ذلك الراوي على الوجهين جميعًا، فأخرجهما المصنِّف ولم يقتصر على أحدِهما، حيث يكون المختلفون في ذلك متعادلين في الحفظ والعدد...، وإن امتنع بأن يكون المختلفون غيرَ متعادلين بل متفاوتين في الحفظ والعدد، فيُخرِّج المصنِّف الطريقَ الراجحة، ويُعْرِضُ عن الطريق المرجوحةِ، أو يشير إليها...، فالتعليلُ بجميع ذلك من أجل مجرَّد الاختلاف غيرُ قادح، إذ لا يلزم مجرَّد الاختلاف اضطرابٌ يُوجب الضَّعْفَ، فينتفي الاعتراضُ عمّا هذا سبيلُه، واللهُ أعلم.

القسم الثالث منها:

ما تفرَّد بعضُ الرُّواة بزيادةٍ فيه دون مَنْ هو أكثرُ عدداً أو ضبطاً ممّن لم يذكرْها، فهذا لا

يؤثِّر التَّعليلُ به إلا إن كانت الزيادةُ منافيةً، بحيث يتعذَّر الجمعُ، أمّا إن كانت الزِّيادةُ لا مُنافاةَ فيها بحيث تكون كالحديث المستقلِّ فلا، اللهمَّ إنْ وَضَحَ بالدِّلائل القويّةِ أنّ تلك الزيادةَ مُدْرَجةٌ في المَتْنِ من كلام بعضِ رُواتِه، فما كان من هذا القسم، فهو مؤثِّرٌ.

القسم الرابع منها:

ما تفرَّد به بعضُ الرُّواة ممّن ضَعُف من الرُّواةِ، وليس هذا في «الصحيح» من هذا القَبيل غيرُ حديثين.

القسم الخامس منها:

ما حُكِمَ فيه بالوَهْم على بعضِ رجالِه، فمنه ما يؤثِّر ذلك الوهْمُ قَدْحاً، ومنه ما لا يؤثِّرُ.

القسم السادس منها:

ما اختُلف فيه بتغيير بعضِ ألفاظِ المَتْنِ، فهذا أكثرُه لا يترتَّبُ عليه قَدْحٌ؛ لإمكان الجَمعِ في المختلفِ من ذلك أو الترجيح، على أنّ الدارقطنيَّ وغيرَهُ من أئمّة النقد لم يتعرَّضوا لاستيفاء ذلك من الكتابين كما تعرَّضُوا لذلك في الإسناد»[1]. انتهى كلام الحافظ ابن حجر.

وهذا التقسيم الذي ذكره الحافظ ابن حجر ينسجم مع ما ذكرته آنفاً عند الحديث على منهج الإمام الدارقطنيِّ، ولا يختلف أيضًا عمّا أوضحته من تفسير كلامه في مستهل كتابه «التَّتبُّع» من أنه لم يكن مرادُه انتقادَ الإمامين البخاريِّ ومسلمٍ فيما احتجّا به فقط، وإنما شَمِلَ جيمعَ ما اشتملَ عليه كتاباهما، وعلى مقتضى ذلك جاء تقسيم الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، وكلُّ هذا يُظْهر أنّ هناك العديد من الأحاديث التي كانه يُوردها الإمام الدارقطنيُّ في كتابه «التتبع»، إنما أوردها لأسباب، من أهمها:

١- بيان الاختلاف فقط، لأنّ الإمام الدارقطنيَّ كان يرى أنّ كثيرًا منها صحيحة من وجوهٍ أخرى أخرجها الشيخان، لكنه إنما أراد أن يُنبِّه إلى ما وقع فيها من الاختلاف، وقد يكون هو نفسُه قد نبّه في كثيرٍ من المواضع على أنّ الحديثَ صحيحٌ من غير وجهٍ[2]، ومما يؤيد ذلك أيضا أن الدارقطني في العديد من الأحاديث كان يشير

---

(١) هدي الساري (١/٣٤٧-٣٤٨).

(٢) ينظر مثلاً في كتابه التَّتبُّع (ص٢٨٦)، أثناء كلامه على الحديث رقم (٤٥)، وفيه قوله: «ووصله عنه (يعني عن مالك) خالد بن مخلد ويحيى بن صالح، وهو صحيح متصل»، و(ص٢٨٧)، أثناء كلامه على الحديث رقم (٤٦)، وقوله فيه: «وحديث شعبة، عن حميد بن هلال صحيح»، وقوله (ص٢٩٣)، أثناء كلامه على =

للخلاف الذي وقع في الحديث ثم يرجح صنيع الشيخين.

٢- يمكن أن يكون إنما أوردها لبيان بعض الأوهام التي تقع عند بعض الرُّواة، ممّا لا يؤثّر وَهْمُه في صحَّة الحديث لأنه قد رواه غيرُه ولم يَهِمَ فيه، فلا يَصل هذا إلى درجة أن يُقدح في صحَّة الحديث، وهذا ما يطلق عليه المحدثون اسم العلل غير المؤثرة، وجميعها علل متعلقة بالإسناد، ولا تأثير لها على المتن، سوى بعض الأحاديث اليسيرة والتي أجيب عنها.

٣- أنه أوردها لبيان أنها ليست على شرطهما، من حيث إنها ليست في الدرجة العليا من الصحة، بل نزلت عن ذلك قليلا.

وكلٌّ هذا وغيرُه يقُود إلى القول بأنّ جُملة ما انتقَدَهُ الحافظ الدارقطني على الصحيحين أغلَبُه يندرج في أبواب الصَّنْعة الحديثيّة وأنواعها، وهذا النَّوعُ من النَّقد غالبًا ما يفتقر إلى النظر في مجموع طرق الحديث وشواهده، فضلًا عن أنّ كثيرًا من هذه الانتقادات تعود إلى أسانيد في المتابعات أو زيادات يسيرة في المتون، مما كرره البخاري ومسلم لفوائد إسنادية أو متنية، وصنيعُ الشيخين البخاريِّ ومسلم في كيفيّة إخراجهما لهذه الأحاديث يَدُلُّنا على ذلك، فاستدراك الإمام الدارقطنيِّ وتتبُّعه لهذه الأحاديث قد نبَّهنا على دقّة هذين الإمامين الكبيرين من جهة تصحيحهما للأحاديث وتعليلها، فصنيعُ الإمام البخاريِّ المتمثّل بإشاراته بإثر بعض الأحاديث بأنه قد اختُلف في إسناد هذ الحديث أو في بعض ألفاظه، وصنيعُ الإمام مسلم في تقسيمه لأحاديث الأبواب وترتيبها بحسب درجة رُواتها، ووضع كلِّ حديث في موضعه اللائق به يَدُلُّنا على دقة هذين الإمامين في النَّظر إلى الأحاديث فيما يتعلَّق بصحَّتها وتعليلها.

ولكن يبقى هنا سؤال مهم لا بد من الإجابة علي: ما هو عدد الأحاديث التي أعلها الدارقطني في كتابه «التتبع» بعلل تعتبر مؤثرة، وكيف نتعامل معها؟

إن الإجابة على هذا السؤال لا بد لها من دراسة معمقة ومكثفة وواسعة لجميع الأحاديث

=

الحديث رقم (٥١)، وقوله فيه: «والحديث صحيح من رواية أبي سعيد وابن مسعود»، و(ص٣٠٨) أثناء كلامه على الحديث رقم (٥٩)، وقوله فيه: «وهو صحيحٌ، إلاّ عن مروان»، وينظر أيضًا (ص٣٢٦) الحديث رقم (٧١) و(ص٣٥٨، الحديث رقم (٢٩)، و(ص٣٦٨) الحديث رقم (٩٦)، و(ص٣٧٦) الحديث رقم (١٠١)، و(ص٤٠٠) الحديث رقم (١١٥)، و(ص٤٣٩) ا لحديث رقم (١٣٨)، و(ص٤٤٨) الحديث رقم (١٤٤)، و(ص٤٦٤) الحديث رقم (١٥٢).

التي ذكرها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» انتقادا على الصحيحين، ومن خلال دراستي لهذه الأحاديث، ودراسة أجوبة العلماء عن هذه الأحاديث، يمكن القول: إن عدد هذه الأحاديث تقريبا بلغ (١٠٣) أحاديث، ولكن غالب هذه الأحاديث يكون تأثير العلل فيها قاصرا على ذلك الإسناد المعين، ويكون المتن صحيحا من طريق أو طرق أخرى، وغالب هذه الأحاديث الصواب فيها مع البخاري ومسلم.

أما عن طريقة التعامل مع مثل هذه الانتقادات، فيمكن أن يسلك فيه طريقين:

١- أن يتم ردها بالأدلة العلمية، ورد الحجة بالحجة، وبيان أن الصواب فيها مع الشيخين.

٢- ما كان في الجواب عنها تكلف وتعسف، وأن الصواب فيها مع الدارقطني، فهذه يمكن أن يقال: إن الشيخين لهما حكمة في إخرجها لعدم تأثيرها على أصل الحديث، وأن التصحيح وقع من حيث المجموع، وأنهما أوردا مثل هذا النوع لبيان الاختلاف.

ولذلك قال الحافظ ابن حجر في خاتمة بيانه لأقسام ما انتقده الإمام الدارقطنيُّ وغيره على الصحيح: «فهذه جملة أقسام ما انتقده الأئمّة على الصحيح، وقد حرَّرتُها وحقَّقتُها، وقسَّمتها وفصَّلتُها، لا يظهر منها ما يؤثِّر في أصل موضوع الكتاب بحمد الله إلاّ النادر»، ومثل ذلك يُقال في صحيح مسلم، وإن كان سهام نقد الإمام الدارقطنيِّ قد صُوِّب نحو صحيحه أكثر ممّا صُوِّب نحو صحيح البخاري، لأسباب، من أهمها:

١- علو شرط الإمام البخاري في صحيحه على شرط الإمام مسلم.

٢- علو كعب الإمام البخاري في الحديث ومعرفة علله على الإمام مسلم.

٣- المدة التي مكثها الإمام البخاري في تصنيف صحيحيه وانتقاء أحاديثه، فاقت بكثير المدة التي أمضاها الإمام مسلم في تصنيفة للصحيح.

٤- عدد الروايات في صحيح الإمام مسلم فاق عدد الروايات في صحيح الإمام البخاري.

٥- أن الإمام مسلما يذكر الرواية المسندة أولا، ثم يذكر بعض الروايات الأخرى للإشارة إلى عللها، من غير أن يصرح بذكر العلة.

وفي المبحث الآتي سأذكر موقف العلماء من كتاب «التتبع».

المبحث الثاني

نقد العلماء للكتاب وموقفهم منه

لقد تناول العلماء انتقاد الناقدين لأحاديث الصحيحين بصورة عامة، وكتاب «التتبع» للإمام الدارقطنيِّ بصورةٍ خاصّة، فتعرَّضوا له بالرَّدِّ والنَّقد، وقد تنوعّت هذه الرُّدود والانتقادات، فأخذ بعضُها شكل الإجمال كما هو منثورٌ في بعض شروحات الصحيحين والعديد من كتب مصطلح الحديث، وأخذ بعضها شكل التفصيل والتوضيح والبيان، الذي كان هدفه بالدرجة الأولى الاعتذار للشيخين البخاريِّ ومسلم فيما انتُقد عليهما من تخريج بعض أحاديث صحيحيهما، لِمَا لهذين الكتابين من الإجلال والإعظام والتقدير في قلوب المسلمين عامّةً، للوصول إلى تقرير عدم جواز الطعن فيهما، ولا المساس بما اشتملا عليه؛ لئلاّ يخدش ذلك بمصداقية تلك الأحاديث في قلوب المسلمين، عَالِمَهم وجاهِلِهم، ولا أدلّ على حقيقة هذين الكتابين من قول العلماء فيهما، وبيان مكانتهما عندهم، فمن ذلك:

أولا: موقف ابن الصلاح:

بين ابن الصَّلاح رحمه الله (ت٦٤٣هـ) مكانة الصحيحين بقوله: إنَّ «الذي يقول فيه أهلُ الحديث كثيراً: صحيح متَّفقٌ عليه؛ يُطلقون ذلك ويَعْنُونَ به اتِّفاق البخاريُّ ومسلم، لا اتِّفاق الأمّة عليه، لكن اتِّفاق الأمّة عليه لازمٌ من ذلك وحاصلٌ معه؛ لاتفاقِّ الأمّةِ على تلقِّي ما اتَّفقا عليه بالقبول، وهذا القسم جميعُه مقطوعٌ بصحَّته والعلم اليقيني النَّظريُّ واقعٌ به، خلافًا لقول مَنْ نَفى ذلك»[١]. هذا قوله فيما اتَّفقا عليه، ولم يختلف قوله فيما انفرد به أحدُهما، ولذلك قال أيضًا: «القولُ بأنَّ ما انفرد به البخاريُّ أو مسلمٌ مندرجٌ في قَبيل ما يُقطع بصحَّته، لتلقِّي الأمّةِ كلَّ واحدٍ من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصَّلناه من حالهما فيما سَبَق، سوى أحرُفٍ يسيرةٍ تكلَّم عليها بعضُ أهل النَّقد من الحفّاظ، كالدارقطنيِّ وغيره، وهي معروفةٌ عند أهل هذا الشأن»[٢].

وهذه الأحرف اليسيرة التي أشار إليها ابن الصَّلاح، هي مجموع تلك الأحاديث التي انتقدها الدارقطنيُّ في كتابه «التتبع»، وغيرُه من أهل النَّقد من الحفّاظ كأبي مسعود الدمشقيِّ،

---

(١) معرفة أنواع علوم الحديث (ص٢٨)، مصدر سابق.

(٢) المصدر السابق، (ص٢٩).

وأبي الفضل ابن عمار المعروف بابن الشَّهيد، وأبي عليٍّ الجيّانيّ وغيرهم، ممَّن تعرَّضوا لبعض أحاديث الصحيحين أو لأحدهما بالنَّقد، إلاّ أن انتقاداتهم تلك قد أمكنَ الإجابة عليها وتفنيد أكثرها، وبيان أنّها في مجموعها مندرجة تحت الأحاديث المتَّصلة الصحيحة، وعلى هذا يمكن حمل كلام ابن الصَّلاح السالف ذكره، بأن أحاديثهما مقطوع بصحَّتها، وأنّ الخروج عن عموم هذه القاعدة لا يُعوَّل عليه، ولا يمكن اعتماده، وذلك لأنّ جملة هذه الانتقادات كما بيَّن غير واحد من أهل العلم بهذا الخصوص لا تخرج عن أمرين[1]:

الأوَّل: انتقادات غير مؤثرة، أو انتقادات ضعيفة، فهذه مندفعة بالكلية.

الثاني: بعض الانتقادات المؤثرة في الصناعة الحديثيـــة، وليس لها تأثير على أصل الحديث.

وعلى هذا التأصيل جاء ردُّ بعض أهل العلم على انتقادات الإمام الدارقطنيّ على وجه التفصيل، وليس على سبيل الإجمال كما سبق من كلام الحافظ ابن الصَّلاح رحمه الله تعالى.

وممّن انبرى للرَّدِّ على انتقادات الدارقطنيّ على الوجه القائم على التوضيح والبيان مجموعة من النُّقاد الحفّاظ، الذين أورد شيئا من أقولهما فيما يأتي.

ثانيا: موقف أبي مسعود الدمشقي:

أبو مسعود الدمشقيّ، إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـــ)، في كتابه «الأجوبة عمّا أشكل الشيخ الدارقطنيّ على صحيح مسلم»، حيث اورد فيه (٢٤) حديثا مما انتقده الدارقطني على صحيح الإمام مسلم، وأجاب عنها، وبيَّن فيه شيئا من الأوهام التي وقع فيها الدارقطنيّ وما أخطأ فيه، مما انتقده على صحيح مسلم، كما بين أبو مسعود الدمشقي في مناقشته لها أن الصواب في شيء منها مع الإمام الدارقطني، وكان يعتذر للإمام مسلم في مثل ذلك.

ثالثا: موقف الحاكم النيسابوري:

الحاكم النيسابوريّ أبو عبدالله (ت٤٠٥هـــ)، صاحب كتاب المستدرك، وأحد تلاميذ الدارقطنيّ، عقد في كتابه «المدخل إلى الصحيح»، بابًا خصَّصه للانتصار للإمامين البخاريِّ ومسلم في إخراجهما للأحاديث التي تكلَّم عليها بعض المنتقدين. ومن جملة ذلك قوله: «إنَّ محمد ابن إسماعيل البخاريَّ ومسلم بن الحجّاج شَرَط كلُّ واحدٍ منهما لنفسه في الصحيح شرطًا احتاط

---

(١) ينظر: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح (٣٨١/١-٣٨٣)، وهدي الساري (٣٤٧/١-٣٤٨).

فيه لِدِينهِ، فأمَّا مسلمٌ فقد ذكر في خطبته في أوّل الكتاب قَصْدَهُ فيما صنَّفه ونحا نحوَهُ، وإنه عَزَم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرُّواة، فلم يُقدَّر له، رحمه الله، إلاّ الفراغ من الطبقة الأولى منهم[١]، وأمّا محمد بن إسماعيل، فإنه بالَغَ في الاجتهاد فيما خرَّجه وصحَّحه، ومتى قَصَد الفارسُ من فرسان أهل الصَّنعة أن يزيد على شرطه من الأصول أمكَنَه ذلك، لتركه كلَّ ما لم يتعلق بالأبواب التي بنى كتابه الصحيح عليها»[٢]، فهو هنا وإن لم يُشِرْ على كتاب «التتبع» صراحةً، إلاّ أنه ممَّا لا شكَّ فيه كان على درايةٍ ومعرفةٍ بما صنَّفه شيخه الدارقطنيّ في ذلك، وإلى هذا وغيره وقعت الإشارة في كلامه في مقدِّمة كتابه المستدرك بقوله: «وقد خرَّج جماعةٌ من علماء عصرهما (يعني الإمامين البخاريِّ ومسلم) ومَنْ بعدَهُما عليهما أحاديثَ قد أخرجاها، وهي معلولةٌ، وقد جهدتُ في الذَّبِّ عنهما في «المدخل إلى الصحيح» بما رَضِيَهُ أهلُ الصَّنعةِ»[٣]، والأمر كما ذكر رحمه الله تعالى، فقد عَقَد في كتابه المدخل إلى الصحيح أبواباً فيمن روى عنهم الشيخان في صحيحيهما، وفيمن انفرد بالرواية عنهم البخاري مع بيان درجة كلِّ واحد منهم، كما أنه أفرد باباً أسماه (باب من عِيْبَ على مسلم إخراج حديثه والإجابة عنه)، فضلاً عن ذِكْره لرجال الصحيحين، وبيان مَنْ أخرجا له في الأصول أو في الشواهد، وغير ذلك ممّا يمكن أن يُفهم منه أنه إنما أراد الذَّبَّ عن هذين الكتابين الجليلين، والرَّدَّ على مَنْ انتقدهما.

رابعا: موقف الإمام النووي:

تصدر الإمام النَّووي رحمه الله (ت٦٧٦هـ) في شرحه لصحيح مسلم للردَّ على

---

(١) تعقَّب القاضي عياض وغيره هذا القول بما حاصله أنّ الإمام مسلماً قد ذكر في صحيحه أحاديث الطبقة الأولى وجعلها أصولاً، ثم أتبعها بأحاديث الطبقة الثانية على سبيل المتابعة والاستشهاد، ثم أشار إلى ترك حديث مَنْ أجمع العلماء أو اتفق الأكثرُ منهم على تُهمته، وبَقِيَ مَنْ ذكره بعضهم وصحَّحه بعضهم، فلم يذكره في صحيحه، وقال: «وكذلك فعل البخاريُّ، رحمه الله، فعندي أنه، رحمه الله، قد أتى بطبقاته الثلاث في كتابه على ما ذكر، ورأيت في كتابه، وتبيَّنت في تقسيمه، وطرح الرابعة كما نصَّ عليه، فتأوّل الحاكم أنه أراد أن يُفرد لكل طبقةٍ كتاباً ويأتي بأحاديثهما خاصّة مفردة، وليس ذلك مراده». إكمال المعلم (٨٦/٧-٨٧)، وينظر: القضاة، أمين وصبري، عامر. دراسات في مناهج المحدثين، الناشر دار جهينة، عمان، الأردن، ط١، سنة ٢٠١١. (ص٨٩-٩٠)، حيث ذكرا اختلاف العلماء في أقسام الحديث في صحيح مسلم.

(٢) الحاكم النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن حمدويه، المدخل على الصحيح، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، ط١، دار الإمام أحمد ومؤسسة الرسالة. (١٤١/١).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٤٠/١).

الانتقادات التي وجَّهها الدارقطنيُّ للإمام مسلم أو للشيخين معًا أحيانًا، إلا أنّه ردَّه قد اتَّسم بالاختصار المبني على عدة أمور، منها:

١- قاعدة قبول زيادة الثّقة مطلقًا على ما هو معروف في مذهب الأصوليِّين والفقهاء وعلماء الكلام على ما سيأتي نقل ذلك عنه قريباً.

٢- الرد المبني على الاحتمال العقلي، وهو أن الحديث ربما روي على الوجهين، أو صحّ على الوجهين.

٣- هناك أيضا عدد من الأحاديث سكت عليها النووي، ولم يتعقب الدارقطني.

٤- وهناك أيضا بعض الأحاديث أقر النووي فيها بصحة انتقاد الدارقطني على مسلم.

وجُملة هذه الرُّدود قد توزّعت في ثنايا شرحه لصحيح مسلم، ولم يتناولها حديثًا حديثًا كما هو حال الحافظ ابن حجر في شرحه لصحيح البخاريِّ، على ما سيأتي بيانه، وهذا ما أشار إليه الإمام النَّوويُّ بقوله: «وقد استدرك جماعة على البخاريِّ ومسلم أحاديثَ أخلّا بشرطهما فيها ونزلت عن درجة ما التزماه، وقد سبقت الإشارة إلى هذا، وقد ألّف الحافظ أبو الحسن عليّ بن عمر الدارقطنيُّ في بيان ذلك كتابه المسمّى «الاستدراكات والتَّتبُّع»، وذلك في مئتي حديث ممّا في الكتابين، ولأبي مسعود الدمشقيُ أيضًا عليهما استدراك، ولأبي عليّ الغسانيّ الجيّاني في كتابه «تقييد المهمل» في جزء العلل منه استدراك أكثرَهُ على الرُّواة عندهما، وفيه ما يُلزمهما، وقد أُجيب عن كلِّ ذلك أو أكثره، وستراه في موضعه إن شاء الله تعالى»[١].

وقال في مقدّمة شرحه لصحيح البخاري فيما حكى عنه الحافظ ابن حجر: «قد استدرك الدارقطنيُّ على البخاريِّ ومسلم أحاديثَ، فطَعَن في بعضها، وذلك الطعنُ مبنيٌّ على قواعد لبعض المحدِّثين ضعيفة جدًّا، مخالفةٌ لِمَا عليه الجمهور من أهل الفقه والأصول وغيرهم، فلا تغترَّ بذلك»[٢].

والإمام النووي يشير هنا إلى بعض قواعد التعليل التي سار عليها الإمام الدارقطني، وخاصة مسألة زيادة الثقة، وبعض قرائن الترجيح التي سار عليها.

---

(١) النوويّ، شرح صحيح مسلم (٢٧/١).

(٢) هدي الساري (ص٣٤٦)، قال الحافظ ابن حجر معقِّباً على ذلك: «وسيظهر من سياقها (يعني سياق الأحاديث التي انتقدها الدارقطني) والبحث فيها على التفصيل أنها ليست كلها كذلك، وقوله في شرح مسلم: وقد أُجيبَ عن ذلك أو أكثره، هو الصواب، فإنّ منها ما الجواب عنه غير منتهض».

وقد تبين للباحث هنا عدم دقة قول الإمام النووي هذا، وأن الإمام الدارقطني قد سار في نقده على قواعد وأصول المحدثين، ولم يخالف في ذلك، فكان لا يحكم بحكم مطرد في مثل هذه المسائل، وإنما يدور مع القرائن، وهذا مذهب حذاق المحدثين.

فالدارقطني ينازع في الأدلة والأحكام التي توصل إليها، وبعض التطبيقات الجزئية، وليس في الأصول والقواعد.

وهكذا كان ردُّ الحافظ ابن حجر على الدارقطني.

خامسا: موقف الحافظ ابن حجر:

الحافظ ابن حجر العسقلانيّ رحمه الله (ت٨٥٢هـ) في مقدّمة كتابه فتح الباري شرح صحيح البخاري، المعروف بهدي الساري، وكذا في فتح الباري أيضًا أثناء كلامه على الأحاديث المنتقدة، اجتهد في رد الانتقادات الموجهة لصحيح البخاري والجواب عنها، وقد كان ردُّه موسّعًا قائماً على تتبُّع الطُّرق وإيراد المتابعات والشواهد الدَّالة على صحّة أصل الحديث المنتقَد دون الوقوف فقط عند قاعدة قبول زيادة الثّقة على إطلاقها، كما أنه ألْزَمَ نفسه العَدْل والإنصاف، وهذا أمرٌ يُعْلَم منه فيما كان يُصوِّب فيه الدارقطنيّ في بعض المواضع ويذكر وجاهة انتقاده في بعض الجزئيّات التي تناول فيها بعض الأحاديث التي غالباً ما كان الإمام البخاريُّ يُشير إليها للدلالة على ضعفها، وخصوصًا فيما يخالف به بعض الرُّواة جماعةً في إسناد حديث ما، أو لفظ زائد لم يذكره الآخرون، ممّا لا يصلُح معه الطَّعن في صحّة أصل الحديث.

ثم أخذ رحمه الله تعالى، بعد أن فرغ من الإجابة عن تلك الانتقادات على سبيل الإجمال، يجيب عنها على الوجه التَّفصيلي حديثًا حديثًا، يدفع عنها كل انتقادٍ، بما يُظهِرُ أنّ الصواب فيها إلى جانب الإمام البخاريِّ لا مع الدارقطنيّ، إلى أن قال رحمه الله تعالى: «هذا جميعُ ما تعقَّبه الحفاظ النُّقاد العارفون بعلل الأسانيد، المطّلعون على خفايا الطُّرق، وليست كلُّها من أفراد البخاريِّ، بل شاركَهُ مسلمٌ في كثيرٍ منها». قال: «وعِدَّةُ ذلك اثنان وثلاثون حديثًا، فأفرادُه منها ثمانيةٌ وسبعون فقط، وليست كلُّها قادحة، بل أكثرها الجوابُ عنها ظاهرٌ، والقَدْحُ فيه مندفعٌ، وبعضُها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسُّفٌ كما شرحتُه مجملاً في الفصل الأول، وأوضحتُه مبيَّناً إثر كل حديث منها»[1].

---

(١) هدي الساري (ص٣٨٣).

ولأنه ما من مصنَّف صنَّفه أحدٌ من البشر إلاّ وقد تعرَّض للنقد، فلم يسلم من النقد أحدٌ، ولكن يبقى صحيحا البخاريِّ ومسلم من أجلِّ الكتب والمصنَّفات التي تعرَّضت للنقد، ولهذا استمرَّ الكلام عليها حتى وقتنا الحاضر، بين النقد والرَّدِّ عليه، ولكن هذا لا يخدش من جلالة هذين الكتابين، فقد وُجد في كل عصرٍ مجموعةٌ من العلماء تولَّت الدِّفاع عنهما إجمالاً وتفصيلاً، وعلى وجه الشمول أو الاقتصار على بعض الروايات، مما يُشكِّل بمجموعه ويُظهر مكانة هذين الكتابين وجلالتهما، وكلُّ هذا يقود إلى القول بأن عامّة ما في الصحيحين صحيحٌ مقطوعٌ به، ليس لأنه من جهة الإمامين البخاري ومسلم فحسب، ولكن لأنّ جمهور علماء السُّنة وجهابذة الحفّاظ على مرِّ العصور قد قطعوا بذلك بعد دراستهم لهذين الكتابين، وتحرَّوا البحث فيهما، وفحصوا أحاديثهما غاية الفحص، فخرجوا بترجيح ما أودَعَهُ هذان الإمامان في كتابيهما وحكموا لهما بصحّة ما أخرجاه، مما يعني موافقتهم لصحّة النتائج التي توصّلا إليها بناءً على النظر في الأدلّة والبراهين، وفي هذا السياق جاء قول الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى: «فإذا تأمَّل المصنِّف ما حرَّرتُه من ذلك عِظَمَ مقدار هذا المصنَّف في نفسه، وجلَّ تصنيفه في عينه، وعذر الأئمَّة من أهل العلم في تلقِّيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كلِّ مصنَّف في الحديث والقديم»[(١)].

والأمرُ نفسه يُقال في شأن صحيح الإمام مسلم، فحسْبُه قول ابن الصَّلاح فيه: «فرفعَهُ الله -تبارك وتعالى- بكتابه الصحيح هذا إلى مناط النُّجوم، وصار إماماً حجّةً، يبدأ ذِكرُه ويُعاد في علم الحديث وغيره من العلوم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء»[(٢)].

وقول الحافظ ابن حجر: «حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مفرطٌ، لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يُفضِّله على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختصَّ به من جمع الطرق وجودة السياق، والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى وقد نسج على منواله خلقٌ من النيسابوريين، فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممّن صنّف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهّاب»[(٣)].

---

(١) هدي الساري (ص٣٨٣).

(٢) ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو (ت٦٤٣هـ)، صيانة صحيح مسلم، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ. (ص٦٠).

(٣) تهذيب التهذيب (١٠/١٢٧).

سادسا: موقف بعض العلماء المعاصرين:

١- الشيخ أحمد محمد شاكر: يقول: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها، فلا يهولنك إرجاف المرجفين، وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة، وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانتقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم، واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل»(١).

٢- الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، بيقول: إجابة صوتية مفرغة للشيخ الألباني عن سؤال حول تضعيفه بعض أحاديث في الصحيحين، وهل سبقه أحد من أهل العلم في ذلك؟ فأجاب الشيخ الألباني رحمه الله: أما أنه سبق لي أن ضعفت أحاديث في البخاري فهذه الحقيقة يجب الاعتراف بها، ولا يجوز إنكارها، ذلك لأسباب كثيرة جداً: أولها: المسلمون كافة لا فرق بين عالم أو متعلم أو جاهل مسلم، كلهم يجمعون على أنه لا عصمة لأحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا من النتائج البديهية أيضاً أن أي كتاب يخطر في بال المسلم أو يسمع باسمه قبل أن يقف على رسمه لا بد أن يرسخ في ذهنه أنه لا بد أن يكون فيه شيء من الخطأ، لأن العقيدة السابقة أن العصمة من البشر لم يحظ بها أحد إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم، من هنا يروى عن الإمام الشافعي رضي الله عنه أنه قال: «**أبى الله أن يتم إلاّ كتابه**»(٢)، فهذه حقيقة لا تقبل المناقشة، هذا أولاً. هذا كأصل. ثانيًا: أما كتفريع فنحن من فضل الله علينا وعلى الناس لكن أكثر الناس لا يعلمون، ولكن أكثر الناس لا يشكرون، قد مكنني الله عز وجل من دراسة علم الحديث؛ أصولاً وفروعاً وتعليلاً وتجريحًا، حتى تمكنت إلى حد كبير بفضل الله ورحمته أيضاً أن أعرف الحديث الصحيح من الضعيف من الموضوع من دراستي لهذا العلم،

---

(١) شاكر، أحمد (المتوفى: ١٣٧٧هـ)، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن الحلبي، الناشر: دار العاصمة، الرياض، ط١، سنة ١٤١٥هـ. (١٢٤/١).

(٢) أخرجه البيهقي، أحمد. مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة، ط١، سنة ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م. (٣٦/٢)، بلفظ: «**أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه**».

على ذلك طبقت هذه الدراسة على بعض الأحاديث التي جاءت في صحيح البخاري، فوجدت نتيجة هذه الدراسة أن هناك بعض الأحاديث التي تعتبر بمرتبة الحسن فضلاً عن مرتبة الصحة في صحيح البخاري، فضلاً عن صحيح مسلم، هذا جوابي عما يتعلق بي أنا.

أما ما يتعلق بغيري مما جاء في سؤالك وهو هل سبقك أحد؟ فأقول: والحمد لله سبقت من ناس كثيرين هم أقعد مني وأعرف مني بهذا العلم الشريف، وقدامى جداً بنحو ألف سنة فالإمام الدارقطني وغيره فقد انتقدوا الصحيحين في عشرات الأحاديث، أما أنا فلم يبلغ بي الأمر أن أنتقد عشرة أحاديث، ذلك لأنني وجدت في عصر لا يمكنني من أن أتفرغ لنقد أحاديث البخاري ثم أحاديث مسلم، ذلك لأننا نحن بحاجة أكبر إلى تتبع الأحاديث التي وجدت في السنن الأربعة فضلاً عن المسانيد والمعاجم ونحو ذلك لنبين صحتها من ضعفها، بينما الإمام البخاري والإمام مسلم قد قاما بواجب تنقية هذه الأحاديث التي أودعوها في الصحيحين من مئات الألوف من الأحاديث، هذا جهد عظيم جداً[١].

٣- الدكتور حمزة المليباري: يقول: «وعندما نلفي الإمام الدارقطني يؤيد أحياناً صنيع الشيخين في التصحيح أو التعليل أثناء التتبع، أو نلفي الإمام أبا مسعود الدمشقي يصرح في بعض المواضع من التتبع أنّ الإمام مسلماً إنّما أراد تبيين الخلاف لا أنه يثبت الحديث، يمكننا أن نقول: إن هؤلاء الأئمة لم يقصدوا بتتبعهم لأحاديث الشيخين توجيه الطعن نحوهما، لسبب إخلالهما بشروط الصحيح، وعدم التزامهما بها، وإنما أرادوا أن يبرزوا الفوائد النقدية التي تكمن في صنيعهما، والتي تحتاج الى توضيحها، كما أرادوا أن يؤكدوا أن الكتابين من أصحّ ما صنفه البشر على الإطلاق، حيث إنهم لم يتحصلوا من خلال تتبعهم على جانب الإخلال إلا في عدد قليل جداً من جملة الأحاديث التي تربو على سبعة آلاف حديث، وهو أمر طبيعي جداً، لا غرابة فيه.

ونستخلص من هذه اللفتة الاستدراكية أن النتائج التي أسفر عنها تتبع الأئمة لأحاديث الشيخين هي: الفوائد النقدية، والمسائل الإسنادية التي يضمها الصحيحان، لا أنهما قد أخلا بشروطهما في أحاديثهما، ومن هنا نجد شرّاح الصحيحين ممن تولى الأجابة على الدارقطني في انتقاداتها يقولون: هذا الانتقاد لا يضر في أصل الحديث، وإنما ذكره الشيخان في المتابعة، ويسع فيها ما لا يسع في الأصول، أو لم يذكره الشيخان إلا لبيان الاختلاف. وليس بخاف على أحد أن

---

(١) تفريغ من تسجيل صوتي للشيخ الألباني، الشريط رقم (٧٣٩)، من سلسلة تسجيلات الهدى والنور.

الأمام الدارقطني على علم تام بأن الشيخين لم يذكرا معظم الأحاديث المعللة على سبيل الاحتجاج»[(١)].

هذه النقولات السابقة الذكر عن أهل العلم تبين موقفهم من انتقادات أهل العلم السابقين وخصوصًا الحافظ الدارقطني لأحاديث الصحيحين، فمن ذلك أن هذه الانتقادات لا تدل على ضعف شيء من أحاديث الصحيحين، إنما هي موجهة لبعض الأسانيد أو الألفاظ، كونها لم تبلغ في درجتها من الصحة ما اشترطه الشيخان في صحيحيهما.

سابعا: موقف بعض المستشرقين، وبعض المنتسبين للمدرسة العقلية:

ظهر بعد الحافظ الدارقطني نفر من أهل الباطل والضلال -لا سيما في زماننا المعاصر- فجعلوا انتقادات الحافظ الدارقطني على الصحيحين ذريعة لهم للطعن بصحة أحاديث الصحيحين وعدم تلقيهما بالقبول، بل اتكأوا على هذه الانتقادات من أجل الطعن في السنة على وجه العموم، وبعضهم قد يكشف عن خبث ما طوته سريرته فيلقي شبهًا عقلية وغيرها من أجل التشكيك في صحة الأحاديث، وهدفه ردّ السنة على وجه العموم، وعدم اعتمادها أصلا من أصول الدين، وبعضهم قد يخفي ما طوته نفسه من حقد على السنة، فيظهر بصورة المدافع المنافح عن السنة، ولكن لسان حاله ومقاله خلاف ذلك، ومن هؤلاء الذين حاولوا الطعن في السنة برد أحاديث الصحيحين:

١- ما ذكره المستشرقون مصنفو دائرة المعارف الإسلامية إذ قالوا في ترجمة الإمام الدارقطني عند عرضهم لمصنفاته: «كتاب الاستدراكات والتتبع، وهو بيان بمائتي حديث من الأحاديث الضعيفة، وردت في البخاري ومسلم (حاجي خليفة، جـ٢، ص ٥٤٥، رقم ٩٩٥٦)»[(٢)].

وكلام المستشرقين هذا فيه عدة مغالطات، من أهمها:

---

(١) المليباري، حمزة. عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح. دار ابن حزم، بيروت، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م. (ص٤٦-٥٠).

(٢) هوتسما، م. ت. أرنولد، ت. و. باسيت، ر. هارتمان ر. موجز دائرة المعارف الإسلامية، إعداد وتحرير إبراهيم زكي خورشيد، أحمد الشنتناوي، عبدالحميد يونس، وترجمة نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية، المراجعة والإشراف العلمي: حسن حبشي، عبدالرحمن عبدالله الشيخ، محمد عناني، الناشر: مركز الشارقة للإبداع الفكري، ط١، سنة ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م. (٤٨٢٨/١٥).

أولا: أنه تحريف لكلام حاجي خليفة في كشف الظنون، إذ لم يذكر أنها ضعيفة، إنما قال (١٤٠٣/٢): «كتاب التتبع، للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ، وهو ما خرج في الصحيحين وله علة»[١]، وفرق كبير بين العبارتين كما هو معلوم عند أهل الصنعة.

ثانيا: كلامهم يوهم أن الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» على الصحيحين وعددها مائتي حديث متفق على ضعفها، وهذا تمويه على القارئ، إذ كثير مما ذكره الدارقطني علته غير قادحة، وكثير منه أيضا الحق فيه مع غير الدارقطني رحمه الله.

لذا مثل هذه المعلومات التي ذكرها المستشرقون عن الصحيحين والاستدراكات عليهما في كتاب موجز دائرة المعارف الإسلامية، وكذا المعلومات المدونة في الكتب التي صنفها المستشرقون تعريفا بالتراث الإسلامي وأهله، لا ينبغي الاعتماد والثقة بما يذكره المستشرقون فيها، وعدم اتّخاذها مرجعاً في أيٍّ مِن العلوم الإسلامية، أو التصوّرات عن دين الإسلام.

٢- ما يذكره منتسبو المدرسة العقلية من نقدٍ لم يُبْنَ على منهجية علمية منضبطة، ولم يسلكوا فيه مسالك النقد العلمية المعتمدة على أصول المحدثين، وإنما تخبطوا به خبط عشواء، فيستنكروا من الأحاديث ما يخالف عقولهم ورأيهم وإن كانت هذه الأحاديث في الصحيحين أو أحدهما، من غير أن يراعوا حرمةً لقواعد النقد المنهجية التي بنى عليها البخاري ومسلم كتابيهما، فمن ذلك ردهم لأحاديث رجم الزاني المحصن[٢]، لأن الرجم لم يَرِد في القرآن الكريم، وهو بزعمهم يتنافى مع سماحة الإسلام ورأفته،

---

(١) كشف الظنون (١٤٠٣/٢).

(٢) أخرجه البخاري في عدة مواطن من صححيه، منها: كتاب الحدود، باب الاعتراف بالزنا (١٦٨/٨) الحديث رقم (٦٨٢٩)، ومسلم، كتاب الحدود، باب رجم الثيب في الزنا (١٣١٧/٣) الحديث رقم (١٦٩١)، ومالك في الموطأ، كتاب الرجم والحدود، باب ما جاء في الرجم (١٢٠٣/٥) الحديث رقم (٣٠٤٤)، من حديث عَبْدِاللهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ وَهُوَ جَالِسٌ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ قَدْ بَعَثَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْحَقِّ، وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَجَمَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللهِ؛ فَيَضِلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ أَنْزَلَهَا اللهُ، وَإِنَّ الرَّجْمَ فِي كِتَابِ اللهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَنَى إِذَا أَحْصَنَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبَلُ، أَوِ الِاعْتِرَافُ**»، هذا

=

الرجم لم يَرِد في القرآن الكريم، وهو بزعمهم يتنافى مع سماحة الإسلام ورأفته، وكذا ردهم لحديث الذباب يقع في الإناء[١]؛ لأنه يتنافى مع الطبيعة العقلية، وأيضا ردهم لأحاديث الإسراء والمعراج[٢]، لمنافاتها للطبيعة الكونية، ومنهم من ردَّ كل حديث لا تثبته التجربة العملية أو العلمية، وردَّ كل حديث يتعلق بالغيبيات، أو يخالف في ذهنه ما اعتاد عليه من الحسّ والمشاهدة[٣]، أو يضعف كل حديث يرويه أبو هريرة[٤] رضي الله عنه، أو أنها من المراسيل[٥]، أو يرد أحاديث بدعوى أن في أسانيدها رواة

=

لفظ مسلم، وزاد مالك في روايته: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْلاَ أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللهِ لَكَتَبْتُهَا: (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ)، فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا**».

(١) أخرجه البخاري، وكتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه؛ فإن في إحدى جناحية داء وفي الأخرى شفاء (١٣٠/٤) الحديث رقم (٣٣٢٠)، وكتاب الطب، باب إذا وقع الذباب في الإناء (١٤٠/٧) الحديث رقم (٥٧٨٢)، من حديث أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً**».

(٢) من ذلك ما أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قَوْلِهِ: {وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا} [سورة النساء: الآية ١٦٤] (١٤٩/٩-١٥١) الحديث رقم (٧٥١٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم إلى السماوات، وفرض الصلاة (١٤٥/١-١٤٦) الحديث رقم (١٦٢)، واللفظ له، من حديث أَنَس بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «**أُتِيتُ بِالْبُرَاقِ، وَهُوَ دَابَّةٌ أَبْيَضُ طَوِيلٌ فَوْقَ الْحِمَارِ، وَدُونَ الْبَغْلِ، يَضَعُ حَافِرَهُ عِنْدَ مُنْتَهَى طَرْفِهِ**»، قَالَ: «**فَرَكِبْتُهُ حَتَّى أَتَيْتُ بَيْتَ الْمَقْدِسِ**»، قَالَ: «**فَرَبَطْتُهُ بِالْحَلْقَةِ الَّتِي يَرْبِطُ بِهِ الْأَنْبِيَاءُ**»، قَالَ: «**ثُمَّ دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ، فَصَلَّيْتُ فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ خَرَجْتُ فَجَاءَنِي جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِإِنَاءٍ مِنْ خَمْرٍ، وَإِنَاءٍ مِنْ لَبَنٍ، فَاخْتَرْتُ اللَّبَنَ، فَقَالَ جِبْرِيلُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اخْتَرْتَ الْفِطْرَةَ، ثُمَّ عُرِجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ ...**» الحديث.

(٣) ينظر: العاروري، شاكر. توهين تعليل أحاديث انتقدت على الصحيحين. والطحاينة، خالد. روايات منتقدة في الصحيحين بدعوى مخالفة العقل عرض ونقد، وهما بحثان مقدمان لمؤتمر الانتصار للصحيحين، المنعقد في الفترة من ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م، بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

(٤) ينظر: العزّي، عبدالمنعم. دفاع عن أبي هريرة، الناشر: دار القلم، بيروت، مكتبة النهضة، يروت، ط٢، سنة ١٩٨١م.

(٥) ينظر: الخلف، عواد. مراسيل صحيح مسلم، جمع دراسة تحليل، بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة، للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد الثاني، جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يونيو ٢٠٠٦م. (ص١٥٥).

متهمين بالضَّعف أو التدليس[1]،وغيرها من الأحاديث التي اعتمدوا في ردها ونقدها على التحسين والتقبيح العقليين، ونحو ذلك من المسالك الفاسدة، التي هي في حقيقة الأمر دعوة لإسقاط السنَّة؛ فمثل هذا النوع من النقد يرفض ولا يقبل البتة، وينبغي مواجهته بالأدلة المنهجية القوية التي تَرُدُّ الناقد أو الطاعن في السنة إلى صوابه، وتبين له بطلان مسالكه، وأن رد نقدهم الباطل هذا ليس المقصود منه عصمةٌ تُدّعى للبخاري ومسلم، فأهل السنة لا يعتقدون العصمة لغير الأنبياء، ولكنها مسألة فساد في مناهج البحث، واضطراب في عقلية الناقد.

ذلك أن هذا النوع من النقد دائما ما يرافقه الحط من قدر الصحيحين، والتشنيع عليهما، ومحاولة إسقاطهما من تراث الأمة المقبول، بل وعدهما (جناية) على التاريخ الإسلامي، ووسمهما بالتعدي والفساد، وهذه الأوصاف كلها امتلأت بها كتب معاصرة لطوائف من الرافضة وأتباعهم وكثير من غير المختصين الذين ينتسبون إلى الحداثة والتنوير والعقلانية، ومن أمثلة الكتب المصنفة في هذا النوع:

١- أضواء على السنة المحمدية لأبي رية.

٢- كتب المهندس جواد عفانة.

٣- كتاب نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث لإسماعيل الكردي.

٤- كتاب الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية وتطهير البخاري منها لصالح أبي بكر.

٥- رسالة جناية البخاري إنقاذ الدين من إمام المحدثين لزكريا أوزون.

٦- دراسة بعنوان أضواء على الصحيحين لمحمد صادق النجمي.

---

(١) ينظر: العراقي، أحمد بن عبدالرحيم (ت٨٢٦هـ). البيان والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومسّ بضرب من التجريح، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الجنان، بيروت، ط١، سنة ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م. والخلف، عواد حسين. روايات المدلسين في صحيح البخاري، جمعها تخريجها الكلام عليها، وله أيضا، روايات المدلسين في صحيح مسلم، جمعها تخريجها الكلام عليها، ونمراوي، أكرم. شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين بروايتهم عن المختلطين والرد عليها، دراسة نظرية تطبيقية، أطروحة دكتوراة، جامعة ماليزيا، كوالامبور، أكاديمية الدراسات الإسلامية، قسم القرآن والحديث، سنة ٢٠١٣م، والخطيب، حذيفة. دراسة تطبيقية في واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين، بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين، المنعقد في الفترة من ١٤-٢٠١٠/٧/١٥م، بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

وهناك مقالات تنشر في بعض المجلات والصحف اليومية لا همّ لها إلا الطعن في الصحيحين وأحاديثما، وغيرها كثير.

وأما علماء الإسلام الأوائل والأواخر، السابقون واللاحقون من المحدثين والأصوليين والفقهاء والمفسرين، فكلهم بريء من هذه المسالك، بعيد عنها، محارب لمن حمل رايتها وتولى كبرها[١].

---

(١) ينظر: أبو سارة، جميل. المنهجية المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصحيحين عند النقاد الأقدمين، والجابري، إلهام. مناهج المحدِّثين في نقد رواة الصحيحين، وهما بحثان مقدمان لمؤتمر الانتصار للصحيحين، المنعقد في الفترة من ١٤-٢٠١٠/٧/١٥م، بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

المبحث الثالث

الآثار المترتبة على نقد كتاب التتبع للإمام الدارقطني

لقد سبق الحديث عن نقد الأئمّة وأهل العلم لكتاب «التتبع»، وتوضيح أنّ ما انتقده الإمام الدارقطنيُّ مُجابٌ عليه، وأنّ عامَّته مما يمكن اعتباره نقدًا في الصناعة الحديثيَّة، وليس في المتون نفسها، فهذا النقد من الحافظ الدارقطني ليس حكما على الأحاديث التي انتقدها بالضعف، إنما هو خلاف بين صحيح وأصح.

ونحن لا ننكر أن أحرفًا قليلة جدا كانت محل انتقاد من قبل بعض المحدثين والحفاظ كالدارقطني وغيره، وقد أجاب جماعة من العلماء المتقدمين والمتأخرين على هذه الانتقادات من مثل الحافظ ابن حجر والحافظ النووي وفي عصرنا هذا الدكتور ربيع بن هادي المدخلي والدكتور مقبل بن هادي الوادعي والدكتور مصطفى باحو والدكتور خليل إبراهيم ملا خاطر، والأبحاث المقدمة لمؤتمر الانتصار للصحيحين، وغيرهم.

وعلى كل حال فلا يحق لأحد أن يجعل من هذه الانتقادات ذريعة للطعن في أحاديث الصحيحين جملة.

وعلى مقتضى ذلك، فإنه يمكن للمتابع والباحث أن يخرج بمجموعة من الآثار المترتّبة على نقد كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني، يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أولا: التأكيد على أنّ دعوى اشتمال كتابي صحيح البخاري وصحيح مسلم على أحاديث معلولة يُعدُّ شُذُوذاً ولا يُلتفت إليه؛ لأن الإجماع انعقد على ذلك.

ثانيًا: إن علم العلل من أدقّ علوم الحديث وأهمِّها، ولا يتمكّن منه إلا أهل الخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يُعرف به إلاّ القليل، كعليّ بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاريّ ومسلم(١)، ولهذا فقد أتقن هذان الإمامان تجنيب صحيحيهما من تلك الأحاديث التي يمكن انتقادها نقدًا صحيحًا قائمًا على القواعد الحديثية المعتبرة، بدليل أن مجموع ما انتقد عليهما لا يتجاوز أحرفًا يسيرة، يُعد من أقلِّ القليل بالنسبة لمجموع ما أخرجاه من الأحاديث الصحيحة، وهذه الأحرف اليسيرة قد أُجيب عليها.

---

(١) ينظر: فتح الباري (٣٤٧/١).

ثالثًا: أنّ هذا النَّقد الذي وُجِّه إلى بعض أحاديث الصحيحين لم يكن من قِبَل الطعن فيها بالضَّعيف وعدم الصِّحَّة، كما أوضح ذلك أهل العلم، كالحافظ ابن حجر وغيره وإنما كان النقد إليهما يدخُل في معنى أن تلك الأحاديث لم تبلغ في الصِّحة الدرجة العُليا التي اشترطها كلٌّ واحدٍ منهما في كتابه، يقول النووي: « قد استدرك جماعة على البخاري ومسلم أحاديث أخلا بشرطهما فيها، ونزلت عن درجة ما التزماه»[1]، فالانتقاد موجه لسند بعينه، لا للحديث كله، فالمحدثون يفرقون بين نقد الإسناد ونقد الحديث كله، فنقد الإسناد لا يلزم منه نقد الحديث وتضعيفه كما لا يخفى على من له أدنى إلمام بعلم الحديث، ما يعني أن صحَّة أصل الحديث في نفسه لم يطعن فيها أحدٌ بما في ذلك الإمام الدارقطنيُّ في كتابه هذا.

رابعًا: أن انتقادات الحافظ الدارقطني لبعض أحاديث الصحيحين قد تجعل هذه الأحاديث في مرتبة أقل من المرتبة السالمة من الانتقاد، وهذا مما يدل على أهمية كتاب «التتبع» من هذا الجانب، وهذا قد يفيد في الترجيح عند التعارض أو الاختلاف، فيقدم الحديث السالم من النقد على الحديث المنتقد.

خامسًا: قد تبيَّن أيضًا لمن أمعَنَ النظر في نقد الأئمة وأهل العلم لكتاب «التتبع» أن نقد هذا الإمام لبعض أحاديث الصحيحين إنما هو ممّا يمكن اعتباره نقدًا شكليًّا ناشئًا عن شدَّة حرصه ويقظته في تتبُّع الأسانيد وبعض الزيادات الواردة في متونها، ممّا كان الشيخان يذكران فيه الروايتين معًا؛ لدفْع ما توهُّمه بعضُ الرواة في الرواية المنتقدة، ونحو ذلك مما بسط القول فيه الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري، وقد سبقت الإشارة إليه.

سادسًا: أن كتاب «التتبع» يعتبر من الدراسات العلمية الموضوعية المهمة حول الصحيحين، وهذا مما يزيد في مكانة الصحيحين، ويؤكد أنهما من أصح الكتب.

سابعًا: ومن هذه الآثار أيضًا يتبيَّن أنّ هذه الأحاديث التي انتُقدت على الصحيحين لم تكن موضع إجماعٍ عند المحدِّثين، وليس فيها ما يمكن اعتباره حديثًا معلولاً، وأنه ليس لها مساسٌ بأصل الكتابين، بل هو اجتهاد من الناقد مُعارَضٌ بتصحيح البخاري ومسلم للحديث في صحيحيهما، لذلك يقول الحافظ ابن حجر في الجواب الإجمالي عن هذه الانتقادات: «والجواب عنه على سبيل الإجمال أن نقول: لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على أهل عصرهما ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل ... فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون

---

(١) شرح صحيح مسلم (٢٧/١).

قوله معارضاً لتصحيحهما، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة»[١].

ثامنًا: كما تبيَّن من نقد الأئمّة لهذا الكتاب أن الأحاديث التي انتقدها الإمام الدارقطنيّ مبني على اجتهاد منه، ومبنى النقد فيها يقوم على عدم التزامهما بشروطهما التي التزماها في تخريج الروايات، وهذا لا يمكن أن يعني بحال أنّ هذه الروايات بجملتها ضعيفة؛ فإنه لم يذهب إلى ذلك أحد من علماء الحديث العارفين بأصوله متنًا وإسنادًا، بل إنهم قرَّروا أن ما انتُقد عليهما معتمدٌ عند الحفاظ، وثابتٌ من وجوهٍ أخرى، يقول أحمد شاكر: «الحق الذي لا مرية فيه عند أهل العلم بالحديث من المحققين، وممن اهتدى بهديهم، وتبعهم على بصيرة من الأمر: أن أحاديث الصحيحين صحيحة كلها، ليس في واحد منها مطعن أو ضعف، وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث، على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه، وأما صحة الحديث في نفسه فلم يخالف أحد فيها»[٢].

تاسعًا: وعلى مقتضى جميع ما سبق يمكن الجزم بأن صحيحي البخاري ومسلم قد قدّر الله تعالى لهما القبول والانتشار، وقد تلقَّتهما الأمّة بالقبول، وأجمعت على اعتمادهما بعد كتاب الله تعالى، ولا تجتمع الأمّة على ضلالة، كما أجمعت على أن هذين الإمامين من أعْرَفِ الناس بالحديث وعلله مع الفقه فيه، وبهذا شهد لهما الأقران وأهل العلم من بعدهما، وأهل التحقيق من زمانهما إلى زماننا الحاضر، كما أن كثيرا من الانتقادات على الصحيحين هي في الحقيقة استشكالات ولا سيما من المتأخرين وقعت في أذهانهم يمكن الجواب عنها، وليس طعناً صريحاً في الحديث ولا رداً له جملة وتفصيلاً.

عاشرًا: هناك ألفاظ استعملها الحافظ الدارقطني لإعلال بعض أسانيد أو روايات الأحاديث التي وقع فيها اختلاف، مع تصريحه بأن أصول هذه الأحاديث صحيحة.

حادي عشر: بعض الأحاديث التي ذكرها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع»، ذكرها لينتقد ما خالفها من روايات أخرى، فهو يوافق الشيخين البخاري ومسلم في تصحيحها، ويعلّ الرواية التي خالفت رواية الصحيح.

ثاني عشر: بعض الأحاديث التي أوردها الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» اختلف فيها

---

(١) فتح الباري (٣٤٦/١-٣٤٧).

(٢) الباعث الحثيث (١٢٤/١).

حكمه عما ذكره في كتابه الآخر العلل، وهذا مما يُضعف نقده لهذه الأحاديث.

ثالث عشر: يمكن القول بأن عدد هذه الأحاديث المنتقدة في هذا الكتاب إذا ما قِيْسَتْ بمجموع أحاديث الصحيحين التي يتجاوز عددها عن ستَّة عشر ألف حديثٍ، فضْلاً عن أنه قد أُجيبَ عن أكثر هذه الانتقادات، نجد أن هذا العدد لا يتجاوز ما نسبته ١,٢٥% من مجموع أحاديث الصحيحين، وهذا كلُّه يؤود إلى القول أنّ هذا النَّقد لم يكن له ذلك الأثر الذي يُذكر في المَسِّ من هيبة الصحيحين ومكانتهما، وهذا مما يزيد الثقة بالصحيحين.

رابع عشر: نبّه الشيخان البخاري ومسلم إلى بعض العلل أو الاختلاف الواقع في بعض الأسانيد أو الروايات مما أخرجاه في صحيحيهما، من خلال مسالك التعليل الكثيرة لديهما في صحيحيهما، كشف كل واحد من الشيخين في صحيحه عن كثير من العلل الواقعة في بعض الأسانيد أو الروايات، إلا أن هذا التعليل لا يقدح عندهما في صحة الحديث؛ فقد يكون الإسناد صحيحًا من الوجهين اللذين اختلف عليهما، وهذا مما يُضعف نقد الحافظ الدارقطني من هــذه الجهة.

خامس عشر: بعض من قدّموا عقولهم في نقد الحديث وفهمه على قواعد المحدثين وأصولهم التي اجتمعت عليها الأمَّة عبر العصور، استغلوا ما ذكره الحافظ الدارقطني في كتابه «التتبع» من نقد لأحاديث الصحيحين، فاتكأوا عليه من أجل الطعن في الصحيحين ورد كثير من أحاديثهما، بل من أجل الطعن في السنة وهدمها، لم يسلكوا في نقدهم مسالك أهل العلم، إنما بنوا طعنهم في السنّة على نظرة عقلانية فاسدة، لا تمُت بصلة إلى أصول النقد الصحيح، حتى إن الناظر في انتقادات هؤلاء العقلانيين لأحاديث الصحيحين وغيرها متكئين على ما ذكره الحافظ الدارقطني، يكاد يجزم بأنهم لا يعرفون ما هي هذه الأحاديث التي انتقدها هؤلاء الأئمة كالدارقطني وغيره على الصحيحين، فالفرق بين الطائفتين كالفرق بين الشمس والقمر، وبين الليل والنهار.

وفي ختام هذه المبحث يمكن القول بأن الحافظ الدارقطني من خلال كتابه «التتبع» قدم أنموذجا فريدا للنقد العلمي الحديثي المنضبط بقواعد وأصول الصنعة الحديثية.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده وأشكره على أن وفقني إلى إتمام هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعله زادًا لي يوم ألقاه، وأن يثبتني على ما وُفقت إليه من الصواب، وأن يتجاوز عن خطئي، فهو من نفسي ومن الشيطان، وعذري في ذلك أنني اجتهدت، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

والصلاة والسلام على المبعوث بآخر الرسالات رحمة للعالمين، وعلى آله وصبحه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

بعد دراستي لكتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني، دراسة تحليلة نقدية، توصلت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، ومن أهمها:

أولا: النتائج:

١- قدم الحافظ الدارقطني من خلال كتابه «التتبع» أنموذجا فريدا للنقد العلمي الحديثي المنضبط بقواعد وأصول الصنعة الحديثية.

٢- بلغت الأحاديث المنتقدة في كتاب «التتبع» (١٩٩) حديث، رتبها الحافظ الدارقطني على مسانيد الصحابة.

٣- للحافظ الدارقطني منهج واضح سلك فيه عدة مسالك في عرض الأسانيد والمتون.

٤- سار الحافظ الدارقطني في تعليله لأحاديث الصحيحين على أصول وقواعد المحدثين، ولم يخالف في ذلك، مستخدما القرائن والمرجحات التي استعملها الأئمة المتقدمون للتدليل على صحة ما ذهبوا إليه.

٥- تنوعت العلل التي أعل بها الحافظ الدارقطني أحاديث الصحيحين، وأكثرها علل إسنادية، ولم يقتصر الدارقطني على العلل المؤثرة، بل ذكر أيضا العديد من العلل غير المؤثرة.

٦- أكثر الأحاديث التي انتقدها الحافظ الدارقطني، أعلها بتعارض الوصل والإرسال، ثم بالانقطاع ونفي السماع المتوهم، ثم بتعارض الرفع والوقف، ثم بإبدال راو بآخر أو إسناد بآخر، ثم بإبدال صحابي بآخر، وأما أنواع العلل الأخرى فأعلَّ بها أحاديث قليلة.

٧- جميع انتقادات الحافظ الدارقطني لأحاديث الصحيحين لا تقدح في أصل موضوع

الكتابين؛ لأن غالب هذه الأحاديث يكون تأثير العلل فيها قاصرا على ذلك الإسناد المعين، ويكون المتن صحيحا من طرق أخرى.

٨- يمكن أن ينازع الحافظ الدارقطني في الأدلة والأحكام التي توصل إليها، وبعض التطبيقات الجزئية، وليس في الأصول والقواعد التي سار عليها.

٩- إن الترجيح بين الإمامين البخاري ومسلم وبين الحافظ الدارقطني في العديد من الأحاديث المنتقدة يحتاج لدراسة موسعة وعميقة، وتبقى المسألة تدور في مجال الاجتهاد الحديثي.

١٠- ترجيح رأي الحافظ الدارقطني في بعض الأحاديث لا ينقص من مكانة الصحيحين، بل هو من العدل والإنصاف.

١١- إن كتاب «التتبع» وإن كان موضوعه نقد بعض أحاديث الصحيحين، إلا أنه يزيد الثقة بالصحيحين ومكانتهما، وذلك لقلة ما انتقد عليهما، ولأن الصواب غالبا في جانبهما.

١٢- أيَّد الحافظ الدارقطني صنيع الشيخين البخاري ومسلم في العديد من الأحاديث، ورجح روايتهما على رواية من خالفهما.

١٣- أظهرت الدراسة بعض قرائن الترجيح عند الحافظ الدارقطني، وهي: الترجيح بالحفظ والإتقان، وبالعدد والكثرة، وباختصاص الراوي بشيخه، وبرواية الراوي عن أهل بيته، وبالتاريخ، وبسبب الزيادة في الحديث.

١٤- وضحت الدراسة بعض قرائن التعليل عند الحافظ الداقطني، وهي: تحديث الراوي خارج بلده وليس معه كتبه، والتعليل بسلوك الجادة في الأسانيد، وشك الراوي، وإذا حدث الراوي من حفظه وخالف غيره، وبكثرة الاختلاف على الراوي، وبالتفرد عن إمام معروف وله تلاميذ كثر، والتعليل بعدم السماع.

١٥- استعمل الحافظ الدارقطني العديد من الألفاظ النقدية للدلالة على العلل، وجميع هذه الألفاظ مما يستعمله المحدثون في النقد والتعليل.

١٦- معرفة منهج الإمامين البخاري ومسلم في التعليل والإشارة للاختلاف في الأسانيد والمتون يساعد في رد العديد من الانتقادات الموجهة إليهما.

١٧- اعتنى العلماء بانتقادات الحافظ الدارقطني لأحاديث الصحيحين، فقاموا بمناقشتها والجواب عنها ضمن قواعد وأصول المحدثين.

١٨- يعتبر الحافظ ابن حجر العسقلاني من أفضل من ناقش الحافظ الدارقطني في

انتقاداته على الصحيحين، وأجاب عنها.

١٩- استغل بعض المستشرقين وأصحاب الأهواء الباطلة انتقادات الحافظ الدارقطني على الصحيحين، فجعلوا ذلك ذريعة للطعن في الصحيحين والتشكيك في أحاديثهما التي تلقتها الأمة بالقبول.

٢٠- انتقد الحافظ الدارقطني على الصحيحين في كتابه العلل (٢٣٦) تقريبا، منها (٣٧) حديثا ليست في «التتبع»، واتفقت أحكامه في معظم الأحاديث المشتركة، واختلفت في بعض الأحاديث.

ثانيا: التوصيات:

١- ضرورة إعادة تحقيق كتاب «التتبع» للحافظ الدارقطني، بالاعتماد على أصول خطية، ومناقشة انتقاداته على الأحاديث بتوسع وفق أصول الصنعة الحديثية.

٢- توجيه طلبة الدراسات العليا، بأن يتناول بعضهم أجزاء من الأحاديث المنتقدة على الصحيحين، ومناقشة منتقديها والجواب عنها.

٣- إعداد مؤسسة خاصة للدفاع عن الصحيحين وأحاديثهما، ورد الانتقادات الموجهة لأحديثهما، والجواب عنها جوابا شافيا.

وفي الختام؛ هذا ما يسر الله إتمامه، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

الفهارس العامة

وتشمل:

فهرس الآيات.

فهرس الأحاديث والآثار.

فهرس الأعلام المترجمين.

قائمة المراجع والمصادر.

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الأعلام

قائمة المراجع والمصادر

القرآن الكريم.

الأبناسي، إبراهيم بن موسى (ت٨٠٢هـ). **الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح رحمه الله تعالى**، ط١، المحقق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

ابن الأثير، المبارك بن محمد (ت٦٠٦هـ). **النهاية في غريب الحديث والأثر**، المكتبة العلمية، بيروت،١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ**). المسند**، ط١، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت،١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

الأعظمي، محمد ضياء الرحمن. (١٤٢٠هـ).**معجم مصطلحات الحديث ولطائف الأسانيد**، ط١، الرياض: مكتبة أضواء السلف.

الألباني، محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ). **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ط١، دار المعارف، الرياض، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

ابن أمير الحاج، أبو عبدالله شمس الدين محمد، ويعرف بابن الموقت (ت٨٧٩هـ). **التقرير والتحبير على تحرير الكمال ابن الهمام**، المطبعة الأميرية، بولاق.

الأنصاري، زكريا. **فتح الباقي شرح ألفية العراقي**، ط١، تحقيق: عبداللطيف هميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.

البابانى البغدادي، إسماعيل بن محمد بن أمين (ت١٣٩٩هـ). **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، وكالة المعارف الجليلة، استانبول.

باحو، مصطفى. (٢٠٠٥م). **الأحاديث المنتقدة على الصحيحين**، ط١، طنطا: دار الضياء.

البخاري، محمد بن إسماعيل (ت٢٥٦هـ). **التاريخ الكبير**، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الدكن.

ـــــــــــــ، **جزء القراءة خلف الإمام**، تحقيق: فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية.

ـــــــــــــ، **المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، وهو صحيحه**، ط١، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

البزار، أحمد بن عمرو (ت٢٩٢هـ). **البحر الزخار وهو مسنده، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد وصبري عبدالخالق الشافعي،** مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٩٨٨-٢٠٠٩م.

ابن بشكوال، أبو القاسم خلف بن عبدالملك (ت٥٧٨هـ). **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس،** ط٢، تحقيق: عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ١٣٧٤هـ، ١٩٥٥م.

أبو البقاء الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني (ت١٠٩٤هـ)، **الكليات،** تحقيق عدنان درويش ومحمد المصريّ، مؤسّسة الرسالة، بيروت، لبنان.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ). **السنن الكبرى،** ط٣، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

ـــــــــــــــ، **شعب الإيمان،** ط١، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد، مكتبة الرشد، الرياض، بالتعاون مع الدار السلفية، بومباي، الهند، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٣م.

ـــــــــــــــ، **معرفة السنن والآثار،** تحقيق: عبدالمعطي أمين قلعجي، دار الوعي، حلب، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.

ـــــــــــــــ، **مناقب الشافعي،** ط١، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

الترمذي، محمد بن عيسى (ت٢٧٩هـ). **السنن،** ط٢، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبدالباقي وإبراهيم عطوة عوض. شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.

ـــــــــــــــ، **العلل الكبير،** ط١، تحقيق: صبحي السامرائي وأبو المعاطي النوري ومحمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

ابن الجارود، عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري، (ت٣٠٧هـ)، **المنتقى من السنن المسندة،** تحقيق: عبدالله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي (ت٥٩٧هـ). **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم،** ط١، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا ومصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

ـــــــــــــــ، ط١، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.

ابن أبي حاتم الرازي، عبدالرحمن بن محمد (ت٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند.

ــــــــــــــ، **علل الحديث**، تحقيق: فريقٌ من الباحثين، مطابع الحميضيّ.

ــــــــــــــ، **المراسيل**، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.

حاجي خليفة، مصطفى (١٠٦٧هـ). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ط١، بيروت: دار الفكر.

الحاكم النيسابوري، محمد أبو عبدالله (ت٤٠٥هـ). **المدخل على الصحيح**، ط١، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد ومؤسسة الرسالة.

ــــــــــــــ، **المستدرك على الصحيحين**، ط١، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

ــــــــــــــ، **معرفة علوم الحديث**، ط٢، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

ابن حبان البستي، محمد بن أحمد التميمي، أبو حاتم (ت٣٥٤هـ). **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبّان**، ترتيب الأمير علاء الدين عليّ بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، ط١، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ــــــــــــــ، **المجروحون**، تحقيق محمد إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب..

ــــــــــــــ، **المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها، ولا ثبوت جرح في ناقليها المعروف بصحيح ابن حبان**، ط ٢، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

ــــــــــــــ، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، ط١، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الدكن الهند.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ). **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**، ويُعرف بطبقات المدلسين، ط١، تحقيق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

ــــــــــــــ، **تقريب التهذيب**، ط١، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

ــــــــــــــ، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ط١، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر مؤسسة قرطبة، مصر.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي (ت٨٥٢هـ). **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

ـــــــــــــــ، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، ط١، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

ـــــــــــــــ، **هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، تحقيق: عبدالعزيز بن باز ومحمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

حسن، علي إبراهيم. التاريخ **الإسلامي العام، الجاهلية، الدولة العربية، الدولة العباسية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

الحموي، ياقوت (ت٦٢٦هـ). **معجم البلدان**، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٥م.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق (ت٣١١هـ)، **الصحيح**، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، ط١، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

ـــــــــــــــ، **الفصل للوصل المدرج في النقل**، ط١، تحقيق محمد مطر الزهراني، دار الهجرة.

ـــــــــــــــ، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدنيّ، المكتبة العلمية، المدينة المنوّرة.

الخطيب، حذيفة. دراسة تطبيقية في واقع مرويات المتهمين بالضعف في الصحيحين، **بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين**، المنعقد في الفترة من ١٤-١٥/٧/٢٠١٠م، كلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

الخلف، عواد حسين. دفاع عن صحيح البخاري. **مقال**.

ـــــــــــــــ، **روايات المدلسين في صحيح البخاري**، ط١، جمعها تخريجها الكلام عليها، بيروت: دار البشائر الإسلامية،

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٠)، **روايات المدلسين في صحيح مسلم**، ط١، جمعها تخريجها الكلام عليها، بيروت: دار البشائر الإسلامية.

ـــــــــــــــ، (٢٠٠٦م)، مراسيل صحيح مسلم، جمع دراسة تحليل، **بحث منشور في مجلة جامعة الشارقة**، للعلوم الشرعية والإنسانية، المجلد الثالث، العدد الثاني.

ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان،** تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ابن خير الإشبيلي، أبو بكر محمد بن خير الأَموي (ت٥٧٥هـ). **فهرسة ابن خير الإشبيلي،** ط١، تحقيق بشّار عواد معروف ومحمد بشار عوّاد، دار الغرب الإسلامي، تونس.

الدارقطني، علي بن عمر (ت٣٨٥هـ). **الإلزامات والتتبع،** ط٢، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

ـــــــــــــــ، **بيان الأحاديث المعلولة في صحيحي البخاري ومسلم.** ط١، تحقيق سعد بن عبدالله الحميد، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.

ـــــــــــــــ، **التتبع،** ط٢، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

الدارقطني، علي بن عمر (ت٣٨٥هـ). **السنن،** ط١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

ـــــــــــــــ، **العلل الواردة في الأحاديث النَّبوية،** تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين السلفي، دار طيبة، الرياض.

أبو داود السَّجستانيّ، سليمان بن الأشعث (ت٢٧٥هـ)، **السُّنن،** تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت٧٤٨هـ). **ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير الميادينى،** ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

ـــــــــــــــ، **سير أعلام النبلاء،** ط٣، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

ـــــــــــــــ، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة،** ط١، تحقيق: محمد عوامة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، مؤسسة علو، جدة.

ـــــــــــــــ، **المغني في ضعفاء الرِّجال،** تحقيق نور الدين عتر، دار إحياء التراث، قطر، ٢٠٠٩.

ـــــــــــــــ، **الموقظة في علم مصطلح الحديث،** ط٢، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٢هـ.

ـــــــــــــــ، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال،** تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان.

ابن رجب الحنبليّ، عبدالرحمن بن أحمد (ت٧٩٥). **شرح علل الترمذيّ**، ط١، تحقيق همّام عبدالرحيم سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

الرحيلي، عبدالله. **الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية**، دار الأندلس الخضراء.

الزرقي، عادل بن عبدالشكور. (٢٠١٨)، دراسة لأجوبة ابن حجر على انتقادات الدارقطني على البخاري، بحث منشور على الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) موقع (**http://www.alsunan.com/wp-content/uploads/2018/02/**).

ابن زريق، محمد بن عبدالرحمن (ت٨٠٣هـ). **مَنْ تَكلَّم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين**، ط١، المحقق: أبو عبدالله حسين بن عكاشة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

أبو زهو، محمد. **الحديث والمحدثون.** ط٢ ، القاهرة: دار الفكر العربي.

أبو سارة، جميل. (٢٠١٠م)، المنهجية المنضبطة في تعليل بعض أحاديث الصحيحين عند النقاد الأقدمين، والجابري، إلهام. مناهج المحدِّثين في نقد رواة الصحيحين، **بحثان مقدمان لمؤتمر الانتصار للصحيحين**، المنعقد في الفترة من بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

السبكي، تاج الدين عبدالوهاب (ت٧٧١هـ). **طبقات الشافعية الكبرى**، ط٢، تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السخاوي، محمد بن عبدالرحمن (ت٩٠٢هـ). **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**، ط١، المحقق: إبراهيم باجس عبدالمجيد، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.

ـــــــــــــــــ، **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي**، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١،١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

ابن سعد، محمد بن منيع (ت٢٣٠هـ). **الطبقات الكبرى**، ط١، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

السلمي، محمد بن الحسن (ت٤١٢هـ)، **سؤالات السلمي للدارقطني**، ط١، تحقيق: فريق من الباحثين، ١٤٢٧هـ.

ابن سيد الناس، محمد بن محمد (ت٧٣٤هـ). **النفح الشذي في شرح جامع الترمذي**، دراسة وتحقيق وتعليق: أحمد معبد عبدالكريم، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد (ت٩١١هـ). **تاريخ الخلفاء**، تحقيق يوسف بن أحمد البكري، بيت الأفكار الدولية، عمان، ٢٠٠٥م.

ـــــــــــ، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

ـــــــــــ، **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ، ١٩٦٩م.

ـــــــــــ، **شرح سنن النسائي**، مطبوع مع سنن النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـــــــــــ، **طبقات الحفاظ**، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت.

ـــــــــــ، **لب اللباب في تحرير الأنساب**، دار صادر، بيروت.

الشافعي، محمد بن إدريس (ت٢٠٤هـ)، **اختلاف الحديث**، ط١، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

شاكر، أحمد (١٤١٥هـ)، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير**، ط١، تعليق: محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي حسن الحلبي، الرياض: دار العاصمة.

ابن شاهين، عمر بن أحمد البغدادي (ت٣٨٥هـ)، **ناسخ الحديث ومنسوخه**، تحقيق: سمير بن أمين الزهيريّ، دار المنار، الزرقاء.

الشريف الجرجاني، عليّ بن محمد بن علي (ت٨١٦هـ)، **التعريفات**، تحقيق جماعة من المحقِّقين بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الصفدي، صلاح الدين خليل (ت٧٦٤هـ). **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت،١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

ابن الصلاح، عثمان بن عبدالرحمن، أبو عمرو (ت٦٤٣هـ)، **صيانة صحيح مسلم**، ط٢، تحقيق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

ـــــــــــ، **معرفة أنواع علوم الحديث**، المعروفة بمقدمة ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

الصنعاني، محمد (ت١١٨٢هـ). **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، ط١، تحقيق: صلاح محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

ضيف، شوقي. (٢٠٠١م)، **العصر العباسي الثاني**، ط١٢، القاهرة: دائرة المعارف.

عبدالرزاق بن همّام الصنعانيّ، **المصنّف**، ط٢، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلميّ، الهند.

الطبرانيّ، سليمان بن أحمد (ت٣٦٠هـ)، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

ـــــــــــــ، **المعجم الصغير**، تحقيق: محمد شكُور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلاميّ، دار عمّار، بيروت وعمّان.

ـــــــــــــ، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

الطحان، محمود بن أحمد. (٢٠٠٤م). **تيسير مصطلح الحديث**، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

الطحاينة، خالد. روايات منتقدة في الصحيحين بدعوى مخالفة العقل عرض ونقد، ب**حث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين**، المنعقد في الفترة من ١٤-٢٠١٠/٧/١٥م، كلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

العاروري، شاكر. توهين تعليل أحاديث انتقدت على الصحيحين. **بحث مقدم لمؤتمر الانتصار للصحيحين**، المنعقد في الفترة من ١٤-٢٠١٠/٧/١٥م، بكلية الشريعة بالجامعة الأردنية.

ابن عبدالبر القرطبي، يوسف (ت٤٦٣هـ). **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**، دار الجيل، بيروت، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

أبو عبيد، القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، **كتاب الأموال**، المحقق: خليل محمد هراس، دار الفكر، بيروت.

العجليّ، أحمد بن عبدالله بن صالح الكوفي (ت٢٦١هـ). **تاريخ الثقات**، ط١، دار الباز، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٤م.

عدا، عبدالغني محمد. (٢٠١٧م) .**القرائن وأثرها في تعليل الأحاديث**، ط١، بيروت: دار البشائر.

ابن عدي الجرجاني، عبدالله (ت٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر.

العراقي، أحمد بن عبدالرحيم (ت٨٢٦هـ). البيان **والتوضيح لمن أُخرج له في الصحيح ومسّ بضرب من التجريح**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

العراقي زين الدين، عبدالرحيم بن الحسين، أبو الفضل (ت٨٠٦هـ)، **ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، قدم لها وراجعها: عبدالكريم بن عبدالله بن عبدالرحمن الخضير، تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي، مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤٢٨هـ.

العزّي، عبدالمنعم. (١٩٨١م). **دفاع عن أبي هريرة**، بيروت: دار القلم.

ابن عساكر، علي بن الحسن (ت٥٧١هـ). **تاريخ دمشق**، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.

العلائيّ، أبو سعيد بن خليل بن كيكلدي (ت٧٦١هـ). **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت.

ابن العماد الحنبلي، عبدالحي بن أحمد (ت١٠٨٩هـ). **شذرات الذهب في إخبار من ذهب**، تحقيق: محمود الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت. ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

ابن عمار الشهيد أبو الفضل الهروي، محمد بن أبي الحسين (ت٣١٧هـ)، **علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجّاج**، تحقيق: عليّ بن حسن الحلبي، دار الهجرة للنشر والتوزيع، الرياض.

عياض أبو الفضل بن موسى اليحصبي السّبتي (٥٤٤هـ)، **إكمال المعلم بفوائد مسلم**، ط١، تحقيق يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

العيني، بدر الدين محمود (ت٨٥٥هـ). **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي (ت٧٩٩هـ). **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، دار الكتب العلمية، بيروت.

الفسوي، يعقوب بن سفيان، **المعرفة والتاريخ**، ط٢، تحقيق أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد (ت٨٥١هـ). **طبقات الشافعية**، ط١، تحقق: عبدالعليم خان، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

القحطاني، عبدالله. (١٤٢٧هـ)، **أحاديث الصحيحين التي أعلها الدارقطني في كتابه العلل وليست في التتبع**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامع الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

القرطبي، يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبدالبرّ النَّمري (ت٤٦٣هـ)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق مصطفى بن أحمد العلويّ ومحمد بن عبدالكبير البكريّ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب .

القضاعي، محمد أبو عبدالله (ت٤٥٤هـ)، **مسند الشهاب**، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

ابن القطان الفاسي، علي بن محمد (ت٦٢٨)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، ط١، تحقيق الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض.

ابن قيم الجوزية، محمد (ت٧٥١هـ). **الفروسية**، ط١، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار الأندلس، حائل، السعودية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

ابن كثير، إسماعيل. **اختصار علوم الحديث**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت.

كحالة، عمر رضا. (١٩٩٣م).**معجم المؤلفين**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ). **السنن**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء الكتب العربية.

مالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، **الموطأ**، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان.

أبو محمد الكشيّ، ويقال: الكَسِّيّ، عبدالحميد بن حميد (ت٢٤٩هـ)، **المنتخب من مسند عبد بن حُميد**، تحقيق الشيخ مصطفى العدويّ، دار بلنسية للنشر والتوزيع.

محمود، حسن. والشريف، أحمد. **العالم الإسلامي في العصر العباسي**، ط١، القاهرة: دار الفكر العربي.

مخلوف، محمد (ت١٣٦٠هـ). **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**، ط١، تحقيق: عبدالمجيد خيالي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

المدخلي، ربيع بن هادي. **بين الإمامين: مسلم والدارقطني**، ط١، الرياض: مكتبة الرشد.

ابن المديني، عليّ بن عبدالله بن جعفر (ت٢٣٤هـ)، **العلل**، تحقيق محمد مصطفى الأعظميّ، المكتب الإسلامي، بيروت.

مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، **لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تثبت له صحبة.**

المزي، يوسف بن عبدالرحمن (ت٧٤٢هـ). **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

أبو مسعود الدمشقي، إبراهيم بن محمد بن عبيد (ت٤٠١هـ). **الأجوبة للشيخ أبي مسعود الدمشقي عما أشكل الشيخ الدارقطني على صحيح مسلم بن الحجاج**، ط١، تحقيق: إبراهيم بن علي آل كليب، دار الوراق، الرياض، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو صحيحه**، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

المسلمي، محمد مهدي وعبدالرحمن، أشرف منصور ومحمود، عصام عبدالهادي وعيد، أحمد عبدالرزاق والزاملي، أيمن إبراهيم وخليل، محمود محمد. (٢٠٠١م). **موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله**، بيروت: عالم الكتب للنشر والتوزيع.

ابن معين، يحيى (ت٢٣٣هـ) **تاريخ ابن معين، رواية عباس الدُّوري**، ط١، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، مكّة المكرمة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.

ملا خاطر، خليل إبراهيم. (١٤٠٢هـ)، **مكانة الصحيحين**، ط١، القاهرة: المطبعة العربية الحديثة.

الملباري، حمزة. (١٩٩٧م)، **عبقرية الإمام مسلم في ترتيب أحاديث مسنده الصحيح**، بيروت: دار ابن حزم.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ت٨٠٤هـ). **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**، ط١، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، دمشق، سوريا، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد الأنصاري (ت٨٠٤هـ). **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبدالله بن يوسف الجديع، دار فواز للنشر، الإحساء، السعودية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

ابن منظور الإفريقي، جمال الدين محمد بن مكرم (ت٧١١هـ). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ١٤١٤هـ.

النسائي، أحمد بن شعيب (ت٣٠٣هـ). **السنن، ويُعرف بالمجتبى**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

ــــــــــــــــ، **السُّنن الكبرى**، تحقيق حسن عبدالمنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

النسائي، أحمد بن شعيب، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبدالله (ت٤٣٠هـ)، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، السعادة، مصر.

نمراوي، أكرم. (٢٠١٣م) .**شبهة بعض المعاصرين حول الصحيحين برواياتهم عن المختلطين والرد عليها، دراسة نظرية تطبيقية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة ماليزيا، كوالامبور، ماليزيا.

النووي، محي الدين يحيى بن شرف (ت٦٧٦هـ). الت**قريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، ط١، تحقيق محمد عثمان الخشت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

ــــــــــــــــ، ما **تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري**، ط١، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الكتب العلمية، بيروت.

ــــــــــــــــ، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط٢، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٢هـ.

هوتسما، م. ت. أرنولد، ت. و. باسيت، ر. هارتمان ر. (١٩٩٨م). **موجز دائرة المعارف الإسلامية،** ط١، ترجمة نخبة من أساتذة الجامعات المصرية والعربية، المراجعة والإشراف العلمي: حسن حبشي، عبدالرحمن عبدالله الشيخ، محمد عناني، مركز الشارقة للإبداع الفكري.

الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ). **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد،** تحقيق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي (ت٣٠٧هـ)، **المسند،** تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

AL-DARAQUTNI'S BOOK (AL-TATABBU')AN ANALYTICAL CRITICAL STUDY

By

Montasir jamal Hussein Hussein

Supervisor

Dr. Amin Mohamed Al-Qudah, Prof

ABSTRACT

This study dealt with the definition of the book "traceability" of the Imam Al-Daraqutni, indicating and authorizing its author and its conditions in it. Al-Darqutni followed the hadiths of al-Saheehin or one of them The number of these critical conversations (199) recently, indicating the ills contained therein, and the study has shown the relationship of the book «tracking» Bqtabi Hafiz Aldarqtni «obligations» and «ills.«

The study showed the types of ills reported by Al-Haafiz al-Darqutni on these hadiths, and briefly mentioned its method, and the ways in which he conducted his criticism of the Hadiths and explanations، And showed the extent of his commitment to modern work according to the rules of modernists, citing the study in a statement of all this in many of the various conversations mentioned in his book «tracking», and made them examples of the statement of the curriculum and the course of his criticism of the conversations.

The study also clarified the ahaadeeth in which al-Daraqutini supported the work of the two sheikhs or one of them.

Through the full extrapolation of the book «trace» highlighted the most important evidence of reasoning and weighting and monetary terms used by Al-Hafiz Aldarqutni for weighting between novels، To demonstrate the validity of what he went to, and that in all that follows the rules and origins of the modern and the predecessor of the imams of the ills.

The study tried to critique and evaluate the book through a statement of the position of scientists, and mentioned the most important effects of criticism of the

book، With an explanation of the reason for the imam of al-Bukhaari and Muslim to be quoted as such by the hadith of al-Darqutni.

The study concluded by mentioning the most important findings and recommendations reached by the researcher, and the most important results:

That the criticism of al-Darqutni for the hadiths did not affect them, but increased confidence in them, as he drew criticism to the modern work that the two imams Bukhari and Muslim, not to the origins of Maton correct، Among them: that most of these ahaadeeth that criticize the correct ones with the imams, al-Bukhaari and Muslim, not with al-Daraqutni.